



Princeton University Library



32101 074321363

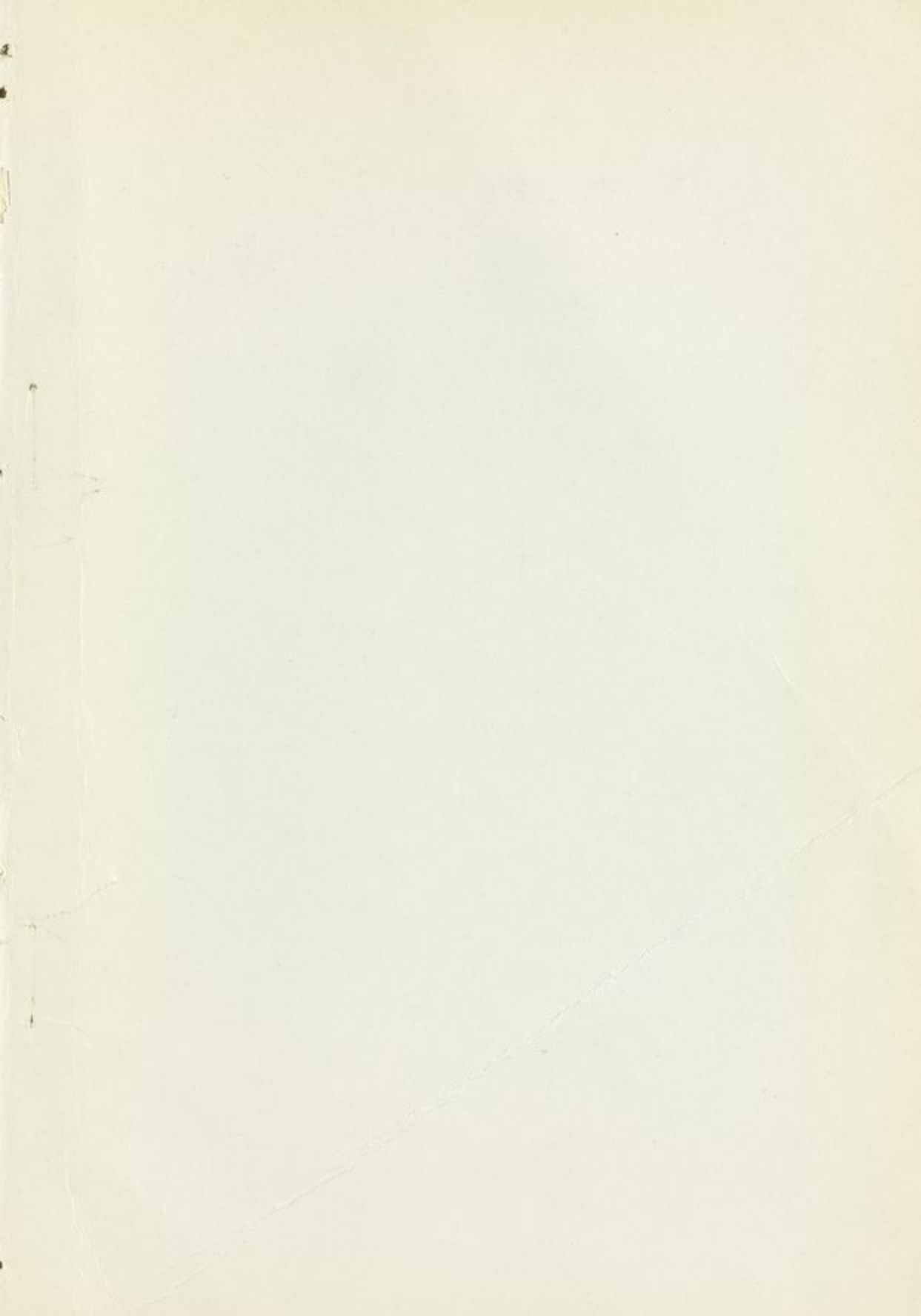
الضمان الاجتماعي
و
قانون الضمان الاجتماعي العراقي
المنفذ اعتباراً من ١ / ٤ / ١٩٦٦

الدكتور
صادق مهدي السعير
جامعة بغداد

ساعدت جامعة بغداد على نشره

١٩٦٨

مطبعة المعارف - بغداد



al-Sa'īa, Sādiq Mahdi

al-Damān al-ijtimā'i

الضمان الاجتماعي وقانون الضمان الاجتماعي العراقي

النفذ اعتباراً من ١ / ٤ / ١٩٦٦

الدكتور

صادق مهدي السعير

جامعة بغداد

ساعدت جامعة بغداد على طبعه

١٩٦٨

مطبعة المعارف - بغداد

2274
.79928
.328

موسم

بعضی نامہ ہوا

کالی قلم

دیباچہ

۱۹۱۱

کالی قلم

المقدمة

لقد اصبح الضمان الاجتماعي في الوقت الحاضر شعاراً ترفعه وهدفاً تسعى لتحقيقه كل دولة متقدمة او سائرة في طريق التقدم ، بجميع رعاياها او ابعضهم ، بحسب درجة تقدم ووعي ومستوى مجتمعاها الاقتصادي والعلى والثقافى وبحسب قدرتها وامكانياتها الاقتصادية والادارية والعلمية والصحية . وباتت تفخر وتزهر هذه الدولة بأن تسمى « دولة الضمان الاجتماعى ، « L'État de Sécurité Sociale » بعدما كانت تسمى دولة البوليس « L'État de Gendarmerie » لانها صارت تدرك بايمان عميق ان من اهم واجباتها الاصلية نحو الافراد هو ضمان العيش والراحة لهم بصورة رسمية اجتماعية باعتبارها المسؤولة عن شؤونهم الخاصة والعامة وهى اقدر على تحقيق ذلك من اى شخص آخر بما تتمتع به من قوة ومال وسلطان ولذا صارت تنص الدساتير الحديثة بحق الافراد على الدولة بالضمان الاجتماعى لتحريرهم من آفات وويلات الجهل والمرض والفقر ، وبناء على ذلك اخذت الدول الحديثة بالعمل على تطبيق نظام الضمان الاجتماعى فيها جزئياً او كلياً بحسب الظروف والاحوال والقدرات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ومن تلك الدول العراق منذ ١٩٥٦ .

وقد اختلف الناس فى معنى الضمان الاجتماعى لحدائثة الاخذ به والبحث فيه ففهمه البعض بانه نظام الصدقات والزكاة والاحسان للفقراء والمساكين والمعوزين .

وتصوره البعض الاخر بانه نظام التأمين الاجتماعى لبعض الناس وخاصة العمال ضد بعض مخاطر الحياة كالمريض والبطالة والعجز واصابات العمل والشيخوخة والوفاة والتمل واليتم .
وقرر البعض الثالث بان الضمان الاجتماعى فى معناه الواسع هو نظام

١٥-١٦-٦٨ ١٩٨٨

اقتصادي اجتماعي سياسي شامل منسق تضعه الدولة لحماية الافراد جميعاً وقاية
وعلاجا ضد آفات المرض والجهل والفقر ، عن طريق تقديم الخدمات
والاعانات الصحية والطبية والثقافية والعلمية والاقتصادية والمعاشية على وجه
العموم . وبذلك تضمن لهم دائما بعهده الخدمات والاعانات القدرة الجسمية
والعقلية والعلمية على العمل والانتاج بمستويات رفيعة حتى يحصلوا جميعا بانفسهم
بالدرجة الاولى على اشباع حاجاتهم المختلفة في مجال النشاط الاقتصادي وفي
العيش والحياة ، ويضمنوا بذلك للمجتمع كله حياة صحية وثقافية وعلبية
واقتصادية سعيدة مرفهة ، وعندئذ تستطيع الدولة المكونة منهم ، على معاونة
غير القادرين على العمل والمعوزين ، لاسباب خارجة عن ارادتهم بالمساعدات
الاجتماعية المحترمة في زمن المرض والكبر والصغر والعجز والشيخوخة
والبطالة القسرية ، وعند زيادة تكاليف الحياة وقلة الموارد . وتوجد لتحقيق
الضمان الاجتماعي الان وسيلتان هما وسيلة التأمين الاجتماعي ، ثم وسيلة
المساعدة الاجتماعية . وان التأمين الاجتماعي هو النظام الذي تفرضه الدولة
على بعض او جميع الافراد ليؤمنوا لديهم ضد بعض مخاطر الحياة كالمرض
 واصابات العمل والعجز والشيخوخة والوفاة فيدفعون لها الاشتراكات النقدية
والدورية المعينة ويحصلون عند الاستحقاق على الاعانات المقدرة . وان
المساعدة الاجتماعية هي نظام بمقتضاه تقدم الدولة للافراد الخدمات والاعانات
الصحية والثقافية والمعاشية مباشرة من الميزانية العامة ومن دون مقابل منهم .
فنظام الضمان الاجتماعي اذا يقدم للناس الخدمات والسلع الاقتصادية
والاجتماعية والمبالغ النقدية بغية حمايتهم وقائيا وعلاجيا ضد مخاطر الحياة الطبيعية
والاجتماعية قبل وعند التعرض اليها ، وبذلك فهو يقوم وينمى فيهم القدرة
والكفاءة على العمل ويخلق بذلك فرصا واسعة المدى للتشغيل وللانتاج والثلك
والادخار والاستثمار والاستهلاك ، وبعبارة اخرى انه يقوم فعلا بتحقيق التنمية
الاجتماعية التي هي السلم القوي الموصل الى التنمية الاقتصادية المنشودة .

وان هذا النظام في سبيل ايجاد الموارد اللازمة لتمويله ولسد نفقات ما يقدم للافراد من خدمات واعانات يقوم بفرض الضرائب والرسوم والاشتراكات المخصصة وانه يستثمر الفائض من امواله في اوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة ولذا فهو يلعب دوراً مهماً في مجال النشاط الاقتصادي الوطني والدولي احياناً وفي مجال التقدم الاجتماعي والاقتصادي ولذلك صارت الدول تهتم به غاية الاهتمام لا سيما منذ اعلان الميثاق الاطلسي لعام ١٩٤١ الذي نص في فقرته الخامسة على ضرورة تحقيق التعاون الاقتصادي الوثيق ما بين جميع الدول من اجل تحقيق افضل الظروف والشروط للعمل وتحقيق الضمان الاجتماعي لجميع الشعوب .

ومنذ ذلك الحين اخذت تعمل الدول على وضع وتطبيق انظمة الضمان الاجتماعي المتباينة فيها بحسب ظروفها وامكانياتها وحاجاتها الاقتصادية والاجتماعية ومنها العراق . فاصدر عام ١٩٥٦ قانون الضمان الاجتماعي لبعض العمال في بعض المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى في بعض مناطق العراق . وما كان ذلك النظام الذي جاء به هذا القانون الا نظام ادخار عمالي الزامي مساعد من قبل الدولة واصحاب العمل ، ثم عمل العراق بعد ثورة تموز على تغيير هذا النظام البدائي فاحل محله نظام تأمين اجتماعي عمالي ضد المرض والعجز والشيخوخة والترمل واليتم واصابات العمل بقانون الضمان الاجتماعي العراقي الجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ الصادر في ١٠/١٠/١٩٦٤ والمنفذ اعتباراً من ١٩٦٦/٤/١ وهذا النظام هو موضوع كتابتنا هذا مع شرح نظام الضمان الاجتماعي العام ، في العالم في الباب الاول منه ثم سنعقبه في الباب الثالث باثبات جميع ما صدر في العراق من قوانين وانظمة في هذا الخصوص مع ذكر الاتفاق الدولي للحد الأدنى للضمان الاجتماعي في العالم الصادر برقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ كل ذلك بغية تبيان مركز نظام الضمان الاجتماعي العراقي من انظمة هذا الضمان في العالم .

كاظمة بغداد ١٩٦٨/٥/٢٨

اعتذار

رغم كل الانتباه وقمت اغلاط كثيرة في هذا الكتاب صحح معظمها في آخره ولكن مع مزيد الاسف لم تصحح الاغلاط التالية المصححة لذا فنعذر عنها .

الصفحة	السطر	الغلط	الصحيح
٩٠	٧	تغفل	تغلب
٢٦	١٦	التأين	التأمين
٢٨	١	تعرضه	تعرضه
٢٩	١٤	٣ - تعاون	٣ - التعاون
٣١	١٨	في المناطق الجبلية	الاجتماعي من تعاون في المناطق الجبلية و الجبلية
٥٦	٣	الشمولى	الشمول
	٨	بيانه	بيانه
٨٠	٢	٥٢٢٦	١٢٢٦
٢٠٩	١٠	او راتب	او الراتب
٢٧٤	قبل الاخير	المعاش حقه	المعاش

الباب الأول

فكرة عامة

عن

الضمان الاجتماعي

الفصل الأول

مفاهيم

بعض مصطلحات الضمان الاجتماعي

إنه لمن المفيد جداً من الناحية العملية والعلمية والفقهيّة أن تحدد ، قبل الخوض في بحث أى موضوع ، أهم المصطلحات المنصوصة به لكي توضح معانيها توضيحاً مبسطاً خالياً من اللبس والغموض بقدر الامكان .
ومن أهم المصطلحات واجبة التحديد والايضاح هنا الآن هي ما يلي :-

المبحث الأول

التأمين الاجتماعي

التأمين الاجتماعي هو ذلك النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي تقوم بوضعه وتطبيقه الدولة مباشرة لتؤمن فيه حداً معيناً من الموارد والخدمات الطبية لبعض أو لجميع الافراد في حالات العوارض والحاجة مقابل دفعات نقدية تدفع من قبلهم أو لحسابهم من قبل أصحاب العمل أو من الاثنين معا ، وقد تساهم الدولة هي أيضاً في ذلك مالياً ، وهو الامر الشائع الآن ، وأهم تلك الحالات والمخاطر هي : المرض ، والعجز ، واصابات العمل ، والبطالة والشيخوخة والولادة والوفاة وغيرها من الطوارئ التي يتوقف أو ينقطع الإنسان بسببها عن العمل أو التي يصبح بنتيجتها مورده غير كاف لإشباع

حاجاته الضرورية ، ولذا فقد يتعرض الى الفقر والعوز والشقاء (١) .
إن غاية هذا التأمين في الأصل انسانية مما دفع بعض الكتّاب المصلحين
الى الدعوة لتحقيقه منذ أمد بعيد (٢) ، وخاصة في انكلترا أول الأمر .
ويرجع أصل التأمين الاجتماعي في جوهره وأساسه الى التأمين التعاوني
التبادلي وكذلك الى التأمين التجاري ، إذ هو أخذ عنهما ، بعدما صيغ على
غرارهما ، المبدأ التأميني المشهور « اعطِ لتُعطى » (٣) ،
فالتأمين التعاوني التبادلي هو نظام تعاوني تبادلي تقوم بتأسيسه بعض
المنظمات المهنية خاصة أو الأفراد الذين يعملون في قطاع واحد أو يدينون
برأى معين أو يعيشون بمكان واحد ، يتحمل المنتمون اليه مجتمعين

(١) انظر لزيادة المعلومات المؤلفات الهامة التالية :

Orbis. „ L'Assurance Nationale Tchecoslovaque „
Prague 1948 pp 11—13.

William Beveridge „ Social Insurance... „ London 1942.

Jean Max Eyraud „ Les Assurances Sociales en
France... „ Genève 1929.

Arthur Bovet „ Assurances Ouvrières Obligatoires et
Leur Role Sociale „ Berne 1931.

Georges Chiriac „ Les Assurances Sociales dn Roumanie „
Paris 1940.

ورسالتنا في الضمان الاجتماعي القاهرة ١٩٥٧ . وكتابنا اصول التأمينات الاجتماعية
بفداد ١٩٦٤ .

(٢) كتابنا - اصول التأمينات الاجتماعية - ص ٥٦ و

Daniel de Foe „ Easays Upon Several Progects on
Effectual Ways for AdvancIng the Interests of the
Nation „ London 1698 and „ Giving Alms no Charity „
London 1704. aud Raymond Monier „ Assurances
Sociales en Angleterre et leur Application „ Paris 1911.

(٣) « سَأَم بِأَمِّ » أو « Hand By Hand »

أعباء الأضرار والحاجات التي قد يتعرض إليها أحدهم كالمرض والموت والشيخوخة والسرققة والحريق مثلاً .

وهذا التأمين جماعي ، نسبة الى الجماعة لا المجتمع ، يوضع في الاصل من قبل (١) الأفراد أنفسهم بصورة حرة وهو غالباً يقصر على جماعة مهنية معينة أو أبناء محلة أو منطقة أو كنيسة معينة لدرء الأخطار والعوارض والحاجات التي قد تصيبهم - أي يتحمل الجميع أعباء الأضرار والحوائج التي يتعرض إليها البعض . وقد كان هذا التأمين التعاوني في أساسه حراً غير الزامي (٢) ، ولكن بعض الضرورات الاجتماعية والاقتصادية أملت على بعض الجهات الرسمية أن تجعل هذا التأمين التعاوني الزامياً ، كما جرى بالنسبة لسكان جزيرة رودس عام ١٣٥٥ ، وكما حدث في بريطانيا بالنسبة لأعضاء الطوائف المهنية في زمن الملك ادكار - Edgar - في أواخر القرن العاشر الميلادي . وفي البرتغال بالنسبة لملاك السفن ما بين (١٣٦٧ - ١٣٨٣) .

وأما التأمين التجاري فهو اتفاق فردي يضمن بمقتضاه شخص معين لآخر تعويض الأضرار التي قد تحدث له وذلك مقابل عوض معين يدفع سلفاً بأقساط معينة غالباً وبشروط معينة .

وان غرض هذا التأمين تجاري بحيث يستفيد منه المؤمن والمؤمن عليه معاً ، وتستفيد منه الجماعة أيضاً بقدر ما يستفيد منه أفرادها من إيجاد موارد للكسب والعيش من ناحية ، وتعويض أضرار البعض عند السكوارث والخسارات التي قد يتعرضون إليها في أعمالهم وحياتهم من ناحية أخرى .

(1) „Les Bases Juridiques et Economiques de L'Assurance et privéé „ Par Charles Berdey Lausanne 1895.

(2) Berdey op. cit pp 15 — 57 et A. Chaufton „ Les Assurances „ Paris. 1884. et Jean Halpérin „Le Role Des Assurances Dan les Debuts du Copitalisme Moderne Neuchatel 1945 p 15.

فعلی قواعد واسس هذين النوعين من التأمين التعاوني والتجاري بني التأمين الاجتماعي الذي أخذت الدولة الحديثة بوضعه وتطبيقه منذ أواخر القرن الماضي لتضمن به لبعض فئات الناس من الفقراء والعمال مقداراً معيناً من الموارد والدخول عند تعرضهم لبعض العوارض والحاجات . فلقد أدت كل التطورات المختلفة في مجالات الحياة المتنوعة من صناعية وسياسية واجتماعية واقتصادية عامة الى خاق الظروف المناسبة التي أملت على الدولة أن تؤسس أنظمة التأمين الاجتماعي لبعض رعاياها بناءً على تطله مبدأ التدخل في بعض شؤون الأفراد الاقتصادية والمعاشية وبفعل الصراع العنيف الذي احتدم ما بين العمال وأصحاب العمل والدولة منذ أواخر القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر الى أن أعلن بسمارك في المانيا ظهور أول نظام للتأمين الاجتماعي في عام ١٨٨١ ضد المرض و ١٨٨٣ ضد حوادث العمل و ١٨٨٩ ضد الشيخوخة .

وتوجد فروق ما بين التأمين الاجتماعي والتأمين التعاوني والتأمين التجاري يستحسن ذكرها بجملاً .

- ومن أهم هذه الفروق ما بين التأمين الاجتماعي والتأمين التعاوني ما يلي :
- ١ - التأمين التعاوني أهلي في أساسه والتأمين الاجتماعي رسمي في أصله .
 - ٢ - ان التأمين التعاوني هو تأمين تبادلي لا يشمل إلا الأعضاء المنتسبين الى مهنة معينة أو سكان مدينة معينة أو صنف معين أو جمعية خيرية معينة بينما التأمين الاجتماعي في أساسه يشمل كل من يحتاج اليه ولسكن قد تبدأ الدولة لأسباب اقتصادية أو فنية بتطبيقه تدريجياً على بعض فئات العمال والمحتاجين ثم توسع شموله شيئاً شيئاً .
 - ٣ - التأمين التعاوني حر في أساسه وليس فيه اجبار على الافراد بينما التأمين الاجتماعي الزامي في أساسه ولكن قد تجعل الدولة التأمين التعاوني استثناءً الزامياً على بعض أصحاب المهن كما كان الحال في الماضي

٤ - لا تساهم الدولة في تمويل التأمين التعاوني في الأصل بينما هي تساهم في التأمين الاجتماعي أصلاً ، واسكن ربما تدفع الدولة أحياناً بعض المنح للتأمين التعاوني وربما لا تساهم في تمويل التأمين الاجتماعي ولكنها تقوم هي بإدارته ونفقاته الإدارية على كل حال .

٥ - يدار التأمين التعاوني من ممثلي المنتمين اليه بينما يدار التأمين الاجتماعي أصلاً من قبل الحكومة وربما يمثل العمال وأصحاب العمل في المجالس المشرفة على إدارته فقط .

٦ - ان اعانات وإدارة وتمويل التأمين التعاوني ليست ثابتة وليست ذات كفاءة وقدرة مالية وإدارية بنفس الدرجة التي عليها نظام التأمين الاجتماعي وذلك بسبب ان إدارة وتمويل التأمين التبادلي تقع على الافراد بينما هي تقع في التأمين الاجتماعي على الدولة ، والدولة حتماً أقدر وأثبت في ذلك من الافراد .

أما الفروق ما بين التأمين الاجتماعي والتجاري فهي فروق بارزة ظاهرة بدرجة انها لا تحتاج الى أى شرح أو بيان إذ تتميز في الأول الصفات الاجتماعية وتبرز المصلحة العامة بينما تتميز في الثاني الصفات الفردية وتبرز المصلحة الخاصة .

والخلاصة هي ان التأمين الاجتماعي نظام اقتصادي اجتماعي تقوم به الدولة مباشرة لتضمن فيه لبعض الناس القادرين على دفع اقساط التأمين ، حداً معيناً من الموارد والخدمات الصحية والطبية في أوقات الشدة والحاجة مقابل دفعهم لها الاشتراكات المعينة المحددة بأوقات وبمقادير معلومة ومدد معلومة . ويمكن اجمال الحالات والحاجات التي يقدم التأمين الاجتماعي للمشمولين به اعاناته وخدماته فيما يلي (١) :

- ١ - حالة الولادة
- ٢ - حالة الامومة
- ٣ - حالة المرض
- ٤ - حالة اصابات العمل
- ٥ - حالة العجز
- ٦ - حالة الشيخوخة
- ٧ - حالة البطالة القسرية
- ٨ - حالة الوفاة
- ٩ - حالة التزل واليتم .

ومما يؤخذ على هذا النظام من الناحية المبدئية انه يفرض على الدولة التدخل في شؤون الافراد المعاشية والصحية ويفرض عليهم الانتهاء الى هذا النظام وقد يكون ذلك خلافاً لرغباتهم . وهذا كله يتعارض مع الحرية الفردية والاقتصادية التي يتمسك بها أنصارها . أى ان هذا النظام من بنات المدرسة الفكرية الاقتصادية التي تدعو الى تدخل الدولة بشؤون الافراد الاقتصادية لاسيما المعاشية والصحية .

كما يؤخذ على هذا التأمين الاجتماعي من الناحية الاخرى انه لا يشمل إلا بعض الافراد القادرين على دفع اقساط التأمين مما لا يستفيد منه الفقراء والمعوزون جداً وهم بأشد الحاجة اليه . ثم انه لا يقدم الاعانات والخدمات المعاشية والصحية ثم الخدمات الثقافية بكميات كافية وافية طالما هو قاصر على ضمان حد معين من العيش والخدمات الصحية فقط .

لذلك برزت وازدهرت فكرة ضرورة تقديم الدولة المساعدات الاجتماعية التي تموها الدولة مباشرة وتقدمها لكل محتاج دون الزام واجبار .

المبحث الثاني

المساعدة الاجتماعية

يقصد بالمساعدة الاجتماعية الآن كل ما يقرر المجتمع تقديمه أو كل ما يقدمه فعلاً ، الى الافراد المعوزين والمحتاجين حكماً وحقبة من اعانات وخدمات نقدية وديمية اقتصادية معاشية وصحية وثقافية على حساب الميزانية العامة مباشرة وبدون مقابل مباشر من المستفيدين . فتقديم الكتب والغذاء والسكن والملابس الى الطلاب المحتاجين وتعليمهم ازراع العلوم والخبر والمهارات وتقديم الخدمات واللوازم الطبية والصحية والإعانات النقدية لهم ، كل ذلك يعتبر من المساعدات الاجتماعية . وقد سميت هذه الإعانات والخدمات بالمساعدات الاجتماعية نظراً لما فيها من معنى المعاونة والمساعدة المتأتية من المجتمع كله رأساً ممثلاً بالدولة ذاتها كما انها تشمل كل محتاج حقيقة أو حكماً من أبناء المجتمع بصرف النظر عن عمله وجنسه ومعتقده ومكانه .

وكانت غاية هذه المساعدة معاونة الافراد المعوزين جداً في الحصول على وسائل التعلم والصحة والعيش بقدر معلوم محدود ، ثم أصبحت غايتها بسبب التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتلاحقة تحقيق اشباع الحاجات الثقافية والصحية والمعاشية للمحتاجين حقيقة أو حكماً كاستقديم الإعانات الثقافية والصحية مجاناً الى جميع العمال والموظفين أو الى جميع المواطنين ، أو فتح المدارس والمستشفيات ودور العجزة للبعض أو للجميع وتقديم الاعانات النقدية لبعض أو كل العجزة والشيوخ والأطفال والمرضاة واليتامى والأرامل مثلاً (١) .

(١) كتابنا في الضمان الاجتماعي - دراسة مقارنة - القاهرة ١٩٥٧ ص ١٠٠ - ١٠٥

والرأى الراجح انه يرجع أصل هذه المساعدة الاجتماعية الى عمل الخير والاحسان وللصدقات والمعروف الفردي ، والى مساعدات ومعاونات الجماعات الدينية والخيرية والمهنية القديمة التي كانت تقدم بصورة اختيارية الى المعوزين المساعدات المختلفة الممكنة .

ونحن نعتقد ، الى جانب ذلك ، بأن المساعدات الاجتماعية كانت في أساسها تقدم الى الأفراد ، بحكم العادة والعرف . كواجب على السلطة صاحبة الأمر والنهى والولاية العامة (١) ، لأن الدولة القديمة كانت تؤسس في الغالب على أساس النزعة والقوة العائلية والقبلية وصلة الدم . وكان يعتبر كل فرد من أبناء العائلة والقبيلة من حماة الدولة وجنودها الذائدين عن حياضها ، لذا فكان لا بد من مساعدته واعانته مع تابعيه من قبل الدولة بالذات ليكون دائماً قادراً على الحماية والدود .

وعندما شيدت الدولة الحديثة على أساس الروح الوطنية ، وبات من واجب جميع المواطنين حمايتها والدرد عنها ، بات من العدل والمنطق أن يقابل واجب الأفراد في حماية الدولة ، بواجب الدولة في حماية هؤلاء الأفراد في أرزاقهم وعيشتهم وحياتهم الأمر الذي كان من العوامل المهمة التي وجهت أنظار الناس ، عندما تطورت الحياة وازدادت المخاطر والحاجات ، الى الدولة لكي تمد يد المساعدة العامة الى الفقراء والمحتاجين جداً .

وكانت تسمى هذه المساعدات قديماً بالصدقات العامة وكانت تعتبر قديماً جداً من قبيل التفضل والاحسان على الفقراء في بعض المجتمعات ثم باتت تسمى بأعمال الإغاثة العامة كما اطلق عليها دستور الثورة الفرنسية لعام ١٧٩١

(١) وربما كانت ذلك هو السبب في أن الباطرة القدامى في بابل ومصر وروما كانوا يهتمون ويفخرون بحماية الضعفاء وبأنهم حماة الفقراء ومعينونهم على العيش والحياة . انظر رسالتنا في الضمان الاجتماعي ص ١٠٠

« Secours Public » ، ثم صارت تسمى أيضاً بالمساعدات العامة « Assistance Public »^(١) كما سمّتها الثورة الفرنسية لعام ١٨٤٨ . ومنذ ذلك الحين أخذت الدولة على عاتقها تقديم هذه المساعدة في المجال الصحي والثقافي والمعاشي الى البؤساء والمساكين فصارت تضع التشريعات اللازمة لتأسيس المؤسسات العامة الصحية والمعاهد الثقافية ، كما أخذت تساهم في تمويل المؤسسات الخيرية والعونوية ، وتشجع كافة الوسائل التي كانت ترمي الى مساعدة الفقراء والمحتاجين من أرامل ويتامى وعجزة وشيوخ ومرضى وغيرهم .

ولما بدأت الدول تطبق أنظمة التأمينات الاجتماعية منذ أواخر القرن الماضي ، رأت ان كثيراً من الأفراد المحتاجين جداً فيها لم يستفيدوا من الأنظمة المذكورة لعدم سريانها عليهم بسبب انهم لم يكونوا قادرين على العمل ودفع اقساط التأمين ، لذا أخذت هذه الدول تطبق نظام المساعدة العامة بالنسبة الى مثل هؤلاء المعوزين تكهلاً لأنظمة التأمينات الاجتماعية .

وقد فضلت بعض الدول ، التي كان يسود فيها نظام الاقتصاد الحر المعارض لأنظمة التأمينات الاجتماعية باعتبارها تدخلاً من قبل الدولة بشؤون الأفراد الاقتصادية والمعاشية ، أن تطبق نظام المساعدة العامة الحرة الاختيارية وتوسع بمقتضاه الخدمات والمساعدات المختلفة للفقراء والمحتاجين ، كما فضلت دول أخرى على التأمين الإلزامي التأمين الرسمي الاختياري المساعد والمدار من قبل الدولة^(٢) ، باعتباره لا يتعارض مع الحرية الاقتصادية للأفراد .

(1) La Grande Encyclopedie. t. 4. p 267. et Thiers „ Rapport Sur L'Assistance Pnblique „ Paris 1850 pp 10 — 11.

(2) Paul Durand „ La Politique Contemporaine de La Sécurité Sociale „ Paris 1953 p 49. et Sérieis M. No 9 - B. I. T p 13.

ولقد كان ينظر الى المساعدات العامة دائماً وكأنها منحة من الدولة أو الحكام الى الفقراء والمحتاجين ، وكان كثير من الحكام أنفسهم يتباهون ويتفاخرون بأنهم يعملون على مساعدة هؤلاء المعوزين دليلاً على تفضلهم عليهم ودعماً لسلطانهم ، ولذا ظهرت الحاجة بارزة بعامل التطور والتغيير الى تبديل هذا التعبير بتعبير آخر لهذا المفهوم ليس فيه اهانة لكرامة الإنسان وبناءً على ذلك اطلق تعبير « المساعدة الاجتماعية Assistance Sociale » بدلاً من تعبير « المساعدة العامة » .

ففي عام ١٩١٢ استعمل هذا التعبير المسيو لوى مولان في رسالته للدكتوراه (١) ، ومنذ ذلك الوقت انتشر هذا التعبير انتشاراً واسعاً الى أن ورد نفس التعبير بصورة رسمية دولية عام ١٩٣٣ في منشورات منظمة العمل الدولية وكان المقصود منه منح المعاشات مجاناً الى العجزة والشيوخ والأرامل والايتام وتقديم الاعانات الاخرى للأفراد في حالة البطالة والى العميان والمعلولين والمحتاجين وتقديم كافة الخدمات الطبية اليهم في البيوت والمستشفيات ، وكذلك تقديم الاعانات المختلفة الى الامهات في حالة الحمل والوضع ولترتية الأولاد ، والمساعدات الطبية في دور الایتام ومؤسسات الأطفال العميان والمرضا والصم والبكم ثم جميع أنواع الاعانات العائلية (٢) .

ومن هنا اكتسبت هذه الاعانات الرسمية المجانية هذا التعبير الذي يدل على أن المجتمع يقدم عن طريق الدولة هذه المساعدة الصحية أو الثقافية أو المعاشية الى المعوزين والمحتاجين حقيقة أو حكماً .

فالمساعدة الاجتماعية إذاً هي كل ما يقرر أو ما يقدم المجتمع الى هؤلاء

(1) Louis Moulin ,, L'Assistance Obligatoire en France,, Paris 1912 .

(٢) رسالتنا في الضمان الاجتماعي ص ١٠٦

الأفراد من إعانات عينية أو نقدية لأغراض صحية أو ثقافية أو معاشية بصورة مجانية .

ولذلك فالمساعدة الاجتماعية تختلف عن الخدمات العامة بأنها مشمولة بمفهوم هذه الخدمات العامة . فكل مساعدة اجتماعية هي من الخدمات العامة ولكن ليس العكس بصحيح . فشق الطرق والقضاء والجيش والشرطة من الخدمات العامة وليست من المساعدة الاجتماعية ، إذ كل ما تقوم به الدولة للأفراد وللوطن من الخدمات يسمى بالخدمات العامة ، بينما يطلق على تلك التي تتصل بالثقافة والصحة والمعيشة بالمساعدة الاجتماعية لأنها تخص الأفراد مباشرة فيما يتعلق بحاجتهم لهذه النواحي . كما أنه توجد كثير من الخدمات العامة لا يمكن التمتع بها إلا بمقابل كالبرق والبريد والسكك الحديدية .

أما الخدمات الاجتماعية فهي الخدمات العامة التي لا تكون مقصورة على النواحي الصحية والثقافية والمعاشية ولكنها تشمل أيضاً كل ما يتعلق برعاية وراحة وسعادة الأفراد المباشرة كالحدايق العامة والمنزهات وتأسيس المستشفيات والمدارس وتشديد البيوت والمسارح . وليس بشرط أن تقدم هذه الخدمات بصورة مجانية بل قد تقدم بمقابل معلوم ، وهذا هو واقع الحال الآن بالنسبة للخدمات الاجتماعية غير أنه يجب أن يقصر تعبير « الخدمات الاجتماعية » على كل ما تقدمه الدولة للأفراد من منافع غير مادية في النواحي الصحية والثقافية والاجتماعية الأخرى ، كما يجب أن يقصر تعبير « المساعدات الاجتماعية » على كل ما تقدمه الدولة من أشياء مادية للأفراد في النواحي الثقافية والصحية والمعاشية ، وهذا التحديد العلي يمكن أن توضح المعاني الصريحة لكل من الخدمات العامة وهي الأعم والخدمات الاجتماعية وهي الأخص ثم المساعدات الاجتماعية وهي الأكثر تخصيصاً .

وتوجد بعض الفروق الجوهرية ما بين المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي من المفيد الإشارة إليها بما يلي :

١ - يمول التأمين الاجتماعي في الأصل من اشتراكات المستفيدين وأصحاب العمل . بينما تمويل المساعدة الاجتماعية في الأصل من الضرائب أى من الميزانية العامة مباشرة .

ويقول البعض . معترضاً على الإدعاء بوجود هذا الفارق ، بأنه وإن كان صحيحاً كون التأمين الاجتماعي يمول من اشتراكات المستفيدين وأصحاب العمل إلا أن ذلك ليس بشرط أساسى ، فقد لا يساهم العمال مطلقاً في التأمين الاجتماعي كما هي الحالة في التأمين الاجتماعي ضد اصابات العمل ، وقد لا يساهم أصحاب العمل في التأمين ضد البطالة مثلاً ، وقد تساهم الدولة مباشرة هي في هذا التأمين (١) .

ويرد على ذلك بأن عدم اشتراك العمال في تمويل التأمين الاجتماعي ضد اصابات العمل يعود سببه الى اقرار مسؤولية أصحاب العمل في تعويض العمال عن هذه الاصابات فقد أخذ هذا التأمين المسؤولية المذكورة على عاتقه بدلاً من أصحاب العمل ، لذا كان من المنطق أن يتحملوا هم وحدهم اقساط التأمين المذكور في بداية تأسيسه وكأنهم صاروا يدفعون بذلك احتمال تعرضهم الى مسؤولية تلك التعويضات ، أو كأنهم يدفعون اقساط التأمين نيابة عن العمال الى التأمين الاجتماعي ضد اصابات العمل باعتبار أن هذه الاقساط هي فداء عن التعويض المحتمل عند حدوث الإصابة للعامل في المستقبل ومعنى ذلك كأن العمال قد ساهموا هم بهذه الاقساط في تمويل التأمين الاجتماعي المذكور .

وإذا حدث أن لا يشترك أصحاب العمل في دفع اقساط التأمين أحياناً

(1) Eveline. M. Burns. ,, The American Social Security,,
New York 1940 p 29.

فذلك لأن الدولة في هذه الحالة قد تساهم بدلاً عنهم في هذا التمويل لأسباب صناعية كتشجيعهم على الانتاج الصناعي أو خوفاً من تحملهم تكاليف انتاج عالية ، أو محاباة لهم . ويكون ذلك بطبيعة الاحوال استثناءً من الاصل المتعارف عليه .

أما مساهمة الدولة في تمويل التأمين الاجتماعي فهي تتم لأسباب اقتصادية أو نيابة عن الافراد الذين لا يستطيعون دفع الاشتراكات مثلاً وهم بحاجة الى هذا التأمين ، أو لتقوية النظام مالياً .

وإذا قيل انه يوجد أفراد غير عمال وهم مشمولون أيضاً بنظام التأمين الاجتماعي من دون أن يدفعوا اشتراكات التأمين كالاطفال والزوجات مثلاً ، فيرد على ذلك بأن هؤلاء قد شملهم القانون بالنص وقد تكون حالتهم استثنائية أو تعتبر مساهمة الدولة في تمويل هذا التأمين من قبيل الدفع لحسابهم .

وعليه فيمكن القول بأن تمويل التأمين الاجتماعي يقع في الاصل على المستفيدين منه وأصحاب عملهم ، وان المستفيدين المذكورين قد يدفعون هم بأنفسهم الاشتراكات في تمويل النظام أو تدفع لحسابهم من قبل أصحاب العمل أو الدولة أحياناً أو من الاثنين معاً

وعليه فان دفع أقساط التأمين من قبل المستفيدين يمكن أن يكون الفرق الاصلى ما بين التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية .

وقد يكون من خير الأدلة على ان أساس الفرق ما بين التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية هو دفع الاشتراكات قول العلامة شارل جيد منذ أمد بعيد بأن معاش الشيخوخة الذي تقرر في بريطانيا على حساب الميزانية العامة منذ ١٩٠٨ هو ليس تأميناً اجتماعياً بل مساعدة اجتماعية (١) ، وليس ذلك إلا لأن المستفيدين منه لم يكونوا يدفعون أى أقساط تأمينية لغرض الحصول على هذا المعاش عند الشيخوخة .

٢ - قيل بأن الاعانات النقدية في التأمين الاجتماعي تحسب على أساس الأجر السابق الحقيقي أو الأساسي « المفترض » في حين ان اعانات المساعدات الاجتماعية مبنية على أساس مقدار الحاجة (٢).

غير أنه يقال بأن لا يمكن اعتبار هذا المقياس فارقاً بينهما لأنه توجد كثير من أنظمة التأمينات الاجتماعية لا تجعل الاعانات النقدية مرتبطة مع الكسب السابق بل قد تكون محددة سلفاً في القانون كما هي الحالة مثلاً في بريطانيا ، وكذلك قد تكون مقادير المساعدات الاجتماعية النقدية محدودة ثابتة أيضاً في القانون كما هي أيضاً الحالة في بريطانيا بالنسبة لإعانات الاولاد والامومة . أو كما هي الحالة في اعانات قانون الضمان الاجتماعي المصري منذ ١٩٥٠ وهي من المساعدات الاجتماعية البحتة ،

٣ - يقال بأن اعانات التأمين الاجتماعي تعطى للمستحقين على أساس العمل ، وهي من قبيل المسكافأة لهم على خدماتهم التي قدموها بينما المساعدة تعطى على أساس الرحمة الإنسانية . ولما كنا نرد على ذلك بأنه يوجد كثير من الناس يستفيدون من اعانات التأمين الاجتماعي من دون أن يكونوا قد قاموا بعمل معين كالعجزة من الولادة أو الاطفال وغيرهم وكذلك فان المساعدة الاجتماعية قد يشترط في تقديمها أن يكون الإنسان عاملاً كالاستفادة مثلاً من اعانات الوفاة .

٤ - قيل بأن أساس دفع المساعدة الاجتماعية هي الحاجة الثابتة حقيقة أو حكماً بالاضافة الى اثبات الواقعة التي تستوجب تقديم المساعدة المذكورة كالمريض والولادة مثلاً . بينما في التأمين الاجتماعي لا يشترط لتقديم الاعانة

(1) Charles Gide ,, Les Instititions de Progrés Social ,, Paris ed 1912 p 380 et de 1920 p 423.

(2) Evelins. M. Burns op. cit p 29.

لإثبات الواقعة التي تستوجب دفع الاعانة المذكورة فقط . وسبب هذا الفارق هو لأن عبارة المساعدة الاجتماعية في ذاتها « Assistance Sociale » فيها معنى الحاجة ضمناً ومعنى الاثبات لإشباعها في حين ان التأمين « Assurance » فيه معنى الضمان والإلزام في العوض المتبادل فقهاً وقانوناً .

وقد يعترض البعض بأن الاتجاه الجديد يسير نحو اعطاء المساعدة الاجتماعية بمجرد اثبات الواقعة التي تستوجبها دون اثبات الحاجة اليها كما هي الحالة في اعانات الولادة أو الشبخوخة ، فان مجرد ثبوت الولادة أو الشبخوخة يوجب دفع الاعانة دون اللزوم الى اثبات الحاجة اليها . وزد على ذلك بأن القانون أراد من الغاء شرط الحاجة هنا أن يحقق الامور التالية :

أ - تسهيل دفع هذه الاعانات الى الافراد ورفع المشقة في عبء اثبات الحاجة وعبء القيام باجراءات الاثبات المرهقة في بعض الظروف لاسيما في مثل بعض الاحوال التي يتعذر فيها على الشخص القيام بذلك كحالة الولادة في أثناء الولادة أو الشبخوخة أو العاجز ، ولذلك افترض القانون الحاجة افتراضاً بمجرد وقوع أو حدوث بعض الوقائع المادية كالوصول الى سن معينة أو واقعة الولادة أو وجود الاولاد .

ب - ازالة الآثار السيئة الناجمة ، بحكم العادة والعرف ، عن اثبات الفقر والحاجة لأن البعض ما زال يعتبر الفقر وصمة في جبين الفقراء في بعض المجتمعات باعتباره دليلاً على الكسل والخنوع والضعف في المجتمع . كما ان كثيراً من الافراد يفضلون كتمان جوعهم وفقرهم عن الحصول على المساعدة باثبات الفقر والحاجة .

فنتهى من ذلك الى القول بأن أهم الفروق ما بين التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية هي :

- ١ - شرط دفع أقساط التأمين من قبل المستفيدين ولحسابهم في نظام التأمين الاجتماعي ، وليس ذلك بشرط مطلقاً في المساعدة الاجتماعية بحسب العادة .
- ٢ - شرط اثبات الحاجة في استحقاق ومقادير المساعدة الاجتماعية وعدم ضرورة ذلك في التأمين الاجتماعي .
- ٣ - ان الدولة وحدها تمول المساعدة الاجتماعية بينما قد تساعد الدولة في تمويل التأمين الاجتماعي وهو الأمر الشائع .
- ٤ - ويمكننا أن نضيف فارقاً آخر بينهما وهو ان الانسان يستطيع أن يقاضى الدولة في الحصول على اعانات التأمين الاجتماعي وليس له ذلك بالنسبة للمساعدة الاجتماعية عادة إلا اذا قرر القانون هذا الحق له صراحة .

المبحث الثالث

الضمان الاجتماعي

لقد أملت التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الدولة الحديثة ، لاسيما منذ الحرب العالمية الثانية وبعدها توسعت وتشعبت لديها أنظمة التأمينات والمساعدات الاجتماعية بحيث بات من الواجب العمل على توحيدها وتنسيقها ، أن تعمل على وضع أنظمة الضمان الاجتماعي لتوحد فيها تلك الأنظمة المتبعثرة المتعددة .

ولقد ظهر لأول مرة في عالم التشريع تعبير الضمان الاجتماعي على لسان المشرع الأمريكي عام ١٩٣٥ في اسم قانون الضمان الاجتماعي الأمريكي (١) الذي كان الهدف منه :

(1) American Social Security act of 1935.

١ - اصلاح المساوى* المادية التي كانت تؤدى الى الإخلال بنظام المجتمع الرأسمالى هناك .

٢ - القضاء على العوامل التي كانت تقلق الافراد فى حياتهم المعاشية فى حالتى البطالة والشيخوخة والعوز المدقع .

٣ - معالجة الآثار السيئة الناجمة عن ذلك .

وقد قرر القانون المذكور ما يلى (١) :

١ - تأسيس التأمين الإجتماعى ضد الشيخوخة من قبل الحكومة الاتحادية المركزية مباشرة (٢) .

٢ - الزام الحكومات المحلية - الدويلات - بتأسيس التأمين الاجتماعى ضد البطالة .

٣ - تقديم المساعدة الإجتماعية من قبل الدويلات ومنح الإعانات المالية الاتحادية الى الدويلات التى تقدم بعض هذه المساعدات الى الشيوخ المحتاجين ، الذين يبلغون من العمر الخامسة والستين فافوق ، والى العوائل ذوات الاطفال والى العميان الفقراء .

ويظهر ان قانون الضمان الاجتماعى الامريكى قد وضع نظاماً مبسطاً للضمان الاجتماعى يجمع أنظمة المساعدات الاجتماعية والتأمين الاجتماعى فيه فى آن واحد .

وقد أصدرت نيوزلند أيضاً عام ١٩٣٨ نظاماً للضمان الاجتماعى يجمع ما بين أحكام التأمينات والمساعدات الاجتماعية (٣) .

(١) رسالتنا فى الضمان الاجتماعى ص ١ و ١٣٥

(2) „ Relief and Social Security „ By Lewis Meriam. Washington 1946 Second Printing 1947 p 17 et Bulletin de L'A. I. S. S No 10 — 11. 1952 p 363.

(3) „ Social Security in the British Common wealth „ By Roland Mendelsohn. University of London the =

وفي عام « ١٩٤١ » ، ووسط معمة الحرب العالمية الثانية ، صادقت بريطانيا والولايات المتحدة على الاتفاق الأطلسي العالمي الذي جاء في بنوده اتفاق الدول على « تحقيق التعاون الاقتصادي الوثيق ما بين الشعوب لكي يتحقق للجميع أفضل الشروط للعمل والتقدم الاقتصادي والضمان الاجتماعي » (١) .

والى ذلك الحين لم يعط تعريف لهذا الضمان وإنما تبين فقط الغرض منه جلياً ، وهو تحرير الإنسان من الحاجة والعوز والحرمان (٢) .

وقد جاء مشروع بفرج استجابة لتحقيق مضمون الميثاق الأطلسي في بريطانيا عام ١٩٤٢ وهو المشروع الخاص بوضع نظام للضمان الاجتماعي هناك ، وقد عرف هذا المشروع الضمان الاجتماعي بأنه « تأمين دخل معين يحل محل الكسب عندما ينقطع بسبب البطالة والمرض والإصابات والشيخوخة والوفاة ، وتأمين دخل معين يقوم بتغطية النفقات الاستثنائية التي تنجم عن الزواج والولادة والوفاة ، على أن يكون ذلك مقروناً بالعمل على إنهاء حالة انقطاع الكسب بأسرع وقت يمكن » (٣) .

ولقد عرف المشرع الفرنسي عام ١٩٤٥ الضمان الاجتماعي بأنه « الضمان المعطى لسكل مواطن ليكون قادراً ، في جميع الأحوال ، على تأمين وسائل العيش له ولعائلته بصورة لائقة محترمة » (٤) .

Athlone Press 1954 pp 179 — 182. Lajugie „ Notion Generale de Sécurité Sociale „ Paris 1953 p 61.

(1) Point - 5 - de La Charte de L'Atlantique du 14 Août 1941 .

(2) Bulletin de L' A. I. S. S. No 10 — 11. de 1952. p 364 .

(٣) مشروع بفرج المذكور سابقاً .

(4) Etienne Gout „ Sécurité Sociale „ t -1- Paris 1949-1950. pp 12 — 13 .

وقد جاءت المادة الثانية والعشرون من اعلان حقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ تنص على أن « لكل انسان بصفته عضواً في الجماعة الحق في الضمان الاجتماعي . . . » (١)

وقد جاءت المادة الخامسة والعشرون من نفس الميثاق موضحة لمعنى هذا الضمان فنصت على « أن لكل شخص الحق في مستوى لائق كاف من المعيشة لتأمين صحته وسعادته وعائلته ، خاصة من حيث الغذاء والكساء والمأوى والخدمات الطبية والاجتماعية الضرورية ، وله الحق في الضمان في حالات البطالة والمرض والعجز والازمة والشيخوخة وفقد وسائل العيش الأخرى نتيجة الظروف الخارجة عن ارادته ، كما ان للائمه وللطفولة الحق في الإعانة والمساعدة اللازمة المخصوصة ، وان جميع الأطفال يتمتعون بنفس الحماية الاجتماعية سواء أ كانوا قد ولدوا من زواج أو دون زواج » .

ولقد تبنى المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية (٢) سنة ١٩٥٢ ، اتفاقاً دولياً على الحد الأدنى للضمان الاجتماعي الواجب تطبيقه على الدول التي تصادق على الإتفاق المذكور (٣) . فقد ألزمت الدول التي أبرمت الاتفاق بتطبيق مضمونه وهو « أن تضمن لرعاياها بحسب ظروفها وأحوالها الاقتصادية والعلمية ، تقديم الإعانات والخدمات الطبية لوقايتهم وعلاجهم من الأمراض أو مما يماثلها ، وأن تقدم لهم الإعانات أيضاً لتأمين معاشهم في حالات المرض والحمل والولادة والبطالة والشيخوخة واصابات العمل والعجز

(1) La Déclaration des Droits de L' Homme Art -22-

(٢) منظمة تجمع ممثلي العمال وأصحاب العمل والدول وتتدارس وتبحث شؤون العمل والعمال والضمان الاجتماعي لجميع أنحاء العالم تأسست في مؤتمر السلام العالمي في فرساي عام ١٩١٩ ومقرها العام الآن في جنيف تدعى اتفاقات وتوصيات دولية بهذه الشؤون .

(3) Convention Internationale de Norme Miniméme de Sécurité Sociale du B. I. T. No I02 de 1952.

«الوفاء والقرملم والنتيم واتربية الأولاد» (١).

وقد قيل عن مفهوم الضمان الاجتماعى فى تقرير لمنظمة الامم المتحدة الموضوع بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها فى عام ١٩٥٥ بأنه « فكرة تشمل التأمين الاجتماعى والمساعدة الاجتماعية والخدمات العامة » (٢).

وقد قال أحد خبراء الضمان الاجتماعى فى فرنسا ولدى منظمة العمل الدولية المسويلاروك بأن هذا الضمان هو « ضمان العمل » و « ضمان الكسب » و « ضمان القدرة على العمل » (٣).

كما عرفه كاليلاردو استاذ الاقتصاد فى جامعة تكساس فى الولايات المتحدة الأمريكية بأنه ، بأوسع معناه ، « نظام تأمين الفرد ضد الأحداث المنسبية عن الإجراءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية » (٤).

أما الدكتور محمد حجير مبارك فقد عرف هذا الضمان (٥) بأنه « النظام الذى تضعه الدولة مراعية ميزانيتها وظروف أحوال الشعب الاقتصادية والاجتماعية توصلأ لتخفيف الحاجة ومنع أسبابها وبمقتضاه يستحق الأفراد مدفوعات نقدية وخدمات عينية فى حالات خاصة وبشروط معينة وذلك مقابل اشتراكات أو بدون مقابل ».

(١) رسالتنا فى الضمان الاجتماعى من ٦ .

(2) „ International Survey of Social Development „ United Nations Economic and Social Council 1955 . p 395. New York.

(3) Revue Du B. I. T. 6/6/1948 pp 623 — 624.

(4) Demenico Gagliardo „ American Social Insurance „ New York 1949 p 10.

(٥) رسالة نوقشت بجامعة القاهرة فى كلية الحقوق لتيل الدكتوراه فى الحقوق فى شهر

ولقد ناقشنا في رسالتنا للضمان الاجتماعي^(١)، كل هذه التعاريف مناقشة علمية مفصلة مما لا مجال لاعادتها هنا وخرجنا من كل تلك المناقشات الى أن الضمان الاجتماعي هو « نظام اجتماعي ، اقتصادي ، سياسي يهدف بصورة رسمية مباشرة الى حماية الأفراد ، وقاية وعلاجاً ، من مخاطر الجهل والمرض والفقر ، ويؤمن لهم دائماً سبيل العيش والراحة في الحياة بمستوى لائق كريم » .

وفد صار البعض يطلق تعبير الضمان الاجتماعي الآن فقط على نوع معين من المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة الى المعهدين والمعوزين من الشيوخ والأرامل والايتام ، كما فعل المشرع المصري منذ أن اصدر قانون الضمان الاجتماعي الأول عام ١٩٥٠^(٢) .

كما أخذ يطلق البعض هذا التعبير على أنظمة التأمين الجماعي العمالي الإلزامي ، كما فعل المشرع العراقي في قانون الضمان الاجتماعي الأول لسنة ١٩٥٦^(٣) .

كما صار البعض أيضاً يطلق تعبير الضمان الاجتماعي على أنظمة التأمينات الاجتماعية الخاصة بالعمال ، كما فعل مؤخرأ المشرع العراقي بقانون الضمان الاجتماعي الأخير لسنة ١٩٦٤^(٤) .

والمعنى الشائع الآن عند عوام الناس ان الضمان الاجتماعي هو التأمين الاجتماعي للعمال خاصة ضد المرض والشيوخوخة والعجز واصابات العمل والبطالة والوفاة مثلاً . وهذا هو المعنى الضيق له .

(١) رسالة « الضمان الاجتماعي » نوقشت في القاهرة لنيل الدكتوراه « الضمان الاجتماعي » دراسة مقارنة وتطبيقه في العراق » يوم ١٤ نيسان ١٩٥٧ .

(٢) قانون الضمان الاجتماعي المصري رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ انظر شرحه في كتابنا « اصول التأمينات الاجتماعية » بغداد ١٩٦٤ .

(٣) رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٦ .

(٤) رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

ولكن الضمان الاجتماعي بمعناه العام الشامل كما قلناه ونظام اقتصادي اجتماعي سياسي يعتمد فيه المجتمع عن طريق الدولة والأفراد بمجاوبتهم وقائياً وعلاجياً ضد آفات الجمل والمرض والفقر بأن يقدم لهم عند الإقتضاء وبشروط معينة الخدمات والإعانات الثقافية والعلمية والصحية والطبية والاقتصادية والمعاشية لضمن لهم بها دائماً القدرة الجسمية والعقلية والعلمية والعملية على الإبداع والإنتاج بمستويات رفيعة حتى يصلوا جميعاً هم بأنفسهم بالدرجة الأولى على إشباع حاجاتهم المختلفة في مجالات النشاط الاقتصادي والعيش براحة وأطمئنان ، وحتى يضمنوا بذلك للمجتمع كله حياة صحية وثقافية وعلمية واقتصادية سعيدة مرفهة وعندئذ تستطيع الدولة المكونة منهم ، على معاونة غير القادرين على العمل لأسباب خارجة عن الإرادة كالصغر والكبر والعجز والمرض فتقدمهم بالمساعدات الاجتماعية اللائقة في أوقات العوارض والكوارث والحاجات .

وتوجد الآن لتحقيق الضمان الاجتماعي وسيلتان مشهورتان هما :

١ - التأمين الاجتماعي .

٢ - المساعدة الاجتماعية .

فالتأمين الاجتماعي كما عرّف هو النظام الذي تفرضه الدولة على الأفراد القادرين على دفع أقساط التأمين ليؤمنوا ضد المخاطر وحالات العوز حتى يحصلوا على الإعانات عند اللزوم والاقتضاء .

أما المساعدات الاجتماعية فهي تقدم في الأصل الى الأشخاص الذين لا يستطيعون دفع أقساط التأمين ولا يشملهم هذا التأمين عند اللزوم والاقتضاء وقد عرفنا كلاً منهما بالتفصيل فيما سبق .

فالضمان الاجتماعي يعمل على إعداد الإنسان إعداداً ثقافياً علمياً وعملياً وصحياً واقتصادياً على العمل وعلى ممارسة العمل ، ويتوقع العوارض التي

تجرده أحياناً من القدرة على العمل ، وتعرضة الى القلق والخوف الماديين
ويحميه ضد كل ذلك ، حتى يضم الناس جميعاً بذلك العيش الرغيد لهم
ولتابعيهم من أفراد عوائلهم ، ثم يضم العيش والراحة لاؤلئك الذين لم
يكونوا قادرين على العمل ، أو لم يكفهم مورد عملهم لأسباب خارجة عن
الإرادة المباشرة كالمرض والولادة وتعدد الأولاد والوفاة والعجز والصغر
والكبر وغيرها من العوارض الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية .

الفصل الثاني

عوامل تطور

الضمان الاجتماعي

لم يصل الإنسان الى نظام الضمان الاجتماعي المعروف في الوقت الحاضر بيوم وليلة ، بل مرّ عبر الأجيال على أنظمة ووسائل متعددة كانت تؤمن له العيش عند الاقتضاء وكانت هي الجذور الاولى لهذا الضمان المذكور (١) نجمل أسماءها فيما يلي :

١ - الضمان الطبيعي ، وهو ضمان الطبيعة العيش للإنسان بصورة طبيعية ، كضمان وسائل المعيشة كلها لهم وكضمان معيشة الجنين والأطفال والمرضى والعجزة والشيوخ بدوافع الإنسانية وغيرة الحب الأبوي وصلة الرحم والقربى .

٢ - الإدخار والاكتمال الفردي لأوقات الشدة والحاجة والضيق .

٣ - تعاون فردي وعائلي وجماعي .

٤ - التعاون الاقتصادي التبادلي للعيش كالتأمين التبادلي المهني والتجاري

ثم التعاون الإنساني والخيري ما بين الناس ثم التأمين التجاري .

٥ - التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية .

٦ - الضمان الاجتماعي .

والحقيقة أن مرور البشرية على هذه المراحل والأدوار واستخدامها هذه الوسائل لضمان المعيشة كان متأثراً بعوامل وأسباب كثيرة نوجز أهمها فيما يلي :

(١) تفصيل هذه الوسائل في رسالتنا الضمان الاجتماعي المطبوعة في القاهرة بتاريخ

١٩٥٧ وكتابنا اصول التأمينات الاجتماعية المطبوع في بغداد ١٩٦٤ .

لقد علمنا ان المراد من الضمان الاجتماعى هو تأمين وسائل العيش والراحة للأفراد . وهذا التأمين يتم عن طريق تهيئة وسائل اشباع الحاجات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة لهم . فهم مثلاً بحاجة الى الأكل والشرب والكساء والمأوى والزواج والإستقرار والعمل والسعى للكسب وللاصول على كل ما يحقق السعادة والراحة والإطمئنان لهم .

كما انهم بحاجة الى الحماية من العوارض الطبيعية ، التى قد تفقد القدرة للحصول على الرزق والعيش ، أو من العوارض الاجتماعية ، كالأزمات والحروب والإصابات ، أو من العوارض الاقتصادية كالمحلل والمجاعات والقحط والبطالة .

كذلك هم بحاجة الى المعالجة والانتقاذ والمساعدة عند التعرض الى المخاطر السابق ذكرها ، والى اعادتهم الى مركزهم الأول فى مجال النشاط أو الى ما يماثله وإلا فمواستهم ومعاونتهم طول الحياة .

وتختلف نوعية وكمية هذه الحاجات باختلاف الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية كما تختلف وسائل تأمين اشباعها أيضاً تبعاً لذلك . وترجع أسباب تطورات هذا الضمان ومدى اختلافها الى ثلاثة عوامل رئيسية متداخلة لا يمكن فصل احداها عن الاخرى ولاكننا نظرياً سنفصلها لغرض بيان أهمية كل منها فى هذا التطور . وهذه العوامل هى :

(١) عوامل طبيعية (٢) عوامل اجتماعية (٣) عوامل اقتصادية

وفيما يلى بيان ذلك :

المبحث الاول

العوامل الطبيعية

لقد ضمننت الطبيعة لكل حى من الأحياء الوسائل اللازمة لعيشه وراحته

من غذاء وكساء وابواء وتسليية ، كما جعلت الطبيعة حاجة كل منهم الى هذه الوسائل مختلفة نوعاً وكماً باختلاف ظروفه لحكمة مسبية .

لحاجات ساكن الصحراء تباين في الماهية والمقدار وكيفية الإشباع عن حاجات قاطن السهول الخصبة أو الجبال الفارعة الجرداء أو البلاد ذات الغابات المكشوفة أم السواحل والأهوار أو المناطق الإستوائية والأقطاب الشمالية والجنوبية .

فمن كان موجوداً في الأماكن الخصبة السهلة مثلاً يكون تأمين عيشه سهلاً في الغالب ، لذا فلم تكن به حاجة لبذل الجهود الكبيرة للعيش وللتعاون من أجله بالصورة التي يجب أن يكون عليها قاطن الأماكن القاحلة من صحارى وهضاب أو ساكن الجبال والأقطاب وغيرها . ويرجع ذلك الى تباين الحاجات كمية ونوعاً باختلاف الظروف ، وتبعاً لذلك تختلف وسائل اشباع تلك الحاجات وطرق تأمين ذلك الإشباع .

وان وسائل الوقاية التي يكون الإنسان بحاجة الى اتخاذها ضد العوارض والمخاطر تختلف بدورها باختلاف الظروف الطبيعية ، فالذى يسكن الأماكن المعرضة الى النسيبات كالأمراض والزلازل والبراكين والظوفان وغيرها ، تكون حاجته شديدة الى اتخاذ وسائل الوقاية والى التعاون مع الآخرين من أجلها .

ويجب أن لا ننسى الإشارة الى تنوع الحاجات وكثرتها في المناطق الجبلية لا كما في الصحارى حيث الناس متقاعسون غالباً يكتفون بالبسيط من العيش وهذا من أسباب عدم ظهور التعامل الصناعي والتجارى فيها .

وبما ان الصلات العائلية هناك قوية بين الأفراد وان صفات الكرم والجود والسخاء منتشرة بينهم انتشاراً واسعاً بدافع الغريزة للتضامن الاجتماعى فى سبيل العيش لذلك لا نجد ما بينهم أثراً للجمعيات وللؤوسسات الخيرية .

التعاونية كما في المجتمعات الصناعية والتجارية ، بل ان غريزة حب البقاء قد جعلت كل واحد منهم ضامناً لعيش الآخر عند العوز والاقتدار بالتبادل كواجب مفروغ منه لأن كلاً منهم معرض دائماً الى خطر الموت جوعاً في الصحراء وهو إذاً بحاجة الى التعايش والتبادل في سبيل ذلك بلا قيود ولا عراقيل .

وأما سكان الجبال فلأنهم معرضون الى الظواهر الطبيعية التي تضطربهم أشهراً الى الانقطاع عن السعى للقوت وملازمة أماكنهم وعدم التمكن من الاتصال مع بعضهم ، لذلك قويت لديهم فكرة الادخار والتوفير زمن الصيف والربيع للشتاء والتقتير الدائم . وربما كان ذلك من أسباب عدم أو قلة وجود السكرم والسخاء بينهم بكثرة لأنهما يفسدان التوفير والاحتياط . وكذلك تختلف حاجات الإنسان وكميتها ونوعيتها وطرق اشباعها من وقت لآخر بصورة طبيعية نتيجة التغيرات والتبدلات الفزيولوجية والبيولوجية له والطارئة عليه .

حاجات الأطفال وكمياتها ونوعياتها وكيفية تأمين اشباعها تختلف عن حاجات الشيوخ الهرمين أو الشبان أو النساء البواكر أو الحاملات أو المرضعات أو المرضى أو المتزوجين أو العزاب .

وأخيراً تختلف الحاجات من حيث نوعيتها وكميتها وكيفية تأمين اشباعها باختلاف الذكاء وسعة التفكير لدى الإنسان . فالإنسان القديم الجاهل الضيق التفكير لم يكن ذا حاجات كثيرة ولم يكن يدرك معنى التبصر من عواقب الامور في المستقبل بل كان يعيش على النباتات والحيوانات بصورة بدائية آناً فأناً ولسكنه عندما تقدم في التفكير وأدرك ضرورة التعاون كونه العائلة وأخذ يتساعد مع الآخرين وتعلم الزراعة والصناعة والتجارة نتيجة تعدد حاجاته ونوعيتها فألف الجمعيات التعاونية للمساعدات وبدأ في التبصر

من عواقب الامور بالإدخار الجماعى والتأمين التعاونى والتأمين التجارى ثم أدرك ضرورة الاهتمام بالامور الصحية والمعاشية للجميع فأمس المساعدات العامة ثم التأمين الاجتماعى ثم المساعدة الاجتماعية وأخيراً الضمان الاجتماعى .

وإذا فان للعوامل الطبيعية أثراً بيّناً فى تطور الضمان الاجتماعى أى فى وسائل تأمين العيش للأفراد وراحتهم ، كما أن لتلك العوامل أثراً فى مدى تباين ذلك التطور . مع العلم ان هذه العوامل الطبيعية أثرت وتؤثر بدورها فى العوامل الاجتماعية والاقتصادية على نحو ما سنبينه حالاً فيما يلى :

المبحث الثانى

العوامل الاجتماعية

لقد عرفنا كيف كانت حاجات الإنسان الأول محصورة فى دائرة ضيقة جداً لا تتعدى غالباً سد الرمق والعيش بصورته البدائية الطبيعية وكان يعتمد فى تأمين اشباعها على قوته الجسمانية أولاً وعلى الطبيعة ثانياً فهو لم يكن يعرف الحيازة والملكية مبدئياً ولم يكن يعبء بالتوفير أو الادخار بل كان يعيش مما يحصل عليه من الطبيعة حينما لحينا .

ثم اندفع بغريزته يتعاون مع أخيه الإنسان لمقاومة الحيوانات وصيدها وللحصول على القوت مشتركاً وعندما كان يتعرض الى المخاطر كان يعاونه الآخرون مساعدة له ورغبة فى التبادل والتعاون عند الحاجة والاقتضاء .

ولما أدرك ضرورة هذا التعاون مع الآخرين رغب فى تثبيته واستمراره والمحافظة عليه ، وربما كان ذلك من أسباب تكوين العائلة التى ظهرت بظهورها الحاجة الى حماية أفرادها وتأمين العيش والراحة لهم جميعاً . وقد صار يتم اشباع تلك الحاجة العائلية عن طريق التعاون العائلى إذ بات أعضاء العائلة

الواحدة يتعاونون فيما بينهم بدافع الحب العائلي وبيعاث المصلحة المشتركة لتأمين اشباع ما هم بحاجة اليه جميعا للعيش والاستقرار ، فالسكبار يقومون بحماية ورعاية الصغار في زمن الطفولة وهؤلاء يقومون برعاية اولئك عند الشيخوخة والجميع يتبادلون العون دائماً للدفاع عن المصالح المشتركة وللعيش مشتركين . وهكذا نشأت العائلة وأصبحت النواة الاولى لبناء السكبان الاجتماعى (١) .

وإذا فالعائلة كانت تمد يد المساعدة بمجتمعة الى أعضائها في جميع الاحوال والظروف ، الأمر الذى كان يدفع كل عضو فيها الى الادخار والتوفير والنظر الى عواقب الامور .

وكانت العوائل في المناطق السهلة تمد يد المساعدة لا الى أعضائها فحسب بل تمدها كذلك الى كل طارق يطرق بابها أو تعرف هى بحاجته خلاف عادة التقدير لدى العوائل الجبلية - حسب الأصل - وقد بقى أثر ذلك فى المجتمعات الى يومنا هذا بحكم العرف والعادة .

وغالباً يرجع سبب هذا التباين فى الكرم والبخل ما بين العوائل الجبلية والسهلية الى كثرة الخيرات وسهولة الحصول عليها فى السهول دائماً والرغبة فى الحصول على الصلات الودية ودفع الاعتداءات الكثيرة الاحتمال فيها بالحسن والمعروف ، أو بدافع الغريزة الإنسانية الأصيلة فى التعاون غير المشوبة بشوائب الظروف القاهرة الطبيعية ، والى شح الطبيعة وصعوبة الحصول على الرزق دائماً على الجبال لاسيما فى زمن الشتاء مما يجعل العائلة مضطرة الى الادخار فى الايام البيض للأيام السود بالقدر الكافى وان صفة الكرم تفسد ذلك الغرض فى الادخار وان البخل من ضرورياته غالباً .

(١) ربما كان الصيد والزرع أيضاً من العوامل التى ساعدت على تكوين واستقرار الحياة العائلية . وربما كان اكتشاف النار من عوامل التقدم فى الصيد والزراعة وانتشار الحياة العائلية وتطور أساليب معيشتها وطرق الدفاع عن أبنائها ضد المعتدين وفى تسهيل وسائل الحصول على العيش .

كما ان العائلة الجبلية غالباً غير معرضة الى الاعتداءات عليها لمناعة مناطقها وسهولة الحماية والدفاع عنها ، ولذا فحاجتها الى كسب مودة الآخرين ليست بذسبة حاجة عائلة السهول .

ولذلك فقد ظهر التعاون الفردي والعائلي التبادلي والخيري والكرم والجود بصورة واسعة في مناطق السهول في حين انه ظهر التعاون العائلي والادخار والتوفير والتبصر امواقب الامور في مناطق الجبال في الازمان الغابرة بشكل آخر وبشكل أظهر فيما يتعلق بالاقتصاد والاحتياط .

وبتوسع حجم العوائل اتسعت دائرة الصلات العائلية وتألفت القبيلة وتكونت القرية وامتد مجال التعاون أكثر فأكثر وظهرت فكرة الأعياد والولائم والدينوات والأفراح والأحزان الجماعية وكانت تقوم - عن قصد أو غير قصد - بمعاونة الفقراء والمحتاجين ، في بعض الاوقات على العيش ، وكانت تكتفي كل عائلة بجهودها لتأمين عيشها وحمايتها ضد المخاطر ولسكنها صارت تلتق معرنة القبيلة أو العوائل المجاورة في حالات المخاطر الجسيمة وكان ذلك عادة على سبيل المفايلة بالمثل عرفاً .

ومن هنا بدأت فكرة « التعاون الجماعي الإبتدائي » في مجال العائلة والقبيلة والحياة المدنية العادية .

وبتأسيس العائلة وتكوين القبيلة وظهور الزراعة واكتشاف النار تطورت حياة الإنسان الاجتماعية فبعدما كان هو حراً متنقلاً متجولاً صار متعلقاً بعائلة وأفراد وحيوانات وأرض وصيد وبيت وأطفال وزوجة وكان عليه إذا أن يتضامن مع الآخرين لتأمين العيش والبقاء لهؤلاء جميعاً ، كما قد زادت بذلك حاجاته فظهرت الصناعة والتجارة البدائية لإشباعها بالمقايضة والمبادلة في الأسواق الموسمية وبنتيجة ظهور الصناعة والتجارة تألفت طائفة خاصة من الناس تمارسها وكانت علاقات هذه الطائفة الصناعية والتجارية مع

أفرادها ومع الآخرين مبنية على أساس مادي ، وصارت تستقر هذه الطائفة في الأماكن التي تساعد على ممارسة أشغالها وكانت تحصل على عيشها من عملها في القرى والأرياف وفي المدن .

وكانت هذه الطائفة معرضة أيضاً الى المخاطر الطبيعية العامة كالأزمات والحوادث والإصابات كما انها معرضة الى تلف وضياع الأموال التجارية والصناعية ومعرضة الى العوز والحاجة أحياناً .

ولحماية أعضائها ضد المخاطر ساقها ذكاًؤها المادي الى تأليف الطوائف المهنية والتجارية لحماية أعضائها ضد المخاطر التي قد تقع على أحدهم ومد يد المساعدة له عند الحاجة بصورة اشتراكية من العطاءات التي يدفعونها دورياً . وهكذا ظهر نظام الطوائف لمعاونة أبناء الحرفة الواحدة أولاً في المناطق التي وجدت فيها التجارة والصناعة . وظهر مثل ذلك التعاون في المحيط البحري ما بين البحارة أيضاً بنتيجة ظهور التجارة وتقدم حرفة الصيد لغرض تعويض صاحب المركب المفقود بالعواصف والزوابع وغيرها ، وذلك بقرض المغامرة أو القرض البحري .

ولما تكونت الدولة وأخذ سلطانها بالتوسع والانتشار وتكونت المجتمعات النظامية في المدن بتوسع تفكير الإنسان وتسامي طموحه ومجال ادراكه ازدادت وتنوعت الحاجات فتقدمت الصناعة والتجارة والزراعة أكثر فأكثر ، وتضاعفت من الخائب الآخر المخاطر التي صار يتعرض اليها الناس لتوسع مجال نشاطهم وأمانهم والرغبة في اشباع حاجاتهم المتزايدة المتنوعة وفي التوقي من المخاطر .

كما ظهرت الامتيازات الطبيعية عند تأسيس الدولة القديمة وظهور طبقات اجتماعية جديدة ، فهناك الأسياد ورجال الدين والمحاربون والاتباع والخدم وأسرى الحرب ، وهناك الرعاة والصيادون والصناع والتجار . وكان لا بد

الدولة واجب تأمين العيش والراحة لرجالها وجنودها وأتباعهم ، وصار يتم لها ذلك على حساب الطبقات الاخرى الكادحة والمنتجة وربما كان ذلك داعياً الى قلة أو انعدام مقدرة ورغبة أفراد تلك الطبقات الاخرى على التساعد المادى عند الحاجة بسبب تبدل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبسبب فرض نفقات الدولة الحديثة عليهم ، كما كان سبباً من أسباب انتشار الفقر والبؤس بين أبنائها .

ولذا تدخلت الافكار الدينية بحكم طبيعتها الإنسانية ، لحماية الفقراء والمعوزين الذين صار يزداد عددهم بظهور الطبقة الرأسمالية المتسابقة على الثراء الفاحش حتى بصورة غير مشروعة أحياناً ، كما أخذت الدولة من جانبها تتدخل بعضاً ، تحت تأثير الافكار الدينية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية والإنسانية لحماية أولئك الفقراء ، وتقرر لهم الصدقات والخدمات العامة . وكان من نتيجة ذلك التدخل أن انشرت الصدقات الدينية والجمعيات الخيرية من ناحية وظهرت تشريعات الفقر والصدقات العامة من ناحية اخرى لاسيما في العالم المسيحي في أوروبا .

وربما كان للحروب الصليبية^(١) أثر على أوروبا في تطورها اجتماعية ، وتدخلت الدولة لإصدار التشريعات لمساعدة الفقراء والمعوزين ، إذ رأت جيوشها في الشرق العربي ما كان عليه العالم الإسلامي من نظام ديني وديني مختلط وكيف كان فيه بيت المال مسؤولاً عن اعالة واعاشة من لا معيل ، ثم كيف كانت الروابط الاجتماعية متينة ، وأنظمة النفقات والزكاة والصدقات والخيرات رائجة واسعة ، مما جعل جيوش الاوربيين ومسؤوليها يأخذون

(٢) لقد قيل بأنه كانت الصلات قوية ما بين العراق والمانيا زمن الامبراطورية الرومانية المقدسة في زمن شارلمان وهو أول من فرض على الابرشيات مساعدة الفقراء ، وكذلك كانت الصلات ما بين أسبانيا العربية وشمال أفريقيا مع باقي أوروبا ، وأتت تشريعات الفقر في بريطانيا صدرت بتأثير العالم الاسباني فيفس الذي طاش في زمن كانت أسبانيا فيه ما زالت اسلامية الثقافة تقريباً ومن هذا كله نمتقد بتأثير الاسلام على أوروبا في ذلك .

من تملك الأنظمة والأحكام الإسلامية ما يلائمهم ، وصاروا يدخلونه في نظام حياتهم الاجتماعية والسياسية - وحتى الاقتصادية - شيئاً فشيئاً . وربما كان قد ساعدهم على ذلك ما كان للحروب الصليبية أيضاً من أثر فعال في تطور النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في أوروبا ، وذلك لأن تملك الحروب عملت على تحطيم النظام الاقطاعي بخروج الامراء وأتباعهم من الاقطاعيات الى الارض المقدسة ، وبتطاحنهم وخسرانهم هناك مما كان عاملاً من عوامل فقدانهم لمراكزهم السابقة في المجتمع ، كما كان سبباً من أسباب تحرر الأتباع عن سلطانهم وتكوين طبقة متحررة من عبودية الاقطاع تبغي العيش من عرق الجبين .

وربما كان ذلك من العوامل التي أدت الى تفاقم الإحساس بالظلم والتعسف المطبق آنذاك ثم اندلاع ثورات العمال والفلاحين ضد الأسياد تلك الثورات التي بدلت نظرة الحاكمن بأمرهم نحو المحكومين ، وغيرت نظرة الأسياد الى بقية الافراد . كما كان لها أثر في ذلك قلاع الامراء وفي تأسيس الدولة الوطنية الحديثة على أنقاضها ، وصار المسؤولون يدركون ضرورة الاهتمام بشؤون الناس حتى يصونوا مراكزهم لاسيما منذ أواخر القرون الوسطى حينما طفق المصلحون ينشرون دعواتهم الاصلاحية الأمر الذي أدى الى ظهور تشريعات الخدمات والمساعدات الاجتماعية الرسمية العامة بصورة واسعة .

ولقد كان للنهضة الفكرية ولاختراع الطباعة وللحركات الاكتشافية والمغامرات البحرية والتجارية وتأسيس الشركات الكبرى والبيوت المالية ، أثر في تفتح بصائر الناس وفي توسيع مجال أعمالهم وأمانهم ، وزيادة الثراء لدى البعض زيادة فاحشة مما كوّن الفروق الشاسعة بين بعض الطبقات وعمل على تولد الحقد ما بينها ، كما كان للثورة الفرنسية أثر فعال في تلقين الجماهير مبادئ العدل والمساواة والحرية والحق في العمل والعيش ، وكان لها كذلك

أثر في تفاقم خطر الرأسمالية في آن واحد إذ عملت هذه الثورة على التقدم الصناعي بنتيجة حمايتها للرأسمالية وبنتيجة الاختراعات ، كما كان لها أثر في مضاعفة الهجرة من القرى الى المدن بحثاً عن العمل ، وتزاحم العمال في المصانع والمحلات القريبة منها ، فظهرت مشاكل العمل والعمال مشاكل السكنى والمخاطر المهنية ، في زمن كان السكان في أوربا آخذاً في الزيادة للتقدم العلمي والثقافي والصحي النسبي آنذاك ، وإذ ذاك ظهرت طبقة العمال كطبقة اجتماعية مستقلة قوية وكان من نتيجة كل ذلك أن تبدلت أساليب العيش ووسائلها ، وتضاعفت المخاطر والعوامل المؤدية الى الفقر والبؤس ، وسادت المادية بين الأفراد في علاقاتهم وتضاربت مصالحهم ، وبرزت النعرات الطبقيّة بشكل خطير ، وانتشرت المبادئ والأفكار والآراء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (من عدالة اجتماعية الى اشتراكية والى ديموقراطية) بين الأفراد المحرومين مما دفعهم الى الاستمرار في بذل قصارى جهودهم سرّاً وعلناً لتحقيق تلك المبادئ - آفة الذكر - باعتبارها الوسيلة الفعالة لرفع الحيف والظلم عنهم . وكانت الدولة بدورها تقمع حركاتهم بمنتهى القسوة والشدة باعتبارها مخرجة بالامن في حين أنها كانت تحمي الطبقات المتنفذة مالا أو سلطاناً مما أفقدها لدى الفقراء كل احترام . وقد ظهرت اتحادات العمال العالمية تحت تأثير هذا الظلم وتلك المحاباة تغذيها وتنظمها المدارس الاشتراكية التي كانت تدفع بالعمال الى الصراع الدموي العنيف مما اضطر الدولة أخيراً الى التدخل بشؤون الناس الاجتماعية والصحية والمعاشية ، فصارت تشجع المؤسسات الخيرية والتعاونية لكي تقدم المساعدات الى الفقراء بغية تخفيف البؤس عنهم وجلب رضائهم ثم أخذت تصدر التشريعات المتواليّة لسكل ذلك وأهمها تشريعات التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية لاسيما في الدول التي استطاعت بها الطبقة العاملة أن تقاوم السلطات مقاومات عنيفة ، لشدة حرمانها وسخطها ، وأن تتغلب في النهاية على الطبقة الحاكمة فترغمها على

مساومتها في المانيا والنمسا - لكثرة عددها وشدة بأسها - . أما الدول التي لم تكن فيها الطبقة العاملة بهذه الدرجة من الفاقة والقوة وكان فيها الرأسماليون هم المسيطرين بكل قوة ، فقد رأت من صالحها أن توفق بين مصالح الطبقة الرأسمالية وطبقة العمال عن طريق تأسيس وتوسيع نظام التأمين الاختياري والمساعدات الاجتماعية لا التأمين الاجتماعي المعارض للحرية الاقتصادية كما كان الحال مثلاً في سويسرا وانكلترا وفرنسا مبدئياً ، ولكن هذه الدول اضطرت أخيراً - بنتيجة استفحال الطبقة العاملة فيها - الى الأخذ بمبدأ التأمين الاجتماعي أيضاً الى جنب المساعدة الاجتماعية المفضلة لديها ، وصار هذان النظامان منذ ذلك الوقت يتعاونان بحسب الظروف والأحوال في محاربة الفقر والحاجة .

وبناءً على ذلك فان التأمين الاجتماعي هو النظام الأصلي في مجال تأمين العيش للأفراد عند الحاجة في بعض الدول وأن المساعدة الاجتماعية هي الفرع التكميلي له - كما في المانيا - بينما كانت في دول اخرى المساعدة الاجتماعية هي الأصل ويتبعها في الدرجة التأمين الاجتماعي كما كان الأمر في سويسرا والدول الاسكندنافية وربما كان للحالة الاقتصادية أثر في هذا التباين وهو ما سنتكلم عنه في بحث العوامل الاقتصادية حالاً .

وقد كانت بعض الدول ترغب في زيادة الدخل - كفرنسا - واخرى ترغب في تقوية كيان العائلة وفي الترفيه عنها ، الأمر الذي دعاها جميعاً الى اصدار تشريعات الإعانات العائلية . وان الحرب العالمية الاولى أدت الى نقص اليد العاملة والى ابعاد الرجال في سوح الحرب والى قلة عدد السكان مما دفع الدول الى توسيع ونثيث الإعانات للامهات والاولاد وللولادة ، والى الإهتمام بمسائل إعادة التمرين المهني والقدرة على العمل للعجزة كما عملت الحرب الاولى أيضاً على تأسيس منظمة العمل الدولية التي كان نشاطها معروفاً في مجال التأمينات والمساعدات الاجتماعية ثم الضمان الاجتماعي .

وقد كان لظهور الشيوعية والفاشية والنازية ، بما ولدته من تنظيمات اجتماعية أو اقتصادية من أثر في انتشار وتوسيع أنظمة التأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية ثم في ظهور الضمان الاجتماعي ، لاسيما بعدما ظهر فشل الدول الرأسمالية في تأمين وسائل الرزق والعيش ، بظهور الأزمات الاقتصادية العالمية لعام ١٩٢٩ ، اضطرها الأمر الى أن تعيد النظر في تشريعاتها الاجتماعية والاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بالتأمينات والمساعدات الاجتماعية فأخذت بنظر الاعتبار ما كان يجري من اصلاحات بهذا الشأن في الدول الشيوعية والفاشية والنازية ، وصارت تهتم وطنياً ودولياً بتهيئة المساعدات والعمل للعاملين بصورة جدية ، وتمهد السبيل في ذلك الى نظام الضمان الاجتماعي الكامل الذي سجلت الحرب العالمية الثانية في ضرورة تحقيقه وانتشاره .

المبحث الثالث

الموامل الاقتصادية

تناسب حاجات الإنسان تناسباً طردياً مع تقدمه الثقافي والعلمي . فكما كان مثقفاً واسع النفس كبر زادت حاجاته وتنوعت رغباته والعكس في الغالب صحيح .

ولذلك فعندما كان الإنسان بدائياً محدود البصيرة والإدراك والنشاط كانت حاجاته الاقتصادية قليلة لا تتعدى حد الكفاف في النوعية والكمية . ولذا فلم تكن عنده الدوافع الذاتية لمضاعفة الرغبة في الحياة والإختصاص بالأشياء وفي التوفير والإدخار ولكن عندما تقدم الإنسان في ميدان الحضارة زادت حاجاته وصار يفكر في توفير وسائل اشباع تلك الحاجات لمضاعفة له ولعائلته وحيواناته واتباعه ولوازمه ، وقد استخدم الآخرين

لمعاونته في ذلك مقابل العوض والحماية .

وبتعدد الحاجات لم يعد الفرد بقادر على اشباع جميع رغباته بنفسه -
وجهدته بل صار كل شخص يتخصص في نوع معين من النشاط ويعتمد على
الآخرين فيما عدا ذلك . فصار الناس يتقاسمون النشاط الاقتصادي فيما بينهم
فظهرت الحرف ونشأت المقايضة والبيع والشراء بصورة بدائية .

ولقد أوضحنا آنفاً كيف كان يتم ضمان العيش في العصور القديمة عن
طريق الجهد الشخصي أولاً ثم التعاون الفردي والعائلي والقبلي .

وقد بينا أيضاً أنه عندما تقدمت الإنسانية في مضمار الحياة وعندما تألفت
المجتمعات المنظمة وظهرت فيها المدنيات المختلفة وانقسم الناس الى طبقات
تعيش بعضها على حساب الاخرى ، وحينما ظهرت الصناعة والتجارة لإشباع
الحاجات الكثرية المتنوعة ، انتشر البؤس والفقر في تلك المجتمعات
والمدنيات الى جنب الترف والنعيم والبذخ والثراء الفاحش بسبب ظهور
روح الإستغلال والطمع وظهور طبقات اجتماعية مستهلكة غير منتجة
تعيش على حساب الآخرين مما أضعف بينهم روح التعاون والمساعدة ، كما
كان يرجع سبب انتشار البؤس والشقاء أيضاً الى انتشار مخاطر الحروب
ونفقاتها الكثرية ، واستئثار القوى بجهد الناس وبحصنة الأسد من الخيرات
العامة دون انتباه والتفات الى أن ذلك يؤدي الى احداث اختلال وفساد
في عيش الآخرين .

كذلك رأينا انه صاحب ظهور التجارة والصناعة ، ظهور بعض المخاطر
الاجتماعية والطبيعية الملازمة للمهنة مما تكون الحماية ضدها فوق طاقة التعاون
الفردي والعائلي لجسامتها مثلاً ، لذا تولدت حاجة في المحيط المهني الى وسيلة
من وسائل الحماية الجماعية المنظمة الأمر الذي أدى الى ظهور التأمين التعاوني
التجاري لغرض حماية التجار عند المخاطر ، والى ظهور التأمين التعاوني المهني

لأجل حماية الصناع والحرفيين . وكان يوجد في التأمين التعاوني هذا ، التزام تبادل بالمعاونة عند الاقتضاء وهو ما تقتضيه وما ترغب فيه العقلية المادية في الميدان الاقتصادي تلك العقلية التي لا تنق إلا بالعطاء . لأجل الأخذ أو بالأخذ بسبب العطاء . وقد استمر الحال في العالم على هذا المنوال حتى أواخر القرون الوسطى حيث بقيت وسائل تأمين العيش الى ذلك الحين منحصرة في صور التعاون الفردي والعائلي والجماعي الخيري والديني في المحيط غير الممنى ، بينما ظهر التأمين التعاوني (وكذلك التوفير والإدخار) في المحيط التجاري والاقتصادي .

ولما كان كل نوع من أنواع النشاط الاقتصادي يتمركز في محيط معين بحكم مقتضياته وطبيعته وظروفه - كما رأينا ذلك في العوامل الطبيعية - لذا فقد ظهر كل شكل من أشكال التعاون آنف الذكر أيضاً في محيط معين بحسب الاحوال الاجتماعية والاقتصادية كما بات كل شكل فيها يتطور بتطور النشاط الذي تولد في أحضانه ، توسعاً وتقدماً ، بحكم التسمية .

ولقد ظهر في المحيط التجاري البحري البحت قديماً القرض البحري أو قرض المغامرة الذي كان يعتبر وسيلة من وسائل تأمين مخاطر العمل والتشجيع على الاتجار والابحار وكان عبارة عن عقد يقرض بمقتضاه شخص شخصاً آخر مقداراً من المال على شيء معرض الى خطر كباخرة أو بضائع تجارية بشرط أن المقرض يحصل على فوائد عالية جداً في حالة نجاح الصفقة ونجاتها من المخاطر كالغرق والسرقة والحريق وبالعكس كان يخسر كل ما اقرضه في حالة التعرض الى التلف والهلاك .

ثم ظهر أخيراً التأمين التجاري البحري لمعاونة التجار وأصحاب الأعمال والأموال في تجاراتهم البحرية وحمايتهم ضد المخاطر التي قد يتعرضون اليها في البحر فكان هذا التأمين من المعاملات التجارية المرجلة ومرعان ما ازدهر

هذا التأمين بسبب التوسع التجارى آنذاك وتأسست له الشركات الكبرى .

وبنتيجة تأسيس المدن التجارية آنذاك فى ايطاليا والمانيا وبلجيكا وانسكلترا ظهر التأمين التجارى البرى أيضا للتأمين ضد المخاطر التى كانت تتعرض لها الاموال التجارية فى تنقلها برأ بين نللكم المدن . ومن ثمة انتشر هذا التأمين كذلك بين الناس ضد مخاطر الحياة الاجتماعية كالسرقه والحريق .

ولقد كان من آثار جميع هذه التطورات أن بدأت التجارة والصناعة فى التوسع والتقدم وأخذت الثقافة فى الإنتشار فى الانحاء الشاسعة كما باتت هذه التطورات تعمل للقضاء نهائياً على النظام الاقتصادى القديم وعلى الروابط العائليه القديمه لأنها عملت على تأسيس المدن السكبرية والمشاريع الصناعيه السكبريه السكبريه ، كما دفعت المتحررين من عبودية الاقطاع على الهجرة من الأرياف الى المدن ومن الزراعة الى الصناعة ، وأتمت تحريرهم من عبودية امراء الاقطاع ولسكن الى عبودية أصحاب المصانع ورؤوس الاموال والاعمال أولئك الذين وضعوا بدورهم نظام الاجور التى لم تسكن تسكنى أحياناً حتى لإشباع الحاجات الضرورية للحياة ، مما أضعف بين الاجراء القدرة أو الرغبة فى التعاون الفردى والعائلى . وكان لابد ، لانقاذ المعدمين من الفقراء ومساعدتهم ، من ازدهار التعاون الدينى ، غير أن حركة الاصلاح الدينى التى كان قد قام بها مارتين لوثر قد أفقدت رجال الدين سلطانهم السابق الذى كان مدعوماً بالنظام الاقطاعى غالباً ، فلم يعودوا بقادرين على القيام بمساعدة الفقراء كما كان الحال قبلاً بالرغم من أن البؤس والفقير صارا فى تزايد وتكاثر بصورة خطيرة بسبب عوامل عديدة منها التحرر من الارض ومن امراء الاقطاع ، والهجرة الى المدن ، وتفسك الروابط العائليه وضعف رجال الدين وانتشار روح الطمع والاستقلال مما أضعف التعاون الفردى والعائلى والدينى هناك بصورة شديده ، وقد كان المذهب الاقتصادى التجارى

آنذاك^(١) يدفع بالدول الحديثة الى الحروب الاستعمارية الطاحنة بسبب التسابق الى الثراء والمزيد من الغنم التجارى والاستغلال على حساب الشعوب الاخرى الامر الذى ولد الحقد والصراع الدولى الاستعمارى الى جانب الصراع الطبقي فى الداخل ، كما صرف السلطات عن الاهتمام بصورة واسعة برعاية البؤساء . ولئن كان للذهب التجارى عيب عدم رعاية مصلحة الفقراء جدياً ، والإنشغال بالبحث عن الذهب والثراء لمصلحة « الشركات وأصحاب رؤوس الاموال » والدولة ، فقد كان لمذاهب الحرية الاقتصادية هى أيضاً عيوب ترك هؤلاء الفقراء تحت رحمة طمع وجشع أصحاب الاموال والاعمال ، واهمالها لرعايتهم كلياً بالبحث عن الاهتمام بوسائل حماية الحرية الفردية فى المجال الاقتصادى حيث لا يستفيد منها إلا أصحاب الاموال والسلطان غالباً .

وقد صحب كل هذه التطورات الاقتصادية ظهور النزعة المادية بصورة واسعة وانتشار روح الطمع والجشع والتناحر الطبقي وازدياد الفقر والنشرد والثورات فى الداخل والخارج واشتعال الحروب الاستعمارية مما ضاعف فى المفاصد الاجتماعية كما زاد فى الفوارق بين الافراد فى مجال رزقهم وعيشهم . وقد استمرت هذه المتناقضات وهذه المساوىء سبباً قوياً من أسباب التناحر والتطاحن ما بين الافراد والطبقات الى زمن الثورة الفرنسية وهى الثورة الاقتصادية الاجتماعية السياسية بأسبابها ونتائجها .

ومن أهم ما جاءت به من مبادئ فى سبيل تأمين وسائل العيش للأفراد - كما عرفنا سابقاً - اعتبار الدولة مسؤولة عن تأمين العيش للفقراء وتميئة الاعمال لهم . وكان من أهم أعمالها أن الفت جمعيات وطوائف أصحاب العمل والعمال ، وتركزت العمل حراً خاضعاً لقانون العرض والطلب ، فساعدت بذلك على تقوية مركز الرأسمالية واستفحال أمرها وتوسع

(1) Précis D'ÉCo. Poli. Reboud -t- -1- Paris 1939 pp 49-89

الصناعات وتقدمها وذلك بسبب اطلاق الحرية السكاملة والسيادة التامة لرأس المال وللحرية الاقتصادية .

ولكن جهل الصناعة آنذاك لقواعد الانتاج وعدم توازنه مع الاستهلاك وظهور الاختراعات الميكانيكية في وسائل الانتاج والمواصلات قد ساعد على ظهور الأزمات الاقتصادية واختلال الأمن والاستقرار حيث اصطدمت قوى الفقر الجبارة الهادرة بقوى السلاح المسيطرة فسالت الدماء الغزيرة وتعالص صيحات التذمر والتنديد بالأوضاع والدعوات الى الإصلاح من كل جانب بعدما ضجر الجميع من تلك الاحوال المضطربة والقلقل المقيمة وأصبح الناس يصيخون لهتافات الفقراء ولطالبيهم وكان هؤلاء يريدون نيل حقوقهم الطبيعية في العيش والمساواة والحرية كاملة بالقوة وأن تكون مضمونة بضمانات اجتماعية أكيدة ، لذلك استمروا في النضال وطنياً ودولياً تحت تأثير المذاهب الاشتراكية والاصلاحية المختلفة وبفعل المساوى الاقتصادية والاجتماعية المنتشرة آنذاك . وقد بلغ الصراع الذروة في أواسط القرن التاسع عشر لدرجة أن شعرت الرأسمالية بمخاطرة مركزها ، وأيقنت أنها مهددة بالدمار ، لذا سارعت و ضغطت على السلطات وعلى الفرد الرأسمالى لمسألة الطبقات الهاتجة ضدها ، وهكذا كان نضال العمال بسبب الفقر ومساومة أصحاب رؤوس الاموال لهم وخوف أصحاب السلطات على مراكزهم ، العامل الاساسى في اقرار الحقوق والتشريعات الاجتماعية الاقتصادية للعمال وللفقراء وأهمها التأمين الاجتماعى الذى ظهر أولاً في المانيا بسبب رغبتها في التقدم الاقتصادى السريع آنذاك ولتقوية مركز الرأسمالية فيها وقتذاك مع تفاهم الحركات الاشتراكية والمهالية لديها ولأن الشعب الالمانى قد جبل منذ القديم على النظام الرسمى وعلى أن يحصل على حقوقه عن الطريق العام القانونى لا عن طريق التفضل والصدقات والخيرات وهذا هو السبب الذى جعل المساعدات والخيرات والصدقات قليلة الظهور جداً في المانيا وهذا عكس الحال في انكلترا

مثلا وفرنسا وغيرها حيث نجد انتشار مؤسسات الإغاثة والإعانة الخيرية والدينية والتأمين الاختياري يؤخر أحيانا تأسيس التأمين الاجتماعي فيها وذلك لأن العقلية هنا لا تقبل بالالتزام وتفضل العمل الاختياري . وربما كان ذلك ناتجا عن حالة اليسر النسبي الاقتصادي في انكلترا وفرنسا وغيرها والعسر الاقتصادي في ألمانيا منذ القديم - أو الى رغبة السلطة في التدخل بألمانيا في شؤون الافراد كلها .

وقد انطلقت ألمانيا بعد الحرب السبعينية (١٨٧٠-١٨٧١) وبعد انتصارها على فرنسا وتوحيدها ، في الميدان الصناعي انطلاقا قاصدا ، وتناحرت المذاهب الاقتصادية في السياسة الاقتصادية المتبعة فيها ، فهناك الحرية الاقتصادية وهي السائدة تعارضها بالقوة ، الاشتراكية الثورية التي حلت محل اشتراكية لاسال المعتدلة ، وهناك اشتراكية الدولة التي صار بسمارك رئيس الدولة آنذاك يميل اليها ، كلها كانت تعمل لتقوية جبهتها بكل قوة ونشاط بهؤ آزره أتباعها وأنصارها . وبما أن العمال كانوا الطبقة الغالبة في العدد والمغلوبه في الحقوق والعمل والمستमितه في الحصول على ضمانات العيش لذا فكانت كفة الاشتراكية الثورية هي الراجحة في التأثير على الطبقات المحرومة وعلى السلطات المتنفذة والرأسمالية لذا قويت جبهة العمال والاشتراكيين وصعد منهم الى البرلمان نواب و صاروا يطالبون السلطات بالإصلاح الايجابي العاجل تعضدهم في الشوارع والطرق الجماهير العمال الصاخبة المريضة المنسكوبة الجامعة .

وقد أدركت السلطات ومن ورائها الطبقة الرأسمالية ان استعمال القوة وحده لا يؤدي الى قمع الحركات العمالية والاشتراكية إلا لزم من قصير وان عدم مساومة أنصارهما وجلب رضائهم جميعا ، يجلب حتما الضرر الفادح الى الصناعة التي كانت في عنفوان تقدمها ، واليهام أيضا ، لذلك أصدرت حكومة بسمارك تشريعات التأمين الاجتماعي منذ ١٨٨٣ ترضية لهؤلاء وأولئك

وحفظاً لمصالح الطبقة الحاكمة وقمماً للحركات الاشتراكية وأملاً في أبعاد العمل عن هذه الميول الثورية .

ونظراً لتشابه الظروف الاقتصادية في بعض الدول الصناعية المجاورة وللتناحر الطبقي الموجود فيها سرت الرغبة في التقليد بهذا الشأن اليها وأخذ مشرعوها يصدرون التشريعات المشابهة في مجال التأمين الاجتماعى مع شىء من التعديلات والتعديلات التى تقتضيها بعض ظروفها الخاصة .

ونظراً لأن تطبيق هذا النظام كان يكلف المشاريع والدولة النفقات الكبيرة ويزيد في تكاليف الانتاج والتكاليف العامة ويخلق حاجات جديدة ويؤثر ، تبعاً لذلك ، في الأسعار والميزان الاقتصادى والتجارى للدول ، لذا اختلفت بسبب الأخذ به شروط مبدأ المنافسة الحرة في الداخل والخارج بالنسبة الى منتوجات المشاريع التى لم تشملها تشريعات هذا النظام وتكاليفه ، وبالنسبة لمنتوجات الدول التى لم تقرر هذه التشريعات آنذاك .

وبناءً على ذلك ورغبة في تثبيت شروط المنافسة الاقتصادية ووضع الحلول لمشاكل هذا النظام الجديد صارت الدول تدخل مع بعض المعنيين بالامر من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين والصناعيين وأصحاب الاعمال والاموال في تنظيم المؤتمرات والدراسات الدولية لبحث مشاكل هذا النظام الاقتصادى السياسى الجديد وتوحيد اسسه وأساليبه العامة دولياً .

وحيث ان التأمين الاجتماعى لم يطبق على جميع الناس ولم يكن جميع الفقراء بقادرين على الاشتراك فيه ثم لم تكن جميع الخدمات قابلة للتأمين عليها بطبيعتها لذلك أخذت الدولة - بمعايير مختلفة وفوق أحوالها - تقدم المساعدة الاجتماعية من المالية العامة في بعض الحالات الى المعرزين والمعدمين في حالات الأمراض والشيخوخة والوفاة والبطالة والرعاية بالامومة والاطفال والتعليم .

والى زمن الحرب العالمية الاولى كان التأمين الاجتماعى يشمل التأمين ضد اصابات العمل والامراض والعجز والشيخوخة ولكن الحرب نفسها بما فعلته من دمار وتخريب وتقتيل وفناء اليد العاملة خاصة ولدت الحاجة الماسة الى زيادة النسل والى الإهتمام باعادة التمرين المهني لعجزة الحرب ، ولذا فقد ظهرت منذ ذلك الحين تشريعات الإعانات العائلية واعادة القدرة على العمل لناقصى الأهلية المادية جسميا وللتثقيف المهني للجميع .

وفى ذلك الحين أيضا انطلقت الشيوعية منتصرة فى الميدان الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ودخلت مرحلتها العملية وطفقت تتقدم بوثبات مدهشة نحو الرقى والإزدهار الاقتصادى وسرى أوارها ومفعولها الى جميع أنحاء العالم فى الاوساط العمالية وغيرها وصارت المفاسد الاقتصادية للنظام الرأسمالى العامل المساعد على تقوية الدعاية لها ؛ فى حين ان العالم كان ينوء تحت أعباء الأزمة الاقتصادية الكبرى المتولدة عن عبث الرأسمالية كانت مشاريع الخمس سنوات الروسية تقود الرقى الصناعى فيها الى الأوج والذروة . وفى حين ان الدول الرأسمالية آنذاك كانت عاجزة عن تحقيق التأمين الاجتماعى الوضى لأفرادها كانت روسيا تسير فى تحقيق الضمان الاجتماعى الكامل لرعاياها وذلك ما أقام وأقعد الدول الرأسمالية التى كانت فى حيرة من الأمر لشدة الأزمة وزيادة البطالة وضغط العمال ولذا انطلقت هذه الدول الرأسمالية تبذل قصارى جهدها عن طريق منظمة العمل الدولية وغيرها لتلافي الأوضاع وتلافي امور البطالة وأخذت تصدر التشريعات الخاصة بالتأمين الاجتماعى ضد البطالة والمساعدات الاجتماعية والخدمات العامة ووضع المناهج الاقتصادية الملائمة للوقت والظروف .

ومن هناك كانت قد وُلدت الفاشية والنازية تحارل انقاذ الافراد حسب اعتقادها من الطامة النازلة بهم اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا بسبب عبث الرأسمالية .

وتحت جميع هذه التأثيرات ورغبة في صيانة مركزها القائم على قواعد الحرية الاقتصادية اتجهت الرأسمالية الى رمى آخر سهم في جمعيتها وكان آخر الدواء الحكي فأقرت مبدأ التعايش مع الطبقة العاملة لأنها رأت أنه اذا هي سلمت بحق تأمين وسائل العيش والراحة للأفراد فستكون قوتهم الشرائية أكثر قدرة على الشراء والإستهلاك ومقدرتهم على الانتاج أقوى وأضمن وفي هذا مصلحة تبادلية تعايشية لها ولهم ، ولذا اتجهت بجهودها نحو تنسيق تشريعات التأمين الإجتماعي والمساعدة الإجتماعية ومضاعفة خدماتهما نوعاً وكماً لتشمل معظم المخاطر والناس . وقد ظهرت هذه الضرورة ملحة في أوائل الحرب الثانية عندما بات ضروريا جلب رضاء الفقراء وحثهم على التعاون والكفاح لكسب الحرب بأى شكل كان ، ولذا صار يمثلو الدول الرأسمالية - كما رأينا - يصدرون الموائيق والوعود للتعاون الاقتصادي الوثيق بين الامم بعد الحرب لتهيئة خير الشروط والظروف للعمل وللتقدم الاقتصادي ولتحقيق الضمان الاجتماعي . كما صارت تشكل تلكم الدول وغيرها اللجان لوضع المشاريع لذلك الضمان وصار المشرعون يصدرون التشريعات لتحقيقه ، وسرى المفعول الى جميع العالم سريعا بتأثيرها .

نخلص من كل ذلك الى القول بأن عوامل تطورات الضمان الاجتماعي ومدى تباينها ، متداخلة ومتفاعلة دائماً وليست منفصلة عن بعضها ، ولذا رأينا أن نفس الكلام يتردد هنا وهناك لتلازمها . والذي نستطيع استنتاجه من كل ذلك هو ما يلي :-

- ١ - ان التأمين الاجتماعي قد انحدر عن التعاون التجاري والتأمين التعاوني وهذه هي صور التعاون في المحيط التجاري والمهني .
- ٢ - ان المساعدة الاجتماعية قد انحدرت من التعاون الفردي والعائلي والاجماعي والمساعدة العامة ، وهذه هي صور التعاون في المحيط المدني .
- ٣ - ان الضمان الاجتماعي هو حلقة الوصل ما بين المصالح المتباينة للأفراد

في المحيط التجاري والمدنى وهمزة الوصل والصلح ما بين الطبقات الرأسمالية
والعمالية وهذا هو التعاون الجديد الذى ظهر في المحيط السياسى والاقتصادى
والاجتماعى منذ بداية الحرب العالمية الثانية .

٤ - ان هذا النظام قد تطور بصورة تدريجية سريعة في الدول الصناعية
وفد وصل مرحلته النهائية بفضل تقدمها الصناعى نظراً للتطورات الاجتماعية
والسياسية والادارية والاقتصادية فيها لأن جميع هذه الظواهر في المجال
الاجتماعى والسياسى والادارى والاقتصادى تؤدى الى الشعور بضرورة
التدارك للمستقبل وبضرورة تدخل الدولة بالقيام لتنظيم هذا التدارك
وتأمينه وان الكفاءة الادارية والمالية فيها والرغبة في إيجاد السلام الطبقي
تؤدى كلها الى تحقيق وتقديم وسائل هذا الضمان .

أما في المجتمعات الزراعية فإن هذا الضمان ما زال غير بالغ درجته
الآخيرة في التطور بل ما زال التعاون الفردى والعائلى والجماعى هو السائد
فيها بصورته البدائية وان الدولة الزراعية لا تستطيع إلا الاهتمام
بالخدمات العامة والمساعدة الاجتماعية على الغالب في حين أن التأمين
الاجتماعى يأخذ المحل الأول في المجتمعات الصناعية لارتفاع مستوى المعيشة
وقدرة الأفراد على أداء أقساط التأمين ورغبة أصحاب رؤوس الأموال في
تثبيت القوة الشرائية للأفراد عن طريق العمل الثابت والاجور المرتفعة
والإعانات الدائمة .

وفي المجتمعات الصناعية الزراعية نجد أن التأمين الاجتماعى والمساعدة
الاجتماعية يتقدمان جنباً الى جنب ويتعاونان على القضاء على كل أثر
للحاجات . مع العلم ان الزراعة في مثل هذه البلاد المتقدمة صناعياً هي ليست
زراعة مجردة وإنما هي زراعة صناعية أو قل صناعة زراعية ولذا فنقل هذه
الدولة تعتبر من الدول الصناعية أيضاً .

٥ - وأخيراً فالتنازى بأن البلاد الزراعية هى أكثر حاجة الى الضمان الاجتماعى من البلاد الصناعية وذلك لأن مستوى المعيشة فى البلاد الاولى منخفض جداً ومرتفع فى الثانية وهذا الانخفاض يؤثر فى قابلية الافراد على الانتاج ماهية وكية وعلى الإدخار للمستقبل وان الضمان الاجتماعى يرفع حتماً من ذلك المستوى المعاشى بتنظيم التشغيل العام والوقاية من المخاطر والتنشيف العام والصحة العامة وزيادة الانتاجية والإدخار وتنظيم اشباع الحاجات الأمر الذى قد يكون مكفولاً ومحققاً بصورة شخصية وذاتية فى البلاد الصناعية .

وان الضمان الاجتماعى بخلقه صناعات وأسواق جديدة للعمل والانتاج يساعد على تصنيع البلاد ورفع مستوى المعاش فيها . ولا يمكن ليس معنى ذلك أن الدول الصناعية ليست بحاجة مطلقة الى مثل هذا الضمان بل يكمن الفرق هنا فى درجة الضرورة لايجادها وتطبيقه فحسب ومدى شموله وخدماته والغاية المباشرة منه .

الفصل الثالث

شمول الضمان الاجتماعي

يتضمن الكلام عن شمول الضمان الاجتماعي الكلام عن شمول المخاطر والحاجات التي يقدم فيها الافراد خدماته وشمول الاشخاص الذين يتمتعون بخدماته عند حدوثها . وعليه فالكلام هنا يدور حول شمول المخاطر والحاجات وشمول الاشخاص .

المبحث الاول

المخاطر المشمولة بالضمان الاجتماعي

الأصل ان الضمان الاجتماعي يشمل في خدماته جميع المخاطر والحاجات البشرية الرئيسية من صحية وثقافية ومعاشية ، غير انه يصعب على الدولة في بداية الأمر أن يشمل نظام الضمان الاجتماعي فيها كل الحاجات والمخاطر لأسباب اقتصادية وفنية واجتماعية أو سياسية في الغالب . ولذا فقد تنص بعض أنظمة هذا الضمان على شمولها لبعض المخاطر والحاجات المهمة في بداية وضعها وتطبيقها ، لاسيما في الدول غير المتقدمة اقتصادياً . أما في الدول المتقدمة فتكون دائرة شمول هذه المخاطر بهذه الأنظمة أوسع . ويمكن القول استنتاجاً بالاستقراء بأن جميع الدول الآن تقوم بتقديم الخدمات الصحية والثقافية الى رعاياها بأشكال وصور مختلفة وان هذه الخدمات هي من صميم الضمان الاجتماعي ، كما يمكن القول بأن الحاجات

والمخاطر المهمة التي تشملها أول الأمر كل أنظمة الضمان الاجتماعي هي :

- ١ - حالة المرض .
 - ٢ - حالة إصابات العمل .
 - ٣ - حالة العجز والشيخوخة .
 - ٤ - حالة الترميل واليتيم .
- وهناك حاجات ومخاطر أخرى تشملها بعض أنظمة الضمان الاجتماعي المتقدمة وهي :

- ١ - حالة البطالة .
- ٢ - حالة الزواج .
- ٣ - حالة الأمومة .
- ٤ - حالة الطفولة وتربية الأولاد .
- ٥ - حالة الوفاة .

ولقد نص الاتفاق (١) الدولي على الحد الأدنى للضمان الاجتماعي الذي تبناه المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في جنيف عام ١٩٥٢ برقم ١٠٢ على أن يشمل الضمان الاجتماعي كحد أدنى ، المخاطر والحاجات التالية :

- ١ - حالة المرض .
- ٢ - حالة البطالة .
- ٣ - حالة الشيخوخة والعجز .
- ٤ - حالة إصابات العمل من حوادث وأمراض مهنية .
- ٥ - حالة إعالة الأولاد .
- ٦ - حالة الأمومة .
- ٧ - حالة الخلف (الأيتام والأرامل) .

(1) Convention Internationale de Norme Miniméme de Sécurité Sociale de 1952 No 102 . B. I. T.

وهذه هي الحاجات والمخاطر المهمة التي تشملها أنظمة الضمان الاجتماعي
الراقية في الدول المتقدمة في الوقت الحاضر .
ولكن قد أخذت بعض الدول ببعض هذه الحالات فقط دون
الآخرى نظراً لمارات الأخذ به ضرورياً فيها لظروفها ولحاجاتها
وامكانياتها المختلفة .

المبحث الثاني

الأشخاص المشمولون

بالضمان الاجتماعي

ان الأصل هو كون الضمان الاجتماعي يشمل جميع السكان من صغار وكبار
وفقراء وأغنياء وعمال اجراء ومستقلين وأصحاب العمل والمهن وموظفين
وغيرهم على اختلاف أعمالهم ومواردهم وصفاتهم كما هي الحالة مثلاً في بريطانيا
والاتحاد السوفيتي .

إلا أن بعض أنظمة الضمان الاجتماعي قد شملت فقط بعض فئات السكان وهم
الذين يكونون بأشد الحاجة الى خدماته كالعمال في قطاعات معينة أو كلاجراء
من ذوى دخول محدودة أو السكان ذوى دخل ضئيل معين . ويعود سبب
هذا الاختلاف في مدى سريان الضمان الاجتماعي على الأشخاص الى الظروف
الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفنية المختلفة لدى الدول والشعوب
ودرجة الحاجة الظاهرة الى خدمات هذا الضمان .

وتجعل بعض الأنظمة المذكورة مدى هذا السريان مختلفاً باختلاف
الحالات والمخاطر المشمولة بها في حين تجعل بعضها الآخر هذا السريان
موحداً بالنسبة لجميعها .

وقد أخذ الاتفاق الدولي على الحد الأدنى للضمان الاجتماعي المشار اليه

قبلاً باختلاف مدى هذا السريان على الافراد بالنسبة لبعض المخاطر والحاجات وبالتوحيد بالنسبة لبعضها الآخر ، وان الاختلاف بسيط جداً في مدى الشمولى على الاشخاص بالنسبة للحالات والحاجات المختلفة .

ويمكن أن نجمل الحد الأدنى لشمول هذا الضمان للأشخاص كما نص عليه الاتفاق الدولى للحد الأدنى للضمان الاجتماعى الذى تبناه المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية فى حزيران ١٩٥٢ فىمايلى : لقد جاء فى هذا الاتفاق انه يجب أن يشمل الضمان الاجتماعى كحد أدنى فى الدولة التى تصادق على الاتفاق المذكور أحد أصناف الاجراء أو السكان بنسب معينة كما يلى بيانه :-

أ - أما بعض أصناف الاجراء (الذين ينص عليهم قانوناً) بحيث لا يقل مجموع أفرادها عن ٥٠ ٪ من مجموع الاجراء كافة فى البلاد .

ب - وأما بعض أصناف ذوى النشاط المهنى (الذين ينص عليهم فى القانون) بحيث لا يقل مجموع أفرادها عن ٢٠ ٪ من مجموع السكان .

ج - وأما جميع المواطنين الذين لا تزيد دخولهم على حد معين مقرر رسمياً .

د - وأما بعض أصناف الاجراء (الذين ينص عليهم فى القانون) بحيث لا يقل مجموع أفرادها عن ٥٠ ٪ من مجموع الاجراء فى المشروعات الصناعية التى تشغل عشرين عاملاً على الأقل ،

وتوجد بعض الاختلافات البسيطة فى مدى هذا الشمول بالنسبة لبعض الإعانات والحالات المختلفة ومجملها هو :-

١ - فى حالة المرض : تشمل الخدمات الطبية زوجات وأولاد المشمولين أيضاً اذا كان الشمول مقصوراً على بعض أصناف الاجراء أو ذوى النشاط المهنى .

٢ - فى حالة اصابات العمل : تشمل الإعانات النقدية فى حالة الوفاة الاولاد أو الزوجات أيضاً .

٣ - في حالة الامومة : تشمل الخدمات الطبية في حالة الامومة زوجات الاشخاص من الاصناف المشمولين بها من ذوى النشاط المهني والاجراء في الصناعة أيضا .

٤ - في حالة العجز : تشمل الإعانات النقدية الزوجات والاولاد أيضا اذا كانوا في كنف المعيل العاجز .

وفي الواقع انه يمكن القول بالإستقرار ان شمول أنظمة الضمان الاجتماعي يختلف من ناحية المخاطر والحالات والاشخاص من دولة واخرى بحسب اختلاف الظروف والانظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل منها فهو يكون في الأصل واسعاً في الدول المتقدمة وضيقاً في الدول المتأخرة ، كما هي الحالة مثلا في بريطانيا من ناحية ، وفي العراق من الناحية الاخرى . ولكن وجدت بعض أنظمة الضمان الاجتماعي الضيقة في بعض الدول المتقدمة جداً كما هي الحالة في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث يكرن مدى المخاطر والحالات والاشخاص المشمولة بالضمان الاجتماعي ضيقاً نظراً لظروفها السياسية ونظامها الرأسمالي ولل فردية السائدة في الحياة الامريكية ، ولارتفاع مستوى الثقافة والمعيشة والصحة على وجه العموم مما لم توجد بسببه الدوافع القهارة التي تدفع بالدولة الى التوسع في نظام الضمان الاجتماعي .

وانه يكون من صالح الدول المتأخرة جعل نظام الضمان الاجتماعي شاملاً لجميع السكان بالنسبة لحالة المرض والصحة العامة ، وحالة التعليم ، ولجميع الفقراء والعمال لحالة الإعانات العائلية . لأن ذلك يعتبر الركن القويم للتنمية الاجتماعية اللازمة لزوماً أكيداً للتنمية الاقتصادية .

أما بالنسبة لحالات العجز والإصابات والشيخوخة والوفاة ، فيمكن حصر شمولها أول الأمر بالاجراء من ذوى النشاط المهني وبالفقراء عامة لأن ذلك من مستلزمات تحقيق العدالة الاجتماعية ومن عوامل التقدم

الاجتماعى والاقتصادى عامة ومن عوامل تثبيت حد معين من القوى الشرائية بأيدى هؤلاء ، أى تثبيت مدى الطلب الكلى على الخدمات والسلع الاستهلاكية فى الاسواق .

أما بالنسبة للبطالة فيمكن حصرها أول الأمر بعمال الصناعة أو بالاجراء من ذوى الدخول الواطئة جداً مع الاسراع بتهيئة الاعمال لهم رسمياً .
والخلاصة انه فى الدول المتأخرة يجب العمل على أن يكون الضمان الاجتماعى شاملاً على الاقل الحد الأدنى للحالات التالية :-

١ - التأمين الصحى ، لأنه الاساس فى ضمان القدرة الجسمية على العمل فى مجال النشاط الاقتصادى .

٢ - التأمين العلمى والثقافى النظرى والعملى ، وهو الاساس فى ضمان القدرة العلمية والعملية على العمل بمستوى رفيع فى مجال النشاط الاقتصادى .

٣ - التأمين الاقتصادى ، وأساسه ضمان العمل لكل قادر عليه فى المجتمع ، لأنه الاساس فى توفير الخدمات والسلع للناس من ناحية ، ولتوفير سبل العيش من الموارد لذوى النشاط المهنى من الناحية الاخرى ، كما انه الركن الحصين للضمان الشخصى الذاتى .

٤ - التأمين المعاشى لغير القادرين على العمل لأسباب خارجة عن الإرادة بحدود معقولة تناسب والظروف الاقتصادية والاجتماعية . لأنه لا بد للإنسان من أن يشبع حاجاته الاقتصادية الضرورية للحياة ، كما لا يمكن أن يعيش بدون ذلك ولا يمكن أن يصبر ويبقى مكتوف اليدين عندما لا يجد العيش بالطرق المستقيمة المشروعة ، إنما هو سيحاول بشتى الطرق والوسائل غير المشروعة من الحصول عليها مهما كانت التقاليد والعادات والمعايير الاجتماعية قاسية ضد عدم المشروعية اذا مدت سبل العيش المستقيمة أمامه . لأن حب البقاء وحق الحياة أقوى وأقدس من أى شئ آخر فى الحياة .

وبما ان العمل هو أفضل وأقدس وأنفع للفرد والمجتمع من كل الطرق المشروعة الاخرى للعيش لذا فكان لزاماً على الدولة الصالحة أن تضمن بصورة مباشرة أو غير مباشرة القدرة للناس على العمل والعمل بالذات كي يعملوا ويعيشوا من عملهم ويديش غير القادر منهم على العمل من فيض وفائض انتاجهم .

كما انه يجب أن يشمل هذا الضمان في مثل هذه الدول من الافراد ما يلي :

١ - غير القادرين على العمل لأسباب خارجة عن الارادة بالنسبة للتأمينات الصحية والعلمية والثقافية والمعاشية .

٢ - الاجراء من ذوى الدخول الواطئة جداً بالنسبة للتأمينات الصحية والاقتصادية والمعاشية .

٣ - العهال الاجراء بالنسبة للتأمينات ضد اصابات العمل والبطالة .
واذا كانت للدولة المتخلفة الإمكانيات الاقتصادية الكافية فمن الأصح لها أن يشمل الضمان الاجتماعى أيضاً .

٤ - جميع السكان بالنسبة للتأمينات الصحية والثقافية والعلمية كما قدمنا سابقاً .

الفصل الرابع

تمويل الضمان الاجتماعي

لابد لتحقيق الضمان الاجتماعي من أموال تغطي نفقاته الإدارية وخدماته واعاناته للمشمرين به . ولقد ذهبت الدول التي أخذت تطبقه جزءاً أو كلاً من مذاهب شتى للحصول على هذه الأموال بحسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد يكون من المفيد علمياً الرجوع في هذا البحث الى وقت بداية ظهور أنظمة التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية لمعرفة موجز التطور التاريخي لتمويل أصل هذا الضمان الشامل (١) .

كان يقع العبء الأكبر من تمويل التأمين الاجتماعي وما زال الأمر بعضاً في دول معينة ، على العمال الاجراء ، بينما يقع جزء منه على عاتق أصحاب العمل . وكانت وسيلة تحقيق هذا التمويل هي دفع أقساط هذا التأمين المحددة بالقانون من قبل هؤلاء عنهم وعن العمال في آن واحد ، وكانوا هم يستقطعون ما يقع على العمال من هذه الأقساط مباشرة من اجورهم . ولم تكن الدولة ، بادية الأمر ، لتساهم في هذا التمويل أصلاً . ولكن صار أصحاب العمل بنتيجة التطورات الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المقوية للحركات وللطبقات العمالية ، يتحملون العبء الأكبر من تمويل أنظمة التأمين الاجتماعي ، وباتت الدولة تساهم فيه و صار يعنى العمال أحياناً كثيرة ، كلياً أو جزئياً ، من المساهمة في ذلك التمويل .

(١) كتابنا « شؤون العمال في الضمان الاجتماعي والعمل » بنسب ١٩٦٢ ص ٥٢

أما تمويل المساعدة الاجتماعية فكان دائماً يقع على الدولة وحدها ،
ولذلك سميت بالمساعدات باعتبار ان الدولة الممثلة للمجتمع هي التي تقدمها
مساعدة للمستحقين على حساب الميزانية العامة .

ولما أخذت الدول توحد أنظمة التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية
في أنظمة الضمان الاجتماعي . أو صارت تضع أنظمة جديدة لهذا الضمان
ابتداءً (كما في الدول التي لم تكن عندها أنظمة سابقة للتأمينات أو المساعدات
الاجتماعية) ، قررت معظمها وجوب تمويل هذا الضمان عن طريق مساهمة
الاشخاص (ومنهم العمال وأصحاب العمل) ومساهمة الميزانية العامة ، كما
فرضت بعض الدول ضرائب مخصوصة معينة للمساهمة في هذا التمويل ،
وخصصت غيرها قسماً من الانتاج الوطني له .

ومن الإطلاع على التشريعات المختلفة للضمان الاجتماعي يمكننا القول ان
الاتجاه الحديث لتمويل هذا الضمان سائر الى كون الدولة تتحمل القسط
الأكبر منه ، كما ان عبء الدولة في هذا التمويل يزداد بحسب تقدمها الاقتصادي
واقترابها من الاشتراكية ، حتى يصل مقدار هذا العبء في روسيا السوفيتية
مثلاً الى حد ان الدولة هي التي تمول الضمان الاجتماعي فيها كلية ، مباشرة أو
بصورة غير مباشرة .

وربما يأتي يوم قريب تقوم فيه الدول جميعاً هي وحدها بعبء هذا
التمويل كله .

ويظهر كذلك من تلك التشريعات ان الدول في الغالب تنفرد الآن
لوحدها في تمويل الخدمات والإعانات المتعلقة بالامور والثقافة الصحية
وبالإعانات النقدية التي تقدم في حالات الشيخوخة والعجز ولوفاة والفقير
المدقع والولادة ولتربية الاولاد ، وغير ذلك من الإعانات الاخرى .

ولكن مع ذلك تقرر كثير من الدول تمويل الإعانات الصحية أحياناً
من اشتراكات الاشخاص المشمولين بهذه الإعانات ، ومن مساهمة

الدولة ، أو من اشتراكات اولئك الاشخاص فحسب (١) . ففي الدانمارك والسويد وسويسرا مثلاً تمويل الإعانات المذكورة من اشتراكات المؤمن عليهم أنفسهم - عمالاً كانوا أو غير عمال - ومن مساهمة الدولة ، في حين أنها تمويل في دول كثيرة بواسطة اشتراكات العمال الاجراء وأصحاب العمل ومن مساهمة الدولة ، وهذا هو الأمر الغالب في الدول التي تقرر الإعانات الصحية الى العمال الاجراء فحسب . ولكن يتم هذا التمويل المذكور في بعض الدول عن طريق اشتراكات أصحاب الاعمال ومساهمة الدولة فقط كما في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا مثلاً ، أو من اشتراكات العمال وأصحاب العمل فحسب كما في تركيا مثلاً (٢) . وقد تمويل هذه الإعانات بصورة أساسية من اشتراكات أصحاب العمل في ايطاليا وبولونيا مثلاً .

وأما الإعانات العائلية فهي وإن كانت تمويل الآن في بعض الدول من قبل الدولة مباشرة كما في انكلترا والسويد وفنلندة وروسيا مثلاً إلا أنها تمويل في بعض الدول الاخرى من اشتراكات أصحاب العمل فحسب ، كما في فرنسا وايطاليا وسويسرا أحياناً . ويتم ذلك في دول غيرها من اشتراكات المؤمن عليهم ومن أصحاب العمل كما في النمسا ، أو بواسطة اشتراكات أصحاب العمل والعمال ومساهمة الدولة في ايرلندا .

وأما معاشات العجز والشيخوخة والوفاء ، فتمول أحياناً من قبل الدولة وحدها كما كان الأمر قبلاً في مصر ، أو من قبل أصحاب العمل وحدهم كما في بولونيا ، أو من اشتراكات العمال وأصحاب العمل في بعض الدول كتركيا واركواي ، أو من اشتراكات أصحاب العمل ومساهمة الدولة كما في هولندة وتشيكوسلوفاكيا ، أو من اشتراكات الاجراء ومساهمة الدولة كما في

(1-2) Sécurité Sociale. Etude Internationale B I T. 1951

كواتمالا والسويد ، أو من اشتراكات أصحاب العمل والعمال ومساهمة الدولة كما هي الحالة في معظم الدول (١) .

وأما تعويضات اصابات العمل فيقع تمويلها عادة على أصحاب العمل وخدمهم كما في فرنسا وفي الدول التي تفرض تعويضات اصابات العمل على أصحاب العمل مباشرة مثلاً ، ولكن تمويل هذه التعويضات أحياناً من أقساط التأمين الثنائية أى من العمال وأصحاب العمل كما في اليونان وإيران والهند ، أو من أصحاب العمل والدولة فحسب كما في الدانمارك وتشيكوسلوفاكيا ، أو من قبل أصحاب العمل والعمال والدولة معاً كما في انكلترا مثلاً .

وأما إعانات البطالة فيقع تمويلها أحياناً على أصحاب العمل فقط كما في اليونان . أو يقع تمويلها على أصحاب العمل والدولة كما في فنلندا والسويد وسويسرا ، أو على الدولة وحدها كما في فرنسا ، أو ان هذه الإعانات تمويل من قبل اشتراكات أصحاب العمل والعمال كما هي الحالة في معظم الدول .

يتضح من ذلك كله انه يندر قصر تمويل خدمات وإعانات الضمان الاجتماعي على الافراد وخدمهم ، وان طريقة المساهمة الثلاثية في هذا التمويل (أى مساهمة المؤمن عليهم وأصحاب العمل والدولة) هي السائدة حالياً .

ونقرر من الآن ان الاتجاه الحالى في طريقة تمويل الضمان المذكور يسير نحو توحيد وتنسيق المساهمة في تمويل جميع خدماته وإعاناته في اشتراكات ودفعات واحدة ، تسهياً للجباية وللتسييد والإدارة المالية والحسابية . ويظهر هذا الاتجاه واضحاً الآن في نيوزلند وفي انكلترا وفرنسا ، كما يسير اتجاه هذا التمويل أيضاً الى فرض هذه المساهمة لا على الافراد فحسب ، وإنما على المشاريع والشركات الاقتصادية كذلك ، كما في نيوزلند مثلاً ، أو على بعض المنتجات والمعاملات والملكية أحياناً ، كما في فرنسا والارجنتين واليونان مثلاً .

(1) S. S. I. op. cit. p p. 278 — 279 et 76.

ومعنى هذا كله ان الميل الحاضر في تمويل الضمان يتجه الى قاعدة ينظر بمقتضاها في هذه المساهمة الى المال بالذات أينما يكون ، فحيثما وجد المال وجد واجب المساهمة في هذا التمويل وتحتم على حائزه القيام بهذه المساهمة ، سواء أكان الحائز فرداً حقيقياً أم شخصاً معنوياً . ويتمشى هذا الاتجاه الحديث في تمويل الضمان الاجتماعى مع اعفاء الفقراء من التمويل المذكور (في النظام الرأسمالى) باعتبارهم لا يملكون أموالاً فائضة . كما يتمشى أيضاً مع فرض المساهمة في هذا التمويل على الشركات ، وعلى من يقوم ببعض الصفقات والمعاملات التجارية ، وكذلك يتمشى هذا الاتجاه سابق الذكر مع تمويل النظام من قبل الدولة (في النظام الاشتراكى) باعتبارها الحائزة والمشرفة الأساسية على الاموال العامة .

وتتلخص أشكال المساهمة في تمويل الضمان الاجتماعى في أنها تتم إما بفرض أقساط مميّنة أو رسوم وضرائب مخصوصة على الناس أو بتخصيص قسم من الاموال العامة أو من الانتاج الوطنى لهذا التمويل مباشرة .

وتتكون كميات ومبالغ هذه المساهمة على وجه العموم إما بمقدار ثابت للجميع معين فى التشريع ، أو بمقدار يتناسب مع موارد ودخول الاشخاص عادة ، أو بمقدار واحد ثابت لكل صنف من أصناف الموارد والاجور المصنفة حدودها الدنيا والعليا بنفس النظام .

وقد يرجع سبب هذه الاختلافات فى التمويل ، ككيفية ومقداراً ، الى اختلاف الظروف الاقتصادية والكفاءات الإدارية لدى الدول ، علاوة على الاختلافات فى جوهر النظم السياسية والاجتماعية فيها (مثال ذلك ، الاختلاف فى درجة ميل سياسة الدولة الى النظام الاشتراكى أو النظام الرأسمالى ، واختلاف درجة الرفاه والتقدم الاقتصاديين فى البلاد الخ) .

فالدولة الاشتراكية التى يدها الاموال العامة وجميع أدوات الانتاج

في البلاد والتي تنظم الانتاج والتوزيع وأحياناً الإستهلاك بحسب الحاجات العامة والخاصة تقوم هي ، بطبيعة نظامها الاقتصادي ، بتمويل الضمان الإجتماعي ، إذ لا يوجد فيها لدى الأفراد فائض من الاموال عادة حتى يجبروا على دفع الاشتراكات لأن موارد الافراد المحدد فيها من قبل الدولة بحسب الحاجات سلفاً .

أما في الدولة الرأسمالية حيث تتوفر الحرية الاقتصادية الفردية ، وحيث تتفاوت موارد دخول الافراد بتفاوت الفرص والظروف الاقتصادية والشخصية لكل منهم ، وحيث لا تملك السلطات الحكومية العامة عادة من الاموال إلا بقدر مايسد نفقاتها العمومية ، فيكون من الطبيعي أن تلجأ السلطات العامة الرسمية الى فرض مساهمة الاشخاص الخاصة أو العامة أو الاثنين معاً أيضاً في تمويل الضمان الإجتماعي لسكى تتمكن من تهيئة الموارد اللازمة لتغطية نفقاته ومصروفاته ، اللهم إلا اذا كانت حالة الميزانية العامة في يسر ورفاه بسبب خيرات البلاد الطبيعية والاقتصادية الوفيرة مما يجعلها قادرة على تحمل القسم الأكبر من هذه المساهمة أو كله ، وعندئذ قد لا تفرض على الافراد شيئاً أو تفرض جزءاً يسيراً عليهم من المساهمة المذكورة وهذا ما نؤيده دائماً عند توفر ظروفه .

وإذا كان نظام الضرائب العامة في البلاد يحقق سياسة تخفيف التفاوت بين الثروات الخاصة ، فقد ترى الدولة من الخير لها أن تفرض هذه المساهمة على الافراد بمقادير ثابتة واحدة على الجميع بصرف النظر عن الدخل والموارد ، والعكس بالعكس .

ويدور نقاش حول أرجحية طريقة المساهمة الموحدة الثابتة أو طريقة المساهمة النسبية بحسب الدخل والموارد ، ويتلخص هذا النقاش فيما يلي :-
١ - فالمساهمة الثابتة الموحدة لجميع الاشخاص^(١) تمتاز بسهولة التسديد

(1) F. Netter S. S pp. 13 - 35 et Gout S. S. pp. 389 - 391 .

والجباية والحساب ، إلا أنها لا تتفق مع قدرة اولئك الاشخاص على دفع تلك المساهمة وذلك لأن مقادير هذه المساهمة واحدة لأصحاب الموارد الضئيلة والكبيرة ولغير المعيل أو المثقل بالأعباء العائلية ، ولذا فتكون هذه الطريقة بعيدة عن العدالة في توزيع أعباء تمويل الضمان المذكور على الافراد اللهم إلا اذا كانت الدولة قد حققت سلفاً عدالة توزيع الدخل وأعباء النفقات لجميع الخدمات العامة عن طريق الضريبة التصاعدية العامة بنسبة الدخل والموارد .

ويؤخذ كذلك على طريقة المساهمة الموحدة أنها لا تتفق مع ضرورة تحديد مقدار المساعدات النقدية على أساس الموارد ومستوى المعيشة ، وذلك لأن مبالغ هذه المساهمة تكون عادة صغيرة جداً حتى يستطيع دفعها جميع الافراد الفقراء ، ويؤدي ذلك الى أن تصبح موارد الضمان الإجتماعي ضئيلة وغير كافية لتغطية النفقات اللازمة لتقديم الإعانات على الأساس المذكور . وقد يرد على ذلك بأنه لا يبقى مجال لهذا النقد اذا كانت موارد البلاد الطبيعية والاقتصادية تساعد على المساهمة بصورة كبيرة في تمويل النظام وسد كل عجز يحصل فيه .

٢ - أما المساهمة النسبية بحسب الموارد والدخول فانها تساعد نظام الضمان الاجتماعي على تقديم المساعدات الكافية بحسب مستوى المعيشة ومستوى الموارد والعكس وذلك لأن موارد النظام تكون بمقتضى هذه الطريقة كثيرة وكافية لتقديم الإعانات على الأساس المذكور .

كما ان هذه الطريقة التمويلية النسبية عادلة إذ هي تحمل كل فرد ما يستطيع دفعه من اشتراكات بنسبة موارده ومكاسبه .

ثم انها تعمل جزئياً على تعديل الفروق بين دخول الافراد وتخفيف التفاوت بينها مع العلم أنه لا تفرض التشريعات عادة هذه المساهمة على الموارد والدخول

التي لا تتجاوز حداً أدنى معيناً ، لضئالتها ، « ولا على الموارد والدخول التي قد تتجاوز حداً أعلى معيناً لاحتمال عدم امكان تجاوز هذا الحد أو ربما يكون ذلك لغرض تشجيع الأفراد ودفعهم على توسيع نشاطهم وزيادة انتاجهم ومواردهم ودخولهم حتى يتجاوزوا بمدخولانهم الحد الأعلى المذكور » .

وتتماز طريقة المساهمة النسبية هذه أيضاً بأنها تعمل على موازنة أموال الضمان الاجتماعي مع ارتفاع الاجور والأسعار أو انخفاضهما أى مع حركة تداول النقد . فإذا مالت الاجور والأسعار الى الإرتفاع زادت معها المساهمة في تمويل الضمان الاجتماعي ، والعكس بالعكس . وبذلك فقد يكون الضمان الاجتماعي ملطفاً لبعض التقلبات النقدية أيضاً ، لأنه قد يسحب من التداول ، لفترة ما كمية كبيرة من النقد عند زيادة كميات النقود المتداولة والعكس صحيح . ولكن مع ذلك يؤخذ على هذه الطريقة من المساهمة أنها قد تكون صعبة التحقيق أحياناً بالنسبة للأشخاص الذين لا يعرف بالضبط مقدار مواردهم لعدم ظهورها أو لعدم امكان تعيين مقاديرها ، لا سيما في البلاد المتأخرة حيث لا يهتم الأشخاص بحساب وبضبط دخولهم بدقة ، وحيث يسهل التهرب من الإدلاء بالمعلومات عند تخمين الموارد والدخول .

ويؤخذ على هذه الطريقة أيضاً ، في بعض الأنظمة التي تقسم الموارد والدخول الى أقسام معينة وتفرض على كل قسم منها نسبة معينة من المساهمة ، انها تؤدي الى صعوبات وتعقيدات عملية في زمن التقلبات النقدية والاقتصادية ، لأن كل تغير يطرأ على الموارد والدخول ، من جراء تلك التقلبات المذكورة ، يقتضى إعادة النظر في التقسيم السابق لها ، المنوّه عنه حالاً ، كما يقتضى ذلك التغير الطارىء ، سابق الذكر ، إعادة النظر في نسبة هذه المساهمة . التي يجب فرضها على كل قسم من أقسام الموارد والدخول حسب التقسيم الاخير الذي تقتضيه تلك التغيرات والتقلبات الاقتصادية ، وذلك للاحتفاظ بالعلاقة النسبية المقصودة ، ما بين أقساط المساهمة الخاصة

في تمويل الضمان وبين الدخول والموارد . كما انه يمكن التلاعب في الإعلان عن حقيقة الاجور والموارد بنقص ضئيل عن حدودها للتخلص من دفع نسب الاقساط العالية أحياناً. [فمثلاً قد يعلن صاحب العمل في العراق ان أجر العامل الاسبوعي ٢٧٥٠ دينار في حين انه ٢٨٠٠ دينار وبذلك يدفع اقساط تأمين (١٥٠) فلساً اسبوعياً وعن العامل (٥٠) فلساً اسبوعياً بدلاً من دفع (٣٠٠) فلس عنه و (١٠٠) فلس عن العامل اسبوعياً لو أعلن الاجر الحقيقي (٢٨٠٠) دينار] . وكذلك يؤخذ على الطريقة ذاتها أنه يوجد أشخاص لا يتقاضون اجوراً نقدية عن خدماتهم أو لا يمكن تقدير العوض الذي يحصلون عليه عن خدماتهم مما لا يمكن معه تطبيق هذه الطريقة التمويلية النسبية عليهم . ولكن يمكن أن توجد هنا بعض الاقتراحات للقضاء على هذه المآخذ ، ومنها انه اذا كان يصعب تقدير الدخول أو الموارد بسبب عدم ظهورها أو عدم امكان ضبطها أو بسبب التهرب عن الإدلاء بالمعلومات الصحيحة عنها ، فتوجد طرق التخمين المستعملة لفرض الضرائب العامة ، وهي كفيلة لتحقيق المساهمة النسبية موضوع الكلام في تمويل الضمان الاجتماعي ، كما انه اذا كان الأجر لا يمكن تقديره لعدم تعيين مقداره بالضبط مثلاً ، فهنا يمكن فرض المساهمة الخاصة المذكورة على الفرد بنسبة أجر متوسط أساسي تقدره جهة رسمية مختصة في كل منطقة حسب الظروف الاقتصادية وعلى ضوء اسس الإحصاء من وقت لآخر ، أو ان يفرض في مثل هذه الاحوال على الفرد مقدار ثابت معين كقسط للتأمين (على سبيل الاستثناء ^(١)) . أما اذا كان المورد أو الدخل ضئيلاً ، أو لم يكن للأجير عوض نقدي مقابل خدماته التي يقدمها للغير فبالإمكان تقرير الاعفاء في هذه الحالة أو فرض مقدار ثابت موحد أيضاً كقسط للتأمين (استثناءاً أيضاً) .

(١) نقول على سبيل الاستثناء لأننا في صدد الكلام من تفضيل المساهمة النسبية على الموحدة الواحدة .

ولقد نصت الاتفاقية الدولية للحد الأدنى للضمان الاجتماعي المذكورة قبلاً على أن يتم تمويل الضمان الاجتماعي بطريقة الاشتراكات الفردية أى الاقتساط ، أو بالضرائب المخصصة ، أو بالطريقتين معاً^(١) ، بشرط أن لا يتحمل ذوو الدخول الضئيلة أعباءً ثقيلة من هذا التمويل ، وبحيث لا يزيد مجموع أقساط التأمين التي يتحملها المشمولون بهذا الضمان على نسبة ٥٠ ٪ من مجموع الإعانات المخصصة لهم مع زوجاتهم وأولادهم . ومعنى ذلك أنه يجب أن يتحمل أصحاب العمل والدولة معاً من تمويل الضمان الاجتماعي النصف الآخر من مجموع الإعانات المخصصة للمشمولين مع النفقات الإدارية للنظام عامة .

نخلص من كل ما تقدم الى القول بأن تمويل الضمان الاجتماعي يتم بالآوال وبالاجراءآت التالية :

١ - المساهمة الخاصة : وهي التي يقوم بها الاشخاص الخاصة من عمال وأصحاب عمل ومستقلين وغيرهم من ذوى النشاط المهني ومؤسسات أهلية مشمولة بهذا الضمان المذكور .

٢ - المساهمة العامة : وهي التي تقوم بها المشاريع والمؤسسات والجهات الرسمية وشبه الرسمية .

٣ - ويتحقق أداء هذه المساهمة إما بصورة ضرائب مخصوصة أو باشتراكات دورية تدفع بصورة موحدة ثابتة بالنسبة للجميع أو بالنسبة لأصناف الاجور والموارد التي يقسم الناس اليها من قبل المشرع ، أو بصورة نسبية بحسب الاجور والموارد أو الإيرادات والمصروفات .

وقد يكون من صالح الدولة المتخلفة ، إن هي أخذت تطبق نظام الضمان الاجتماعي ، أن تستخدم أسهل وأنفع طرق وأشكال هذه المساهمة وهي

(I) Art 71 de Ladite Con. op. cit.

المساهمة الخاصة والعامة معاً مع الأخذ بطريقة الاقساط أو الاشتراكات الاجمالية الموحدة لسهولة تطبيقها ولتجنب التعقيد واساءة الاستعمال والتلاعب في الإدارة المالية وهو ما يحتمل وقوعه كثيراً في مثل هذه المجتمعات المتأخرة .

وإذا ارادت هذه الدول العمل على تخفيف حدة التفاوت في الثروات بهذه المساهمة فيمكنها أن تقرر فرض ضريبة مخصوصة بالضمان الاجتماعي على اصحاب الدخول والموارد العالية الى جانب الاقساط أو الاشتراكات الموحدة . وقد اتبعت بعض الدول هذه الطريقة فعلاً . فقد فرض نظام الضمان الاجتماعي النيوزلندي على الافراد اشتراكات متساوية على الرؤوس ثم ضرائب اخرى على الموارد والدخول حتى على الشركات والمؤسسات الاقتصادية ، وذلك لكي يعمل النظام على تحقيق جباية الاشتراكات من الناس بسهولة دون ارهاق ويعمل بنفس الوقت على ازالة حدة الفروق الاقتصادية بين الافراد ، ثم على تقوية النظام مالياً .

٤ - وتتلخص كيفية أداء وجباية اموال الضمان الاجتماعي من قبل الافراد بأن يتم ذلك إما بصورة نقدية مباشرة من قبلهم الى صناديق الضمان الاجتماعي أو بواسطة دوائر البريد أو البنوك ، أو بطريقة الحوالات البريدية والمصرفية والشيكات ، وإما بصورة شراء طابع مخصوصة والصاقها في دفاتر مخصوصة لهذا الغرض . وتكون هذه الطريقة الاخيرة عرضة للتلاعب وإساءة الاستعمال في كثير من الاحوال لاسيما في الدول المتخلفة .

والآن نرى من المفيد أن نوجز باختصار جداً الطرق المالية الراهنة لتغطية اعانات الضمان الاجتماعي وطرق استثمار امواله وايراداته ، لكي تكون فكرة عامة شاملة عند القارى عن كيفية هذا التمويل وامكانية الاستفادة من هذه الاموال في مجال النشاط الاقتصادي .

المبحث الاول

الطرق المالية

لتغطية اعاات الضمان الاجتماعي

توجد عدة طرق مالية لتغطية اعاات ومدفوعات الضمان الاجتماعي الراهنة الى الاشخاص المستحقين ، وقد أخذت الدول بطريقتة واخرى على الافراد أو الاندماج من هذه الطرق لهذه التغطية بحسب أحوالها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية . ونجمل أهم هذه الطرق بما يلي :

١ - الطريقة الرسمية الاعتيادية : وهي أبسط طرق تمويل اعاات الضمان الاجتماعي « وتسمى بطريقة Pay-as-you-go »^(١) . وتتلخص بأن الإعاات تدفع من الموارد الحكومية الاعتيادية المتأتية من الضرائب في كل سنة ، ففي كل سنة تجرى تخييمات تقديرية لجميع نفقات اعاات الضمان الاجتماعي ، ويوضع بمجموع هذه النفقات في جداول نفقات الدولة العامة . وتؤخذ الاموال اللازمة لتغطية الإعاات المذكورة بطرق الصرف الاعتيادية من الضرائب العامة بالمقادير المحددة سنوياً في الميزانية العامة لمجاهة المصروفات المحتملة لتلك السنة .

مع العلم انه يوضع مقدار احتياطي ضئيل جداً ، لمجرد مجابهة التغيرات الطارئة في النفقات من سنة الى اخرى ، أو لمجاهة التغيرات التي قد تطرأ على الضرائب خلال السنة من قبل السلطات المختصة .

(١) لم أجد تعبيراً مطابقاً تماماً لهذا التعبير باللغة العربية في الوقت الحاضر

وليس من الضروري تكوين اموال مخصوصة متراكمة دائماً ، عند الأخذ بهذه الطريقة التمويلية ، لتمويل اعمالات الضمان الاجتماعي طويلة الأمد في المستقبل كعاش الشيخوخة مثلا ، ولذا فليس من المحتمل هنا حدوث مشكلة استثمار الأموال الضخمة المتراكمة .

وتضمن الحكومة هنا عادة دفع مثل هذه الإعانات بنفس طريقة ضمانها لدفع فوائد وسداد القروض العامة طويلة الأجل .

ولا تفرض في هذه الطريقة على الأفراد اشتراكات مخصوصة لتمويل الضمان المذكور وان هم في الواقع يتحملون جزءاً من هذه التكاليف ضمن ما يدفعون الى الدولة من الضرائب العامة .

وتستعمل هذه الطريقة لتمويل الإعانات العائلية في بريطانيا وكندا مثلاً ، والمساعدات العامة في جميع الاقطار ، باعتبارها من المساعدات الاجتماعية . وبما ان الميزانية العامة خاضعة الى التصويت البرلماني عادة فان مقادير هذه الإعانات التي تمول بهذه الطريقة غير ثابتة لأنها تخضع الى تغير الظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية في البلاد من وقت وآخر .

ويمكن أن تثبت مقادير هذه الضرائب بالحدود التي يمكن أن تحقق العدالة الممكنة بين مختلف اقسام الجماعة طبقاً لقابليتهم على الأداء .

ولا تحتاج هذه الطريقة الى وسائل مخصوصة للجباية ، ولا اجراءات ومطابقات مخصوصة لمطابقة ما دفع كل مشمول بالضمان لهذا النظام وما يستحقه أو استحقه من الإعانات منه .

والحقيقة أن هذه الطريقة هي غاية في البساطة والسهولة ، وبمكثنة التطبيق في الدول الراقية المتقدمة المستقرة على أتم وجه بثقة واطمئنان ، واننا نعتقد بأنه بالرغم من حاجة البلاد المتخلفة الى الأخذ بهذه الطريقة لتمويل اعمالات الضمان الاجتماعي لمقدرتها على تطبيقها بسهولة الأخذ بها ، إلا أننا

مع ذلك نخشى في مثل هذه البلاد التقلبات السياسية والاقتصادية التي تؤدي إلى غاب الأحيان إلى البذخ في النفقات غير المنتجة وإلى العجز المستمر في الميزانية وإلى شل الحركة الاقتصادية ثم فشل الحكومة في تطبيق هذا الضمان الاجتماعي للأفراد .

وتبين خطورة هذه الطريقة التويلية عند حصول الضغط السياسي لزيادة إعانات الضمان الاجتماعي إلى ما فوق الحد المعقول . ولكن هذا الخطر يكون قليل الأهمية في الجماعات التي لا يوجد فيها فوارق طبقية كبيرة في الثروات والدخول وحيث يكون أغلب الناس الذين يحصلون على إعانات الضمان الاجتماعي هم من نفس فئات الذين يتحملون عبء التمويل . وسوف يعلم ، في مثل هذه الأحوال أولئك الذين يطلبون زيادة الإعانات ويستعملون الضغط السياسي لذلك الغرض ، بأن طلبهم يعني لزوماً زيادة الضرائب وبأنهم هم الذين سوف يتحملون عبء الزيادة .

٢ - الطريقة الرسمية غير الاعتيادية : وهي التي يمتنعها توضع وتبجي الاشتراكات مخصوصة بالضمان الاجتماعي وتدمج مع الموارد الرسمية العامة الأخرى ، وتحفظ سجلات مخصوصة للإشتراكات المدفوعة لحساب كل فرد مشمول بهذا الضمان لتكون الأساس لدفع الإعانات إليه عند الإستحقاق ، وتدفع الدولة الإعانات المذكورة من الموارد العامة على ضوء هذه التسجيلات والإشتراكات ، ذلك لأن موارد الضمان الاجتماعي المذكورة المجبأة من الاشتراكات تدمج في الموارد العامة للدولة ، وتستخدم كل هذه الموارد في نفس الوقت لتغطية المصروفات الرسمية العامة ومنها إعانات الضمان الاجتماعي المستحقة في كل سنة على حدة .

ولا يوجد مال خاص وصندوق خاص للضمان الاجتماعي بمقتضى هذه الطريقة أيضاً .

وتأخذ على هذه الطريقة أيضاً احتمال التقلبات السياسية والاقتصادية وتلاعب البعض بصورة عشوائية في مقدرات الاقتصاد الوطنى فيتحطم بذلك أيضاً نظام الضمان الاجتماعى .

٣ - الطريقة المستقلة : تتقرر ونجى بمقتضى هذه الطريقة مساهمة مخصوصة معينة لتمويل ااعانات الضمان الاجتماعى من المشمولين به ، ومن الدولة فى أحيان كثيرة أيضاً .

ويمكن الحصول على أموال الضمان الاجتماعى هنا إما بطريقة الضرائب المخصوصة أو بطريقة دفع الاشتراكات من قبل العمال وأصحاب العمل والعمال المستقلين ، وغالباً ما تساهم الدولة أيضاً بهذا التمويل . وتتجمع بعض الإيرادات فى احتياطى خاص وتستثمر بواسطة الحكومة .

وتحفظ تسجيلات خاصة لاشتراكات الفرد التى تعطيه الحق فى الحصول على الإعانات عند الإستحقاق . ويكون تنظيم وحفظ هذه التسجيلات من الامور المهمة عندما تكون مقادير الإعانات مختلفة قانوناً بالمقدار والمدة مع اختلاف مقدار الاشتراكات المدفوعة لحساب كل شخص . فمثلاً تكون التسجيلات غاية فى الأهمية عندما تكون الاشتراكات والإعانات متناسبة مع اجورالعمال « كما هى الحالة مثلاً فى كندا والولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأنظمة التأمينات الاجتماعية ضد البطالة » أو اذا كانت تستخدم فئات الاجور لتحديد مقادير اشتراكات العمال وأصحاب العمل ومقادير الإعانات النقدية التى تدفع للعمال المستحقين « كما هى الحالة فى نظام التأمين الاجتماعى ضد المرض والإصابات فى فنزويلا وجميع نظام الضمان الاجتماعى العراقى الآن » .

وهذه الطريقة فى التمويل هى الشائعة فى الوقت الحاضر فى العالم ، وفيها يتسكون للضمان كثير من الأموال الطائلة وتثار مشكلة الاستثمار . وان الفوائد المتأتية من استثمارها تلعب دوراً كبيراً فى مواجهة تغطية نفقات

الإعانات في المستقبل ، وهذا هو السبب الرئيسي في تجميع الأموال في أنظمة الضمان الاجتماعي لاسيما في حالة التأمين ضد الشيخوخة والعجز .

وان فوائد هذه الطريقة تتجلى في الدور الكبير الذي تلعبه أموال الضمان الاجتماعي في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة إن احسن التصرف فيها بحكمة وسداد واحسن استثمارها على أحسن وجه لمصلحة النظام نفسه والبلاد عامة .

ونشير هنا الى أن أكثر طرق تمويل الضمان الاجتماعي الآن شيوعاً في الدول الراقية الرأسمالية هي المشاركة الثلاثية في هذا التمويل أى العمال وأصحاب العمل والدولة ،

أما في الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فإن الضمان الاجتماعي يمول فيها بتخصيص قسم من الدخل الوطنى في كل خطة اقتصادية وفترة معينة من دون أن تستقطع من اجور العمال اقساط لهذا التمويل .

وقد يكون من المفيد أن ندرج أدناه جدولاً يبين نسبة ما يتحمله المؤمن عليهم وأصحاب العمل والدولة من إيرادات التأمين الاجتماعى كما جاءت في احصائيات منظمة العمل الدولية لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ المطبوعة في عام ١٩٥٨ وهى آخر احصائيات دولية عامة بهذا الشأن تحت أيدينا في الوقت الحاضر . وهى بالنسبة لمجموعة من دول العالم ،

جدول

يدين نسبة توزيع ايرادات التأمين الاجتماعي والإعانات العائلية

خلال ١٩٥٣ - ١٩٥٤ بين العمال وأصحاب العمل والدولة

<u>اسم الدولة</u>	<u>المؤمن عليهم</u>	<u>أصحاب العمل</u>	<u>الدولة</u>	<u>جهات اخرى</u>
الولايات المتحدة				
الامريكية	٪ ٣١ر٥	٪ ٥٩ر٨	٪ ٠ر٤	٪ ٨ر٣
فرنسا	» ١٩ر٧	» ٦٩ر٢	» ٢ر٧	» ٨ر٤
ايطاليا	» ٦ر٢	» ٨٢ر٢	» ٧ر٤	» ٤ر٢
بيرو	» ٢٣ر٩	» ٥٩ر٤	» ٩ر٧	» ٧ر٠
اليابان	» ٣٦ر٨	» ٤٣ر٤	» ١١ر٦	» ٨ر٢
النمسا	» ٢٩ر٢	» ٤٨ر٤	» ١٦ر٥	» ٥ر٩
الجمهورية الالمانية				
الاتحادية	» ٣٦ر٥	» ٣٨ر٦	» ١٥ر٦	» ٩ر٣
سويسرا	» ٤٧ر٠	» ٢٦ر٧	» ١٦ر٨	» ٩ر٥
كواتيمالا	» ٢٧ر٤	» ٤٤ر٦	» ٢٦ر٩	» ١ر١
هولنده	» ١٩ر٨	» ٥٢ر١	» ٢٢ر٥	» ٥ر٦
نيوزلنده	» ٦٤ر٦	» ٤ر٨	» ٢٠ر٩	» ٩ر٧
بلجيكا	» ٢٥ر٠	» ٤٣ر٢	» ٢٦ر٢	» ٥ر٦
بريطانيا	» ٣٥ر٩	» ٣٠ر٧	» ٢٦ر٥	» ٦ر٩
فلنده	» ١١ر٧	» ٥١ر٦	» ٢٦ر٠	» ١٠ر٧
النرويج	» ٢٩ر٥	» ١٧ر١	» ٤٠ر٨	» ٢ر٦
كندا	» ١٠ر٣	» ١٨ر٩	» ٤١ر٣	» ٢٩ر٥

الدانمارك	٢٠ر٥	٪	٥٣	٪	٧٤ر٢	٪	٠٠٠
ارلنده	٩٠	٪	١٥ر٦	٪	٧٣ر٦	٪	١ر٨
جنوب افريقيا	٦٢	د	١٦ر٨	د	٦٨ر٣	د	٨ر٦
السويد	١٥ر٥	د	٥ر٢	د	٧٥ر٧	د	٣ر٦
استراليا	٠ر٢	د	١١ر٦	د	٨٧ر١	د	١ر١ (١)

المبحث الثاني

استثمار أموال

الضمان الاجتماعي

إن مسألة المحافظة على أموال الضمان الاجتماعي الضخمة واستثمارها بغية ضمان دفع اعاثاته للمستحقين في المستقبل تثير مشاكل خطيرة في الوقت الحاضر .

وأخطر هذه المشاكل جميعاً أنه يخشى في أوقات الضائقة المالية في البلاد ، أن تستولى الحكومة على هذه الاموال وتستخدمها لغير أغراضها أو أن يساء التصرف فيها وفي ادارتها ، وفي ذلك هدم لكيان الضمان الاجتماعي . ويمكن الاستنتاج عن طريق الإستقراء بأن الحكومات المختلفة تستثمر أموال الضمان الاجتماعي بالصور التالية : -

١ - طريقة الاستثمار الصناعي : تستثمر كثير من الحكومات أموال الضمان الاجتماعي كاستثمارها لبعض الاموال العامة في المشاريع الصناعية . كالحكومة البريطانية مثلاً (٢) .

(1) B. I. T. The Cost of Social Security 1949 — 1954
Geneva 1958 p p 130 — 183

(٢) فالحكومة البريطانية تمتلك في أوقات كثرية أسهماً في شركة البريد والبرق وفي شركة البترول . وهكذا فعل دزرائيل عندما اشترى أسهماً في شركة قناة السويس .

كما يمكن استثمار أموال الضمان الاجتماعي في المؤسسات الصناعية المؤتممة وهذا الاتجاه أخذ يزداد بصورة كبيرة في عدد من الاقطار الآسيوية والافريقية خلال منتصف هذا القرن .

ويمكن أن تستثمر أموال الضمان الاجتماعي أيضاً بالاشتراك مع الرأس المال الفردي في المشاريع المختلطة بنسب مختلفة كنسبة ٥٠ ٪ من أموال الضمان و ٥٠ ٪ من الصناعة الأهلية (أى الرأس المال الفردي) . وقد أخذ بهذه الطريقة منذ زمن قصير في بعض الاقطار كما في برما بالنسبة لصناعة النفط ومناجم الرصاص وكما في غانا بالنسبة لمشروع نهر الفولتا ورودسيا بالنسبة لمشروع كريبيا الكهر بائي المائي .

ولكن يؤخذ على مثل هذه الفرص للاستثمار أنها غير ملائمة لاستثمار أموال الضمان الاجتماعي لما قد يتضمن بعضها من مخاطر كبيرة لا تتفق والغاية من استثمار أموال الضمان المذكور وهي حفظها من الخسران ، وجعلها تفل فوائد معقولة وذلك قد لا يتحقق عند استثمارها في مثل هذه الفرص المذكورة إذ قد تتعرض الى بعض مخاطر الخسران والضياع .

٢ - طريق الاستثمار الممراني : يمكن أن تستثمر بعض أموال الضمان الاجتماعي في تشييد او شراء بعض العمارات وتستعملها لصالح هذا النظام كما هي الحالة المبتدئة في العراق مثلاً . وهذه هي طريقة استثمار أموال التأمين التجاري عادة ، وذلك باعتبار ان العمارات مضمونة الثمن والفوائد لاسيما في المجتمعات غير الصناعية حيث لا مجال لاستثمارها في الصناعة أو في المجتمعات الصناعية حيث يوجه الرأس المال الفردي في الصناعة فلا يبقى مجال للاستثمار إلا في الإنشاء والتعمير .

٣ - طريقة الاستثمار بالاقراض : وهي استثمار أموال الضمان الاجتماعي باقراضها الى بعض الجهات والبنوك الرسمية مقابل فوائد معينة ، وهذه الطريقة تستخدم الآن في بعض البلدان المتأخرة كالعراق مثلاً .

والحقيقة ان طرق استثمار أموال الضمان الاجتماعي تختلف باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالبلاد وبالهيئة المشرفة على تطبيق نظام هذا الضمان .

ومن الجدير بالذكر أنه يجب أن تستثمر هذه الأموال على ضوء مصلحة النظام والمشمولين به وأن لا تستغل الأموال المذكورة بتأثيرات مختلفة لمصلحة جهات أو فئات اخرى في المجتمع .

ولو أدركنا بأن مجموع مصروفات الضمان الاجتماعي الآن في الدول المختلفة تتراوح نسبتها من الدخل الوطني ما بين ٥٪ الى ٢٥٪ لأدركنا أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه أموال هذا الضمان في المجال الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

وفيما يلي نورد جدولاً يبين النسب المختلفة لمصروفات هذا الضمان الى الدخل الوطنية في الدول المختلفة لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ المنشور عام ١٩٥٨ وهو آخر احصاء موجود الآن عندنا في هذا الأمر (١) .

جدول

نفقات الضمان الاجتماعي ونسبتها من الدخل الوطني
لعام ١٩٥٣ - ١٩٥٤ في الدول المختلفة

الدولة	نسبة هذه النفقات من الدخل الوطني
المانيا الاتحادية	١٩,٢ ٪
فرنسا	١٨,٥
النمسا	١٧,٠
بلجيكا	١٦,٢
ايطاليا	١٤,٧

(1) Richardson op. cit. p 87

<u>النسبة</u>	<u>الدولة</u>	<u>النسبة</u>	<u>الدولة</u>
٨٨٪	النرويج	٥٢٦٪	فيوزلنده
٨١٪	استراليا	١٢٤٪	اكسمبورك
٧٦٪	سويسرا	١١٦٪	جيكوسلوفاكيا
٦٧٪	اليابان	٢١٥٪	السويد
	الولايات المتحدة	١١٤٪	يوغسلافيا
	الامريكية	١١١٪	الدانمارك
٥٤٪	جنوب افريقيا	١٠٧٪	بريطانيا
٤٥٪	سيلان	١٠٠٪	آيزلنده
٣٢٪	بيرو	١٠٠٪	ايرلنده
٢٤٪	كواتيمالا	٩٩٪	فلنده
٢٢٪	تركيا	٩٦٪	هولنده
١٤٪		٩١٪	كندا

مع العلم ان هذه النسبة قد ارتفعت الآن لدى هذه الدول ارتفاعاً كبيراً
ولذا قلنا بأن نسبة أموال الضمان الاجتماعي الآن تتراوح ما بين ٥٪
و ٢٥٪ من الدخول الوطنية في الاقطار المختلفة ، وهذا يدل على توسع
مجال هذا النظام في الوقت الحاضر .



الفصل الخامس

خدمات الضمان الاجتماعي

نقصد بخدمات الضمان الاجتماعي الإعانات الصحية والطبية والنقافية والعلمية والمعاشية التي يقدمها المجتمع عن طريق الدولة مباشرة الى الأفراد المستحقين للأغراض التالية (١) :-

- ١ - لغرض وقايتهم من التعرض الى المرض والجهل والفقير .
 - ٢ - لغرض انقاذهم من هذه المخاطر عند التعرض اليها .
 - ٣ - ثم لغرض اعادة العجزة منهم بسبب هذه المخاطر أو غيرها الى مجال نشاطهم الاقتصادي أو الى أى نشاط اقتصادى مناسب آخر ، إن كان ذلك ممكناً جزءاً أو كلاً ، وإلا فمواستهم مادياً بتقديم كافة ما يحتاجون اليه من ضروريات الحياة هم وأتباعهم كحق من حقوقهم طيلة مدة عجزهم . وذلك كله من أجل تحريرهم جميعاً ودائماً من القلق والخوف الماديين ولاطمئنانهم على حياتهم فى الحاضر والمستقبل .
- وتقدم هذه الخدمات الى الأفراد إما بصورة عينية مباشرة وإما بصورة نقدية .

ولذا فنقسم خدمات الضمان الاجتماعي المذكورة كلها ، لغرض سهولة البحث ، الى قسمين رئيسيين هما :

- أولاً - من حيث الغرض ، خدمات وقائية وخدمات علاجية .
- ثانياً - من حيث النوعية ، خدمات عينية وخدمات نقدية .

(١) رسالتنا في الضمان الاجتماعي ص ١٨٧ .

المبحث الاول

خدمات

الضمان الاجتماعي

الوقائية والعلاجية

ان المراد من الخدمات الوقائية هنا هي تلك الإجراءات والإعانات التي يقدمها الضمان الاجتماعي للأفراد للحيلولة دون تعرضهم الى آفات المرض وويلاته ، ومخاطر الجهل وكوارثه ، وشروط الفقر ومصائبه ، وذلك يتم بنشر الوعي الصحي الدائم بينهم ، وبالرعاية الصحية العامة والخاصة لهم ، وتقديم كافة الخدمات والمستلزمات الطبية اللازمة لسكل ذلك ، وبشهر التعليم والثقافة العامة والمهنية والإختصاصية بين صفوفهم ، وبتهيئتهم صحياً وجسدياً وفتحاً الى العمل ، وبتهيئة الاعمال لهم ، وحميتهم ضد التعرض الى البطالة والإصابات المهنية ، وتقديم ما يسد النقص في مواردهم لإشباع حاجاتهم المعاشية في الحياة .

وينحقق ذلك بوضع وتطبيق البرامج والخطط الاقتصادية والتربوية والصحية الكفيلة بتنمية وبصيانة القوى البشرية المنتجة وهي تمارس نشاطها في ميادين الانتاج المختلفة ، وبالتوجيه والإرشاد العملي والفني والعلمي وحث الناس على العمل باعتباره أقدس وأفضل سبل العيش والرفاه الاجتماعي والفردى ، وبالملاحقة الدائمة والإرشاد المستمر للتوقى الذاتي من مخاطر الحياة وتنمية مواهب وطاقت الأفراد الابداعية والانتاجية ،

أما الخدمات العلاجية فهي التي تعمل على انقاذ الأفراد المشمولين بالضمان الاجتماعي من المخاطر والحاجات التي قد يتعرضون اليها رغم كافة الجهود الوقائية والتحفطية . ويتم ذلك عن طريق تقديم كافة الخدمات والإعانات

الطبية والمعاشية والنقدية للأشخاص الذين يتعرضون الى تلسم العوارض والأحوال ، مع الأخذ بأيديهم قدر الإمكان كلاً أو جزءاً من أجل اعادتهم الى مراكزهم الاولى أو القريبة منها في مجال النشاط الاقتصادي كي لا يحرم المجتمع من جهودهم ، ولكي لا تتسكون لديهم العقدة النفسية لليأس في الحياة والنشاؤم منها ، أما اذا تعذر كل ذلك كلياً ، فعندئذ يكون من واجب المجتمع أن يضمن لهم العيش الرغيد والراحة اللائقة مدى الحياة . وفي هذا معنى العلاج والشفاء والمواساة في نفس الوقت .

وتشمل الخدمات الوقائية التي يقدمها الضمان الاجتماعي الى الافراد

الحالات التالية :-

- ١ - الصحة العامة والخدمات الطبية الوقائية .
- ٢ - التعليم العام والخدمات الثقافية والتعليم المهني .
- ٣ - الإعانات العائلية .
- ٤ - التشغيل العام .
- ٥ - الوقاية من الإصابات .

كما تشمل الخدمات العلاجية التي يقدمها الضمان المذكور الى الافراد

الحالات التالية :

- ١ - المرض .
- ٢ - اصابات العمل .
- ٣ - اعادة القدرة على العمل للمصابين والمعجزة .
- ٤ - البطالة .
- ٥ - المعجز .
- ٦ - الشيخوخة .
- ٧ - الوفاة .
- ٨ - الخلف .

وربما تستجد خدمات اخرى في المستقبل بحسب التطورات في مجرى الحياة المختلفة قد يعمل الضمان الاجتماعي بسبب الضغط الاجتماعي على تنفيذها وشمولها في خدماته .

ونحن إذ نضع هذا التمييز بين هذه الخدمات وقسمناها الى وقائية وعلاجية فذلك لأننا نرى في الاولى منها معنى الوقاية والتحفظ ظاهراً ضد التعرض الى المخاطر والحاجات ، بينما نلاحظ في الثانية منها معنى الانقاذ والعلاج والترميم والمواساة واضحاً بارزاً .
ويجب أن لا يغرب عن البال ان بعض هذه الخدمات تكون في نفس الوقت وقائية وعلاجية كالخدمات الصحية والتشغيل مثلاً .

المبحث الثاني

خدمات الضمان الاجتماعي

العينية والنقدية

يمكن تقسيم خدمات الضمان الاجتماعي من حيث طبيعتها ونوعيتها الى قسمين هما :

- ١ - اعانات عينية .
- ٢ - اعانات نقدية .

الفرع الاول

الاعانات العينية

يقدم الضمان الاجتماعي الى المضمونين به خدمات يشبع بها حاجاتهم المتولدة ، بصورة مباشرة عند الإستحقاق من دون أن يدفع اليهم مبالغ نقدية .

ليتصرفوا هم أنفسهم لإشباعها. وتشمل هذه الخدمات جميع الوسائل والإجراءات واللوازم والإعانات غير النقدية التي يقدمها الضمان المذكور إلى المستحقين كالخدمات واللوازم والإعانات الصحية والطبية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المادية وغير المادية التي يكون الغرض من تقديمها منع تعرض الأفراد إلى الجهل والمرض والفقر، أو لانتشالهم منها بصورة مباشرة، ويدخل ضمن ذلك ما يقدمه النظام المذكور أحيانا من أكل وشرب وملابس عند الاقتضاء.

وتدفع هذه الإعانات أو الخدمات بصورة عينية لا نقدية بسبب أن طبيعتها تستوجب ذلك كالخدمات الصحية والطبية والثقافية أو لأن الحكومية تريد أن تتأكد من صرفها لنفس الأغراض التي تقدم من أجلها. وفي الحقيقة والواقع أن تقديم هذه الإعانات بهذه الطريقة أضمن لتحقيق الأهداف منها في الشعوب المتأخرة حيث يحتمل صرف الإعانات النقدية عند تقديمها، تغير أغراضها نظراً للجهل والفقر والحاجة المنتشرة في مثل هذه البلاد بين المشمولين بالضمان الاجتماعي لاسيما بالنسبة للإعانات والخدمات الصحية والثقافية.

الفرع الثاني

الإعانات النقدية

ويقدم الضمان الاجتماعي إلى المضمونين إعانات نقدية بمبالغ معينة عند الاستحقاق بحسب ما تقرره التشريعات الوضعية. وتفضل هذه الإعانات من قبل البعض بسبب أنها تترك للفرد الحرية في أن ينصرف لإشباع حاجاته بما يحصل عليه من إعانات نقدية كيفما يشاء وكيفما يريد، كما أنها تنمي فيه روح المسؤولية الشخصية للإعتناء بإشباع حاجاته هو.

وكذلك انها تفضل في بعض المجتمعات التي لا تريد سلطاتها الرسمية أن تشغل نفسها في تقديم الاعانات العينية أو انها غير قادرة من الناحية الادارية على القيام بهذا الأمر .

وكذلك يفضل أن تستخدم الآن هذه الطريقة في بعض الدول المتأخرة الفنية بخيراتها وبثروتها الطبيعية كالسعودية والكويت ، حياً في الابتعاد عن المشاكل المعقدة في تقديم الاعانات العينية .

وتقدم الاعانات النقدية بالأشكال المختلفة التالية الى مسنحقيها :-

١ - على شكل معاش دائم ، كما هي الحالة في معاش الشيخوخة والعجز الدائم .

٢ - على شكل معاش مؤقت ، كما هي الحالة في اعانات المرض ولترية الأولاد والبطالة .

٣ - على شكل تعويض ، كما هي الحالة في تعويض اصابات العمل التي تفقد العامل القدرة الجزئية على العمل بصورة دائمية .

٤ - على شكل منحة أو اكرامية ، كما هي الحال بالنسبة لإكرامية أو منحة الزواج أو الولادة .

وتضع الدول غالباً شروطاً معينة لاستحقاق هذه الخدمات أو الاعانات لاسيما الطبية والنقدية منها .

وأهم هذه الشروط بالنسبة للتأمين الاجتماعي في الوقت الحاضر هي :-

١ - مرور مدة معينة على بداية شمول الضمان الاجتماعي للشخص .

٢ - دفع الاقساط المفروضة على الشخص لصندوق الضمان الاجتماعي لمدة معينة .

٣ - مرور مدة معينة على الشخص في العمل الذي يمارسه .

ويمكن أن تكون هذه الشروط كلها أو بعضها منفردة أو مجتمعة

وأما بالنسبة للمساعدات الاجتماعية فالأصل انه لا يشترط لاستحقاقها أى شرط غير الحاجة إليها .

أما من ناحية مقدار هذه الاعانات العينية والنقدية فالأصل أن تكون كافية وافية كما ونوعاً بالفرض الذى تقدم ، لاسيما بالنسبة للخدمات الطبية إذ هي تقدم للفرد بمقدار ما يحتاجه للمحافظة على صحته ورعايتها ، وبالشكل والصورة التي يكون المستحق بحاجة إليها طبيياً . وهذا ما أيده الاتفاق الدولي للحد الأدنى للضمان الاجتماعى المشار اليه قبلاً .

أما الاتجاه السليم بالنسبة للاعانات النقدية فهو انه تكون مقاديرها متناسبة مع مستوى المعيشة السائد بحيث لا تقل عن الحد المعقول للحياة الانسانية ، وإلا لفات الغرض الأساسى منها ، كما انه يجب فى نفس الوقت أن لا تكون هذه الاعانات المذكورة عالية المقادير (١) ، لأنه يخشى معها عندئذ سوء الاستعمال وسوء التصرف من جانب الافراد ، إذ ربما تضعف لديهم الرغبة فى العودة الى العمل ، أو تزيد عندهم روح المماطلة والتمارض والسكسل ، اذا هم كانوا يحصلون على اعانات مرتفعة المقدار فى أثناء عدم قدرتهم على العمل واستحقاقهم هذه الاعانات . لذا تجعلها الدول المختلفة غالباً بنسبة معينة من الاجور والموارد ومستوى المعيشة وهي على الأكثر لا تكون أعلى من الحد الأدنى للمعيشة بصورة كبيرة .

ولقد قرر الاتفاق الدولي على الحد الأدنى للضمان الاجتماعى المشار له قبلاً بأن تكون مقادير الاعانات النقدية للمستحقين بنسبة معدل الاجور السائدة بحيث لا تقل أبداً عن ٤٠٪ أو ٤٥٪ أو ٥٠٪ منها بحسب الاحوال المختلفة بالنسبة للمستحق الأساسى كما يتضح ذلك من الجدول التالى :

(1) Paul Durand-La Politique Contemporaine de la Sécurité Sociale Paris 1953 p 260 .

جدول

الحد الأدنى لمقادير اعانات الضمان الاجتماعي التي نص عليها
الاتفاق الدولي رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للمستحق
الاساسي ونسبتها الى الاجر الاساسي له

<u>الحالة</u>	<u>المستحق الاساسي</u>	<u>نسبة الاعانة من الاجر الاساسي</u>
المرض	رجل مع امرأة وطفلين	٤٥ %
البطالة	» » »	» ٤٥
الشيخوخة	رجل مع زوجة في سن التقاعد	» ٤٠
اصابات العمل	رجل مع زوجة وطفلين	» ٥٠
الخلف	امرأة وطفلين	» ٤٠
الامومة	امرأة	» ٤٥
العجز	رجل وامرأة وطفلين	» ٤٠

ويمكن أن تزداد نسبة هذه الاعانات اذا زاد عدد المعالين عند الشخص
المستحق .

الفصل السادس

إدارة

الضمان الاجتماعي^(١)

إنه لمن مستلزمات تطبيق نظام الضمان الاجتماعي وجود الهيئات الإدارية والتنفيذية التي تقوم بتسيير شؤونه وبتأخذ الاجراءات والتعليمات والقرارات اللازمة لتسجيل وتثبيت المشمولين به واصدار الهويات أو البطاقات المثبتة لهذا الأمر ، ولجمع وجباية موارده ، وتوظيفها عند الاقتضاء والامكانية أو ايداعها الى الجهات المختصة ، وتوزيع وأداء خدماته واعاناته عند الاستحقاق بعد التثبت من توفر الشروط المطلوبة ، ثم البت والنظر في كل ما يتعلق بذلك من امور وشؤون تخص الضمان المذكور من جميع الوجوه .

كان يدار نظام التأمين الاجتماعي في أوائل عهده أصلاً ، والى الآن أحياناً ، في بعض الدول ، من قبل مؤسسات التأمين التجاري والتعاوني والهيئات النقابية ومن بعض الجهات الرسمية أحياناً ، على أساس ان لكل مهنة وحالة (خطر) نظاماً خاصاً وإدارة مستقلة .

أما المساعدة الاجتماعية فكانت وما زالت تدار مباشرة من قبل الجهات الرسمية المختصة .

ولكن عندما أخذت الدول تضع وتطبق نظام الضمان الاجتماعي ، الذي يضم بين جناحيه جميع أنظمة التأمينات والمساعدات الاجتماعية ، وحدت ادارته وجعلتها رسمية بجميع هيئاتها التنفيذية ، واسكن تركت بعض الدول الإشراف العام على هذه الادارة لهيئات تمثيلية تمثل الهيئات الرسمية والعمال وأصحاب العمل وأنواع الاختصاص المختلفة ذات العلاقة كما هي الحالة في

(١) ان تفصيل هذه الادارة يوجد في رسالتنا للضمان الاجتماعي .

فرنسا ، غير انه جعلت الادارة كلها بجاسها العليا والاشرافية رسمية تقريباً في بعض الدول كما هي الحالة في بريطانيا .

أما في روسيا السوفيتية فقد عهدت ادارة الضمان الاجتماعي الى نقابات العمال تحت اشراف المجلس المركزي الأعلى لها (١) . ولو أدركنا الرابطة الوثيقة ما بين النقابات العمالية والحزب الشيوعي الماسك على زمام الحكم هنا ، لعرفنا واضحاً ان الدولة في واقع الأمر هي التي تقوم بتوجيه ادارة الضمان الاجتماعي في روسيا السوفيتية ولو بصورة غير مباشرة .

ونعتقد بأن أفضل طرق ادارة الضمان الاجتماعي في الوقت الحاضر ، لاسيما بالنسبة للبلدان المتخلفة حيث يرغب الناس في اشراكهم بما يخصهم من شؤون ، أو حيث لا توجد عند الافراد قابليات وامكانيات حقيقية على هذه الادارة ، هي طريقة الادارة النيابية ، وطريقة الادارة الرسمية البحتة . وهما الطريقتان المنشرتان في الوقت الحاضر لدى معظم المجتمعات لذا سنشير اليهما تباعاً بشيء من الاختصار .

المبحث الاول

الادارة النيابية

للضمان الاجتماعي

المقصود بهذه الإدارة هو أن يعهد بها الى هيئات ومجالس متكونة من ممثلي جميع المؤسسات والجهات وفروع الاختصاص ذات العلاقة في القطاعين الرسمي والأهلي مع ممثلي العمال وأصحاب العمل وغيرهم مما يضمن لادارة هذا الضمان خير الاساليب والوسائل في تحقيق الغاية المنشودة منها .

(١) رسالتنا في الضمان الاجتماعي ص ١٣٤ - ١٣٥ .

فتمثل في الإدارة المذكورة الجهات والاشخاص التالية :-

١ - الهيئات الرسمية بمختلف سلطاتها وهي :-

(أ) رئاسة الدولة العليا

(ب) السلطة التشريعية

(ج) السلطة القضائية

(د) السلطة التنفيذية

٢ - الهيئات الاختصاصية ذات العلاقة من :-

(أ) طبية

(ب) اجتماعية

(ج) اقتصادية

(د) جامعية

٣ - هيئات العمال وأصحاب العمل .

وان هذه الادارة في الحقيقة والواقع شبه ديمقراطية تتمثل فيها وتعاون لإنجاح الضمان الاجتماعي في البلاد ، مختلف الاوساط والجهات المعنية بالأمر مع كافة فروع الاختصاص اللازمة لهذا النجاح ، إذ أنها جميعاً تتأثر وتؤثر سلباً أو ايجاباً بهذا الضمان كما ان له أيضاً عليها تأثيرات مختلفة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والمعاشية .

ويبرر اشراك الهيئات الرسمية بأعلى المستويات في ادارة هذا النظام في أن الضمان الاجتماعي ذاته نظام رسمي تضعه وتطبقه عملياً وتنفيذا الدولة بالذات باعتبارها تمثل أبناء المجتمع قاطبة - سواء أكان التمثيل حقيقياً أم حكيمياً - وهي المسؤولة الاولى عن رعاية مصالحهم وأهمها ما يتعلق بالضمان الاجتماعي من امور صحية وثقافية ومعاشية ، ثم أن الدولة في الأصل هي التي تتحمل النفقات الكبيرة اللازمة لتمويل هذا النظام لاسيما تمويل المساعدة الاجتماعية

وفي الغالب النفقات الادارية للنظام . كما ان الدولة هي التي تقوم بكثير من الامور والوسائل المؤدية لتحقيق نظام الضمان المذكور وانها في الاخير هي المسؤولة فعلاً عن تأمين حسن وسلامة سير الاعمال العامة والخدمات العامة لصالح الوطن والمواطنين مما يقتضى تمثيلها في ادارة الضمان الاجتماعى قبل كل شىء .

أما اشراك الهيئات الإختصاصية ذات العلاقة الاخرى فهو لخبرتها العملية والعملية والاقتصادية والطبية والاجتماعية في هذا الميدان مما يحقق النجاح المؤكد لهذا الضمان : فالحقوقيون والاطباء والمهندسون والاقتصاديون والإداريون والاجتماعيون لهم أكبر الأثر في تحقيق حسن وسلامة ادارة الضمان الاجتماعى مما لا يمكن اغفاله .

أما اشراك العمال في ادارة النظام المذكور فلأنهم أكثر الناس حاجة اليه ومنفعة منه وانهم يدفعون الاشتراكات لتمويله كما يدفع لحسابهم أيضاً لهذا التمويل أصحاب العمل ، مما يقتضى أن يكون لهم رأى في الإدارة مع العلم انهم خبراء ممتازون في شؤونهم المهنية وحاجاتهم الشخصية وهم يعتبرون الغالبية العظمى في المجتمع مما يكون لإشراكهم في ادارة الضمان الاجتماعى أثر طيب للغاية في تسهيل مجرى الاعمال الادارية والمالية والعملية الاخرى للنظام .

أما تبرير اشراك أصحاب العمل في ادارة الضمان الاجتماعى فيستند الى أنهم يدفعون الإشتراكات لحساب عمالهم ، لذا فان النظام يشملهم ويمس مصالحهم المرتبطة بعمالهم ، وان وجودهم مع العمال في هذه الادارة يؤثر تأثيراً حسناً في توطيد عرى العلاقات المتبادلة ما بينهم وبين العمال ويسهل ازالة بعض مشاكل الإدارة المحتملة ، ويحقق امكانية تطوير الضمان من ناحية الإعانات والتمويل عن طريق مبادلة الرأى والمشاورة بين جميع من يعنيه امره على ضوء الحاجات والقدرات الاقتصادية في المجتمع .

ويمكن اجمال الإشارة الى الهيئات التمثيلية الرئيسية للإدارة المذكورة
بما يلي :

١ - مجلس الضمان الاجتماعي الأعلى

يرجع لهذه الإدارة مجلس واحد على الصعيد الوطني هو مجلس الضمان
الاجتماعي الأعلى يتكون من ممثلي الاتحادات والهيئات المهنية والشعبية الوطنية،
والاختصاصية والهيئات الرسمية ذات العلاقة . وتكون لهذا المجلس الكلمة
العليا في رسم اسس ادارة الضمان الاجتماعي والإشراف العام على تطبيقه ،
وجميع الإختصاصات والصلاحيات الإدارية العامة اللازمة لسكل ذلك .
ومن أهم ما يجب تحقيقه في هذا المجلس هو أن يضم ممثلي كل الجهات
والإختصاصات والخبرات اللازمة لتحقيق الضمان الاجتماعي للناس تحقيقاً
ضخماً واقعياً حسب الإمكانيات والطاقات المتوفرة في المجتمع .

٢ - المجالس الاقليمية

وتوجد لهذه الإدارة مجالس في الأقاليم هي مجالس الضمان الاجتماعي
الاقليمية تتكون من ممثلي الجهات والهيئات الشعبية والرسمية المذكورة أعلاه
الموجودة في كل اقليم . وتكون وظائفها تحقيق حسن وسلامة الإدارة
المباشرة في دوائر صلاحياتها الاقليمية .

٣ - المجالس المحلية

وتوجد أيضاً مجالس ادارية للضمان الاجتماعي في المناطق الصغرى تضم
نفس الهيئات والخبرات والجهات الأهلية والرسمية في تلك المناطق بقدر
الإمكان إن وجدت أو من بعض الاشخاص ذوى الخبرات والمؤهلات
ذات العلاقة . وتكون وظائفها أيضاً تحقيق حسن وسلامة ادارة الضمان
الاجتماعي في المناطق الصغرى النائية .

٤ - اللجان الوطنية والاقليمية والمحلية

توجد الى جانب المجالس الوطنية والاقليمية والمحلية للضمان الاجتماعي

اللجان الوطنية والاقليمية المحلية المتسكونة من الاختصاصيين والخبراء القانونيين والاقتصاديين للنظر في الاعتراضات والطعون الموجهة من قبل الاشخاص ضد قرارات مجالس الضمان الاجتماعي عامة . وذلك لكي تتحقق سلامة الإدارة المذكورة ولكي لا يظلم أحد من جراء بعض تصرفاتها دائماً . وتعارض جميع هذه المجالس واللجان في القيام بالمهام الملقاة على عاتقها في ادارة الضمان الاجتماعي بموآزة الموظفين العموميين الذين تقع عليهم الادارة العملية الروتينية لهذا الضمان . وهم يتبعون في الاختصاص الدوائر الرسمية المختصة وهي الآن في معظم الدول وزارات الضمان الاجتماعي أو وزارات التأمين أو التدارك الاجتماعي أو وزارات التأمين الوطني أو وزارات العمل والتأمين الاجتماعي أو الشؤون الاجتماعية أو غير ذلك من المرافق العامة ذات الاختصاص .

وأن خير مثل يضرب لهذه الإدارة في العالم الآن هو النظام الفرنسي إذ توجد في فرنسا وزارة خاصة بالعمل والضمان الاجتماعي مسؤولة رسمياً أمام مجلس الوزراء وأمام المجلس الوطني في هذا الشأن أي عن تنفيذ جميع التشريعات المتعلقة بهذا الضمان ، وهي التي تشرف على تنفيذ ما تقرره المجالس والهيئات المعنية بأمر الضمان الاجتماعي وإن أركان ادارة هذا الضمان في فرنسا هي ما يلي :-

١ - المجلس الأعلى للضمان الاجتماعي

إن هذا المجلس هو المشرف الأعلى على تنفيذ وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي في فرنسا ، والمقرر لجميع الامور الهامة فيه ويتسكون برئاسة وزير العمل والضمان الاجتماعي (١) من ممثلي :-

(1) Art 23 de L'ordonnance du 42 - 10 - 42 et la loi du 30 - 1 - 1946 .

- ١ - المجلس الجمهورى
 - ٢ - المجلس الوطنى
 - ٣ - مجلس الدولة
 - ٤ - السلطة القضائية
 - ٥ - السلطة الادارية المختصة والوزارات ذات العلاقة
 - ٦ - العمال وأصحاب العمل
 - ٧ - الهيئات التى تعنى بالشؤون الاجتماعية والطبية والعائلية
 - ٨ - الخبراء المختصين بمسائل الضمان الاجتماعى .
- يتبين من هذا الغرض بأن المجلس المذكور هو فى الواقع بمثابة برلمان اختصاصى فى شؤون ومسائل الضمان الاجتماعى يضم جميع عناصر وهيئات الاختصاص من جميع ممثلى المصالح والاشخاص المختلفة فى البلاد . وان عدد أعضاء هذا المجلس يزيد على الستين شخصاً ، وان أكثر من ثلثهم يمثلون العمال ، وذلك لانهم الأكثرية المطلقة فى البلاد الذين يستفيدون من هذا الضمان وتسهم خدماته واعاناته وماليته أكثر من غيرهم .
- وان مدة انتخاب هؤلاء لهذه الادارة دورية لسكل خمس سنوات متعاقبة (١) .

وتوجد فى مجلس الضمان الاجتماعى الأعلى المذكور « لجنة خاصة فنية » للبت فى الشؤون والامور الصحية والاجتماعية المختلفة ، معينة من قبل وزارة الصحة ووزارة العمل والضمان الاجتماعى .

٢ - هيئة الصندوق الوطنى للضمان الاجتماعى (٢)

هذه الهيئة مالية تختص بالشؤون المالية للضمان الاجتماعى وتتألف من :

(1) Art 108 Décret 8 - 6 - 45 et Décret 14 - 1 - 50 .

(2) La Caisse Nationale De La Sécurité Sociale. arr 14 - ord 4 - 15 - 45 .

١ - أحد أعضاء مجلس الدولة رئيساً .
٢ - ممثلي وزارة العمل والضمان الاجتماعي والوزارات الاخرى ذات العلاقة .

٣ - ممثلي ادارات صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة .

٤ - ممثلي العمال وأصحاب العمل .

٥ - ممثلي المجلس الأعلى للضمان الاجتماعي واللجنة العليا للإعانات العائلية .

٦ - بعض الخبراء في الضمان الاجتماعي .

وتكون مدة انتخاب هؤلاء لهذه الإدارة خمس سنوات أيضاً .
ويشتمل المجلس المذكور على لجان خاصة لإدارة أموال الضمان الاجتماعي بحسب الأغراض المخصصة لها . فهناك مثلاً :

أ - لجنة لإدارة الاموال المخصصة للوقاية من اصابات العمل .

ب - لجنة لإدارة الاموال المخصصة للامور الصحية والاجتماعية .

ج - لجنة لإدارة الاموال المخصصة للإعانات العائلية . وغيرها .

وتدير هذه الهيئة أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وهو خاضع للرقابة واشراف وزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارتي الاقتصاد الوطني والمالية .

يقوم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بإدارة جميع الاموال الخاصة بالضمان المذكور ، فيقوم بحماية واستلام جميع المساهمات والاشتراكات لتمويل والتصديق على دفع جميع الإعانات والخدمات المستحقة الى المستحقين في الحدود المرسومة له من قبل التشريعات ذات العلاقة ومن قبل الهيئة الادارية له . كما هو يكفل في حدود امكانياته دفع الإعانات المستحقة عند عدم قدرة الصناديق الأولية على دفعها . ويقوم أيضاً بإدارة الاموال المعتمدة لغرض الوقاية من اصابات العمل والخدمات الصحية والاجتماعية وتأمين

دفع الإعانات العائلية ، ولتغطية نفقات اعانات العمال والشيوخ غير المؤمن عليهم أو الذين ليست لهم حقوق تقاعدية حسب القانون .

٣ - مجالس الصناديق الاقليمية للضمان الاجتماعي

هذه مجالس ادارية منتخبة لمدة خمس سنوات لادارة هذه الصناديق تمثل جميع الهيئات والادارات والاختصاصات والخبرات والافراد في الاقاليم ، إذ يسود في تمثيل الادارة فيها نفس المبدأ المشار اليه قبلاً .
وتوجد هذه الصناديق في المناطق والاقاليم الرئيسية في فرنسا وتقوم بادارة :

- ١ - شؤون اعانات العجز والاهتمام بتوحيد الجهود للوقاية من المخاطر .
 - ٢ - اعانات اصابات العمل المفوضية الى الموت أو العطل الدائم والسعي لتوحيد شؤون المخاطر المهنية في المنطقة وقاية وعلاجاً .
 - ٣ - ضمان استمرار دفع الإعانات الى المستحقين من قبل الصناديق الاولية في المنطقة عند العجز والإفلاس .
 - ٤ - تنظيم وتوحيد الرقابة الطبية في جميع أنحاء الإقليم .
 - ٥ - الحث على الاعتناء بالامور الصحية والاجتماعية في الاقليم والإشراف عليها .
- وتوجد الى جانب هذه المجالس الادارية الاقليمية لجان فنية مؤلفة من عدد متساوٍ من ممثلي العمال وأصحاب العمل لإدارة اعانات اصابات العمل في الاقليم^(١) .

٤ - مجالس الصناديق الاولية للضمان الاجتماعي

هذه مجالس لادارة الصناديق الاولية لهذا الضمان في المحلات داخل الاقاليم

(1) Art 10 de L'ord 6 - 3 - 50 et La loi du 6 - 3 - 50 et 44 de loi 30 - 10 - 46 .

والمناطق . تنتخب لمدة خمس سنوات بنفس مبدأ التمثيل لجميع الجماعات والهيئات والاختصاص والأفراد حسبما ذكر سابقاً .

وان وظيفة هذه الصناديق هي :

١ - تسجيل جميع الاشخاص المؤمن عليهم والمشمولين من أبناء تلك المحلات .

٢ - جباية مساهمة الافراد في تمويل النظام .

٣ - ادارة شؤون مخاطر الامراض والولادات والوفيات واصابات العمل فيما يتعلق بالعطل المؤقت والاعتناء بالمعجزة .

٤ - دفع الاعانات المختلفة عند الاستحقاق .

وتتبع في ادارة هذه الصناديق المركزية واللامركزية في آن واحد أى ان للصناديق المذكورة الاستقلال في أعمالها ، وهي بنفس الوقت تتبع في الإشراف الى الهيئات الادارية العليا للضمان الاجتماعى ثم الى وزارة العمل والضمان الاجتماعى لتأمين التعاون والتنسيق في ادارة هذا النظام بجميع أنحاء البلاد في آن واحد .

٥ - لجان وصناديق اخرى لادارة بعض فروع

الضمان الاجتماعى

توجد في فرنسا الى جانب هيئات وصناديق الضمان الاجتماعى المذكورة لجان وصناديق اخرى يسود في تأليفها نفس المبدأ التمثيل المشار اليه قبلاً لادارة بعض فروع الضمان الاجتماعى في البلاد أهمها ما يلى :-

١ - اللجنة العليا للاعانات العائلية (٢) .

٢ - اللجنة العليا الاستشارية لإصابات العمل .

(1) Arts 3 — 7 de L'ord 4 - 18 - 45 et 26 de la loi du 30 - 19 - 46 et E Gout op. cit p. 330 .

(2) Gout op cit p p 341 — 343 .

٣ - صناديق الاعانات العائلية توجد الى جنب الصناديق الأولية تقوم بجمع الأقساط وتقديم الإعانات والخدمات الخاصة بالشؤون العائلية .

٤ - صناديق الشيوخوخة للمال الاجراء تقوم باستلام الاشتراكات ودفع الاعانات لهؤلاء ، الى جانب الصناديق الاقليمية للضمان الاجتماعي .

٥ - توجد فروع للصناديق الأولية للضمان الاجتماعي ويوجد مراسلون لها في المحلات الصغيرة النائية البعيدة عن مراكزها .

وتلتقى جميع هذه الصناديق بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يقوم بتسوية الحسابات العامة ما بين جميع أموال فروع الضمان الاجتماعي من تأمين اجتماعي عام واصابات العمل والاعانات العائلية .

ويقوم هذا الصندوق أيضاً بالخدمات الاجتماعية العامة وبجميع المسائل الوقائية ضد اصابات العمل وبادارة الأموال المخصصة لكل ذلك .

٥ - صناديق التأمين التعاوني : لم يزل الضمان الاجتماعي بالنسبة للزراعيين في فرنسا محتفظاً بالنظام التعاوني التبادلي « Mutualité » وهو يدار من قبل صناديق التأمين التعاوني وصناديق الإعانات العائلية التعاونية في المقاطعات . ويوجد الى جانب ذلك صندوق مركزي^(١) للتأمين والنوعيات تلتقى فيه كل الصناديق التعاونية المذكورة التي تخضع جميعاً الى اشراف ورقابة وزارة الزراعة .

٦ - هيئات الرقابة والتفتيش^(٢)

توجد في فرنسا هيئات معينة للرقابة والتفتيش تابعة لادارة الضمان الاجتماعي العامة ، وهي مكونة من الموظفين الخبراء المختصين بهذه الشؤون .

(1) Caisse Centrale D'Assurance et de Surcompensation.

(2) Arts 43 - 45 de l'ord du 4 - 10 - 45 et 12 de la loi du 30-10-46.

وتكون مسؤولة أمام الجهات الرسمية عن تطبيق وتنفيذ النشريات والتعليمات بشأن أمور العمل والعمال وجميع اعانات وخدمات واجراءات الضمان الاجتماعي لتحقيق سلامة تطبيقه في البلاد .

٧ - الهيئات الخاصة بحسم النزاع^(١)

توجد هيئات مخصوصة لحسم الخلاف الذي قد يحصل ما بين الأفراد والإدارة بشأن الضمان الاجتماعي . وتختلف الجهة التي تحسم النزاع الحاصل باختلاف موضوع النزاع وبيان ذلك هو :

١ - اذا كان النزاع يدور حول مسألة طبية فرجع حسمها لجان طبية مخصوصة مكونة لهذا الغرض من الاختصاصيين وتمثل فيها جهتا النزاع في بعض الأحيان .

٢ - أما اذا كان يدور ذلك النزاع حول مسائل قانونية فيكون عندئذ مرجع حسمه لجان قانونية مخصوصة يمثل فيها الطرف المعترض في النزاع الواقع بالذات .

٣ - لجان قضائية ابتدائية يمثل فيها الجانب المعترض تنظر في الاعتراضات على قرارات اللجان المذكورة الطبية والقانونية . ويمكن استئناف قرارات هذه اللجان أيضاً أمام لجان قضائية اقليمية يمثل اثنان من أعضائها صنف المستأنف ذي العلاقة . وان جميع هذه القرارات قابلة للنقض من قبل الدائرة الاجتماعية لمحكمة التمييز « النقض والابرام » في فرنسا وتكون قرارات هذه المحكمة بطبيعة الاحوال نهائية .

ننتهي من ذلك الى القول بأن ادارة الضمان الاجتماعي النيابية في فرنسا تتفق والعقلية الفرنسية المحبة في أصلها عادة الى الحرية والديموقراطية وهي تمتاز بالميزات التالية :

(1) Loi du 24-10-46 Concernant de la Sécurité Sociale et de la Mutualité Agricole et Gout op cit pp. 306-361 .

أ - شبه الديمقراطية في الإدارة إذ تنبثق فيها جميع الجهات والهيئات والاختصاصات والفئات والأفراد .

ب - الوحدة الادارية والمركزية واللامركزية معاً إذ هي تجمع بقواعد عامة موحدة وجهات معينة جميع فروع الضمان الاجتماعي كما انها تعطي من ناحية اخرى الاستقلال في الادارة للأقاليم والمناطق والمحلات لمجالس ولجان اقليمية ومحلية وتخصها في الإشراف والمراقبة الى جهات واحدة معينة .

ج - الإقليمية الادارية في الصلاحية إذ هي مقسمة بحسب التقسيمات الادارية الإقليمية والمحلية لا المهنية أو الاجتماعية .

ولذا فهي أقرب الى الديمقراطية الادارية من أنواع الادارات الاخرى ولذا فاننا نرى ان هذه الطريقة في الادارة وإن يظهر فيها بعض التعقيد والملاسات سليمة في الغالب من حيث التطبيق والنتائج في المجتمعات المتقدمة والتي تسودها العقلية الحرة المحبة بطبيعتها الى التدخل في جميع ما يدور من أعمال باسمها واصالحها تلك العقلية التي لا تسكت في بمجرد الحصول على الاماني الاجتماعية العذاب وإنما تريد أن يكون لها بنفس الوقت الحكمة أيضاً في تقريرها وكيفية الوصول لبلوغها . كما نعتقد بأن هذه العقلية قريبة الى حد كبير من عقلية الشعوب العربية وعلى الأخص الشعب العراقي مما نستنتج معه ان هذا النوع من الادارة تكون ، مع شيء من التعديل ، أفضل أنواع الادارة لتحقيق الضمان الاجتماعي في العراق .

المبحث الثاني

الادارة الرسمية

للضمان الاجتماعي

إن الاسلوب المتبع الآن في ادارة الضمان الاجتماعي في بعض الدول هو

اسلوب الإدارة الرسمية المباشرة البحتة ، بحيث تقوم جهات حكومية بإدارة هذا الضمان من قبل موظفين عموميين كما في انكلترا (١) ، أو تقوم بهذه الإدارة مصلحة أو مؤسسة شبه حكومية بالإسم تتمتع بشيء من الاستقلال وبالحرية الإدارية والمالية وإسكنها في الواقع تخضع من حيث الأساس والتكوين والمثال والإشراف والسياسة العامة إلى الجهات الرسمية المختصة مباشرة (٢) .

وتسود عادة هذه الطريقة في الإدارة ، لدى الدول التي تميل شعوبها إلى التخصص المطلق في الأعمال وترك الأعمال العامة إلى الجهات الرسمية وحدها . وكذلك تسود هذه الطريقة لدى تلك المجتمعات التي لها الثقة الواسعة بالدولة باعتبارها الممثلة الحقيقية لإرادة الشعب .

وأنا نرى في واقع الأمر أن هذا النوع من الإدارة هو المنتشر في المجتمعات المتأخرة حيث تأخذ الحكومات على عاتقها القيام بالخدمات العامة كلها ومنها أمور الضمان الاجتماعي ، وكذلك في المجتمعات التي تسودها الأنظمة السياسية الدكتاتورية الفردية أو الدكتاتورية الجماعية .

ويؤخذ على هذه الطريقة الإدارية أنها تؤثر تأثيراً سلباً على نشاط المؤسسات التأمينية التعاونية والتجارية الأهلية التي قد تساهم هي أيضاً بإدارة بعض فروع التأمين الاجتماعي أو الاختياري وذلك لأن طريقة الإدارة الحكومية للضمان الاجتماعي من تعتبر بذاتها مشروعاً اقتصادياً كبيراً يتمتع بالاحتكار العام المطلق أو تكون له الكلفة الراجعة في الميدان الاقتصادي التأميني .

ويرد على هذه النقطة بالذات بأن المصلحة العامة تقتضي مثل هذا التدخل وهذا الاحتكار وقد برهنت التجارب على عدم سلامة ترك مسائل تأمين

(1) E. Gout op cit p 326

(٢) كما هي الحالة في العراق مثلاً .

اشباع الحاجات الاقتصادية والصحية للأفراد الى الطرق التجارية المستغلة أو الطرق التعاونية الاهلية غير الكفوءة وغير المستقرة وغير الثابتة لأنها متوقفة على الافراد بصورة اختيارية وتلعب فيها المضاربات والمصالح الفردية دوراً كبيراً مما يفقدها الغاية المنشودة منها للمصلحة العامة .

كما يؤخذ على هذه الطريقة من الإدارة بأنها لا تعطى قيمة لأراء الهيئات والاشخاص الاختصاصية وذات العلاقة . وانها تخلق للدولة وظائف جديدة عديدة معقدة قد تؤخرها عن القيام بأعمالها ووظائفها الاصلية . ولكن بما قد يغفر لها ذلك أنها قد تحقق سلامة واستمرارية ادارة هذا الضمان بأنجع وأفيد السبل ، وانه لا توجد وظائف أهم من ضمان العيش للأفراد . وتنتقد هذه الطريقة أيضاً بأنها تكلف الميزانية العامة المبالغ الجسيمة في الادارة وغيرها .

وقد يرد على هذا النقد بأن الفوائد المتوخاة من هذه الطريقة الادارية في الترفيه عن الافراد وضمان تحررهم من القلق المادى والفقر والجهل والمرض تعادل أضعاف تسلك النفقات والتكاليف الإدارية مثلاً .

ونعود فنقول بأنه في الواقع تحقق هذه الادارة الثبات والاستقرار للنظام ، وانها تتفق والعقلية المثقفة ثقافة تخصصية عالية جداً والتي يعتمد ذووها كل الاعتماد على الدولة ، وكذلك نعتقد بإمكان نجاح هذه الطريقة في الإدارة في الشعوب المتأخرة جداً حيث لا توجد القابليات والخبرات الشعبية الكافية لإشراكها في ادارة الضمان الاجتماعى بشرط أن لا تتخذ هذه الإدارة وسيلة لأغراض سياسية تبعدها عن غاياتها المنشودة لضمان معيشة الناس .

وربما يعتبر النظام الانكليزى لإدارة هذا النظام خير مثال يضرب لهذا النوع من الادارة الرسمية بشأن الضمان المذكور .

ولذا نشير اليه ولو باختصار جداً لكي ندرك الاسس العامة لإدارة الضمان الاجتماعي الرسمية البحتة .

لقد وضع الخطوط الرئيسية لهذا النظام البريطاني العلامة الفقيد اللورد بفرج في تقريره عن الضمان الاجتماعي في بريطانيا لعام ١٩٤٢ (١) .
فقد رأى بفرج في هذا التقرير ضرورة ادارة الضمان الاجتماعي هناك بمجموعه « تأمين اجتماعي ومساعدة اجتماعية » من قبل :-

١ - وزارة الضمان الاجتماعي .

٣ - دوائر الضمان الاجتماعي الاقليمية .

٣ - دوائر الضمان الاجتماعي المحلية .

ورأى بأن هذه الدوائر الرسمية هي التي يجب أن تقوم بتقديم الاعانات النقدية والمساعدات والخدمات الاجتماعية الاخرى للمستحقين مع القيام بكافة الاجراءات اللازمة لذلك .

٤ - الجهات المختصة بالشؤون الصحية المستقلة ، اذا لم تقوم وزارة الضمان الاجتماعي بالخدمات الطبية .

وقد أوصى التقرير المذكور بانشاء لجنة مشتركة من ممثلى وزارة الضمان الاجتماعي والجهات الصحية لانتخاذ الاجراءات اللازمة للوقاية من الامراض بغية تخفيف العبء المالى عن عاتق صندوق الضمان الاجتماعي . كما أوصى بايجاد التعاون ما بين هذه الوزارة والدوائر الرسمية المسؤولة عن رعاية وتنقيف الاطفال (٢) .

٥ - اللجنة الرسمية للتأمين الاجتماعي (٣) :- وهي لجنة رسمية عليا تقوم

(1) Art 335 of The Saidreport.

(2) Art 399 of The Said Report.

(3) Social Insurance Statutory Commitee. Art 390 of The Said Report.

بإبداء التوصيات والقيام بالأعمال اللازمة لتحقيق الضمان الاجتماعى مالياً وادارياً. كما تقدم التقارير فيما يخص المسائل المالية وتضع الأنظمة اللازمة لذلك.

٦ - صندوق التأمين الاجتماعى :- وهو الذى تدفع اليه الاشتراكات ، ويقدم الاعانات والخدمات عن طريق دوائر الضمان الاجتماعى ، وان المساعدة الاجتماعية التى أسماها بفرج بالمساعدة الوطنية تدفع لامن قبل هذا الصندوق وإنما من قبل الخزينة العامة مباشرة (١).

٧ - دائرة التأمين الصناعى :- وهى التى تقوم بالإشراف والرقابة على التأمين الاحتيارى هناك ، وانها دائرة مستقلة من الناحية المالية ، ولكنها تابعة لوزارة الضمان الاجتماعى (٢).

٨ - إدارة اعانات الأولاد :- وقد أوصى بفرج بانشاء ادارة مختصة مستقلة لإدارة اعانات الاولاد تتعاون مع وزارة الضمان الاجتماعى ، وذلك لأهمية هذه الاعانات ولأنها تتطلب الاستقلال فى الادارة .

٩ - محاكم الضمان الاجتماعى :- وقد أوصى أيضاً بتقرير بفرج بأن تكون محاكم محلية مستقلة للنظر فى الاعتراضات التى تقع على قرارات وزارة الضمان الاجتماعى بشأن حقوق الافراد بهذا الضمان ، واقترح أيضاً بأنه يمكن الاعتراض على قرارات هذه المحاكم المحلية لدى محاكم عليا خاصة بهذا الضمان معينة من الملك بالذات .

وبهذه الطريقة رأى بفرج ضمان سلامة وحسن ادارة نظام الضمان الاجتماعى المقترح فى انشكرا .

ولقد وضع فعلاً هذا النظام فى بريطانيا على ضوء هذا التقرير وهذه التوصيات والمقترحات مع تعديل وتبديل بعضها بغيرها . وبذلك فقد

(1) Art 316 of The Said Report. Social Insurance Fund.

(2) Art 361 Industrial Insurance Board.

أصبحت الجهات الرسمية تقوم بإدارة مختلف شؤون الضمان الاجتماعي بصورة كلية تقريباً حسب الاختصاص على الأساس التالي :

أ - تقوم بشؤون التعليم الجهات الثقافية الرسمية المختصة من الناحية الفعلية والإشراف والتنظيم .

ب - وتقوم وزارة الصحة والجهات والمرافق التابعة لها بشؤون الصحة العامة (١) .

ج - وتقوم ادارات مخصوصة بإدارة اعانات الاولاد واصابات العمل بصورة مستقلة عن ادارة الضمان الاجتماعي العامة وذلك لاعتبارات تقليدية وفنية واقتصادية ، غير أنها تخضع لنفس المبدأ الإداري الحكومي ، من حيث التبعية الى وزارة التأمين الوطني في افككترا والى وزارة العمل والتأمين الوطني في ايرلندة (٢) . وكذلك تخضع لنفس المبدأ الإداري الحكومي من حيث الاجراءات العامة فيها والهيئات الرسمية القائمة بها .

د - وتدار المساعدات والخدمات الاجتماعية من قبل مجلس رسمي خاص مرتبط بوزير التأمين الوطني ويقدم اليه التقارير عن أعماله ، ويعرض الوزير بدوره هذه التقارير على البرلمان البريطاني .

هـ - وتوجد ادارة رسمية محلية مسؤولة عن الرفاهية العامة . وتقوم تحت رقابة وزارة الصحة ، بالتنظيمات الخاصة بالإقامة والإسكان والقيام بإدارة بعض الخدمات للرعاية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي العام .

و - كما توجد محاكم ولجان محلية مخصوصة لحسم أى نزاع بشأن الضمان الاجتماعي .

ان كل هذه الجهات والادارات دوائر رسمية حكومية تقوم ببعض

«(1) Law of 16-11-46 Concerning the Publique Health.

،(2) S. S. E. I op. cit p 243 B. I. T.

اجراءات وخدمات الضمان الاجتماعى أو المتعلقة به لأسباب اقتصادية وادارية وفنية واجتماعية .

أما ادارة نظام الضمان الاجتماعى العام الموحد فتتم فى بريطانيا من قبل الجهات الرسمية الآتى ايجاز الاشارة اليها :-

١ - وزارة التأمين الوطنى (١)

إن هذه الوزارة أصبحت المسؤولة الوحيدة مباشرة أمام البرلمان البريطانى عن كل ما يتعلق بتحقيق وتطبيق الضمان الاجتماعى هناك وتنفيذ كل التشريعات الموضوعه لهذا الغرض ، وقد أصبح اسمها الآن وزارة الضمان الاجتماعى .

٢ - المجلس الاستشارى للتأمين الوطنى

يقوم هذا المجلس بابداء النصح الى وزارة التأمين الوطنى وبابداء المساعدة لمعاونة الوزير بكل ما يعينه على القيام بالوظائف والمهام الملقاة على عاتق الوزارة لتحقيق الضمان الاجتماعى فى بريطانيا .

ويتكون هذا المجلس الاستشارى الأعلى من عدد لا يزيد على التمانية ولا يقل عن الأربعة أعضاء كان يعينهم وزير التأمين الوطنى - الآن وزير الضمان الاجتماعى - بشرط أن يكون أحدهم امرأة ، وآخر يعين بعد مشاركة تنظيمات العمال الاجراء ، وثالث يعين بعد مشاورة منظمات أصحاب العمل ، ورابع يعين بعد مشاورة جمعيات الصداقة الانكليزية أو المنظمات الممثلة لها . ويعين الوزير من بينهم مجلساً للإدارة ورئيساً وتدفع لجمعهم الرواتب من الخزينة العامة .

وان مدة تعيين هؤلاء الأعضاء فى هذا المجلس الاستشارى خمس سنوات ولا يجوز خلالها أن ينتخبوا لعضوية البرلمان .

(١) المواد ، ٧٨ و ٤٩ - ٥١ من قانون التأمين الوطنى البريطانى لسنة ١٩٤٦

ويرجع سبب ذلك الى أن وزير التأمين الوطنى الذى هم يعتبرون مستشارين له وهو مسؤول عن أعماله فى الوزارة أمام البرلمان ، ولذا فإن مبدأ احترام تقسيم العمل ، وفصل السلطات . واحترام المسؤولية واقعيًا هى التى اقتضت عدم جواز الخلط فى العضوية ما بين البرلمان والمجلس الاستشارى للتأمين الوطنى البريطانى .

٣ - اللجان المحلية

وهى لجان محلية معينة من قبل الوزير لابتداء النصح والمشورة لغرض تحقيق الضمان الاجتماعى وتنفيذ الأنظمة والقوانين المتعلقة بذلك فى المحلات . تتألف هذه اللجان من ممثلى أصحاب العمل أو المؤمن عليهم أو من الاثنين معاً . ويمكن أن يضاف الى هؤلاء أعضاء آخرون بناءً على اقتراح المنظمات ذات المصلحة كأصحاب العمل والمؤمن عليهم وجمعيات الصداقة الانكيزية أو المنظمات الممثلة لها (١) . والغريب هنا هو أن القانون ينص على تمثيل أصحاب العمل صراحة دون العمال . ولربما اكتفى بذكر المؤمن عليهم باعتبار ان العمال منهم غير انه كان من الأفضل ومن المساواة بين العمال وأصحاب العمل أن ينص بصراحة على ضرورة تمثيل العمال فى هذه اللجان كما نص على تمثيل أصحاب العمل .

وما تجب الإشارة اليه هنا هو أن التمثيل المذكور هنا فى هذه الهيئات هو مجرد النصح فقط وليس للقيام بالإدارة فعلاً كما هو الحال فى الإدارة النيابية فالمجلس الاستشارى للتأمين واللجان المحلية هى فقط لابتداء المشورة والنصح وليست للأدارة العملية الفعلية .

٤ - ادارة الأحوال الشخصية

وهى الدائرة الرسمية المسؤولة عن تسجيل الولادات والوفيات والزواج ،

(١) المادة ٤١ و ٤٢ من قانون التأمين الوطنى البريطانى والملحق الخامس من القانون .

ويقوم فيها الموظفون الرسميون برئاسة « مدير التسجيل العام » بتثبيت هذه الحالات واجراء الإحصاءات العامة المفصلة عن السكان بشأن هذه الامور بحاله الأهمية الكبرى في معرفة ما يمكن الحصول عليه من إيرادات للضمان الاجتماعي وما يجب تقديمه للناس من الخدمات والاعانات (١).

٥ - صندوق التأمين الوطني

وهو الصندوق الذي عليه واجب القيام باستلام الاشتراكات ومساهمة الدولة في تمويل الضمان الاجتماعي ، وبتقديم الخدمات والاعانات المتنوعة المستحقة الى المستحقين (٢)

ويكون دفع الاقساط المذكورة الى هذا الصندوق بواسطة دوائر البريد ودوائر محلية مخصوصة اخرى (٣) كما تقدم الاعانات الى المستحقين بواسطة هذه الجهات عينها .

وتدار أموال هذا الصندوق من قبل موظفين رسميين مختصين تحت اشراف ورقابة وزارة التأمين الوطني ، وهم يخضعون في الادارة الى البرلمان رأساً لضمان سلامة هذه الادارة وحفظ هذه الاموال .

ويوجد الى جانب صندوق التأمين الوطني صندوق احتياطي للتأمين الوطني تحت ادارة وزارة الضمان الاجتماعي مباشرة يقوم بادارة الاموال والموجودات المألة اليه بنص قانون التأمين الوطني نتيجة الغاء التشريعات القديمة المتعلقة بالتأمينات والمساعدات الاجتماعية وغيرها في بريطانيا .

٦ - المراقبون

لقد أوجد النظام البريطاني للضمان الاجتماعي لسلامة ادارته وتطبيقه نظام المراقبين الرسميين الذين تقع على هواتفهم مراقبة سير الاعمال الادارية

(١) المادة - ٥٠ - من القانون المذكور .

(٢) المادة - ٣٥ - من القانون المذكور .

(٣) المادة - ٨ - من نفس القانون و S. S. E. I op cit p 244

بشأن الضمان الاجتماعي والإشراف على تنفيذ جميع أعماله وخدماته للناس^(١).

٧ - الجهة المختصة بحسم النزاع

لقد تقررت طرق ووسائل مخصوصة لحسم النزاع الذي يقع بشأن كل ما يتعلق بالضمان الاجتماعي وأصبح بمقتضاها حسم كل نزاع تابعاً لإجراء معين كما يلي ابجازه :-

أ - فإذا كان الخلاف يدور حول نقاط قانونية فيرفع الأمر الى محاكم مخصوصة أسست للضمان^(٢) الاجتماعي ، ثم الى حاكم التأمين أو الى نائبه عند الاعتراض على حكم هذه المحاكم ، وأخيراً يرفع الأمر عند الاعتراض الى المحاكم العليا الاعتيادية ويكون قرارها قطعياً .

ويعين حاكم التأمين الوطني ونائبه بمرسوم ملكي ممن مارسوا المحاماة لمدة طويلة ولهم خبرة وممارسة بمواضيع الضمان الاجتماعي .

ب - اما اذا كان الخلاف لا يدور حول نقاط قانونية فينظر فيه من قبل موظف مختص (يعينه الوزير بصورة دائمية) . وان هذا الموظف قد يحسم النزاع أو قد يحيله الى المحاكم المختصة المشار اليها قبلاً . كما يمكن أن يعترض على قرارات هذا الموظف أمام هذه المحاكم أيضاً . ثم يمكن الاعتراض على قرارات هذه المحاكم أمام قاضي التأمين أو نائبه بصورة نهائية . وهكذا يحسم النزاع الواقع بشأن الضمان الاجتماعي .

ومن هنا يمكن أن نستنتج الامور التالية بخصوص ادارة الضمان الاجتماعي في بريطانيا وهي :-

١ - ان هذه الادارة رسمية حكومية بحتة وإن كان يشم أحياناً فيها رائحة أخذ مشورة بعض المجالس التمثيلية التي قد تضم ممثلي أصحاب العمل والعمال وغيرهم . ولكن هذه المجالس هنا هي قليلة جداً وآراؤها استشارية .

(١) المادة - ٤٩ - من نفس القانون .

(٢) المادة - ٤٣ - من القانون و S. S. E. I op. cit p 244

لمجرد الاستئناس وليست ملزمة كما ان هذه المجالس لا تقوم فعلاً بإدارة الضمان الاجتماعي كما هي الحال بالنسبة للهيئات التمثيلية في الإدارة النيابية للضمان الاجتماعي .

٢ - تمتاز الطريقة الإدارية للضمان الاجتماعي في انكلترا بالوحدة والاقليمية إذ هي تضم تقريباً جميع فروع هذا الضمان وجميع الأفراد دون النظر الى المهنة . ولكن توجد بعض فروع الضمان الاجتماعي مع ذلك تدار بإدارات مستقلة لأسباب فنية أو تقليدية ،

٣ - تمتاز هذه الإدارة بالثبات والاستقرار وعدم وجود النزعات والحزبات المختلفة بين الهيئات الإدارية والأفراد القائمين بهذه الإدارة . هذه هي خلاصة الكلام عن إدارة الضمان الاجتماعي بنوعها النيابية والرسمية الحكومية البحتة .

والحقيقة ان لكل من النظامين الإداريين الرئيسيين عيوبه ومزاياه وان كلاً منهما يلائم بعض الشعوب دون الشعوب الأخرى .

أما الاتفاق الدولي على الحد الأدنى للضمان الاجتماعي فقد أوجب اشراك الأفراد المشمولين بالضمان المذكور في إدارته ، كما أوجب على الدولة ضمان حسن سير هذه الإدارة واشراك العمال وأصحاب العمل والسلطات الرسمية فيها (١) ، أي ان هذا الاتفاق في واقع الأمر رجح أن تكون الإدارة المذكورة تمثيلية تمثل كلاً من العمال وأصحاب العمل والدولة وبقية الأفراد المشمولين بالضمان الاجتماعي ومعنى ذلك ان هذا الاتفاق أكثر انسجاماً مع نظام الإدارة الفرنسي لهذا الضمان من النظام الإنكليزي .

* * *

ملاحظة

قبل أن ينتهي طبع قسم تمويل الضمان الاجتماعي ، حصلنا من ممثلية هيئة

«الامم المتحدة في بغداد على أحدث الاحصاءات المتعلقة بمالية هذا الضمان وكان من بينها ما يتعلق بإيراداته ونفقاته ونسبتها من الانتاج الوطنى السكلى بسعر السوق لبعض الاقطار المختلفة لسنين معينة ونرى من المفيد تثبيت بعضها هنا للفائدة منها .

وقبل أن نورد هذه الاحصاءات نبين المقصود بهذا التعبير « الانتاج الوطنى السكلى بسعر السوق » « Le Produit National Brut Aux Pris Du Marché = the Gross National Product At Market Prices » انه القيمة التجارية لانتاج الاشخاص المقيمين عادة في وطن معين بجميع عناصره (أى ان جميع عناصر الانتاج مزودة من قبل هؤلاء المواطنين) قبل خصم نفقات وتكاليف ما يلزم لتشغيل ولاندثار عنصر رأس المال الثابت (١) .

أما معنى الدخل الوطنى بكلفة عناصر الانتاج « Le Revenu National Au Coût Des Faceteurs » فقد أوضحته هيئة الامم المتحدة بأنه مبلغ الدخول المستحقة لعناصر الانتاج المجهزة من قبل الاشخاص المقيمين عادة في وطن معين قبل استقطاع الضرائب المباشرة .

أما معنى الدخل الوطنى الصافى بكلفة عناصر الانتاج ؛ « Le Produit National Net Au Coût Des Focteurs » فهو قيمة الانتاج ، بكلفة عناصره وبعد خصم ما يلزم من مبالغ لتشغيل ولاندثار رأس المال الثابت ، المنسوب الى عناصر تعود الى الاشخاص الذين يقيمون عادة في وطن معين ، وبهذا المعنى انه يساوى تماماً الدخل الوطنى (٢) .

(1) Le Coût De La Sécurité Sociale B. I. T 1950 - 1960 pp 17 et 243-248.

انظروا رسالتنا في الضمان الاجتماعى لزيادة الاطلاع في هذا الشأن .

(2) Nations Unies Annuaire De Statistiques Des Comptabilités Nationales New york 1963 pp XVII-XVIII.

جدول عام

بإيرادات ومصروفات الضمان الاجتماعي ونسبة المعجز « - » أو الفائض « + » فيها . « بالمليون من العملة الوطنية »
ونسبتها من قيمة الانتاج الوطني الكلي بسعر السوق في بعض الدول المهمة ، أو التي تتشابه ظروفها وظروفنا ،
للسنتين الأولى والأخيرة التي وجدت لديها هذه الإحصاءات (١)

نسبة المعجز أو الفائض + أو -	المصروفات ونسبتها من الانتاج المذكور	الإيرادات ونسبتها من الانتاج المذكور	السنة	البلاد
٢٢١ +	١٤٤٦ (٥٤)	١٨٥٦ باون استرليني (٦٣)	١٩٤٩ - ١٩٤٨	النمسا
٧٤ +	٥٦٣٣ (٧٩)	٦٠٨١ »	١٩٦٠ - ١٩٥٩	
٤٧ +	٤٨٧٥ (١٢٨)	٥١٦ شلن نمساوي (١٣٧)	١٩٤٩	النمسا
٥٣ +	٢٥٨٥ (١٤٠)	٢٣٨٥٤ »	١٩٦٠	

١٩٦٠ - ١٩٥٨ لسنتين اجتماعي الضمان تكاليف الضمان الاجتماعي (١) من ص ٢٤٣ (٢٤٣) ورقم ٢٣١ من ص ٢٤٣

جنيف B. I. T.

نسبة المعجن أو الفائفن + أو -	المصرفات ونسبتها من الانتاج المذكور	الارادات ونسبتها من الانتاج المذكور	السنة	البلاد
٤٠٠ +	١٠٩١ (٢٧٧)	١١٢٥ روية سيلانية (٢٧٧)	١٩٥٠ - ١٩٤٩	سيلان
٠٤ -	٢٨٨٦ (٤٠٥)	٢٨٧٥ (٤٠٥)	١٩٦٠ - ١٩٥٩	
-	١٢٤٩٨ (١٠٠٨)	٢٢٤٩٨ كراون جيكي (١٠٠٨)	١٩٥٢	جيكوسلوفاكيا
-	٢٤٨٥٦ (١٥٠٢)	٢٤٨٥٦ (١٥٠٢)	١٩٦٠	
٢٤٤ +	١٥١٨٤ (٨٠٧)	١٥٥٠٦ كراون دانماركي (٩٠٠)	١٩٤٩ - ١٩٤٨	الدانمارك
٢٧٧ +	٤٢١٣٨ (١١١١)	٤٢٤١٩ (١١١١)	١٩٦٠ - ١٩٥٩	

١٣١١

نسبة المجهز أو الفائض + أو -	المصرفات ونسبتها من الانتاج المذكور	الايرادات ونسبتها من الانتاج المذكور	السنة	البلاد
١٤ +	٩٤٨٣٤٤ (١٢٣)	٩٦١٦٠٠ (١٢١)	١٩٤٩	فرنسا
٠٣ +	٣٩٧٨٩٤٤ (١٣٩)	٣٩٩٠٤٧٧ (١٤٠)	١٩٦٠	
٧٨ +	١٦٤٩٢ (١٣٩)	١٧٨٩٦ (١٥١)	١٩٥٩	المانيا الاتحادية
٥٣ +	٤٥٤٢٤ (١٦١)	٤٧٥٦ (١٧٠)	١٩٦٠	
٢٣١ +	١٠٤٧٥ (١١)	١٣٦٢٣ (١٤)	١٩٥٥ - ١٩٥٤	الهند
٢٤٧ +	١٨٣٢٩ (١٤)	٢٤٣٣٣ (١٩)	١٩٦٠ - ١٩٥٩	

نسبة المحزن أو الفائض + أو -	المصروفات ونسبتها من الانتاج المذكور	الايادات ونسبتها من الانتاج المذكور	السنة	البلاد
٨٠٠ +	٨٤٦ ٧٧٧ (٨٣٣)	٩٢٠ ٨٠٨ (٩١)	١٩٥١	ايطاليا
١٣٧٧ +	٢٥٣٢ ٢٥٢ (١٢٥٧)	٢ ٩٣٣ ٩٧٥ (١٤٧٧)	١٩٦٠	
١١١٩ +	١٣٦ ٥٨١ (٣٥)	١٥٤٩ ٦٨ (٣٩)	١٩٥١ - ١٩٥٠	اليابان
٢١٧٧ +	٧٢٢ ٦٢٩ (٥٢)	٩٢٣٠ ٦٦ (٦٦)	١٩٦١ - ١٩٦٠	
٥٨٨ +	٦٣١ (١٢٧٩)	٦٧٠ (١٣٧٧)	١٩٤٩ - ١٩٤٨	نيوزلند
٢٧٤ +	١٥٨٥٩ (١٣٦٠)	١٦٢٣٩ (١٣٣٣)	١٩٦٠ - ١٩٥٩	

١
٢
٣
٤
٥

نسبة المعجز أو الفائض + أو -	المصرفات ونسبتها من الانتاج المذكور	الايادات ونسبتها من الانتاج المذكور	السنة	البلاد
٧٣٢ +	٨٢٠٢٢ (٦٥٥)	كراون ٨٨٤٨٨ (٧٥٠)	1949-1948	النرويج
٥٤٢ +	٣٠٦١٣٣ (١٠٠٣)	د ٣٣٤٢٦ (١٠٠٩)	1960-1959	
٢٦٦ +	٢٥٣٣٤٤ (٨٣٩)	كراون ٢٦٠١٣٢ (٩٣٩)	1949	السويد
١٤٢ +	٧٩٠١٧٧ (١٣٢٤)	٨٠١٧٨٨ (١٣٢٦)	1960	
٣٩٦٦ +	١٠٨٨٠٠ (٦٣٩)	فرانك ١٨٠٠٣٧ (١٠٠٤)	1949	سويسرا
٢٤٦٦ +	٢٧٨٨٦٦ (٧٣٧)	٣٦٩٦٣٢ (١٠٠٣)	1960	

١
١
١
١

نسبة المعجن أو الفائض + أو -	المصرفات ونسبتها من الانتاج المذكور	الايادات ونسبتها من الانتاج المذكور	السنة	البلاد
---------------------------------	--	--	-------	--------

٣٤٤٠+	١٤٦٠٧	٢٢٣٠٥	١٩٤٩	تركيا
	(١٢٤)	(٢٠٩)		
٤٨٧٧+	٦٥٨٠٠	١٢٨٢٠٢	١٩٦٠	
	(١٢٣)	(٢٥٥)		

روسيا السوفيتية

-	٧٨٧٣	٧٨٧٣	١٩٥٥	روسيا السوفيتية
-	١٤٧٤٩	١٤٧٤٩	١٩٦٠	

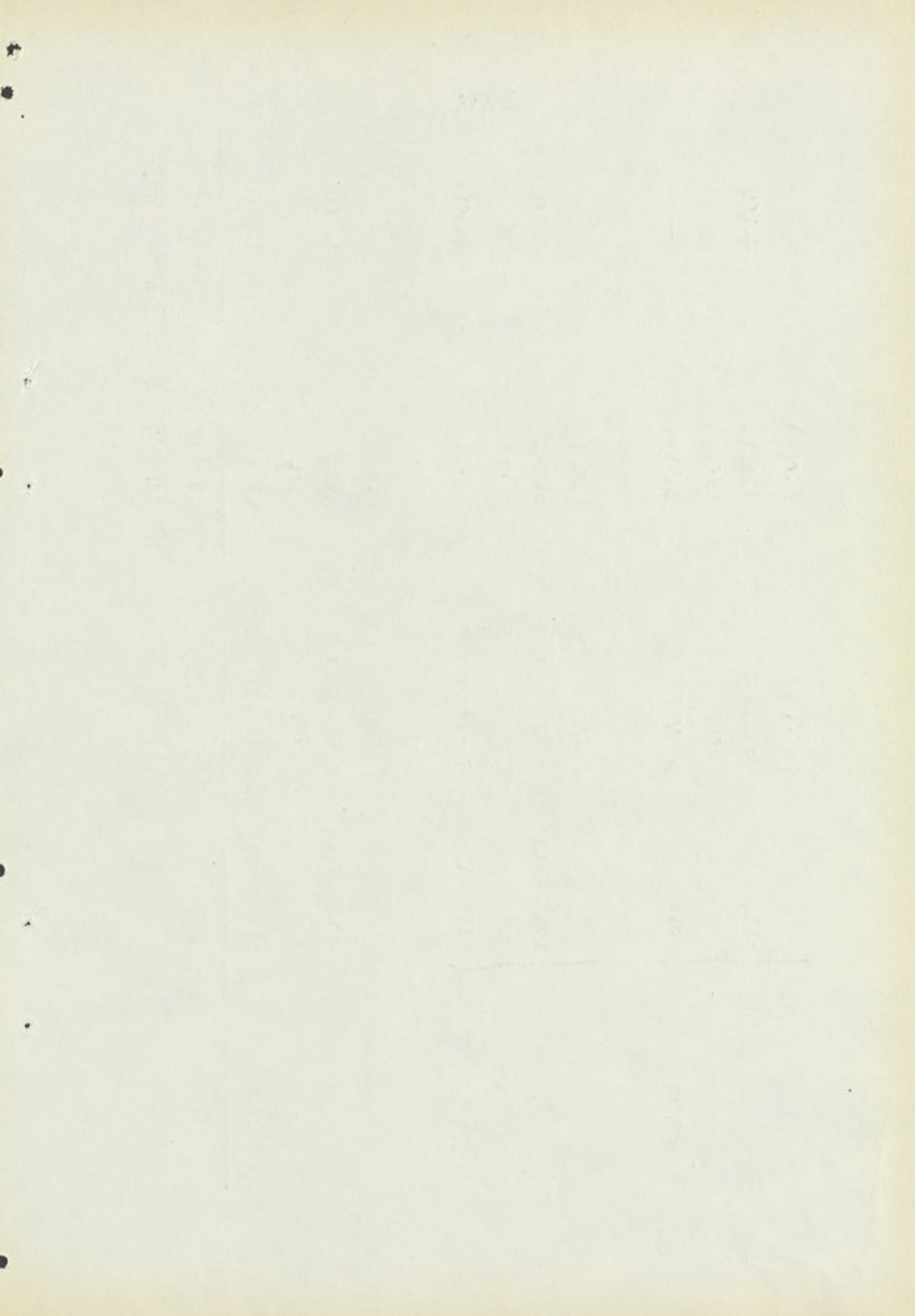
الجمهورية العربية
المتحدة

٢٨٨٩+	١٢٢٤٠	٢٠٢٢٩	١٩٥٥	الجمهورية العربية المتحدة
	(١٢٤)	(٢٢٣)		
٦٠١١+	١٨٨٤٠	٤٦٠٠٩	١٩٦٠	

لم توجد احصاءات لبقية الدول العربية بهذا الشأن .

نسبة المعجن أو الفاكهه + أو -	المصرفات ونسبتها من الانتاج المذكور	الايادات ونسبتها من الانتاج المذكور	السنة	البلاد
١٢١١+	١٢٤٦ (٩٢٢)	١٤١٧ (١٠٢٢)	١٩٥٠-١٩٤٩	بريطانيا
١٢٠+	٢٧٨٧ (١١٠٠)	٢٨١٦ (١١١١)	١٩٦١-١٩٦٠	
١٢٢٣+	١١٠١٧ (٤٢٢)	١٤٠٠٤ (٥٢٤)	١٩٤٩-١٩٤٨	الولايات المتحدة الامريكية
٩١١+	٣٠٦٦٥ (٦٢٣)	٣٢٧٢٠ (٧٠)	١٩٦٠-١٩٥٩	
-	١٠٨٨٢٣ (١١١٥)	١٠٨٧٢٣ (١١١٥)	١٩٥٢	بوسلفيا
٧٩٩+	٣١٦٩٢١ (١١١٠)	٢٩٢٧٥٨ (١٠٢٢)	١٩٦٠	

١٢١١



الباب الثاني

الضمان الاجتماعي

في العراق

يمتضى القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المنفذ اعتباراً من ١/٤/١٩٦٦

الفصل الأول

الانظمة الاجتماعية الاقتصادية

المتصلة بالضمارة الاجتماعية

بعد ١٤ تموز ١٩٥٨

لقد تكلمنا قبلاً بما فيه الكفاية عن مختلف الانظمة الاجتماعية والاقتصادية التي تمت الى الضمان الاجتماعي في العراق بصلة قريبة أو بعيدة منذ الازمنة الغابرة الى حين صدور قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ ، كما شرحنا هذا القانون في حينه شرحاً وافياً الأمر الذي لا نرى معه حاجة الى إعادة الاشارة الى كل ذلك^(١) ولم يصدر شيء مهم في العراق ما بين ١٩٥٦ و ١٤ تموز ١٩٥٨ .

ولسكن نرى الآن من المهم علمياً أن نشير الى مختلف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية التي اصدرتها الحكومة العراقية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الى حين صدور وتنفيذ قانون الضمان الاجتماعي العراقي الاخير الذي نشر في الجريدة الرسمية في يوم ١٠ / ١٠ / ١٩٦٤ ونفذ فعلياً اعتباراً من اول نيسان عام ١٩٦٦ .

ومن الجدير بالاشارة هو ان هذه الانظمة المختلفة التي صدرت خلال هذه الفترة لم تنفذ كلها بصورة كاملة شاملة وانما نفذ بعضها ولم ينفذ بعضها بل بقيت اسماً بلا تطبيق واقعي ، وذلك بسبب الظروف المعقدة المتلاحقة.

(١) انظروا رسالتنا في الضمان الاجتماعي طبع القاهرة ١٩٥٧ ، وموجز شرحنا لقانون الضمان الاجتماعي العراقي طبع القاهرة ١٩٥٦ . وكتابتنا شؤون العمال في الضمان الاجتماعي والعمل في العراق طبع بغداد ١٩٦٢ .

التي مرت بها البلاد في الفترة المذكورة نفسها أو بسبب أن هذه الانظمة إنما وضعت لمجرد الدعاية دون وجود الامكانية لتنفيذها ، أو وضعت لمجرد الرغبة في تشييت بعض المبادئ والحقوق للناس على امل تحقيقها في المستقبل . والآن نشير الى كل ذلك بالتتالي :

- ١ -

قانونه

الاصلاح الزراعي

رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨

لقد اصدرت الحكومة العراقية لأول مرة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ قانون الاصلاح الزراعي في ٣٠ ايلول ١٩٥٨^(١) وبه قررت القضاء على الملكية الزراعية الكبيرة جداً وتوزيع الاراضي بملكية صغيرة على الفلاحين بصورة عامة ، فكان ذلك من أهم الانظمة الاجتماعية الاقتصادية التي ميزت نظام الحكم الجمهوري في العراق الحديث عن النظام الملكي السابق . وحررت بهذا القانون الفلاحين من عتقال عبودية رأس مال الزراعي والارض ، وضمنت لهم العمل المستقل وضمان العيش بالعمل الحر والجهد الشخصي غير المستقل ، ولأن حصلت بعض الاخطاء والعراقيل والعقبات في العمل وفي التطبيق فذلك كان بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بالبلاد وسوف تزول إن عاجلاً أو آجلاً .

(١) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ والوقائم العراقية رقم ٤٤ الصادرة

بتاريخ ١٩٥٨/٩/٣٠ .

قانونه

المؤسسات الاجتماعية

لقد اصدرت الحكومة العراقية بتاريخ ١٨/١٠/١٩٥٨^(١) قانوناً باسم قانون « المؤسسات الاجتماعية » برقم (٤٢) يقضى بان تنشأ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية^(٢) معاهد ومؤسسات لرعاية وسكنى ومعيشة وتثقيف :-

أ - الاحداث الايتام « الذين تتراوح اعمارهم ما بين الخمس سنوات والثامنة عشرة سنة .

ب - المحتاجين « الفقراء العاجزين ممن ليس لهم معيل شرعاً » .

ج - المكفوفين

د - المشردين

هـ - الصم والبكم

و - المتخلفين عقلياً

ز - المحجوزين في المدارس الاصلاحية ومواقف وسجون الاحداث

ح - البغايا الناثبات

وقد صدرت بالاستناد إلى هذا القانون عدة انظمة وهي :-

أ - نظام رعاية الاحداث رقم (٤٥) الصادر بتاريخ ١٨/١/١٩٥٩^(٣) يقضى

(١) مقالنا عن الضمان الاجتماعي في العراق المنشور في الةفة الفرنسية في مجلة

“Bulletin De L' A.I.S.S. No. 8-9 Des Mois 8-9 Genève”

والوقائم العراقية العدد ٥٦ لسنة ١٩٥٨ .

(٢) كال اسمها وزارة الشؤون الاجتماعية .

(٣) الوقائم العراقية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٩ والمؤرخة في ١٨/١/١٩٥٩ .

بان تؤسس مديرية الخدمات الاجتماعية العامة « في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مؤسّسة باسم « مؤسسة الاحداث » يقبل فيها الاحداث ذكوراً أو اناثاً ما بين السنة السادسة والعاشره من العراقيين - أو اللاجئين الفلسطينيين والجزائريين وغيرهم ممن كانوا فاقدى الابوين أو احدهما ولا معيل لهم قادراً على اعانتهم^(١). وتقوم هذه المؤسسة بتربيتهم وتعليمهم المهارات والحرف حتى يستطيعوا في المستقبل من كسب عيشهم بانفسهم .

ثم النى نظام رعاية الاحداث المذكور وصدر قانون آخر لرعاية الاحداث رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ انفس الأغراض الأساسية الواردة في القانون الأول^(٢)

ب - نظام مؤسسات المكفوفين رقم (٣) لسنة ١٩٥٩ : اصدرت الحكومة هذا النظام بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٥٩ استناداً على قانون المؤسسات الاجتماعية رقم (٤٢) لسنة ١٩٥٨ يقضى بانشاء مؤسسات تستقبل وترعى المكفوفين من الذكور بشروط معينة بغية رعايتهم وتعليمهم بعض المهن لهم كي يكسبوا عيشهم فيها وقد اوكل امر انشاء وادارة هذه المؤسسات إلى مديرية الخدمات الاجتماعية العامة^(٣) .

ج - نظام مؤسسات الحجز الاصلاحى للنساء رقم (٩) لسنة ١٩٥٩ : وقد اصدرت الحكومة بتاريخ ٢٣ / ٢ / ١٩٥٩ هذا النظام تقرر به حجز البغايا المحكوم عليهن في المحاكم المختصة بالحجز بغية ابوائهن وإعالتهن وتقوم سلوكهن وتعليمهن المهارات والحرف ليكون بمقدورهن كسب عيشهم

(١) نظام رعاية الاحداث رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٨ مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٥٨ .

(٢) مجموعة القوانين والانظمة لسنة ١٩٦٤ .

(٣) مجموعة القوانين والانظمة الرسمية لسنة ١٩٥٩ قسم الانظمة ص ٥

بالطريق المستقيم . وقد خولت مديرية الخدمات الاجتماعية العامة القيام بذلك (١)

د - نظام مؤسسات رعاية العجزة رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ : صدر هذا النظام بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٩ يقرر انشاء هذه المؤسسة لايواء العجزة من الذكور والاناث الشيوخ والمقعدين والمحتاجين بشروط معينة ، وقد خولت مديرية الخدمات الاجتماعية استناداً إلى قانون المؤسسات الاجتماعية بان تقوم بذلك . وبهذا النظام بات بمقدور من تجاوز عمره الستين سنة ولم يكن عنده ما يعيله أو من يعيله ان يلجأ إلى هذه المؤسسة لحماية ورعايته ضد العوز والفاقة وهي تقوم بايوائه وإعالته والرعاية به (٢).

- ٣ -

النائب الجماعي

لذوى المهن التعليمية (٣)

قررت الحكومة العراقية بقانون نقابة المعلمين رقم (٦٦) لسنة ١٩٥٨ الصادر بتاريخ ٢٣/١١/١٩٥٨ بان تأسس النقابة صندوق تأمين جماعي مركزه في بغداد يضمن تقديم كافة المساعدات المالية لأعضاء النقابة المذكورة أو لورثتهم ، وذلك لأن من أهداف النقابة المذكورة ضمان المعلم ضد المرض والشيخوخة والعجز والبطالة وكل ما يهدد مستقبله ، ولم تستطع النقابة بحكم ما أحاط بها من ظروف من تحقيق هذه الأغراض كلها . ولقد رأينا ان

(١) انظر الوقائع العراقية رقم ١٣١ الصادرة بتاريخ ٢٣/٢/١٩٥٩ ومجموعة

القوانين الرسمية لسنة ١٩٥٩ قسم الانظمة ص ٣٨ - ٤٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٣٣ الصادرة في ٢٥/٢/١٩٥٩ ومجموعة القوانين

والانظمة القسم الثاني ص ٤٤ - ٤٧ .

(٣) قانون نقابة المعلمين المنشور في الوقائع العراقية رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ . المجموعة

الرسمية للقوانين ص ١٩١ - ١٩٦ .

مجالس هذه النقابة تقرر احياناً بعض المساعدات لبعض المعلمين الذين كانوا من مؤيديها في الانتخابات وهذا يخالف ايسر قواعد المساواة في الحقوق النقابية .

— ٤ —

قانون

الاعانة الاجتماعية

صدر بتاريخ ٤/١٢/١٩٥٨ هذا القانون^(١) يقضى بانشاء مؤسسة باسم « مؤسسة الاعانة الاجتماعية » تقوم بتقديم المساعدات الى : المحتاجين والمعوزين والمنكوبين . كما تقوم بحمل المعوزين من المواطنين على العمل والانتاج وتوجيههم للاعتماد على انفسهم « في معيشتهم طبعاً » وكذلك تقوم برفع مستوى الكفاية المهنية لابناء الشعب .

— ٥ —

قانون

الزام اصحاب المشاريع الصناعية

بتشييد مساكن للعمال رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٨

اصدرت الحكومة العراقية هذا القانون بتاريخ ١/١/١٩٥٩^(١) يقضى بأن يقرر مجلس الوزراء المشاريع الصناعية التي يلزم اصحابها بانشاء مساكن للعمال في اماكن معينة . ويخول وزير العمل والشؤون الاجتماعية ان يلزم

(١) الوقائع العراقية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٨ الصادرة في ٤/١٢/١٩٥٨ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٠٣ في ١/١/١٩٥٩ .

صاحب المشروع الصناعي الذي يستخدم عادة عدداً من العمال يزيد على مائة بإنشاء مساكن لهم في أماكن مميّنة وعلى صاحب المشروع الصناعي تشييد المحلات العامة الضرورية كالمستشفى ودار حضانة وحدائق وغيرها من المحلات العامة ، على أن تقوم الحكومة بإدارة المحلات التي ليس في استطاعة صاحب العمل إدارتها .

واستناداً إلى هذا القانون أصدرت الحكومة نظام إيجار مساكن العمال المشيدة من قبل أصحاب المشاريع الصناعية رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٨^(١) وبمقتضاه قررت إيجار هذه المساكن إلى العمال من قبل أصحابها ببدل قدره السنوي حاصل قسمة كلفة بناء المسكن على (٢٥) سنة وتستقطع الأجرة شهرياً من الأجر مباشرة .

ومن هنا يظهر أن الزام أصحاب هذه المشاريع الصناعية بتشيد بيوت للعمال لم يكن لاسكان العمال فيما بدون أجر وإنما يكون ذلك بأجر ويخشى بأن تكون هذه الأجر بالنسبة لبعض العمال عالية ولذا فلا يستفيد منها إلا العمال المهرة ذوو الأجر الكبيرة .

- ٦ -

نظام تسليف العمال والمستخرجين

رقم (١٦) لسنة ١٩٥٩

صدر هذا النظام بتاريخ ١١/٤/١٩٥٩^(٢) يقرر أن مصرف الرهون يقوم بتسليف العمال والمستخدمين الخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ بما لا يزيد عن أجر شهرين أو أربعين ديناراً .

(١) الوقائم المراقية رقم ١٨٢ الصادرة في ١٩٥٩/٦/٨ ومجموعة القوانين الرسمية القسم الثاني من ١٣٢-١٣٤ .

(٢) الوقائم المراقية رقم ١٥٦ الصادرة في ١١/٤/١٩٥٩ . ومجموعة القوانين لسنة ١٩٥٩ القسم الثاني من ٧٥-٧٨ .

وفي الواقع ان هذا التسليف كان بمقابل ان المصرف المذكور اقترض اموالاً معينة من مديرية الضمان الاجتماعي بفوائد زهيدة جداً ولذا فهم الذي استفاد من هذه الاموال ومن هذا الاقراض في نفس الوقت بالدرجة الاولى .

- ٧ -

التأمين الجماعي

للمهندسين

قرر قانون نقابة المهندسين رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ ان من اهداف النقابة المذكورة « السعي لضمان مستقبل الاعضاء في حالات المرض والشيخوخة والبطالة » وهذا معناه تأسيس نظام التأمين الجماعي لهم من قبل النقابة ضد هذه المخاطر (١)

- ٨ -

قانون

صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين

في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية (٢)

رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩

وقد اصدرت الحكومة العراقية بتاريخ ١٣ تموز ١٩٥٩ القانون المذكور الذي قرر لسلك موظف أو مستخدم في الدوائر الشبه الرسمية الحق في الحصول على معاش الشيخوخة « التقاعد » أو المكافأة إذا توفرت فيه من

(١) مجموعة القوانين الرسمية لسنة ١٩٥٩ رقم ١٦٠ الصادرة في ٢٦/٤/١٩٥٩ ص ٢٦٩ . والوقائع العراقية .

(٢) الوقائع العراقية رقم ٢٠٤ الصادرة في ١/٨/١٩٥٩ . ومجموعة القوانين الرسمية لسنة ١٩٥٩ قسم القوانين ص ٥٩٢ — ٦٠٤ .

ناحية مدة الخدمة شروط معينة في القانون نفسه ، وقد استثنى من شموله العمال والمستخدمون المشتغلون باجور يومية أو شهرية مقطوعة أى الخاضعون عادة لقانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي .

وبذلك فقد ساوى هذا القانون من حيث المبدأ ما بين الموظفين والمستخدمين في الدوائر الرسمية وزملائهم في الدوائر شبه الرسمية وبذلك فقد ألغيت صناديق احتياط مستخدمي الدوائر الرسمية وشبه الرسمية التي كانت تقرر التوفير المساعد لهؤلاء وذلك بالقانون رقم (١٤٤) لسنة ١٩٥٩ .

- ٩ -

قانونه

تمليك العرصات

إلى صغار الموظفين العسكريين والمدنيين والعمال والمتقاعدين

رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٩

لقد اصدرت الحكومة العراقية استناداً إلى قانون تشييد مساكن العمال رقم ١٩٣٨ لسنة ١٩٤١ قانوناً معدلاً لهذا القانون برقم ١١٩ في ٢٢/٧/١٩٥٩ يقضى بأن للحكومة ان تملك ببدل المثل أو بالمزايدة أو مجاناً حسبما يرتأيه وزير الدفاع ووزير العمل والشؤون الاجتماعية العرصات التي لاتتجاوز مساحة كل منها ثلاثمائة متر مربع لمن يرغب من الاشخاص التالي ذكرهم: (١)

١ - نواب الضباط وضباط الصف والجنود .

(١) الوقائع العراقية العدد ١٩٩ الصادرة بتاريخ ٢٢/٧/١٩٥٩ ومجموعة القوانين الرسمية لسنة ١٩٥٩ القسم الأول ص ٥٨٥ - ٥٨٦ .

٢ - صغار الموظفين والمستخدمين .

٣ - العمال والاجراء .

٤ - المتقاعدون .

وقد صدر النظام اللازم لتنفيذ هذا الامر بتاريخ ١٩٦٢/٤/٣٠ وهو النظام رقم (٧) لسنة ١٩٦٢^(١)

التأمين الجماعي

لذوى المهين الطبية

وقد اصدرت الحكومة العراقية القانون رقم ١٥٦^(٢) بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٦ يقضى بفرض نظام التأمين الجماعي على ذوى المهن الطبية العراقيين ضد المرض والمعجز والشيخوخة وأن تقوم بتأسيسه وإدارته نقابة ذوى المهن الطبية فى العراق .

ملف الزواج

قرر قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، بضغط من قبل الاشخاص والجهات المعنية بالشؤون الاجتماعية منح سلفة زواج للموظف أو المستخدم تعادل رواتبه الاسمية لأربعة أشهر عند الزواج على أن يعيدها

(١) الوقائع العراقية العدد ٦٦٨ الصادرة فى ١٩٦٢/٤/٣٠ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٤٠ الصادر فى ١٩٥٩/١٠/٦ ومجموعة القوانين

الرقمية لسنة ١٩٥٩ ص ٧٥٠-٧٥٥ .

باربعة أقساط سنوية تبدأ في نهاية السنة الثانية من تاريخ الزواج ويعفى
المستلف من تسديد كل قسط سنوي كلما انجبت ولداً (١)

وقد كانت تقوم هذه السلفة بمساعدة كثير من الأزواج على تدبير شؤون
الزواج بالنسبة لأصحاب الرواتب العالية بينما لا يستفيد منها صغار
الموظفين .

ونذكر بهذه المناسبة أن المجتمعات المتقدمة بدأت تقدم منحاً كبيرة
للشبان عند الزواج تشجيعاً لهم على ذلك ولكن الحكومة العراقية مؤخراً
أوقفت دفع هذه المنحة .

وكذلك صدر قانون منحة زواج المدرسين والأئمة والخطباء في مساجد
الأوقاف المضبوطة رقم (٨١) لسنة ١٩٦١ بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ١٩٦١ (٢)
يقضى بأن « لمدير الأوقاف العام أن يمنح من يتزوج لأول مرة من المدرسين
والأئمة والخطباء الذين سلفت لهم خدمة بالمساجد المضبوطة لا نقل عن
ثلاث سنوات منحة زواج لا تزيد على أربعة رواتب اسمية عن أكبر جهاته »
وبذلك فقد أصبح لهؤلاء الحق في الحصول على هذه المنحة دون تسديدها على
عكس ما تقرر بالنسبة لموظفي ومستخدمى الدولة الذين سبق أن تقررت لهم هذه
المنحة كسلفة مستردة بأقساط معينة . وإن المنحة المذكورة مقصورة على
الأئمة والمدرسين والخطباء الأجراء من قبل مديرية الأوقاف في المساجد
دون غيرهم وهم الغالبية العظمى في البلاد .

(١) المادة (٥٥) من القانون المذكور . انظروا مجموعة القوانين الرسمية لسنة ١٩٦٠ ص ٨٨ وما بعدها .

(٢) مجموعة القوانين الرسمية لسنة ١٩٦١ والرقم المرقم العراقية لسنة ٦٢٠ الصادرة -
في ٢٣ - ١٢ - ١٩٦١

- ١٣٣ -

- ١٢ -

التأمين الجماعي للمحامين

أصدرت الحكومة العراقية قانون المحاماة رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ٦-٧-١٩٦٠ يقضى بأن « يؤسس في مقر نقابة المحامين صندوق لتقاعد المحامين يختص بتأمين الرواتب التقاعدية الشهرية والمساعدات المقطوعة للمحامين وفق احكام هذا القانون » عند التقاعد وتوفر شروط مدة الخدمة المبينة فيه . وهذا هو نظام تأمين جماعي ضد العجز والشيخوخة بالنسبة للمحامين (١) .

- ١٣ -

قانونه

تأمين السكن للمواطنين العراقيين

رقم ١٧٥ لسنة ١٩٦٣

اصدرت الحكومة العراقية بتاريخ ٦-١٠-١٩٦٣ (١) القانون المذكور يقضى بان « تملك الاراضي الاميرية الصرفة في كافة انحاء الجمهورية في القرى والنواحي والاقضية ومراكز الالوية والعاصمة مجاناً بدون مقابل للمواطنين العراقيين المعيلين الفقراء ممن لا تتجاوز دخولهم الشهرية الخمسين ديناراً

(١) مجموعة القوانين الرسمية لسنة ١٩٦٠ وجريدة الوقائع العراقية رقم ٣٧٠ الصادرة

بتاريخ ٦-٧-١٩٦٠ .

(٢) الوقائع العراقية رقم ٨٦٧ الصادرة في ٦-١٠-١٩٦٣ ومجموعة القوانين الرسمية

لسنة ١٩٦٣ ص ٥١٧ - ٥٩١ .

بشروط معينة وبشرط أن يبني المستفيد عليها بيتاً خلال فترة من الزمن .
ولو نفذ هذا القانون فعلاً لما بقي في العراق شخصاً فقيراً لا يملك قطعة
أرض لبناء سكن عليها في الوقت الحاضر . . . ولكن كان هذا القانون على
كل حال مقررأ لحق تملك المواطنين السكن ولاكن من اين يأتي الفقير بالمال
اللازم للبناء ؟

- ١٤ -

قانونه

التأمين الصحي في الارياف

رقم (١٣١) لسنة ١٩٦٣

وقد أصدرت الحكومة العراقية بتاريخ ٨-١-١٩٦٣ القانون المذكور
يقضى بتأسيس مؤسسة باسم مؤسسة الخدمات الصحية الريفية تقوم بالتعاون
مع الادارة الصحية والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية الأخرى بتأمين
الخدمات الصحية لسكان القرى والارياف والمناطق الصحراوية عن طريق :

- ١ - انشاء المستشفيات والعيادات الطبية المركزية والمراكز الصحية
الرئيسية والفرعية الثابتة منها والسيارة وتجهيزها بما يلزم من ااثات وآلات
وأدوات وأدوية ولها أن تديرها بنفسها أو تسلمها إلى وزارة الصحة لتقوم
بإدارتها .

- ٢ - القيام بمكافحة الامراض السارية والامراض المتوطنة وأجراء
التلقيح والتطعيم في المنطقة على ضوء الخطة العامة التي تصنعها وزارة الصحة .

٣ - رعاية الامومة والطفولة ورعاية صحة الطلاب هنا ؟

٤ - رفع مستوى التغذية والعناية بصحة البيئة والقيام بالارشاد والتثقيف الصحي بين سكان المنطقة .

٥ - المساهمة في اعمال مجالس القرى وبذل كل ما من شأنه رفع المستوى الصحي .

أن تسمية هذا القانون بالتأمين الصحي غير صواب لان عبارة التأمين الصحي تنصرف إلى معنى التأمين الاجتماعى الصحي الذى يقدم الاعانات العينية والمالية إلى المرضى وبساحم الأفراد فى تمويله بأنفسهم . كما اننا لا نفهم لهذه المؤسسة من محل ومعنى إلى جانب وزارة الصحة ، إذ أن جميع اعمالها ووظائفها تدخل فى صميم وظائف وزارة الصحة الاعتيادية .

وقد علمنا بأن الاموال التى تجمع الآن لهذه المؤسسة ، الموجودة بالاسم فقط ، تصرف إلى جهات ومصارف أخرى تعينها وزارة الصحة لا إلى الاغراض التى تقرر صرفها عليها . وكان هذه المؤسسة وجدت حتى تفرض ضريبة لتمويلها - بنسبة فلس على الدينار من رواتب وأجور جميع الموظفين والمستخدمين والأجراء فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية - .

قانونه

تقاعد الادوية والشروط

رقم (١٤) لسنة ١٩٦٤

أصدرت الحكومة القانون المذكور بتاريخ ١٩-٢-١٩٦٤^(١) يقضى

(١) مجموعة القوانين الرسمية لعام ١٩٦٤ ص ٥٦ وما بعدها .

باعطاء معاش ومكافأة لمنصب الشرطة والامن من ضباط ومفوضين ونواب
مفوضين وضباط صف وشرطة عند توفر الشروط المعينة المنصوص عليها
في نفس القانون . وذلك اسوة بانظمة التقاعد الموجودة في العراق للموظفين
المدنيين والعسكريين منذ العهد العثماني ومنذ تشكيل الحكم الوطني في العراق .
وبذلك فقد بات يوجد الآن ثلاثة انواع من قوانين التقاعد في العراق هي :

١ - التقاعد المدني .

٢ - التقاعد العسكري .

٣ - تقاعد الشرطة والامن .

ثم صدر قانون الضمان الاجتماعي العراقي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ وهذا
ما سنتكلم عنه الآن فيما يلي (١) :

(١) اصدرت الحكومة العراقية القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٤ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٤ .
يقضي بأن « يخضع مؤذنو وخدم المساجد المضبوطة (التابعة للاوقاف) لأحكام قانون صندوق
تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر الرسمية والمؤسسات شبه الرسمية رقم ١٢٢ لسنة
١٩٥٩ وتمديلاته .

ثم صدر القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٥ بتاريخ ١٩٦٥/٩/١٤ . يقضي بأن « يؤسس
في نقابة الصحفيين صندوق تقاعد الصحفيين ذو شخصية معنوية مستقلة يخضع بتأمين وصرف
الرواتب التقاعدية والمساعدات المقطوعة لاصحابه ... » أي عند الشيخوخة أو العجز أو
ترك العمل الصحفي عند توفر شروط معينة .

الفصل الثاني

فأنوره

الضمان الاجتماعي

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٦

لقد اصدرت الحكومة العراقية عام ١٩٥٦ قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٧) الذي بديء بتنفيذه في أواخر تلك السنة (١) ، ولم يكن هذا القانون لا بالتأمين الاجتماعي ولا بالمساعدة الاجتماعية ، وإنما كان نظاماً خليطاً بين التأمين والإدخار الجماعي الإلزامي العمالي لبعض العمال في بعض مناطق العراق وبعض المشاريع التي يشتغل فيها ثلاثون أجيراً فأكثر ضد بعض الأخطار والحوادث يساهم في تمويله العامل بمقدار « ١٠ » فلس يومياً وصاحب العمل بمقدار « ١٥ » فلساً يومياً عن كل عامل وكذلك تساهم الدولة بنفس المقدار الأخير في تمويله .

ومن هذه الأموال المتجمعة يحصل العمال بمحدود أرصدة كل واحد منهم على إعانات نقدية ضئيلة ، لا تتجاوز في كل الأحوال مقدار رصيد العامل في صندوق الضمان الاجتماعي إن وجد له رصيد ، في الحالات التالية :-

١ - الشيخوخة .

٢ - العجز المستديم .

٣ - الخلف .

(١) كتابنا أصول التأمينات الاجتماعية طبع بغداد ١٩٦٤ ص ٢١٠ .

٤ - الزواج .

٥ - الولادة .

٦ - الوفاة « التجهيز والنسكفين والدفن » .

٧ - البطالة .

٨ - المرض .

وهذه الإعانات النقدية التي كان يقدمها هذا النظام لم تكن تتعدى حد المكفاف للعيش لأيام معدودات أو ليوم واحد أحياناً إن وجدت .
فهي لم تتعد مقدار الرصيد إن وجد في الحالات التالية :-

١ - العجز الدائم .

٢ - الشيخوخة .

٣ - الخلف « الأيتام والأرامل » .

وانما لا تزيد على الخمسة دنانير مطلقاً ، إن كان الرصيد أكثر من ذلك ،
في الحالات التالية :-

١ - الزواج .

٢ - الولادة .

٣ - الوفاة .

وهي لا تزيد على « ١٥٠ » مائة وخمسين فلساً في اليوم الواحد لمدة
٢٧ يوماً على الأكثر في حالات :-

١ - المرض .

٢ - البطالة .

ومعنى هذا كله ان الضمان الاجتماعي العراقي لم يدفع للمستحق نفسه أي
مقدار اذا لم يكن يوجد له رصيد في صندوق الضمان الاجتماعي رغم تعرضه
إلى المخاطر المشمولة به ، ولذا فلا يمكن تسميته لا بالضمان الاجتماعي ولا

بالتأمين الاجتماعي ولا بالمساعدة الاجتماعية وإنما هو نظام تأمين وادخار جماعي الزامي بدائي وبنطاق محدود تساعد الدولة ويساهم فيه اصحاب العمل لصالح عمالهم .

ولما حدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سادت الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في البلاد في معظم الميادين والمجالات ولاسيما فيما يتعلق بشؤون حياة الناس وراحتهم وعلى الأخص العمال والفقراء . وقد كانت من قبل ذلك تنطلق من بعض المختصين المنادات والصحيات الاصلاحية من حين لآخر فتظهر ضيق وعدم جدوى قانون الضمان الاجتماعي العراقي بشكله البدائي الواهي وتطالب بالتغيير الجذري له .

ولقد طلبت الحكومة العراقية بعيد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ من منظمة العمل الدولية أن ترسل لها بعض الخبراء لوضع قانون جديد للضمان الاجتماعي أوسع وأشمل من القانون رقم ٢٧ الصادر في عام ١٩٥٦ وذلك بسبب الضغط الاجتماعي والتوعية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي حصلت في العراق بخصوص ضرورة ضمان عيش الناس من قبل الدولة لا سيما الفقراء والعمال ، وكذلك بتأثير الاتجاهات والآراء التي جاءت بها ثورة ١٤ تموز^(١) خاصة ، ثم لمجارات الدول النامية ولاسيما مصر في هذا

(١) لقد ساهمنا مساهمة فعالة بقدر استطاعتنا في هذا الضغط وهذه التوعية في المجالات العامة وفي جامعة بغداد والاذاعة والتلفزيون منذ مايس ١٩٥٧ - بعدعودتنا الى العراق - وعملنا على اقرار تدريس العمل والضمان الاجتماعي في الكليات الانسانية بعدجهود مضنية ورفعتنا مشروعين لمجلس الوزراء احدهما لحماية العائلة والثاني للضمان الاجتماعي الشامل في العراق بتاريخ ١٩٥٨ و ١٩٥٩ .

مقالتنا في اللغة الفرنسية المنشور في مجلة الضمان الاجتماعي الدوايسية رقم ٨ و ٩ لسنة ١٩٥٩ ص ٤٤١ - ٤٤٤ عن الضمان الاجتماعي في العراق وعن المشروعين المذكورين Bulletin de L.A.I.S.S. Année XII No. 8-9 1959 Genève. B. I. T.

الميدان . فارسلت هذه المنظمة خبيرين أحدهما في النصف الثاني من عام ١٩٥٨ والآخر في ١٩٦٠ ثم وضعت للعراق على ضوء الدراسات التي اجراها هذان الخبيران فيه مشروعاً للضمان الاجتماعي أرسلته إلى الحكومة العراقية عام ١٩٦١ (١) . وقد ترجم إلى اللغة العربية بصورة غير سليمة ثم جرت عدة دراسات سطحية وتعديلات بسيطة وبعضها مشوهة لهذا المشروع منذ عام ١٩٦١ إلى حين صدوره كقانون للضمان الاجتماعي ١٩٦٤ . وكان سبب تأخير صدور هذا القانون في حينه إلى الظروف العصيبة التي كانت قد مرت بالعراق منذ ذلك التاريخ إلى الوقت الحاضر ، وإلى المعارضات التي جابهته من قبل الأشخاص والجهات في بعض الفترات الماضية . ولما أصبحت الظروف مواتية فقد أصدرت الحكومة العراقية هذا القانون بتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٦٤ وتقرر به أن « يُلغى قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه عند تنفيذ هذا القانون تنفيذاً كلياً ... » (٢) كما نص فيه على أن « ينفذ هذا القانون بعد سنة من نشره في الجريدة الرسمية (أى في ١٠ / ١٠ / ١٩٦٥) باستثناء الفصل الثالث (الخاص بالادارة) والمادتين (٧٢ و ٧١) منه (الخاصتين بموجودات وأموال صندوق الضمان الاجتماعي) حيث تنفذ بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره (أى في ١١ / ١ / ١٩٦٥) » .

(1) Report to the Government of Irak on a proposed Social Sécurité programme I. L. O. Geneva 1961.

(٢) جريدة الوقائع العراقية العدد ١٠١٥ الصادرة في ١٠ / ١٠ / ١٩٦٤ ومجموعة القوانين والانظمة الرسمية لسنة ١٩٦٤ المواد ٧٣ و ٧٦ و ٧٠ من قانون الضمان الاجتماعي المذكور .

غير انه قد نص في القانون المذكور على ان « تبقى احكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ والانظمة الصادرة بموجبه نافذة عند قيام المؤسسة « مؤسسة الضمان الاجتماعي » لحين نفاذ هذا القانون نفاذاً كلياً ... »

وقد جرت على هذا القانون تعديلات قبل تنفيذه سنعرّفها في اثناء الشرح وانه قد نفذ اعتباراً من ١ / ٤ / ١٩٦٦ . والآن سنتكلم عن شمول وتمويل وإعانات وإدارة هذا النظام بالتتالي :

الفصل الثالث

شمول

الضمان الاجتماعي

العراقي

يحتوي الكلام عن شمول الضمان الاجتماعي العراقي ثلاث نقاط عامة هي :-

١ - شمول المناطق .

٢ - شمول المخاطر والحالات .

٣ - شمول الافراد .

أما من ناحية شمول المناطق فيشمل هذا النظام اصلاً في الوقت الحاضر بحسب نص القانون نفس المناطق الرئيسية التي كانت مشمولة بقانون الضمان الاجتماعي الملغى رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ وهي الالوية الخمسة التالية :-

١ - بغداد

٢ - البصرة

٣ - الموصل

٤ - كركوك

٥ - الحلة

وذلك نظراً لأهمية هذه المناطق الصناعية وازدياد العمال فيها .

ومن هنا يمكن ادراك ضيق وبقاء ضيق شمول هذا الضمان والآثار الاقتصادية والاجتماعية السيئة لذلك .

أما من ناحية المخاطر والحاجات فهو يشمل ما يلي :-

نرتبها بهذا التدرج المنطقي	}	١ - الولادة
لا احتمال حدوثها للإنسان في حياته		٢ - المرض
بهذا الترتيب من الولادة حتى		٣ - إصابات العمل
الموت أى بحسب احتمال حدوثها		٤ - العجز
الزمني .		٥ - الشيخوخة
		٦ - الوفاة
		٦ - الخلف

وقد جعل القانون العراقي هذه الحالات في ثلاثة فروع من ناحية توحيد ودفع أقساط الضمان الاجتماعي عنها وهي :-

- ١ - المرض : ويشمل حالات المرض والولادة والوفاة .
 - ٢ - التقاعد : ويتضمن حالات العجز والشيخوخة والخلف .
 - ٣ - إصابات العمل : وتشمل حوادث العمل والأمراض المهنية .
- وعليه فهذا النظام لم يشمل حالات البطالة والزواج والإعانات العائلية التي ماتت تعتبر من خدمات الضمانات الاجتماعية المهمة . وربما كان السبب في عدم شمولها إستفحال أمر البطالة في البلاد ، وكثرة الأزواج وتعدد النسل مما تكلف تغطيتها بهذا النظام المبالغ الطائلة التي لا تستطيع الدولة تهيئتها في الوقت العصيب الحاضر . أو قد يعود سبب ذلك إلى العقلية المشرعة التي ترفض شمول الضمان الاجتماعي لهذه الحالات^(١).

أما من ناحية السريان الشخصي^(٢) فقد ذكر بيان شمول هذا الضمان على الأشخاص في النص القانوني القاضى بأن « يكون الضمان إلزامياً لكل مستخدم وفق أحكام هذا القانون... »^(٣)

(١) المادة -٢- من قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة -٢- من نظام الخدمة المضبونة رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ .
(٢) المادة -٣- من نظام الخدمة المذكور .
(٣) المادة -٣- من القانون المذكور

وتتجلى من عبارة « الزامياً لكل » ركة التعبير وعدم سلامته من الناحية اللغوية إذ لا يمكن الإفصاح عن الإلزام بالجواز ، فلا يقال « إلزامياً لكل » بل يقال « إلزامياً على كل » . ثم أن هذا الإلزام إنصب على المستخدم فقط في حين أنه يشمل أيضاً عملاً وقانوناً صاحب عمله الذي يشغله ، وإلا فكيف يفرض عليه دفع أقساط التأمين لحساب « مستخدميه » دون أن يفرض عليه النظام ذلك ودون أن يكون مشمولاً به .

وكذلك إن قانون الضمان الاجتماعي ألزم بالضمان المستخدم فقط من دون مراعاة قانون العمل الذي فرق في المفهوم ما بين العامل والمستخدم وهو القانون العام لشؤون العمل والعمال في العراق وهو ما يجب أن يمتدى به في كل ما يصدر من تشريعات وأنظمة عمالية ، وتؤخذ تعابير ومصطلحاته القانونية كأساس دائم لها . وعليه فإن النص على شمول المستخدمين وحدهم بقانون الضمان الاجتماعي قد يحدث غموضاً وإبهاماً أو عدم تناسق وتوحيد في التشريعات من ذات النوعية في البلد الواحد . قد يقال بأن قانون الضمان الاجتماعي نفسه قد عرف المستخدم بأنه « الشخص الذي يعمل أو يتدرب لدى صاحب عمل بموجب عقد تحريري أو شفهي » فشمّل بذلك كل أجير أو متدرب أي شمل اللفظين « العامل والمستخدم » الواردين في قانون العمل . غير أن هذا يدل دلالة واضحة على عدم مجازاة واضع القانون التطورات التشريعية الحديثة في استبدال بعض الألفاظ القانونية القديمة - كلفظ مستخدم - بالنسبة للعامل - بالفاظ حديثة أكثر حرمة لكرامة الإنسان ، وفي توحيد التعابير القانونية في البلد الواحد وفي التشريعات من نوع واحد أو متقارب .

والمعنى الواضح من النص القانوني المذكور هو أن هذا الضمان الاجتماعي يشمل كل أجير ، سواء أكان في القطاع العام أو الخاص أو المختلط ، وسواء أكان يعمل في الصناعة أو في الزراعة أو في التجارة أو في الخدمات الرسمية

وشبه الرسمية والأهلية الأخرى. وهذا ما يجب أن يكون عليه الأمر في الواقع من أجل ضمان العيش لكل انسان عند التعرض لأهم الحاجات والحوادث الزمنية .

ولكن بما أن بعض الاجراء انظمة تقاعدية مخصوصة كالموظفين والمستخدمين في القطاع العام أو المختلط أو شبه الدوائر الرسمية ، ولتعذر تطبيق هذا النظام على بعض الاجراء لأسباب اقتصادية أو فنية أو اجتماعية أو مهنية ، لذلك يستثنى المشرعون عادة من شمول الضمان أو التأمين الاجتماعي بعض فئات الاجراء . وهذا ما فعله المشرع العراقي ايضاً إذ نص على إستثناء الأشخاص التالية اسمؤهم من سريان أو شمول الضمان الاجتماعي العراقي (١) . فقال بأن « يكون الضمان إلزامياً لكل مستخدم وفق أحكام هذا القانون باستثناء الاشخاص الآتي ذكرهم :-

أ - المشموالين من الموظفين والمستخدمين مدنيين وعسكريين بقوانين التقاعد الحكومية أو صندوق التقاعد الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية وكذلك الموظفين والخبراء الاجانب الذين تستخدمهم الحكومة بدوائرها الرسمية وشبه الرسمية بموجب عقود استخدام . »

ويعنى ذلك أن القانون استثنى من شمول الضمان الاجتماعي كل الموظفين والمستخدمين العراقيين والاجانب في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ، وذلك لأن لهم انظمة خاصة بالتقاعد والمكافآت عند التعرض الى الحوادث والمعجز والشيخوخة أو العزل أو الاستقالة وانتهاء الخدمة .

ب - « العاملین لدى أزواجهم أو آبائهم أو امهاتهم أو ابنائهم أو بناتهم » أى استثنى من شمول هذا النظام أفراد العائلة العاملين لدى بعضهم البعض من أزواج واصول أو فروع . وذلك لأن التحافن والحب العائلي

(١) المادة - ٣ - فقرة - ١ - من قانون الضمان الاجتماعي لسنة ١٩٦٤ .

العميق والتعاون ما بين أفراد هؤلاء يكون خير ضمان للبعض من قبل البعض عند التعرض للنوائب والحاجات بما لم ير معه المشرع العراقي ضرورة التدخل بين أفراد العائلة وجعلهم مشمولين بهذا الضمان .

ج - « المستخدمين في الأعمال العرضية أو الطارئة والأعمال المؤقتة أو الموسمية إلا فيما يرد به نص خاص » .

والمقصود بهذه الأعمال هو عمل الحمالين مثلاً بالنسبة للمسافرين أو المتنقلين مثلاً أو عمال البناء بالنسبة لأصحاب البناء أو المقاولين أو عمال حليج الاقطان وكبس النور وعمال الثلج أحياناً وعمال المصايف . فجميع هؤلاء لا يشملهم الضمان الاجتماعي وإن هم في الواقع من الأجراء .

ولسكنني اعتقد بأن مثل هؤلاء احوج من غيرهم إلى الضمان نظراً لحاجتهم إليه ولعدم ضمان العمل لهم دائماً ، غير ان المشرع ربما رأى انه لا يمكن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي عليهم لعدم امكان استمرارهم على دفع أقساط التأمين أو دفعها عنهم . وفي رأبي انه يجب تطبيق نظام المساعدة الاجتماعية عليهم حينما لا يكونون قادرين على دفع أقساط التأمين لعدم حصولهم على عمل ، أي انهم يعفون من دفع الأقساط أو تفرض عليهم أقساط محددة ثابتة بنسبة معدل مواردهم الأساسية لمدة معينة أو تفرض عليهم مقادير ثابتة بصورة مقطوعة عندما يمارسون عملاً فقط ، بحيث لا تكون هذه الأقساط مرهقة لهم . وهذا ما فعلته بعض الدول الراقية ، وربما أراد المشرع العراقي ان يدعو إليه في المستقبل عندما نص في قانون الضمان الاجتماعي على جواز اصدار نظام لشمول بعض أو كل هؤلاء العمال بفرع أو أكثر من فروع الضمان الاجتماعي العراقي بنسب على اقتراح مجلس إدارة مؤسسة الضمان الاجتماعي ، إذ ورد في النص^(١) انه : « يجوز اصدار نظام لشمول كل

(١) المادة المذكورة سابقاً .

(٢) المادة -٣- فترة -٢- من القانون .

المستخدمين أو بعضهم الوارد ذكرهم في الفقرة (ج) من هذه المادة (المادة الثالثة) بفرع أو أكثر من فروع الضمان الاجتماعي الوارد في هذا القانون بناء على اقتراح المجلس .

وهذا النص تأكيد لما قلناه من أن الضرورة تقضى بشمولهم بالضمان الاجتماعي كأخوانهم العمال الآخرين إن لم يكونوا هم أحوج من غيرهم .

د - « الرعايا الأجانب المقيمين في العراق بسبب عملهم في البعثات الدبلوماسية أو الدولية » .

وقد جرت العادة الدولية على استثناء مثل هؤلاء من شمول التأمينات الاجتماعية لأنهم أجانب ، يقطنون العراق بصورة مؤقتة كما قد يكون لبعضهم انظمة خاصة للتأمينات الاجتماعية تضعها دولهم الأمر الذي لم ير بعض المشرعين شمولهم بهذه الأنظمة . ولكن يسير الاتجاه الآن إلى شمول بعض هؤلاء الأجانب ببعض التأمينات الاجتماعية لحالات المرض والولادة مثلا على أساس قاعدة المعاملة بالمثل أى أن الدولة تقرر هذا المبدأ لرعايا الدولة التي تقرر مثل ذلك لرعاياها فيها .

هـ - « خدم المنازل ومن في حكمهم » والمقصود هؤلاء هم عمال المنازل كالمطباخين والمنظفين وفلاحى الحدائق البيئية وسواق السيارات الخاصة والمربيات وغيرهم . وهؤلاء استثنى شمولهم بنظام الضمان الاجتماعي نفس القانون العراقي لدون ما سبب مقنع اللهم إلا لانهم يحصلون على معاونة العائلة التي يعملون لديها بصورة فعلية باعتبار أن العائلة ترعاهم لحاجتها اليهم ولكن ذلك لا يكفي ويجب ان يكون لمثل هؤلاء من ضمان اكيد حتى لا يبقوا حالة على الغير عند تعرضهم للحوادث والحاجات .

و - « العاملين في الزراعة وتربية المواشى والغابات ، عدا المستخدمين منهم لدى الحكومة في دوائرها الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات التجارية والصناعية مع مراعاة الفقرة (أ) بالنسبة للمستخدمين لدى الحكومة »

ومعنى ذلك انه لا يشمل الضمان الاجتماعى العراقى عمال الزراعة والغابات وتربية الماشية إلا اذا كانوا يعملون فى هذه الأعمال لدى الجهات الرسمية وشبه الرسمية وغير مشمولين بنظام تقاعد رسمى أو شبه رسمى . لأنهم لو كانوا مشمولين يمثل هذا النظام لكانوا غير مشمولين بقانون الضمان الاجتماعى العراقى المذكور وقد مر بيان هذا الأمر عندما تكلمنا عن استثناء الموظفين والمستخدمين فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية فى الفقرة - أ - سابقاً .

والحقيقة ان استثناء العمال فى الزراعة والغابات وعمال المواشى هو فى الواقع غير صحيح لأن هؤلاء يكونون حوالى ٧٠ ٪ من عمال العراق وإن مستوى اجورهم واطى . جداً وانهم بحاجة شديدة الى الرعاية والحماية لاسيما عند التعرض الى النواذب والاحداث والعجز والمرض . غير أن الجهات الرسمية ربما استنتهتهم من هذا النظام بسبب عدم امكان تطبيقه عليهم عملياً لعدم الإمكانية على دفع أقساط هذا الضمان ولعدم وجود الامكانية الفنية والإدارية والاقتصادية على تشميلهم بهذا الضمان .

والحقيقة انه يمكن اقرار نظام المساعدة الاجتماعية أيضاً على العمال الزراعيين أو وضع نظام خاص يقرر دفع أقساط الضمان وقت بيع الحاصل أو فرض ضريبة معينة على الحاصل فى كل موسم باسم ضريبة الضمان الاجتماعى الزراعية لتمويل الضمان المذكور وتطبيقه على العمال الزراعيين عامة كما فعلته بعض الدول كفرنسا .

ز - « الاشخاص الذين يشتغلون فى بيوتهم لحساب صاحب العمل »
أى العمال غير الخاضعين لرقابة واشراف صاحب العمل وغير مرتبطين به على الدوام . وربما كان ذلك هو سبب استثنائهم من هذا الضمان ، ولكن نرى ضرورة شمولهم به أيضاً ويمكن تعيين طريقة خاصة لفرض أقساط الضمان عليهم وعلى أصحاب العمل بنسبة الاجور المعطاة لهم لأنهم بحاجة

أيضاً الى مثل هذا الضمان الاجتماعي .

ح - وقد أضاف قانون تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦ فقرة جديدة بشأن الاستثناء فقال فيها : يستثنى من تطبيق الضمان الاجتماعي « المستخدمون المشمولون بقوانين أو أنظمة تقاعدية خاصة تساهم الحكومة في تمويل صناديقها » أي الذين يعملون في المؤسسات والمصالح والمشاريع الحكومية وشبه الحكومية من غير الموظفين ولهم صناديق تقاعد خاصة وضعتها لهم الدولة .

وحيث انه من الصعوبة بمكان تنفيذ الضمان الاجتماعي على كل المشمولين به مرة واحدة لعدم وجود الامكانية الادارية والاقتصادية والفنية اللازمة ، لهذا نص القانون على ان يكون التطبيق بالتدرج وعلى مراحل بالنسبة للسريان الشخصي والمسكاني اي بالنسبة اسريانه على العمال وفي مناطق العراق . فقد جاء في النص على انه (١) « يطبق الضمان الاجتماعي تدريجياً وعلى مراحل بالنسبة لمختلف المناطق وفئات المستخدمين واصحاب الأعمال والمؤسسات والصناعات وكذلك بالنسبة لمختلف فروع الضمان وتعين بانظمة مراحل التطبيق » . وبناء على هذا النص كان على الحكومة واجب إصدار نظام باسم « نظام تطبيق الضمان الاجتماعي » تعين به مراحل التطبيق الفعلي وسريانه ومدة كل مرحلة على وجه التقريب أو التحديد (كما فعلته معظم الدول ومنها الجمهورية العربية المتحدة مثلاً) حتى تلتزم الجهات المسؤولة بتطبيق الضمان على جميع المشمولين به بعد فترة محددة .

وإنه لا يمكن بدون صدور مثل هذا النظام تطبيق القانون ، إذ علق التطبيق عليه ، وان تأخير صدوره يعتبر اهمالاً من جانب الحكومة في الأحوال الاعتيادية ، لأن نشر القانون وصدوره في هذه الحالة وعدم تطبيقه يعد مخالفة للنص القانوني الذي يذكر في كل تشريع من انه يجب التنفيذ

اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عادة . وان قانون الضمان الاجتماعي العراقي موضوع الشرح نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٠-١٠-١٩٦٤^(١) وكان من المقرر تنفيذه بعد ستة من هذا التاريخ أى اعتباراً من تاريخ ١٠-١٠-١٩٦٥ وكان يجب أن يصدر النظام التطبيقي المشار اليه آنفاً قبل هذا التاريخ بمدة كافية حتى تتمكن جهات التنفيذ من البدء بالتطبيق ، وإلا فقد يعتبر اصدار التشريع دون البدء بتنفيذه مجرد دعاية للحكومة التي وضعته أمام الرأي العام فحسب .

وقد حدث في العراق بالنسبة لقانون الضمان الاجتماعي الجديد ان حل ميعاد تنفيذه بتاريخ ١٠-١٠-١٩٦٥ ولم تبدأ الجهات الرسمية بتطبيقه ، إذ لم يصدر النظام المنوّه عنه قبلاً الذي كان يجب ان يصدر قبل ذلك فيبين تدرج التطبيق الذي نص على ضرورته القانون . فبقيت هذه الجهات الرسمية في حيرة من أمرها الى أن صدر نظام التطبيق المذكور باسم « نظام الخدمة المضمونة » بتاريخ ٢٨/٢/١٩٦٦^(٢) وكان يجب ان يسمى « بنظام تطبيق قانون الضمان الاجتماعي » لانها التسمية الواقعية التي نص عليها قانون الضمان الاجتماعي العراقي كما اشرنا اليها سابقاً .

وقد صدر هذا النظام بعد ما عدل قانون الضمان الاجتماعي المذكور قبل تنفيذه بالقانون المعدل رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦^(٣) . وهذا التعديل السريع قبل التنفيذ دليل الارتجال في التشريع . وقد ورد في النظام المذكور انه ينفذ اعتباراً من تاريخ ١/٤/١٩٦٦ وهو بداية السنة المالية الرسمية في العراق . أى ان تاريخ التنفيذ الفعلي الرسمي في العراق لقانون الضمان الاجتماعي العراقي الجديد هو ١/٤/١٩٦٦ .

(١) الوقائم العراقية عدد ١٠١٥ وتاريخ ١٠-١٠-١٩٦٤ .

(٢) نظام الخدمة المضمونة رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ الوقائم العراقية عدد ١٢٣٧

وتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٨ .

(٣) الوقائم العراقية رقم ١٢٣٤ وتاريخ ١٩٦٦/٢/١٩ .

ويظهر واضحاً أنه وجد تناقض بشأن تاريخ التنفيذ ما بين قانون الضمان الاجتماعي الذي يقضى بأن ينفذ اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٦٥ ونظام الخدمة المضمونة الذي نص فيه على أن ينفذ اعتباراً من ١/٤/١٩٦٦. وهذا تناقض صريح في الواقع وللمكن يمكن التوفيق ما بينهما بالقول بأن بداية التنفيذ الفعلية هو ١/٤/١٩٦٦. ويمكن هذا التنفيذ يسرى على الماضي إلى تاريخ ١٠/١٠/١٩٦٥. لذا فيجب أن تحسب بداية الضمان بحسب هذا القانون من ناحية الإشتراكات والإعانات اعتباراً من ١٠/١٠/١٩٦٥ لا اعتباراً من ١/٤/١٩٦٦ وهذا ما يؤيده المنطق القانوني من أن الأصل هو القانون والفرع هو النظام والأصل هو ما ورد في القانون. وإن ما ورد في النظام تابع له. وهذه قاعدة دستورية القوانين.

وبينما يقرر قانون الضمان الاجتماعي بأنه يسرى الزامياً على كل اجير، عدا الذين استثناهم من شموله المار ذكرهم قبلاً، يأتي نظام الخدمة المضمونة فيقرر تطبيق القانون بداية على الأشخاص الآتي ذكرهم فقط وهم (١):

١ - «المستخدمون لدى اصحاب الأعمال الذين يستخدمون ثلاثين مستخدماً فأكثر» في الالوية الخمسة من الوية العراق وهي :-

أ - بغداد

ب - البصرة

ج - الموصل

د - كركوك

هـ - الحلة

وقد يحصل اشكال احياناً فيما اذا كان لصاحب العمل أكثر من محل واحد، فرعاً أو مركزاً، في لواء واحد أو عدة ألوية مشمولة أو غير مشمولة أو بعضها مشمول وبعضها غير مشمول بالضمان الاجتماعي فكيف يحصى ويحسب عدد العمال في هذه الحالة؟

فاذا كان المحل أو الفروع في الوية غير مشمولة فلا محل للكلام بشأنها لعدم وجود الإشكال بسبب عدم شمول عمالها بالضمان الاجتماعي .
أما اذا كان المحل والفروع في لواء أو في الوية كلها مشمولة بالضمان فيجمع عدد العمال في جميع الفروع والمحل ويعرف بحسب حاصل الجمع كون العمال مشمولين أو غير مشمولين ، فاذا كان عددهم جميعاً ثلاثين عاملاً فأكثر فيكونون مشمولين وإلا فلا .

أما إذا كان المحل أو بعض الفروع في الوية مختلفة مشمولة وغير مشمولة فيجمع العمال في الفروع والمحل التي هي في الألوية المشمولة ويقرر على ضوء حاصل الجمع كون هؤلاء العمال مشمولين بالضمان أم غير مشمولين بحسب عددهم أي العمال الذين في الألوية المشمولة فقط ، وهذا ما هو واضح في النص القانوني القاضي بأنه « عندما يكون لصاحب العمل أكثر من محل عمل واحد فرعاً كان أو محلاً رئيساً في لواء واحد أو أكثر من الألوية المشمولة المارة الذكر فيعتبر مجموع المستخدمين فيها لغرض العدد المقرر أعلاه (أي الثلاثين) »^(١) . وفي رأينا انه طالما المشروع الاقتصادي كبير وله فروع فيجب شمول كل عماله إلى الضمان سواء في الألوية المشمولة وغير المشمولة .

وقد جاء النظام المذكور بمبدأ جديد وهو انه إذا قل عدد عمال المشروع الاقتصادي المشمول بالضمان عن ثلاثين عاملاً فيبقى العمال فيه مشمولين بهذا

(١) الفقرة - ب - من المادة - ٣ - من النظام .

الضمان إلا اذا بقي في المشروع خمسة عمال فأقل فعندئذ يبعدون من شموله .
والحقيقة ان هذا المبدأ سيحول دون امساء استعمال بعض اصحاب العمل
الذين قد يحاولون التحايل على القانون بان يستغنوا بطريقة ما عن تشغيل
العامل الثلاثين مثلاً كي لا يكون مشروعهم خاضعاً لهذا الضمان حتى لا يتحملوا
اقساط التأمين عن عمالهم ، ولكن ما ذنب اصحاب العمل الذين تضطروهم
ظروفهم الاقتصادية على تخفيض عدد عمالهم الى العشرين مثلاً ولاكنهم مع
ذلك يبقون خاضعين الى الضمان ويدفعون الاشتراكات ويتحملون بذلك
نفقات انتاجية أعلى مما يتحملة زملاؤهم اصحاب العمل غير الخاضعين للضمان
مبدأياً بسبب أن عدد عمالهم اقل من ثلاثين وقد يكونون تسعة
وعشرين عاملاً مثلاً .

الواقع ان تعميم الضمان الاجتماعي على جميع العمال سيجعل هذا الإشكال
نهائياً .

أما ما جاء في نظام الخدمة المضمونة بهذا الصدد فهو ما ذكرناه آنفاً ، واما
نصفه فهو « إن انخفاض عدد المقرر شمولهم لا يؤثر على خضوعهم للضمان
الإلزامي إلا إذا انخفض هذا العدد إلى خمسة فأقل فيكونون حينئذ غير
خاضعين للضمان » .

٢ - « المستخدمون لدى الحكومة في دوائرها ومؤسساتها الرسمية
وشبه الرسمية غير المذكورين في البند - أ - من الفقرة - ١ - من المادة الثالثة
من القانون » أي المشتغلون لدى هذه الجهات غير الخاضعين لقوانين التقاعد
الحكومية أو صندوق التقاعد للدوائر والمؤسسات شبه الرسمية أو الموظفين
والخبراء الأجانب المرتبطين مع الحكومة بعقود خاصة فمؤلاء المشتغلون
لدى هذه الجهات مشمولون في الضمان الاجتماعي بجميع مناطق العراق وهذا
عدل لانهم كلهم يعملون لدى صاحب عمل واحد هو الدولة بالذات فيجب ان
يعاملوا معاملة متساوية . وهذا هو الذي دعانا إلى القول بضرورة شمول

الضمان الاجتماعي لجميع عمال فروع المشروع الإقتصادي الواحد في الأولوية المشمولة أو غير المشمولة بالضمان الاجتماعي .

٣ - « المستخدمون لدى شركات النفط » كلهم مضمونون بقانون الضمان الاجتماعي بجميع مناطق العراق . وهذا عدل ايضاً لأن شركات النفط قوية اقتصادياً وانها تكون فيما بينها وحدة اقتصادية وانه يجب ان يعامل عمالها كلهم معاملة متساوية .

ثم ان معظم مؤسسات وعمال وموظفي هذه الشركات في الواقع في نفس الأولوية المشمولة بالضمان وهي الموصل وكركوك وبغداد والبصرة وان وجد بعضهم في مناطق اخرى بقلة ضئيلة جداً .

٤ - « المستخدمون العراقيون لدى البعثات الدبلوماسية القنصلية والدولية والمنظمات الاقليمية » مشمولون بهذا الضمان في جميع مناطق العراق وقد علق نظام الخدمة ذلك على شرط « ان تراعى قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ومبدأ المقابلة بالمثل » إذ ربما يستفيد هؤلاء من انظمة تقاعد خاصة من قبل تلك الهيئات الأجنبية على أساس هذه القواعد الدولية المذكورة .

كما ان المشمول بالضمان الاجتماعي يبقى مشمولاً به إذا اقتضت طبيعة عمله السفر خارج العراق بصورة مؤقتة وان ذلك يسرى على جميع العمال في وسائل النقل العراقية المتحركة لخارج العراق .

نخلص من ذلك الى القول بأن المشمولين بقانون الضمان الاجتماعي فعلاً في العراق الآن هم :-

١ - المشتغلون في المشاريع الإقتصادية في الأولوية الخمسة التي يزيد عدد عمالها على ثلاثين عاملاً عما ذكر من الاستثناءات .

٢ - المشتغلون في الدوائر الحكومية وشبه الرسمية غير الخاضعين للتقاعد الرسمي أو شبه الرسمي .

٣ - المشتغلون لدى شركات النفط .

٤ - المشتغلون لدى الهيئات الدبلوماسية والدولية في العراق .

وفي الواقع ان مجموع هؤلاء لا يتجاوز ١٠ ٪ من العمال في العراق تقريباً بما فيهم الفلاحون .

ومن الجدير بالذكر هو ان الضمان الاجتماعي يشمل الاجراء جميعاً في الشركات عامة إذا توفر فيها شرط عدد المشتغلين المنصوص عليه في قانون الضمان الاجتماعي، ولذا فهو يشمل حتى مدراء واعضاء مجالس الادارة الاجراء غير المالكين للشركة حتى ان شخصية هؤلاء في الشركات المساهمة تكون منفصلة عن كونهم مساهمين ملاكاً فيها وبما انهم يعملون كمدراء واعضاء مجالس الادارة باجور لديها وإن كانوا منتخبين فيكونون مشمولين بالضمان الاجتماعي أيضاً شأنهم شأن بقية الاجراء الآخرين في الشركة . وهذا ما أيده قرار ديوان التدوين القانوني العراقي في كتابه الصادر برقم ١٠٨٧ / ٢٠ بتاريخ ١٩٦٦ / ٩ / ٨ بقوله « يخضع لقانون الضمان الاجتماعي رئيس وأعضاء مجلس الادارة وموظفو شركات المساهمة ولا يخضعون في الشركات الاخرى » حيث لا يكونون اجراء فيها (١) .

الفصل الرابع

تمويل الضمان الاجتماعي العراقي

لقد عرفنا في الباب الأول كيف تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي المختلفة في العالم وكيف تدار أموالها . أما نظام الضمان الاجتماعي العراقي فقد قرر قانون الضمان الاجتماعي بان تمويل النظام المذكور الذي لا يعدو في جوهره عن كونه نظاماً للتأمين الاجتماعي العمالي لحسب - من الموارد التالية (١) :

- ١ - المساهمة الخاصة أي الاشتراكات التي تدفع من اصحاب العمل والعمال .
- ٢ - المساهمة العامة ، أي مساهمة الدولة .
- ٣ - فوائد ونماءات أموال الضمان الاجتماعي المستثمرة .
- ٤ - الهبات والتبرعات والمنح .
- ٥ - وارد الغرامات المفروضة بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي .
- ٦ - المدفوعات الأخرى التي قد تترتب على اصحاب العمل والعمال المشمولين بهذا الضمان .

وتسدد من هذه الأموال جميع الإعانات إلى المستحقين والنفقات الإدارية لمؤسسة الضمان الاجتماعي إلى حد أعلى معلوم معين . ونرى من المهم هنا الإشارة إلى المساهمة الخاصة والعامة وطرق استثمار هذه الأموال في العراق الآن .

المبحث الأول

المساهمة الخاص

لقد فرض قانون الضمان الاجتماعي العراقي على العمال واصحاب العمل المشمولين به دفع اشتراكات دورية ثابتة موحدة لكافة فروع الضمان الاجتماعي إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي . بحسب أصناف اجور هؤلاء العمال التي صنفتها نفس هذا القانون . فقد صنفتها أول الأمر الى سبعة أصناف على ضوء مقاديرها الاسمية حسب الجدول التالي (١) :-

جدول اصناف الاجور الحقيقية « الاسمية واقعاً »

صنف الاجر	الاجر اليومي بالدينار	الاجر الاسبوعي بالدينار	الاجر الشهري بالدينار
الاول	اقل من ٠.٤٠٠	اقل من ٢ر٤٠٠	اقل من ١٠ر٤٠٠
الثاني	٠.٦٩٩ - ٠.٤٠٠	٤ر١٩٩ - ٢ر٤٠٠	١٨ر١٩٩ - ١٠ر٤٠٠
الثالث	٠.٩٩٩ - ٠.٧٠٠	٥ر٩٩٩ - ٤ر٢٠٠	٢٥ر٩٩٩ - ١٨ر٢٠٠
الرابع	١ر٢٩٩ - ١ر٠٠٠	٧ر٧٩٩ - ٦ر٠٠٠	٣٣ر٧٩٩ - ٢٦ر٠٠٠
الخامس	١ر٥٩٩ - ١ر٣٠٠	٩ر٥٩٩ - ٧ر٨٠٠	٤١ر٥٩٩ - ٢٣ر٨٠٠
السادس	١ر٨٩٩ - ١ر٦٠٠	١١ر٣٩٩ - ٩ر٦٠٠	٤٩ر٣٩٩ - ٤١ر٦٠٠
السابع	١ر٩٠٠ - فاكثر	١١ر٤٠٠ - فاكثر	٤٩ر٤٠٠ - فاكثر

ثم صنف قانون تعديل قانون الضمان الاجتماعي بعد ذلك هذه الاجور الى خمسة أصناف فقط كالآتي (٢) :-

(١) المواد - ٢٣ - فترة - ١ - من قانون الضمان الاجتماعي والفقرة ٢ - و ٣ - من نفس المادة .

(٢) المادة - ٥ - من قانون التمديد .

جدول اصناف الاجور الحقيقية « الاسمية واقعاً » المعدلة

المعدل

صنف الأجر	الاجر الاسبوعى بالفلس والدينار	الاجر الشهرى بالفلس والدينار
الاول	أقل من ٢٨٠٠	أقل ١٢٢٠٠
الثانى	من ٢٨٠٠-٥٤٩٩	من ١٢٢٠٠-٢٣٧٩٩
الثالث	» ٥٥٠٠-٨٤٩٩	» ٢٣٨٠٠-٣٦٧٩٩
الرابع	» ٨٥٠٠-١١٤٩٩	» ٣٦٨٠٠-٤٩٧٩٩
الخامس	» ١١٥٠٠ فأكثر	» ٤٩٨٠٠ فأكثر

ويلاحظ ان اختصار اصناف الاجور هو اصلح من الناحية العملية وأسهل للحسابات والجبابة ، كما يلاحظ بأن التصنيف الثانى قد أهمل حقل الأجر اليومى فكان ذلك صواباً لأن القانون قد اعتبر الاسبوع هو الوحدة القياسية للاشتراكات الواجب دفعها لاليوم^(١) ، وعليه فلا لزوم لذكر الاجر اليومى هنا سيما ان القانون قرر بأن (يدفع الاشتراك الاسبوعى التام عن كل اسبوع عمل كامل بصرف النظر عن عدد الأيام التى استخدم -اشتغل- فيها الشخص المضمون أو مقدار الاجور التى استحقها خلاله...^(٢)) كما تقرر ان ينسب كل مضمون بحسب اجرة الاصناف المذكورة ، اما المتدربون فيعتبرون من الصنف الأول .

وبما أن اصناف الاجور المذكورة تشمل مقادير مختلفة متباينة من

(١) المادة -٢٥- فترة -١- من قانون الضمان الاجتماعى .

(٢) الفقرة -٤- من نفس المادة .

الاجور لها حدان أعلى وأدنى لذا فقد جعل القانون اسكل صنف منها أجراً مفترضاً يكون هو الأساس في تقدير وتعيين الإعانات إلى المستحقين في أحوال معينة وكانت قد تقررت هذه الأجور المفترضة في القانون بصورة اسبوعية كما في الجدول التالي (١) :-

جدول بأصناف الاجور
والاجور الاسبوعية المفترضة

مقدار الاجر الاسبوعي المفترض فلس / دينار	صنف الاجور
١٠٨٠٠	الاول
٣٠٠٠	الثاني
٥١٠٠	الثالث
٦٩٠٠	الرابع
٨٧٠٠	الخامس
١٠٥٠٠	السادس
١٢٣٠٠	السابع

وقد اصبحت هذه الأجور المفترضة بعد تعديل قانون الضمان الاجتماعي المشار اليه وبعد جعل أصناف الاجر خمسة فقط كالآتي (٢) :-

(١) فترة ٢ - مادة ٢٥ - .

(٢) مادة ٧ - من قانون التعديل .

جدول اصناف الاجور
والاجور الاسبوعية المفترضة المعدل

مقادير الأجر	صنف الاجور
الاسبوعي المفترض	
٢,٢٧٥	الاول
٤,١٥٠	الثاني
٧,٠٠٠	الثالث
١٠,٠٠٠	الرابع
١٢,٦٠٠	الخامس

ولقد نص في قانون الضمان الاجتماعي على انه (١) : « يعين مقدار الاشتراك ومواعيد دفعه وطريقة اقتسامه بين صاحب العمل والشخص المضمون وكذلك الامور المتعلقة بجبايته وتقديره بنظام على ان لا يزيد حصة الشخص المضمون عن نصف حصة صاحب العمل في ذلك الاشتراك » .
ومعنى هذا انه كان من المنتظر منذ صدور هذا القانون ان يصدر نظام يبين كمية وكيفية هذه المساهمة وأدائها ، ولكن عندما صدر قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦ قبل تنفيذ القانون الاصلى الفى هذا النص وبين كمية هذه المساهمة بحسب اصناف اجور العمال التى صنفها القانون على ضوء مقاديرها الى اصناف خمسة مر ذكرها فيما سبق وفرض على عمال كل صنف مقادير معينة موحدة من الاشتراكات يدفعونها من اجورهم ، كما فرض على اصحاب العمل ان يدفعوا هم عن انفسهم مقادير من الاشتراكات معينة أيضاً بحسب اصناف اجور عمالهم ، وبذلك فيمكن القول بان نظام

الضمان الاجتماعي العراقي أخذ بنظام التمويل المصنف الموحد إذ نص قانون الضمان الاجتماعي المعدل على أن «تكون مبالغ الاشتراكات الاسبوعية التي يدفعها اصحاب الأعمال والاشخاص المضمونون بموجب هذا القانون وفقاً للجدول التالي (١) :-

جدول اشتراكات العمال واصحاب العمل
بتمويل الضمان الاجتماعي

صنف الاجر	ما يدفعه العامل اسبوعياً	ما يدفعه صاحب العمل اسبوعياً	بمجموع الاشتراك الاسبوعي
الاول	٥٠	١٠٠	١٥٠
الثاني	١٠٠	٢٠٠	٣٠٠
الثالث	١٧٠	٣٤٠	٥١٠
الرابع	٢٥٠	٥٠٠	٧٥٠
الخامس	٣٠٠	٦٠٠	٩٠٠

ويجرى تصنيف العمال المضمونين سنوياً (٢) الى هذه الاصناف في قانون الثاني إذا كانوا مرتبطين بالعمل قبل هذا التاريخ ، ويتم ذلك بحسب ما اذا كانت اجورهم اسبوعية أو شهرية كالآتي :-

١ - فإذا كان يتقاضى العامل اجوراً اسبوعية فيصنف خلال سنة تقويمية -

(١) المادة -٢٦- فترة -١- من القانون المذكور .

(٢) المادة -٦- من القانون المعدل .

(٣) المادة -٧- من نظام تمديد الاشتراكات المذكور .

على أساس ما يتقاضاه من اجر في الاسبوع الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة .

٢ - اما اذا كان يتقاضى العامل اجوراً شهرية فيصنف خلال سنة تقويمية أيضاً ولكن على أساس ما يتقاضاه من اجر في شهر كانون الثاني من كل سنة .

اما اذا التحق العمال المضمونون بعد شهر كانون الثاني بالعمل فيصنفون على أساس أجر الاسبوع الاول أو الشهر الاول من تاريخ التحاقهم بالعمل بحسب ما إذا كانت اجورهم اسبوعية أم شهرية وذلك الى ان يحين كانون الثاني من العام المقبل ، وكذلك يصنف الأجر بالنسبة للشخص الذى بات مشمولاً بالضمان الاجتماعى بعد كانون الثانى كالذى التحق بالعمل بعد هذا الشهر المذكور تماماً .

اما بالنسبة للاشخاص المشمولين الذين يعملون على أساس القطعة لا الاجور المقطوعة فقد نص القانون على ان تقدر اشتراكاتهم فى الضمان الاجتماعى (على أساس مجموع اجورهم خلال الاسبوع) (١) أى على ضوء مقدار ما يحصلون عليه من اجور فى كل اسبوع ويصنفون فى الصنف الذى تقع ضمنه مبالغ اجورهم ، وعليه فيحتمل أن يتغير صنفهم من وقت لآخر وهذا يؤدي إلى بعض الصعوبات العملية الحسابية ، لذا فكان من الأحرى الأخذ بحساب معدل الأجر المذكور لمدة طويلة معينة كي يصنف خلالها العامل المضمون فى صنف واحد معين .

وقد ذكرنا سابقاً بأن تدفع الاشتراكات عن كل اسبوع مهما كانت مدة أيام العمل فيه حتى ولو ليوم واحد .
وإذا فرض ان العامل اشتغل بعض الاسبوع لدى صاحب عمل واكمله

عند صاحب عمل آخر فلا يدفع ولا يدفع عنه الا اشتراك واحد فقط لنفس الاسبوع (١). وتنصب هنا مسؤولية الدفع على صاحب العمل الأول ويعني الثاني .

وإذا لم يعمل العامل خلال الاسبوع كلية ولم يستحق عنه الاجور فلا يدفع ولا يدفع عنه أى اشتراك (٢).

ومعنى هذا انه يدفع الاشتراك حتماً فى اثناء العطل والإجازات بأجر رغم كون العامل لم يعمل فيها . ذلك لانه يستحق خلال هذه المدد الاجور وان القانون اشترط للاعفاء من دفع الاشتراك عدم استحقاق الأجر كالأجازة بدون اجر أو التغيب بدونه .

وقد جعل قانون الضمان الاجتماعى مسؤولية (٣) دفع هذه الاشتراكات على صاحب العمل بالنسبة له ولعامله ، وخوله باستقطاع مبلغ اشتراك العامل المضمون المستحق من اجوره مباشرة وليس له تحميل العامل ما دفعه هو لحساب هذا العامل مطلقاً وان كل اتفاق يخالف ذلك يعتبر باطلاً .

وإذا لم يتقاضى العامل المضمون اية اجور من صاحب عمله أو من أى شخص آخر - كأن يكون متدرجاً بلا اجر مثلاً - فيلزم صاحب العمل بدفع الاشتراكات عن هذا العامل وعنه هو ايضاً من حسابه وليس له ان يرجع بذلك على العامل المذكور وكذلك كان الأمر اذا كان اجر هذا العامل أقل من الاجر المفترض للصنف الأول من الاجور - أى أقل من ٢٢٧٥ر٢ دينار - لان مورد العامل ضئيل جداً ولا يستطيع عن ان يستغنى عن جزء منه ليدفع

(١) فقرة -٤- من المادة -٢٥-

(٢) فقرة -٦- من المادة -٢٥-

(٣) المادة -٢٦- فقرات ١-٥- من القانون

كاشتراك للضمان الاجتماعي ، ولكن الفى هذا الاعفاء الاخير عندما الغيت .
هذه الفقرة الاخيرة بقانون التعديل (١) .

وهناك من العمال من قد يعملون لدى اكثر من صاحب عمل واحد
بانتظام فكيف يحسب ويدفع عنهم اشتراك الضمان الاجتماعي ؟ لقد نص
القانون على أن تصدر الحكومة نظام مخصوص يعين طريقة لحساب ودفع
الاشتراكات بالنسبة لهم (٢) .

وعندما صدر نظام تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي بين بأنه « اذا
عمل الشخص المضمون (٣) لدى اكثر من صاحب عمل خلال أى اسبوع من
أسابيع الاشتراكات ولم يكن احدهم هو أول من استخدمه فى ذلك الاسبوع
فيعتبر صاحب العمل المسؤول عن دفع الاشتراك هو أول من يدفع اجره
فى ذلك الاسبوع ويجوز لاصحاب العمل فى هذه الحالة الاتفاق على تعيين
المسؤول منهم فان لم يحصل الاتفاق بينهم يقوم المدير العام - مدير عام
مؤسسة الضمان الاجتماعي - بتعيين « المسؤول عن تسديد الاشتراك »
ويمكن ان يضرب لذلك مثلاً ببعض المحاسبين الذين يعملون لدى محلات أو
شركات متعددة فى آن واحد بصورة منتظمة ، ولكن ربما لم تكن اجور
هؤلاء اسبوعية حتى يعرف الأول فى دفع الاجر من اصحاب العمل ، ثم
كيف نعرف الأول منهم أو ربما يحاول كل منهم التأخر فى دفع الاجر
للتخلص من دفع أقساط الضمان الاجتماعي عن الاجير المذكور ولذا فمن
الاصح ترك تعيين من المسؤول عن دفع هذه الاقساط من اصحاب العمل
الى مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي هو الآخر ، وقد تقرر (٤) قانوناً

(١) المادة - ٨ - فقرة - ٢ - من قانون تعديل قانون الضمان الاجتماعي الاول .

(٢) الفقرة - ٥ - من المادة - ٢٥ - من القانون .

(٣) المادة - ٨ - من نظام تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي رقم - ١٤ - لسنة ١٩٦٦ .

(٤) المادة - ٩ - من نظام تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي .

بأن يكون مقياس تصنيف اجر هذا العامل الذي يعمل لدى اكثر من صاحب عمل واحد خلال أى اسبوع هو أجره من صاحب العمل المسؤول عن دفع الاشتراك في ذلك الاسبوع .

ويوجد بعض فئات العمال لا يكون تشغيلهم بصورة منتظمة بسبب طبيعة اعمالهم التي يؤدونها بطريقة العرف أو الاتفاق كالحالين في الموانئ ومحطات السكك الحديدية والمطارات احيانا فتقدر الاجور بالنسبة لهؤلاء العمال لغرض ادخالها في أحد أصناف الاجور المذكورة سابقاً ولغرض فرض أقساط الضمان الاجتماعى عليهم بطرق وبمعدلات مخصوصة نص قانون الضمان الاجتماعى ذاته على ضرورة صدور نظام مخصوص بها (١) والآن لم يصدر بعد هذا النظام المشار اليه ، وربما سوف يصدر في وقت قريب اذا كثر عدد مثل هؤلاء العمال إن وجدوا . وعندما يكونون مشمولين بهذا الضمان في المستقبل لأنهم الآن غير مشمولين باعتبارهم من العمال العرضيين .

ولقد أشرنا قبلاً الى أن صاحب العمل هو المسؤول عن تسديد الاشتراكات عن نفسه وعن عماله ، وذلك « بالصاق طابع - طابع الضمان الاجتماعى الخاص - تعادل قيمته الاشتراكات المقررة لصنف الاجور الذى ينتسب له الشخص المضمون وذلك فى المكان المخصص له فى دفتر الضمان الاجتماعى (٢) وعلى صاحب العمل أو من يخوله ابطال الطابع بالختتم والتأريخ » (٣) .

ولقد تقرر فى قانون الضمان الاجتماعى المعدل بان « على الدوائر

(١) الفقرة - ٧ - من المادة - ٢٥ - من قانون الضمان الاجتماعى .

(٢) يوجد دفتر خاص للضمان الاجتماعى طبعته مؤسسة الضمان الاجتماعى لهذا الغرض

بالقوات .

(٣) المادة - ٦ - من نظام تسديد الاشتراكات رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ .

الرسمية وشبه الرسمية استقطاع حصة الشخص المضمون من الاشتراكات من قوائم الاجور والرواتب ، وهو العامل الاجير لديها المشمول بقانون الضمان الاجتماعي وتكون هذه الدوائر هنا بمثابة اصحاب العمل تجاه العمال المضمونين وحكم هذه الدوائر كحكم اصحاب العمل في كل شيء . واذا سرقت المبالغ التي استقطعها صاحب العمل من اجور عماله لغرض دفع الاشتراكات لصندوق الضمان الاجتماعي عنهم قبل تسديدها دون تعد وتقصير من جانبه فهل يكون هو المسؤول عن السرقة ويدفع الاشتراكات من ماله الخاص أم يرجع على العمال فيأخذ منهم حصتهم من الاشتراكات المفروضة عليهم ؟

الجواب على ذلك أن القانون اعتبر صاحب العمل مؤتمناً (١) على هذه المبالغ المذكورة وعليه فهو غير مسؤول عن سرقتها منه أو تلفها لديه بدون تعد أو تقصير وبالتالي يجب أن يدفع العمال مجدداً ما عليهم من أقساط الضمان الاجتماعي لأن الأمين غير مسؤول عن ضياع وتلف الامانة بدون تقصيره واهماله أما اذا حصلت السرقة أو حصل الاهمال بتقصيره وبتعديده فهو المسؤول عنها . وعليه فارى بانه كان الاخرى بالقانون أن يضع صاحب العمل بالنسبة لهذه المبالغ بمركز المدين الى حين تسديدها الى صندوق الضمان الاجتماعي .

وقد يعهد صاحب عمل (بالنص الانكليزي الاصلى لمشروع قانون الضمان الاجتماعي صاحب البناء) ببعض الاعمال (٢) الانشائية الى مقاول فهنا أوجب قانون الضمان الاجتماعي عليه أن يخبر مؤسسة الضمان الاجتماعي بأسم وبعنوان ذلك المقاول قبل البدء في العمل بثلاثة أيام ويكون هذا المقاول هو المسؤول عن الالتزامات المفروضة بقانون الضمان الاجتماعي تجاه العمال في

١ - الفقرة ٦ - من المادة ٢٦ - من القانون نفسه .

٢ - الفقرات ٧ و ٨ - من المادة ٢٦ - من القانون نفسه .

العمل نفسه واذا عهد هذا المقاول بالعمل الى مقاول آخر فيكونان هما
المسؤولين بالتضامن عن ذلك .

وقد أوجب القانون المذكور على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية في
حالة قيام أى متعهد أو مقاول بأعمال أو مشاريع لحسابها ان تطلب اليه قبل
اجراء النسوية الحسابية النهائية عن تعهده ابراز شهادة من مؤسسة الضمان
الاجتماعى تؤيد تسديده كافة الاشتراكات المترتبة عليه بهذا القانون تجاه عماله
فى العمل وبخلافه تقوم الدائرة باستقطاع مبالغ الاشتراكات المستحقة بموجب
هذا القانون وتسليمها الى المؤسسة المذكورة مباشرة .

والأصل هو أن الاشتراك يدفع لصندوق الضمان الاجتماعى عن المدد
الذى يشتغل فيها العامل لقاء اجور وغيرها من الاعباب حتى وان لم يتم
العامل (١) باى عمل لأسباب قانونية كايام العطل الرسمية مثلاً ما زال مهيباً
للعمل .

وعليه فلا يدفع أى اشتراك عن أى اسبوع لم يعمل فيه المضمون كلية
ولم يستحق عنه الاجور .

ولكن نص قانون الضمان الاجتماعى على أن يقيّد لحساب العامل
المضمون « اشتراك واحد » من غير أن يدفع فعلاً عن كل اسبوع كامل
يتقاضى فيه اعانة المرض أو الولادة أو اصابات العمل ، وبشرط أن لا يحتسب
هذا الاشتراك المدفوع المذكور الا للفرضين التاليين (٢) :-

١- استحقاق الاعانة بمقتضى فرع المرض (باستثناء استحقاقها عن
الاشتراكات المقيدة لحسابه) أى عدا استحقاق الاعانة التى كانت هى السبب

١- المادة - ٢٥ - فترة - ٦ - من القانون والمادة الخامسة فترة - ١ - من نظام

تسديد الاشتراك رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ .

٢- المادة - ٣٠ - من القانون .

في تقييد هذه الاشتراكات لحساب العامل المضمون فلو كان الشخص يتقاضى مثلاً اعانة الولادة فيقيد لحسابه خلال تسلمه هذه الاعانة هذا الاشتراك لغرض استحقاق اعانة المرض دون الولادة .

٢- استحقاق الاعانة بمقتضى فرع التقاعد له أى بجميع أنواعه المختلفة .

وهذا الأمر هو استثناء من الاصل ، وتكون الاشتراكات المقيدة لحساب المضمون هنا على أساس صنف الاجر الذى دفعت به وجهه نفس الاعانات المستحقة ذاتها .

وربما يقال بان القانون نص على أن يقيد في هذه الحالة (اشتراك واحد .. عن كل اسبوع كامل ^(١) يتقاضى فيه اعانة عن المرض او الولادة او اصابة العمل .. ، وهذا النص مطلق وربما يعنى ذلك ان يدفع العامل وصاحب العمل هذا الاشتراك كما لو كان العامل في حالة عمل . ولكن نرد على ذلك بان صاحب العمل مسؤول عن دفع الاشتراك عنه وعن العامل في حالة كونه يعمل لقاء اجور او اتعاب فقط وحيث انه عندما يقع العامل معرضاً لاحد هذه المخاطر فهو لا يعمل لقاء اجر او اتعاب وانما يتقاضى اعانة معينة ، ولذا فصاحب العمل غير مسؤول عن دفع هذه الاشتراكات خلال هذه الفترة وانما تقييد مؤسسة الضمان الاجتماعى لحساب العامل هذا الاشتراك منها لغرض افادته في حساب الاعانات فقط .

ولقد احسن واضع النظام العراقى عندما توقع حدوث تبدلات وتغيرات جوهرية في النواحي الاقتصادية من ناحية الاسعار والاجور ^(٢) .

١- المادة - ٢٥ - فقرة - ٦ - من القانون والمادة - ٥ - من نظام تسديد اشتراكات

الضمان الاجتماعى .

٢- المادة - ٢٢ - من قانون الضمان الاجتماعى .

ومستوى المعيشة في البلاد في المستقبل فنص على ان يقوم مجلس الضمان الاجتماعي باستقصاء الوضع الاقتصادي عند حدوث التطورات الاقتصادية الاساسية وبحثها ووضع التوصيات لتعديلها ورفع الامر الى وزير العمل والشؤون الاجتماعية لعرضها على مجلس الوزراء بغية تعديل اصناف الاجور ومقادير الاشتراكات والاعانات على ضوء ما يثبت بالتحرى من وجود تغيرات وتبدلات مهمة في مستوى الاسعار والاجور ومستوى المعيشة على وجه العموم . ونعتقد بان ذلك لا يمكن ان يكون إلا بفترات لا تقل عن ثلاث سنوات على الاقل اللهم إلا اذا حدث في البلاد ما يستوجب التعديل السريع بحدوث ظروف طارئة مستعجلة خلال فترة اقصر من ذلك .

اما ما هو جزاء تأخر صاحب العمل عن دفع الاشتراكات في مواعيدها فلقد جاء في قانون الضمان الاجتماعي انه اذا تخلف صاحب العمل عن دفع الاشتراك في موعد ادائه فعليه ان يدفع عن كل اشتراك متأخر مبلغاً يعادل خمسة بالالف من مبلغ الاشتراك عن كل اسبوع يتأخر فيه الدفع عن الموعد المحدد . (١)

وتستوفي هذه الاشتراكات المترتبة مع فوائدها المذكورة المترتبة عليها بصورة نقدية او بأية صورة اخرى تراها هي كسببية الديون الرسمية بمقتضى قانون جباية الديون المستحقة للحكومة التي تجب بصورة ادارية ويكون لها حق الامتياز بين الديون ولا حاجة لحكم او تنفيذ من السلطات القضائية المختصة .

ولقد وضعت هذه القواعد لضمان دفع هذه الاشتراكات وحماية استيفائها بهذه الطريقة الادارية التي اخذنا عليها نحن من قبل انها غير سليمة ويجب ان يترك امر تنفيذها بصورة مستعجلة من قبل الجهات القضائية التنفيذية

مباشرة لابعاد ولتجنب سوء الاستعمال المحتمل من قبل بعض الموظفين الاعتياديين الذين يكلفون بتنفيذ جباية الديون المستحقة للحكومة .

وإذا دفع صاحب العمل (١) او العامل خطأً أزيد مما يجب ان يدفعه كاشتراك لصندوق مؤسسة الضمان الاجتماعى فيحق لكل منهما استرجاعه خلال سنة من تاريخ الدفع بطلب تحريرى ، على ان يستقطع من المبالغ المسترجعة مجموع ما دفع بشكل اعانة الى الشخص المضمون او لعياله بسبب هذا الخطأ . كأن اعطى اعانة اعلى بسبب دفع هذه الزيادة التى ربارفتته الى صنف الاجر الاعلى أو زادت فى عدد اشتراكاته .

ولا تعاد الاشتراكات المدفوعة خطأً اذا لم يطالب باسترجاعها تحريرياً خلال سنة واحدة من تاريخ دفعها .

ولقد جاء النص القانونى بانه « لا تعاد الاشتراكات . . . » ويعنى ان مرور الزمن المذكور وهو سنة يشمل فقط الاشتراكات المدفوعة خطأً لا اجزاء الاشتراكات لأن هذا الخطأ قد يقع فى دفع هذه الاجزاء ايضاً وقد نص فى القانون على جواز استرجاع الاشتراك او جزء منه . . . » غير انه نص فقط فى حكم مرور الزمن على عدم اعادة الاشتراكات فحسب دون اجزائها ومعنى هذا ان اجزاء الاشتراك المدفوع خطأً يمكن استرجاعه فى أى وقت قبل مرور الزمن القانونى الاعتيادى ولكن سياق الكلام يقضى بتوحيد الحكم على الأمرين معاً .

متى يسدد اصحاب العمل الاشتراكات : ان الاصل المقرر لاقوات دفع اصحاب العمل الاشتراكات عنهم وعن العمال هو (٢) :-

١- المادة - ٢٩ - من القانون .

٢- المادة - ١٢ - من نظام تسديد الاشتراكات .

- ١- ان تسدد سلفاً عن اية مدة يؤدي عنها الاجر مقدماً .
 - ٢- قبل دفع اجور العمال المستحقة خلال المدد التي يفرض فيها دفع الاشتراكات سواء اكانت مياومة او اسبوعية او شهرية او اكثر .
 - ٣- خلال ثمان واربعين ساعة من تاريخ ترك العامل المضمون العمل دون اشعار سابق منه .
 - ٤- فور انتهاء العمل باية صورة كانت .
 - ٥- خلال ثمان واربعين ساعة من طلب العامل المضمون دفع الاشتراكات بسبب معقول قانوناً كأن يريد ان ينهى علاقته بصاحب العمل او بمؤسسة الضمان الاجتماعي لاسباب قانونية مثلاً .
 - ٦- ويجوز لمدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي تعيين مواعيد اخرى لتسديد هذه الاشتراكات بالنسبة لبعض فئات المشمولين الذين يقتضى عملهم ذلك .
- أما اذا تأخر صاحب العمل عن تسديد هذه الاشتراكات في مواعيدها وقصر في تقديم المعلومات اللازمة لتحديد قيمة الاشتراكات المتأخرة أو عددها فعندئذ يقوم مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي باجراء ما يقتضى لذلك ويكون قراره ملزماً لصاحب العمل .
- وأرى تجنباً لسوء الاستعمال المحتمل احياناً ان يكون لصاحب العمل الحق في الاعتراض على قرار المدير العام المذكور اذ ربما تكون له بعض الاعذار والموجبات للتأخير ،
- وإذا كان صاحب العمل متأخراً عن دفع الاشتراكات المذكورة في اوقاتها ثم دفعها نقداً لمؤسسة الضمان الاجتماعي فيكون على هذه المؤسسة واجب الصاق طوابع الضمان الاجتماعي في دفتر الضمان الاجتماعي المعين او

مجرد تسجيلها لحساب العامل المضمون المدفوعة عنه في السجلات
المخصصة (١).

جباية المساهمة الخاصة : لقد خول قانون الضمان الاجتماعي مؤسسة (٢)
الضمان الاجتماعي اصدار طوابع مخصصة « طوابع الضمان الاجتماعي »
تمتع بنفس الحماية القانونية للطوابع الرسمية ، تستعمل لغرض جباية
اشتراكات العمال واصحاب العمل ، وقد بين نظام تسديد الاشتراكات المذكورة
رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ طريقة استعمال وابطال وحفظ هذه الطوابع ، كما قرر
اصدار دفتر خاص هو دفتر الضمان الاجتماعي يحتفظ به صاحب العمل ويلصق
به هذه الطوابع التي يحصل عليها هو من مؤسسة الضمان الاجتماعي .

ويجوز تخويل صاحب العمل في بعض الاحوال بتسديد الاشتراكات
باية طريقة أخرى غير طريقة الصاق الطوابع كحوالة بريدية او بصك
أو نقداً .

كما لمؤسسة الضمان الاجتماعي أن تنجي الاشتراكات المتأخرة نقداً أو
باية صورة أخرى حسبما تقرره هي .

وربما يكون من السهل والاضبط ان تنجي هذه المساهمة بطريقة
الصكوك او النقد في البنوك لحساب مؤسسة الضمان الاجتماعي مباشرة .

١- المادة - ١٥ - من نظام تسديد الاشتراكات .

٢- المادة - ٢٧ - من القانون ٤ والمواد - ١-٢-٦- من نظام تسديد الاشتراكات .

المبحث الثاني

المساهمة العامة

في تمويل الضمان الاجتماعي

العراق

يقصد بهذه المساهمة ما تدفعه الجهات الرسمية وشبه الرسمية الى صندوق الضمان الاجتماعي من أموال مفروضة عليها لتمويل هذا الضمان .

وتدفع هذه الجهات العامة نوعين من الاموال احدهما كاشتراكات تدفعها عن عمالها واجرائها المشمولين بالضمان الاجتماعي ، وتعتبر في هذه الحالة كصاحب عمل تماماً وحكمها حكم اصحاب العمل بالضبط من حيث كمية ونوعية الاشتراكات ودفعها حسب القواعد الموضوعة لها بالتشريع وقد تكلمنا عن كل ذلك عندما تكلمنا عن المساهمة الخاصة التي تخص اصحاب العمل . والنوع الثاني من المساهمة العامة هو ان قانون الضمان الاجتماعي قد نص على أن تتمول مؤسسه الضمان الاجتماعي من الموارد التي مر ذكرها ومنها « مساهمة الحكومة السنوية البالغة (٣٣٪) من (١) بمجموع الاشتراكات السنوية » أي ان الحكومة اذا تساهم في تمويل هذا الضمان الاجتماعي في العراق اضافة الى ما تدفعه من اشتراكات « كصاحب العمل » عن اجرائها المشمولين بالضمان الاجتماعي بمبلغ حوالى ثلث مجموع اشتراكات العمال واصحاب العمل تقريباً في كل سنة وبذلك فهمي نقوى هذا النظام بهذه المساهمة العامة وتعمل على اسناده ، وقد ضرب العراق في واقع الامر بهذه المساهمة مثلاً ربيعاً في تعضيد الضمان الاجتماعي في البلاد ولكن رغم كل ذلك فهو

ما زال ضيق الشمول بالنسبة للأشخاص والحالات وقليل الاعانات نسبياً بالنسبة لأنظمة الضمان الاجتماعي في العالم المتقدم .

المبحث الثالث

احتياطي واستثمار

اموال الضمان الاجتماعي العراقي

ان مجلس مؤسسة الضمان الاجتماعي هو الذي يضع الاسلوب الفني الحسابي والمالي الذي يجب اتباعه في تمويل كل فرع من فروع الضمان الاجتماعي ، كما أنه هو الذي يضع القاعدة التي تتبع في استثمار أى مقدار من أمواله (١) .

وانه لمن الضروري وجود مقدار من النقد السائل دائماً تحت تصرف مؤسسة الضمان الاجتماعي لمواجهة النفقات والاعانات الاعتيادية والطارئة المؤقتة او الدائمة مما يقتضى وجود احتياطي معلوم معين لكل فرع من فروع هذا الضمان الاجتماعي مقرر في القانون سلفاً .

كما انه من الضروري ايضاً استثمار اموال الضمان الاجتماعي الاخرى المتراكمة الفائضة عن الحاجة الراهنة بغية تنميتها والاستفادة من فوائدها .
والآن سنتكلم باختصار عن الاحتياطي اللازم وجوده دائماً لدى صندوق الضمان الاجتماعي وكيفية وطرق استثمار اموال الضمان المذكور .

الفرع الاول

الاحتياطي

في صندوق الضمان الاجتماعي

اقد تقرر بأن ترصد مؤسسة الضمان الاجتماعي مبلغاً معيناً كاحتياطي يوضع في صندوق الضمان الاجتماعي دائماً لكل فرع من فروع الضمان المذكور حسب المقادير التالية :- (١)

١- احتياطي فرع المرض : يكون بمقدار يساوي معدل مصروفات فرع المرض لمدة ستة اشهر خلال السنوات الثلاث الاخيرة . يخصص لمواجهة نفقات واعانات هذا الفرع . اي تؤخذ جميع المصروفات من نفقات واعانات لفرع المرض خلال السنوات المذكورة الاخيرة وتقسم على ستة فيكون ناتج القسمة هو المقدار المساوي للبالغ الاحتياطي الذي يرصد لهذا الفرع من فروع الضمان الاجتماعي . أي « نفقات ٣ سنوات أي نفقات ٣٦ شهر على ٦ » .

٢- احتياطي فرع التقاعد : ويكون بمقدار يساوي مصروفات هذا الفرع للسنوات الثلاث الاخيرة . أي بمقدار مجموع هذه المصروفات كلها .

٣- احتياطي فرع اصابات العمل : ويكون بمقدار يساوي معدل المصروف السنوي لهذا الفرع للسنوات الثلاث الاخيرة أي « مصروفات ٣ سنين على ٣ » .

وإذا انخفض أي مقدار من هذه المقادير عن هذه الحدود فيكون على مجلس مؤسسة الضمان الاجتماعي بحث الموضوع وتقديم التوصيات الى وزير

العمل والشؤون الاجتماعية بزيادة نسب الاشتراكات أو المساهمة العامة لأبلاغ مقادير الرصيد الاحتياطي الى حدودها المقررة . ومعنى ذلك ان ليس لهذا المجلس تعديل هذه المقادير الاحتياطية بالانخفاض او بتعديلها من الأموال الاخرى المودوعة لدى البنوك . ولوزير العمل والشؤون الاجتماعية عندما يتسلم هذه الاقتراحات أن يقترح على مجلس الوزراء تعديل النصوص القانونية اللازمة لذلك . وهذا يؤيد قولنا بعدم امكان تعديل مقادير هذا الاحتياطي الا بزيادة الاشتراكات ومساهمة الحكومة فقط .

وبما أن القانون قد نفذ اعتباراً من ١/٤/١٩٦٦ لذا فلا يمكن اجراء التقديرات اللازمة الآن لتحقيق مقادير هذه الأموال الاحتياطية بالشكل المطلوب لذا فقد نص القانون المذكور على ان يقوم وزير العمل والشؤون الاجتماعية كاجراء مؤقت بتعيين مقادير الأموال الاحتياطية اللازم اعتمادها لضمان جميع مصروفات الضمان الاجتماعي لينما تتراكم فيه الأموال الكافية وتمر عليه الفترة اللازمة لحساب وتقدير وتعيين المال الاحتياطي لكل فرع من فروعها حسبما احتطه قانون الضمان الاجتماعي كما ذكره أعلاه .

وتد تقرر هذه الأرصدة الاحتياطية لأن نظام الضمان الاجتماعي العراقي نظام مستقل بماليته عن مالية الدولة وله ميزانيته الخاصة المستقلة ولذا فكان من اللازم وجود أموال نقدية سائلة لمجابهة مصروفاته المختلفة في كل الأوقات .

الفرع الثاني

استثمار اموال

الضمان الاجتماعي العراقي

لقد كان قانون الضمان الاجتماعي العراقي السابق ينص

على (١) «... ان يتولى مجلس الضمان الاجتماعي استثمار وتوظيف المبالغ التي تزيد عما يقتضى صرفه لتلبية الطلبات الجارية وأن تعين الأنظمة أنواع السندات والأسهم المالية التي تختارها مع ملاحظة ضرورة احتفاظ هذه الأسهم والسندات بالقيمة الحقيقية للمبالغ المستثمرة بواسطتها» وتقرر كذلك في نفس القانون أن «تدفع الفوائد الناجمة من هذا الاستثمار الى الصندوق - صندوق الضمان الاجتماعي -» وكان من اللازم اصدار انظمة مخصوصة اشراء الاسهم والسندات المالية لغرض هذا الاستثمار . واما مجلس الضمان الاجتماعي كان قد فضل طريقة الاستثمار العمراني اول الامر غير انه قد حصل ضغط رسمي على مجلس الضمان الاجتماعي لاقرض بعض المصارف وشراء الأسهم والسندات الحكومية لذا فقد استخدمت الطرق التالية لاستثمار اموال الضمان الاجتماعي في العراق وهي :-

١- الاستثمار العمراني : وهي التي بمقتضاها كان قد قرر مجلس الضمان الاجتماعي انشاء بعض العمارات لايجارها واستثمار هذه الاموال بهذه الطريقة العمرانية لذا بدأ في انشاء عمارة الخلالاني وعمارة الضمان الاجتماعي في شارع الجمهورية وما زالت العمارتان في دور الانشاء .

٢- الاستثمار بالاقرض :- وكان ذلك قد بدأ باقرض المصرف العقاري ومصرف الرهون ومصرف التسليف التعاوني وغيرها بفوائد معينة . كما صدر قانون تعديل قانون مصرف الرهون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ بتاريخ ١١/٤/١٩٥٩ يفرض على مجلس الضمان الاجتماعي اقرض مصرف الرهون مبلغ « ٧٥٠.٠٠٠ » ثلاثة ارباع مليون دينار من اموال الضمان الاجتماعي بفائدة ٢٪ بحجة تسليف العمال المشمولين بقانون الضمان الاجتماعي . ولقد

كانت الفكرة متجهة الى ان يكون هذا الاقراض بلا فائدة من قبل بعض الجهات الرسمية ولكن الضغط الذي مارسه بعض المعنيين بشؤون الضمان الاجتماعي هو الذي جعل الحكومة تقرر الاقراض بفائدة ٢٪. وبات هذا المصرف يستثمر هذه الاموال بالاقراض بالفوائد العالية ولا يدفع عنها الا فوائد قليلة هي ٢٪/ وكان بالامكان ايداعها لدى المصارف ولدى نفس المصرف بفوائد اعلى اخرى .

٣- الاستثمار بشراء الاسهم والسندات المالية : وقد صدر النظام رقم

١٩ لسنة ١٩٦٠ بأسم نظام استثمار أموال صندوق الضمان الاجتماعي (١) يقرر بان لمجلس الضمان الاجتماعي أن يستثمر المبالغ الفائضة من أموال صندوق الضمان الاجتماعي بشراء الاسهم والسندات التالية :-
١- السندات والاسهم التي تصدرها الحكومة العراقية .

٢- سندات القروض التي تضمن وزارة المالية رأسمالها وفوائدها .
وقد بدأت فعلاً ادارة الضمان الاجتماعي تستثمر بعض اموالها بهذه الطريقة . وان قانون الضمان الاجتماعي الجديد لم يأت بطريقة أخرى للاستثمار .

ويمكن اذاً أن نستخلص من هذا بأن استثمار أموال الضمان الاجتماعي يتم الآن في العراق باحدى هذه الطرق الاستثمارية الثلاث مارة الذكر . وقد عرفنا العيوب والمحاسن التي يمكن أن تقال بشأنها عندما تكلمنا عن طرق استثمار اموال الضمان الاجتماعي في العالم في الباب الاول من هذا الكتاب الامر الذي لا نرى حاجة معه من اعادة ذكرها هنا .

وحفظاً لأموال الضمان الاجتماعي اعتبرت ديون المؤسسة كما قلنا

١- الروايع العراقية العدد ٣١٨ الصادرة بتاريخ ١٢/٣/١٩٦٠ وبمجموعة القوانين الرسمية القسم الثاني لسنة ١٩٦٠ ص ٦٧ - ٦٨ .

ديوناً ممتازة تستحصل بالطرق الادارية بحسب قانون جباية الديون المستحقة للحكومة (١).

كما انه رغبة من المشرع العراقي في انماء اموال هذا الضمان ولانها تعود الى العمال وان حمايتهم بالضمان المذكور أصبحت من الانجازات الاجتماعية والاقتصادية المحيية السائدة لذا أعفى قانون الضمان الاجتماعي مؤسسة الضمان الاجتماعي من ضريبة الدخل ، كما انه استثنىها من احكام قانون تنظيم ارباح المؤسسات شبه الرسمية رقم « ٧٣ » لسنة ١٩٦١ (٢) وبذلك اعفيت من الالتزامات المفروضة بمقتضى هذا القانون على غيرها من المؤسسات شبه الرسمية .

المبحث الرابع

ميزانية

الضمان الاجتماعي

وتدقيق حساباته

ان مجلس مؤسسة الضمان الاجتماعي هو الذى يصدر القرار اللازم الكيفية اعداد وتقديم تخمينات الميزانية السنوية للضمان الاجتماعي في العراق (٣) وبناء على ذلك توضع هذه الميزانية على ضوء المعلومات لدى المؤسسة من حيث عدد المشمولين بالضمان الاجتماعي واصناف اجورهم ومقدار اشتراكهم واصحاب اعمالهم ومقادير الاعانات والمصروفات للسنة السابقة وتخمينها للسنة

١- المادة - ٦١ - من قانون الضمان الاجتماعي .

٢- المواد - ١٣ - من قانون الضمان الاجتماعي والمادة (٦٣) من قانون الضمان الاجتماعي المعدل .

٣- المادة - ١٨ - فقرة - ٣ - من قانون الضمان الاجتماعي .

الجديدة ومساهمة الحكومة ومقادير القروض والايداعات والاستثمارات المختلفة والهبات المتولدة عن ذلك للسنة السابقة والمحتملة للسنة الجديدة، والنفقات الادارية وغيرها .

وتبدأ السنة المالية الرسمية عادة في العراق وللضمان الاجتماعي كذلك في اول نيسان وتنتهى في ٣١/ آذار من كل عام . وسنبت للفائدة العملية هنا بعض الجداول التي تبين بعض المعلومات الهامة عن اموال وميزانيات الضمان الاجتماعي « من موجودات وارادات ومصروفات عامة » من بداية تطبيق قانون الضمان الاجتماعي في العراق الى نهاية ١٩٦٦ .

وتدقق جميع حسابات مؤسسة الضمان^(١) الاجتماعي في اوقات معينة يشتمها وزير العمل والشؤون الاجتماعية ويجب ان يتم التدقيق من قبل محاسبين قانونيين مجازين للعمل في العراق .

وتكون كل هذه الحسابات تابعة لتدقيق مراقب الحسابات العام في الحكومة العراقية .

وعلى مؤسسة الضمان الاجتماعي ان تجرى في كل ثلاث سنوات فصلاً وتدقيقاً حسابياً شاملاً لاعمالها ولتطبيق قانون الضمان الاجتماعي وترفع بذلك كله تقريراً الى وزير العمل والشؤون الاجتماعية وخاصة عن الوضع المالي لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعي بالاضافة الى التقرير السنوي عن نشاطها الذي يجب أن ترفعه اليه سنوياً تبين فيه مدى كفاءة المساهمة الخاصة والعامة لتغطية امانات الضمان الاجتماعي المقررة . كما للوزير ان يقصر مدة تقديم التقرير المذكور . كل ذلك في سبيل تنظيم مالية الضمان الاجتماعي ونجاح تطبيق قانونه .

والآن نورد بعض الجداول التي تبين مالية الضمان الاجتماعي من أول تأسيسه الى الآن .

جدول إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي للسنوات المالية من

١٩٥٧ - ١٩٥٨ لغاية ١٩٦٤ - ١٩٦٥

نوع الإيرادات	فلس / دينار
مبيعات طوابع الضمان الاجتماعي	٥٧٩١١٨٠ / ٢٩٠
حصة الحكومة	٣٤٧٤٧٠٨ / ١٧٤
طوابع الاستخدام المزدوج	١٣٩٧ / ٤٧٥
الإيرادات المتنوعة	٧٨٨ / ٢٦٨
إيرادات الغرامات	٦١٤٦ / ٨٠٣
إيرادات رسوم استئناف	٩ / ٢٥٠
المجموع	٩٠٢٧٤٠٢٣٠ / ٢١٠

جدول إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي

فصل السنوات الثمانية المنصرمة

السنة (المالية)	مجموع الإيرادات فلس / دينار
١٩٥٨ / ١٩٥٧	١١٤٤٨٥٢ / ٥١٧
١٩٥٩ / ١٩٥٨	١٢٣٤٥٩٧ / ٧٥٦
١٩٦٠ / ١٩٥٩	١١٠٠٨٧٤ / ٩٩٣
١٩٦١ / ١٩٦٠	١٢٠٧٥١١ / ٧٧٤
١٩٦٢ / ١٩٦١	١١٤٤٦٣٦ / ٧٦٥
١٩٦٣ / ١٩٦٢	١٠٤٣٨٦٢ / ٦٨٠
١٩٦٤ / ١٩٦٣	١١٤٢١٧٨ / ٩٠٠
١٩٦٥ / ١٩٦٤	١٢٥٥٧١٤ / ٨٢٥
المجموع	٩٢٧٤٢٣٠ / ٢١٠

جدول الاعانات المصروفة لمرشحات المضمونين فمهل السنوات
المالية ١٩٥٧-١٩٥٨ لغاية ١٩٦٤-١٩٦٥ حسب نوع الاعانة :

نوع الاعانة	فلس - دينار
الشيخوخه	١٩٠٤٧٣,٥٠٠
الحلف	٩٧٠١٨,٤٥٢
العجز المستديم	٤٣٩٦٢,٨٤٣
البطالة	٤٠٩٣١٩,٩٧٥
المرض	٤٤٨٥,٨٤٠
الولادة	٦٢٤٣١٠,٨٠١
الزواج	٣٩٣٩٢,٦٩٢
الوفاة	٥٢٤٦٠,٥٤٠
نصف الرصيد	٤٦٨٣٧,٥١٦
الرصيد	١٧١٠٤٦٢,٣٢٤
اشتراكات معادة	٧٢٦٨,٠٧٥
ربع الرصيد	١٣٨٨,١٠٠
المجموع	٣,٢٢٧,٣٨٤,٦٥٨

جدول الاعانات المصروفة لمرشحات المضمونين

فمهل السنوات المالية ١٩٥٧ لغاية ١٩٦٥

السنة	فلس - دينار
١٩٥٨-١٩٥٧	٦٤٨٥٢,٣٤٣
١٩٥٩-١٩٥٨	٢٧٩٦٧٣,٧٨٩
١٩٦٠-١٩٥٩	٥٨٠٦٧٤,٣٠٤

السنة	فلس - دينار
١٩٦٠-١٩٦١	٤٣١٢٦٢٫٨٢٤
١٩٦٢-١٩٦١	٣٢٦٣٦٧٫٤٢٣
١٩٦٣-١٩٦٢	٤٢١٢٤١٫٣٣٦
١٩٦٤-١٩٦٣	٥٠٣٥٢٦٫٦٨٥
١٩٦٥-١٩٦٤	٦٠٩٧٨٥٫٩٥٤
المجموع	٣٢٢٧٣٨٤٫٦٥٨

ثم ان مجموع المصروفات على حساب عمارتي الخلاق والضميان الاجتماعي بلغت لغاية ٣١ آذار ١٩٦٤ « ١٣٦٨٢ » ثلاثة عشر الفا وستائة واثنين وثمانين دينارا .

جدول استثمارات اموال الضمان الاجتماعي

كما هي في ٣١-٣-١٩٦٤

فلس - دينار	فلس - دينار	الاراضى
	٩٧٨٩٦٫١٢٨	ارض عمارة الخلاق
	١٨٦٩٤٣٫٩٥٢	ارض عمارة الضمان الاجتماعي
٢٨٤٨٤٫٠٨٠		المصاريف على حساب الابنية تحت الانشاء
٧٠٥٨٫٠٨٠		عمارة الخلاق
١٣٦٨٢٫٠٠٠	٦٦٢٣٫٩٢٠	عمارة الضمان الاجتماعي
٥٫٩٨٢٫٠٠٠٫٠٠٠		القروض والسندات
٦٢٨٠٥٢٢٫٠٨٠		
		بلغت الفوائد على استثمارات المجلس المقبوضة
		خلال المسدة المنتهية في ٣١-٣-١٩٦٤ -
		(٧٢٠٥٨٨ ر ٧٢٨)

جدول استثمارات اموال الضمان الاجتماعي

كما هي في ٩-١-١٩٦٥

الاراضى	فلس-دينار	فلس - دينار
ارض عمارة الخلاقى	٩٧٨٩٦ ١٢٨	
ارض عمارة الضمان الاجتماعى	١٨٦٩٤٣ ٩٥٢	
		٢٨٤٨٤٠ ٠٨٠
<u>المصاريف على حساب الابنية تحت الانشاء</u>		
عمارة الخلاقى	٢٣٢٥٢ ٢٨٠	
عمارة الضمان الاجتماعى	٣٥٥٠٦ ٠٨٠	
سلفة ثرية الابنية	١٠ ٠٠٠	
		٥٨٧٦٨ ٣٦٠
القروض والسندات		٦٦١٢٠٠٠ ٠٠٠
		<u>٦٩٥٥٦٠٨ ٤٤٠</u>
بلغت الفوائد على استثمارات المجلس المقبوضة		(٢٦٠٣٤٤٩٢٤٩)

خلال المدة من ١ نيسان ١٩٦٤ لغاية

٩ كانون الثانى ١٩٦٥

المصاريف المنفقة على عمارة الضمان الاجتماعى والخلاقى لغاية

٩-١-١٩٦٥

	دينار	فلس
عمارة الضمان الاجتماعى	٣٥٥٠٦	٠٨٠
عمارة الخلاقى	٢٣٢٦٢	٢٨٠
المجموع	<u>٥٨٧٦٨</u>	<u>٣٦٠</u>

جدول تفصيل استثمارات اموال الضمان الاجتماعي

للسنة المالية ١٩٦٥

	دينار	فلس
المصرف العقاري	٢ ٩٣٥ ٠٠٠	—
مصرف الرافدين	٢ ٢٢٥ ٠٠٠	—
بنك الاعتماد العراقي	٤٠٠ ٠٠٠	—
« بغداد	٦٢٥ ٠٠٠	—
« التجاري	٤٠٢ ٠٠٠	—
« التعاوني	٣٤٥ ٠٠٠	—
« الرهون	٥٥٠ ٠٠٠	—
قرض لمصرف الرهون (لغرض تصليف العمال	٧٥٠ ٠٠٠	—
سندات القرض العراقي لسنة ١٩٥٦	٢٥٠ ٠٠٠	—
« « « لسنة ١٩٦٥	٢٥٠ ٠٠٠	—
قرض لمصلحة سكك حديد الجمهورية (عن	١٣٥ ٤٥٠	—
شراء طوابيع ضمان)		
قرض الى المؤسسة العامة للصناعة	٦٥٠ ٠٠٠	—
	٩٠٥١٧٤٥٠	—

فقط تسعة ملايين وخمسمائة وسبعة عشر الفا

واربعائة وخمسون ديناراً لا غيرها :

تخمينات ميزانية الضمان الاجتماعي

للسنة المالية ١٩٦٦

المصروفات		الايرادات	
المقدار بالدنانير	الجهة	المقدار بالدنانير	المصدر
١١٦٩١١	الرواتب والمخصصات	٢٠١٢٠٠٠	مبيعات طوابع الضمان الاجتماعي
٢٧١٠٠	النفقات الادارية و	٧٥٠٠٠	مساهمة الحكومة
٠٠١٠٥٥	الاندثارات	٣٥٠٠٠٠	فوائد القروض
	الموجودات	١٠٠٠	ايرادات متنوعة
٧١٠٠ ^(١)	الثابتة لاغراض الدائرة		
٥٠٠٠٠٠	الانشاءات		
٠٠٠٥٠٠	سلف الزواج للموظفين		
١٢٥٠٠٠٠	الاعانات		
١٢٤٠٣١٦١	المجموع	٣١١٣٠٠٠	المجموع =
			صافي الايرادات (١٧٠٩٠٨٣٩)

جدول المصروفات والايرادات
للسنة المنتهية في ٣١ - آذار - ١٩٦٦

الايرادات		المصروفات	
المقدار	المصدر	المقدار	الجهة
فلس دينار	مبيعات طوابيع	فلس دينار	الرواتب والمخصصات
٩٢٠٠٩٨٢٣٣٠	الضمان الاجتماعي	٦٧٠٨٥٤٠٥٥٤	النفقات الادارية
٥٥٢٠٥٠٤٠٤٢٠	مساهمة الحكومة	٧٣١٠٠١٣٦	الاعانات المدفوعة
٣٣٨٠٣٦٥٠٤	فوائد الاستثمارات	٥٨٦١٠٢٣٧٥	صافي الايرادات
٣٣٨٠٥٩٨	ايرادات متنوعة	١٠١٥٣٦٣٦٠٨٤٧	المنقولة الى
			الميزانية العامة
١٠٨١٤٩٠٣٠٨٥٢		١٠٨١٤٩٠٣٠٨٥٢	المجموع

مؤسسة الضمان
الميزانية العامة كما هي عليه

الموجودات الثابتة	فلس - دينار	فلس - دينار
الاثاث	٦٢٢٥٠٠٠	
السيارة	٥٤٠٠٠٠	
المساكن والالات	١٥٠٥٠٧٢٠	
الكتب	٦٧٥٠٠	٨٢٧٨٠٢٠
<u>الاستثمارات</u>		
سندات القرض العراقي لسنة ١٩٥٦ بفائدة ٣٪	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	
سندات القرض العراقي لسنة ١٩٦٥ بفائدة ٣٪ وجوائز ٢٪	٢٠٠٠٠٠٠٠٠	
قرض مصرف الزهراء لتسليف العمال .	٧٥٠٠٠٠٠٠٠	٧٨٣٢٠٠٠٠٠٠٠
الودائع الثابتة لدى البنوك .	٦٦٣٢٠٠٠٠٠٠	٣٨٣٢٠٠٠٠٠٠٠
ارصدة الحسابات الجارية للدوائر التابعة المؤسسة في الالوية	٢٣٩٧٩٨٧٦	
النقد لدى البنك المركزي العراقي - بغداد .	٦٧٦٧٦٣٥١	
رصيد سلفة امين الصندوق .	١٥٠٧٥٠	٩١٦٧١٩٨٢
<u>أرصدة مدينة أخرى</u>		
ذمم مديرية الحسابات العامة (عن حصة الحكومة في اشتراكات الضمان الاجتماعي متحققة وغير مقبوضة .	١٢٨٠٩٩١١٥	
تسليفات لقاء اختلاسات	١٢٦١٨٠٠	
سلف سفر	٧٠٠٠٠	
سلف زواج	٢٨٤٠٠٠	
موقوفات فوائد سندات القرض العراقي لسنة ١٩٦٥	١٢٣٢٨٧٧	
رسم كرك مدفوع مقدما	٩٠٧٠	١٣٠٩٥٦٨٦٢
الابنية تحت الانشاء		
<u>عمارة الضمان الاجتماعي</u>		
كافة الارض	١٨٦٩٤٣٩٥٢	
السلف والنفقات الاخرى	٨١١٩٢٩٣٢	٢٦٨١٣٦٨٨٤
<u>عمارة الخلاسي</u>		
كافة الارض	٩٧٨٩٦١٢٨	
السلف والنفقات الاخرى	١٠٨٥٢٧٢٦٧	٢٠٦٤٢٣٣٩٥
		٤٧٤٥٦٠٢٧٩
		٨٥٣٧٤٦٧١٤٣
<u>حسابات نظامية (لها مقابل)</u>		
موجودات طوابع الضمان الاجتماعي لدى المناطق	٦٣٤٤٠٣٨٠	
موجودات طوابع الضمان الاجتماعي في المخزن الرئيسي	٣٤١٥٠٠٠٠٠	٤٠٤٩٤٠٣٨٠
		٨٩٤٢٤٠٧٥٢٣

الإجماعى - بقرار

في ٣١ آذار / ١٩٦٦

الإيرادات	لاس - دينار	لاس - دينار
المدور في ١ - نيسان - ١٩٦٥	٧٣٨٣٠٤٢٤١٣	
يضاف صافي الإيرادات بموجب حساب الإيرادات والمصروفات المرفق للسنة المنتهية في ٣١ آذار ١٩٦٦	١١٥٣٦٣٦٦٨٤٧	٨٥٣٦٦٧٩٢٦٠
أمانات متنوعة		٧٨٢٨٨٣

٨٥٣٧٤٦٧١٤٣

(التواجم المطبوعة (الحساب المقابل)

٤٠٤٩٤٠٣٨٠

٨٩٤٢٤٠٧٥٢٣

- ١٩٠ -

جدول مصاريف الابنية تحت الاقضاء لغاية ٣١-٣-١٩٦٦

عمارة الضمان الاجتئاسى	اجور المراقبة والاشراف والنفقات الاخرى	السلف المدفوعة	المجموع	المبلغ الكلى
كفة الارض			١٨٦٩٤٣٩٥٢	
المصروفات لغاية ٣١-٣-١٩٦٥	٢١١٢٦٢٨٠	٢٣٥٠٠٠٠٠	٥٤٦٢٦٢٨٠	
المصروفات خلال السنة المالية ٦٥-٦٦	٢٣٦٦٦٦٥٢	٢٢٢٠٠٠٠٠	٢٦٥٦٦٦٦٥٢	٢٦٨١٣٦٦٨٨٤
	٢٤٤٩٢٩٣٢	٥٦٧٠٠٠٠٠		
عمارة الخلائسى			٩٧٨٩٦٦١٢٨	
كفة الارض			٢٣٢٦٢٢٢٨٠	
المصروفات لغاية ٣١-٣-١٩٦٥	٢٣٢٦٢٢٢٨٠	٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٢٦٢٢٢٨٠	
المصروفات خلال السنة المالية ٦٥-٦٦	٢٤٦٤٠٦٥٢	٨٢٨٠٠٠٠٠	٨٥٢٦٤٠٩٨٧	٢٠٦٤٢٣٣٩٥
	٢٥٧٢٦٩٣٢	٨٢٨٠٠٠٠٠		

موجب الميزانية العامة ٤٧٤٥٦٠٢٧٩

جدول

تفصيل الاستثمارات لسنة المنتهية في ٣١-٣-٦٦

٢٢٢١٠٠٠٠٠٠٠٠	البنك العراقي
٢٢٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	بنك الرافدين
٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بنك الاعتماد العراقي
٦٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠	بنك بغداد
٤٠٢٠٠٠٠٠٠٠٠	البنك التجاري العراقي
٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	المصرف التعاوني
٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	مصرف الرهون
٧٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	قرض مصرف الرهون لتسليف العمال
٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠	سندات القرض العراقي لسنة ٩٥٦
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	سندات القرض العراقي لسنة ٩٦٥
<u>٧٨٣٢٠٠٠٠٠٠٠</u>	المجموع بموجب الميزانية العامة

المبحث الخامس

تمويل صندوق

الصحة والترفيه الاجتماعي

قرر قانون الضمان الاجتماعي بان لمجلس مؤسسة الضمان الاجتماعي ان يؤسس بعد موافقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية صندوقاً للصحة والترفيه الاجتماعي للاغراض التالية مجتمعة أو منفردة :-

- ١- المساهمة في تمويل المعاهد والمؤسسات العامة والخاصة التي يستفيد المضمونون و عيالهم من خدماتها ونشاطها في الميدانين الصحي والاجتماعي .
- ٢- تمويل برامج معونة البطالة التي تعد للعاطلين وفق الاساليب والشروط التي يقررها وزير العمل والشؤون الاجتماعية عند المقدرة الاقتصادية والاقتضاء .

وقد تقرر أن يمول هذا الصندوق من الموارد التالية :- (١)

- ١- المبالغ المتبقية من فوائد استثمار اموال صندوق الضمان الاجتماعي المؤسس بمقتضى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ .
- ٢- الموارد المتأتية من الفوائد والمدخولات الناجمة عن استثمار اموال وممتلكات مؤسسة الضمان الاجتماعي ما لم تخصص لاغراض اخرى (٢) .
- ٣- الغرامات التي قد تفرض على بعض الاشخاص بمقتضى قانون الضمان الاجتماعي (٣) .

٤- منحة سنوية من مؤسسة الضمان الاجتماعي تعادل (٥ بالمائة) من

١- المواد ١٥ و ١٦ من قانون الضمان الاجتماعي .
٢- المادة - المواد ١٦ و ١٢ من القانون .
٣- المادة - ١٦ و ٦٦ من القانون .

حصيلة الاشتراكات المدفوعة من قبل العمال واصحاب العمل بشرط على أن لا تزيد المنحة على « ٤٠ بالمائة » من مبلغ المساهمة السنوية التي تدفعها الحكومة لمؤسسة الضمان المذكور وبشرط القدرة المالية على دفعها لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي (١).

ومن الجدير بالذكر هنا انه للآن لم يتأسس هذا الصندوق ونحن بدورنا نعتقد بعدم لزوم تأسيسه الآن من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي وإنما يجب نقل اختصاصاته الى مديرية الاغاثة العامة بعد تبديل اسمها الى مديرية المساعدة الاجتماعية .



١- أي بغير ان لا تدفع هذه المنحة الا عند تحقق الرصيد القانوني لدى المؤسسة من جيم فروع الضمان الاجتماعي المنصوص عنه في القانون المادة (١٦ و ١٤ و ١٢) من القانون المذكور .

ملاحظة هامة

حول شمول التأمين الضمان الاجتماعي

يؤسفنا انه قد فاتنا في حينه ذكر التأمين الاختياري وهو ان قانون الضمان الاجتماعي العراقي الجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ بمبدأ جواز بقاء شخص مضمولاً بهذا الضمان اختيارياً رغم صيرورته غير مضمول به قانوناً لتركه العمل مثلاً أو انتقاله من عمل مضمول به الى عمل غير مضمول به . اذ قرر هذا القانون بانه « اذا لم يعد الشخص مضمولاً بالضمان الالتزامي بعد أن كان خاضعاً له فيجوز أن يستمر في الخضوع للضمان على اساس اختياري بالنسبة لفرع التقاعد فقط وفق الشروط والاحوال التي تعين بنظام . » أي انه يبقى مضمولاً بصورة اختيارية ويدفع الاشتراك عن نفسه حسب الاصول ويعتبر هذا الاشتراك الاختياري في حكم الاشتراك الذي يدفعه الشخص المضمون التزامياً^(١) . ولكن لأن لم يصدر النظام اللازم لتنفيذ هذا الأمر وعليه فلا يوجد الآن عندنا تأمين اجتماعي اختياري .

ولكن تعديل القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ جوز ان يحتفظ هذا الشخص الذي اصبح غير مضمول بهذا الضمان بعدما كان مضمولاً به ، بحقه فقط في تقاضي الاعانات بموجب فرعي المرض والتقاعد ولكن جوز القانون له الاستمرار في الخضوع للضمان اختيارياً بالنسبة لفرع التقاعد فقط^(٢) .

١- المادة - ٤ - من قانون الضمان الاجتماعي المذكور .

٢- للمادة - ٣ - فقرة - ١ - من قانون التمديد المذكور .

الفصل الثالث

اعانات

الضمان الاجتماعي

يقصد بالاعانة هنا « كل مبلغ يستحق دفعه بموجب احكام - قانون الضمان الاجتماعي - بما في ذلك الرواتب التقاعدية والمنح والمكافئات » .
الاصل في الوقت الحاضر لدى الدول المتقدمة كما ذكر سابقاً ان اعانات الضمان الاجتماعي ، وهي ما يقدمها هذا النظام الى المشمولين به المستحقين لها ، اما ان تكون عينية كخدمات ثقافية أو طبية أو معاشية أو وسائل مادية كادوات أو مواد غذائية أو كسائية أو سكنية ، وأما ان تكون تلك الاعانات نقدية فقط أو الاثنين معاً . ففي بعض الدول تقدم انظمة الضمان الاجتماعي المبالغ النقدية فقط أو أن تقدم الاعانات النقدية والعينية معاً ولما يوجد نظام يقدم فقط الاعانات العينية .
ويجب عادة أن تتوفر شروط معينة لاستحقاق هذه الاعانات التي قد تقدم بحسب الحاجة كالخدمات الطبية ، أو أن تقدم بمقادير مختلفة قابلة للتعديل والتبديل حسب شروط معينة كما في الاعانات العينية .
ولقد عين الضمان الاجتماعي العراقي لكل حالة من الحالات المشمولة به مقداراً معيناً من الاعانات النقدية فقط عند اعانات اصابات العمل التي جعلت هينية ونقدية معاً . ومعنى هذا ان النظام أخذ في الاصل بمبدأ تقديم الاعانات النقدية فحسب وربما كان ذلك بسبب عدم قدرته الفنية والعلمية والادارية والاقتصادية على تقديم الاعانات العينية في جميع فروع الضمان الاجتماعي . وربما سيكون قادراً على ذلك في المستقبل سيما ان لبعض المؤسسات المشمولة بهذا النظام معاهد صحية تقدم لعمالها الخدمات الصحية والطبية العينية مباشرة كالنكك الحديدية مثلاً .

وتقدم هذه الاعانات المقررة الى المستحقين عند توفر شروط معينة
سندكرها فيما بعد . والآن تبين بعض المميزات العامة لها وهي :
عدم جمع اعانتين : ومما تجب الإشارة اليه ان نظام الضمان الاجتماعي
العراقي قرر عدم جواز دفع اعانتين معاً من الاعانات التالية لنفس الشخص
عن نفس الفترة ذلتها وهي (١) :-

١- اعانة المرض واعانة الولادة .

٢- اعانة المرض واعانة اصابة العمل .

٣- اعانة الولادة واعانة اصابة العمل .

ولكن النظام لم يبين ايها تعطى اذاً ولذا فأرى ان تعطى له الاكثر مقداراً
لا سيما انه نص القانون على ان الشخص اذا كان يستحق تقاضى نوعين من
المعاش التقاعدي لأي نوع من الأنواع فيدفع له المعاش المستحق الاعلى
مقداراً . وسبب ذلك هو أن يحصل المضمون على نوع واحد من الاعانات
في نفس الوقت باعتبارها هي التي خصصت لاشباع حاجاته الضرورية
المنصوص عنها في القانون نفسه .

واذا حدث ان استحق شخص المعاش الدائم وفق قانون الضمان
الاجتماعي وكان يستحق من قبل التقاعد الحكومي فيخفض هذا المعاش الدائم
المستحق بنسبة نصف مبلغ التقاعد الحكومي بشرط ان لا يقل المعاش المذكور
مطلقاً عن نصف مبلغه الاعتيادي (٢) ، فاذا كان شخص مستحقاً تقاعداً
حكومياً بمعدل عشرة دنانير شهرياً ثم استحق المعاش الدائم وفق قانون
الضمان الاجتماعي بمعدل عشرين ديناراً مثلاً في الشهر فيخفض هذا المعاش
الى خمسة عشر ديناراً أي بمقدار نصف التقاعد الحكومي ، أما اذا كان هذا

١- المادة - ٥٥ - من القانون .

٢- الفقرة - ١٢ - من المادة - ٥١ - من القانون .

المعاش مثلاً في الأصل بمقدار (٩) دنانير فلا يصبح مقداره مثلاً (٤) دنانير (باعتبار ٩ = ٥ = ٤) بل يكون بمقدار نصفه الاعتيادي هو أي (٥ر٤) ديناراً فقط . وهذا ما قرره نفس قانون الضمان الاجتماعي .

حماية الاعانات : ان الغرض الاساسي من اعانات الضمان الاجتماعي هو اشباع حاجات المضمون وعائلته بها عندما يتعرض الى حالات انقطاع الاجر عنه بسبب المرض او العجز او الشيخوخة او الولادة او اصابة العمل ولذلك فقد حرم القانون التنازل عن (١) الاعانات المذكورة وحرم تحويلها أو بيعها واذا حصل ذلك فيكون باطلاً بطلاناً مطلقاً اذ تعتبر هذه الاحكام من النظام العام التي لا يمكن الاتفاق على ما يخالفها .

ولنفس الغرض المذكور حرم القانون ايضاً وضع الحجز على هذه الاعانات المستحقة للمضمون لقاء دين في ذمته ، ولكن تمثيلاً مع التقليد القانوني القديم جوز القانون وضع الحجز على مقدار ربعها لقاء الدين في حالتين هما :-

أ - اذا كان الدين ، سبب الحجز ، يعود الى خزينة الدولة أو الى المؤسسات شبه الرسمية .

ب - اذا كان الدين لغرض ايفاء النفقة الشرعية وهي التي يحكم بها المضمون لاولاده الصغار أو لزوجته أو لأحد والديه مثلاً .

ففي هاتين الحالتين فقط يمكن وضع الحجز على ربع مقدار اعانات الضمان الاجتماعي والافهمي مصونة من ذلك .

التوقف عن دفع الاعانات : لقد نص قانون الضمان الاجتماعي على ان يتوقف دفع الاعانات سواء اكانت نقدية أم عينية - طيبة - في الاحوال التالية (٢) .

١ - المادة - ٥٦ - من القانون .

٢ - المادة - ٥٧ - من القانون .

١- طيلة غياب المستحق لها عن العراق اللهم الا اذا أقرت قواعد المقابلة بالمثل والاتفاقيات الدولية بتقديم هذه الاعانات له في البلد الآخر .

٢- اذا ظهر ان في طلب المستحق للاعانة معلومات غير صحيحة أو انه قدم مستندات مزورة لأثبت حقه في الاعانة . وهنا تجب الإشارة الى انه يجب برأينا دفع الاعانة مجدداً للمستحق اذا كان له الحق في الاعانة وعرقب على تصرفاته غير الشرعية إذ لا يمكن فرض عقوبتين على جريمة واحدة .

٣- اذا تبين أن سبب الاعانة ، الولادة ، أو المرض ، أو اصابة العمل ، أو العجز أو الوفاة مثلاً ، جرم ارتكبه المضمون أو سوء تصرفه . وهنا يقع اثبات الجرم أو سوء التصرف على الجهات الرسمية المختصة بالطرق القانونية المعلومة لا الى احكام الافراد المجردة .

٤- اذا لم يقم المستحق في الأحوال الاعتيادية بمراجعة القواعد الخاصة باثبات حدوث واستمرار سبب الاعانة .

الحرمان من الاعانات : ولقد حرم القانون على الشخص تقاضى (١)

أى مبلغ أو خدمات مستحقة له وفق أحكام الضمان الاجتماعى عن أية فترة يحكم فيها عليه بالسجن أو يقرر بشأنه التوقيف على سبيل التحقيق . ومعنى ذلك انه اذا اعتقل المستفيد من دون أية جريمة أو تحقيق بشأنها فيجب ان تدفع له هذه الاعانة التى يستحقها .

وتقرر قانوناً بان يدفع جزء من الاعانات عند الحرمان منها الى عائلة المستحق المحروم وفق نظام تصدره مؤسسة الضمان الاجتماعى العامة ولم يصدر هذا النظام بعد .

وفى الواقع كان يجب اقرار دفع جميع الاعانات النقدية المستحقة ،

الى عائلة المستحق عند حبسه مطلقاً ، أو عند توقيفه ، بطلب منه ، وهذا أقرب للعدل ولتحقيق الغرض من هذه الاعانات .

مرور الزمن : لقد قرر القانون سقوط (١) المطالبة بالحق في الاعانات

المستحقة بمرور زمن معين على تاريخ استحقاقها وذلك لكي لا تبقى المعاملات معلقة والحسابات غير منتهية . و فرق في مدد مرور الزمن حسبما يلي :

١- بالنسبة لاعانات المرض والولادة والوفاة واصابات العمل يسقط حق المضمون في الاعانات اذا لم يطالب بها خلال ستة اشهر من تاريخ استحقاقها .
٢- بالنسبة لاسترداد ما دفع خطأً أو سهواً من زيادة في الاشتراكات فمدة مرور الزمن بشأنه سنة واحدة .

٣- أما بالنسبة لمعاشات العطل الدائم او مكافآته او بالنسبة لمعاشات الخلف لفرع اصابات العمل ، وكذلك بالنسبة لمعاشات العجز والشيخوخة والخلف بالنسبة لها فيسقط حق المضمون في الاعانة اذا لم يطالب بها خلال خمس سنوات من تاريخ استحقاقها . مع العلم انه ليس لاستحقاق التقاعد اثر رجعي لأكثر من ستة اشهر تسبق تاريخ المطالبة به . ونرى بانه يجب ان تطبق نفس القواعد القانونية العامة بالنسبة لقطع مرور الزمن بالصغر او الجنون او السفر خارج العراق .

الشروط العامة لاستحقاق الاعانة : وتوجد شروط شكلية عامة

بالاضافة الى شروط كل اعانة مقصورة عليها ، للحصول على اعانات الضمان الاجتماعي من مؤسسة الضمان الاجتماعي ، وفروعها في المناطق المختلفة يجب توفرها لكي يحصل المستحق على اعاناته المستحقة وهي :-

١- تقديم طلب تحريري من قبل المستحق قبل سقوط المطالبة بالحق بمرور الزمن .

١- المادة - ٥٤ - من القانون . يسقط حق صاحب العمل عدا الدوائر الرمية وشبهها بالرجوع على العامل بمحضته من الاشتراك بعد اسبوعين من الدفع . المادة - ١٠ - من نظام تسديد الاشتراكات .

- ٢- اثبات ما يتعلق بشخصية المستحق من اسمه وعنوانه ومحل اقامته وتاريخ ولادته وذلك يتم بابرار دفتر النفوس أو ما يقوم مقامه .
- ٣- اثبات كونه مشمولاً بالضمان الاجتماعي وكونه قد توفرت فيه الشروط الخاصة لاستحقاق الاعانة من دفع الاشتراكات المطلوبة وذلك يتم ويظهر بابرار دفتر الضمان الذي يعرف منه نوع ومحل عمله واسم صاحب العمل .
- ٤- وبحسب تعليمات مؤسسة الضمان الاجتماعي انه يجب ابراز وثيقة اثبات الهوية ان تطلب الأمر الى ذلك في حين لا أرى حاجة الى هذا الشرط طالما يبرز دفتر النفوس وفيه التصوير واذا قيل بان دفاتر نفوس العاملات قد لا تحمل صورهن فان في دفتر الضمان الاجتماعي قد توجد تلك الصور .
- والآن نتكلم عن اعانة كل حالة على حدة لتسهيل البحث والفهم والادراك وذلك بالتالي :-

المبحث الاول

اعانة الولادة

قرر القانون للمرأة العاملة اعانة في حالة الولادة ويقصد بالولادة ، في قانون الضمان الاجتماعي العراقي ، وضع طفل حتى بعد تمام مدة الحمل ، أو وضع طفل حتى أم ميت بعد ستة وعشرين اسبوعاً^(١) من بداية الحمل - أي بعد النصف الأول من الشهر السابع للحمل - وعليه فلا تستحق العاملة هذه الاعانة اذا حدث الوضع قبل هذه الفترة ولو بيوم واحد ، وهذا ما لا نؤيده تأييداً عاماً لأن المرأة قد تلد قبل هذا التاريخ بيوم أو بيومين مثلاً فلماذا تحرم عندئذ من حقها في هذه الاعانة، وقد تتعرض في حالة الاجهاض مثلاً الى مضاعفات واخطار طبية ونفقات وتكاليف باهضة قد تفوق مخاطر وتكاليف الولادة الطبيعية نفسها .

ولذا فترى ضرورة اعطاء العاملة بعض الاعانة عند الاجهاض ، وكذلك عند الولادة قبل أو انها بصورة عامة .

وقد قرر قانون الضمان الاجتماعى العراقى للمرأة العاملة فى حالة الولادة نوعين من الاعانة النقدية - مع العلم انه لم يقرر لها أية اعانات طبية عينية - هما :-

١- اعانة الولادة المؤقتة .

٢- اعانة الولادة المقطوعة .

الفرع الاول

اعانة الولادة المؤقتة

« اعانة الولادة »

يقصد بهذه الاعانة تلك التى تدفعها مؤسسة الضمان الاجتماعى أو احد غروها للمرأة العاملة المضمونة ، بسبب الحمل والوضع لمدة اقصاها اثنى عشر اسبوعاً عادية ، ستة اسابيع قبل الوضع وستة اسابيع بعده . إذ نص قانون الضمان الاجتماعى على أنه « تدفع اعانة الولادة - المؤقتة - للمرأة المضمونة ... خلال الاثنى عشر اسبوعاً بما لا يزيد على ستة اسابيع منها سبق - الاصح تسبق - تاريخ الولادة المتوقعة وبشرط أن يستمر دفع اعانة الولادة حتى نهاية الاسبوع السادس الذى يعقب تاريخ الولادة اذا حدثت بعد التاريخ المتوقع لها ^(١) » . ومعنى ذلك ان المرأة المضمونة تستحق هذه الاعانة لمدة لا تزيد على ستة اسابيع قبل الولادة وستة اسابيع كاملة بعد الولادة ، حتى انه اذا لم تحدث الولادة فى التاريخ المتوقع بل حدثت بعده فإن الالدة تستحق الاعانة لستة اسابيع كاملة بعد تاريخ الولادة نفسها . أما الفقرة ما بين التاريخ

المتوقع للولادة وتاريخ الولادة بالذات عند الاختلاف فقد تعتبر اجازة اعتيادية أو مرضية أو اجازة بدون راتب حسب الأحوال .

أما اذا حدثت الولادة قبل التاريخ المتوقع فتستحق المرأة العاملة المضمونة الولادة هذه الاعانة للمدة التي تركت فيها العمل بسبب نفس الولادة الى حين الولادة مهما كانت حتى ولو كانت اقل من ستة أسابيع لأن القانون قال « خلال اثني عشر اسبوعاً بما لا يزيد عن ستة أسابيع منها سبق - أى تسبق تاريخ الولادة المتوقعة ... » وليس معنى ذلك لمدة (١٢) اسبوعاً ثم انه يمكن أن تنقص هذه المدة قبل الولادة عن ستة أسابيع ولكن لا تزيد عليها .

والملاحظ هو ان هذه الاعانة مقصورة بهذا القانون على العاملة المضمونة فقط بينما كان قانون الضمان الاجتماعي السابق رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦^(١) يقرر هذه الاعانة الى زوجة العامل المضمون ايضاً ولو لم تكن عاملة مضمونة . فكان ذلك القانون بهذه النقطة يمتاز على القانون الاخير ، لأن زوجة المضمون تحتاج هي ايضاً لهذه الاعانة كحاجة غيرها اليها طالما تولد واقعة الولادة لها عدة حاجات ومن واجب المجتمع تهيئة وسائل اشباعها . ويشترط لاستحقاق اعانة الولادة الشروط التالية^(٢) :

١- أن تثبت حالة الحمل أو الولادة ثبوتاً طبيياً من قبل طبيب مختص تعيينه أو توافق على فحصه لهذا الغرض مؤسسة الضمان الاجتماعي . وأن اشتراط ثبوت الحمل من قبل طبيب مجاز هو أمر طبيعي إذ لا يمكن التأكد من ذلك بغير الطبيب والحامل نفسها . أما اشتراط ثبوت الولادة من قبل طبيب مجاز فهو شرط قاس بالنسبة للعاملة في العراق اذ هي تلد عادة من قبل قابلة مأذونة وهذا هو العرف الجاري السائد في العراق ، ولذا فكان على المشرع العراقي

١- المادة - ١٨ - فقرة - ٥ - من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ .

٢- المادة - ٣٢ - من القانون .

أما ان ينص على ضرورة تعيين طبيبة لتوليد العاملات أو يكتفى لإثبات الولادة ببيان الولادة الرسمي الذي تصدره الجهة المختصة عادة والذي يعتبر الآن أمام جميع الجهات الرسمية وثيقة يعمل بموجبها . وعندئذ فلا حاجة لإثبات الولادة بشهادة طبيب مجاز قد يكلف الوالدة مبلغاً فوق طاقتها أو هي لا تستطيع الذهاب إليه حياً .

٢- التوقف عن العمل : أى ان العاملة الحامل أو النفساء يجب أن تتوقف عن العمل حتى تستطيع الحصول على اعانة الولادة وهذا أمر طبيعي أيضاً لأن اجازة الولادة هي ضرورة طبية صحية وان اعانتها هي تعويض عن القعود عن العمل ، لذلك فشرط التوقف عن العمل لأداء الاعانة أمر لازم واجب التأكيد من تحقيقه .

٣- يشترط أيضاً لذلك ان لا تقل الاشتراكات المدفوعة عنها لصندوق الضمان الاجتماعي ، أو المقيدة لحسابها فيه عن ستة وعشرين اشتراكاً اسبوعياً في الاثني عشر شهراً السابقة لتاريخ ولادتها المتوقعة من قبل الطبيب المختص . ومعنى ذلك انه يجب ان تكون العاملة قد عملت خلال هذه الستة في عمل مشمول بالاضمان مدة لا تقل عن ستة وعشرين اسبوعاً متواصلة أو متقطعة وكانت اقساط الضمان قد دفعت عنها حسب الأصول القانونية ، اما اذا كان الاشتغال لايام متقطعة ولم تدفع فيها عن العاملة الاقساط المذكورة حسب الأصول فهي لا تستحق اعانة الولادة حتى ولو كان مجموع ايام الاشتغال اكثر من ستة وعشرين اسبوعاً ، وهذا نقص يجب تلافيه بان تدفع اقساط الضمان عن كل يوم يعمل فيه العامل بعمل مشمول بالاضمان لكي تحسب له كل ايام العمل حتى وإن كانت متقطعة في اسابيع مختلفة أى ان يكون الاشتراك يومياً لا اسبوعياً . ولكن يمكن تسديده اسبوعياً أو شهرياً .

والمقصود بالاسبوع هنا « الايام السبعة » من بداية يوم السبت الى نهاية يوم الجمعة (١).

وقد يبدو أن هناك اشكالا فيما يتعلق باجازة الولادة التي قررها قانون العمل العراقي وهي لمدة ستة اسابيع تدفع خلالها للعاملة الوالدة عند الوضع اجورها كاملة من قبل صاحب العمل (٢). فهل تدفع لها اعانة الضمان الاجتماعي بالإضافة الى استحقاقها لأجورها خلال اجازة الولادة؟

الواقع ان النص القانوني صريح بان « تدفع اعانة الولادة للمرأة المضمونة عن جميع الايام التي لا تعمل فيها بأجر خلال الاثني عشر اسبوعاً - لما قبل وبعد الولادة - » وفي رأينا أن اجازة الولادة واجازة المرض ايضاً تعتبر كالعامل حكماً وتستحق العاملة فيها اجورها ، ولذا فالمرأة لا تستحق مع الأجر في أثنائها اعانة الولادة المنصوص عليها .. واذا ذهبنا الى غير هذا الرأي فمعنى ذلك ان المرأة ستحصل على الاعانة والأجر معاً وهذا ما لا يمكن أن يقصده المشرع .

والحقيقة انه كان يجب ان تقرر الاعانة للولادة بمقادير الأجر دائماً ولمدة (١٢) اسبوعاً وأن تلغى اجازة الولادة او المرض في تلك الفترة مع زيادة اقساط الضمان الاجتماعي على صاحب العمل في نفس الوقت بنسبة معينة لهذا الغرض لقاء اعاقته من اجور هذه الاجازة .

اما مقدار اعانة الولادة فهي تعطى ، بمقدار اعانة المرض أو اصابات العمل ، بحسب اصناف الأجر للمستحقات ، أى ان مقاديرها تختلف باختلاف مقادير الأجر المصنفة ، وذلك كما في الجدول التالي (٣) :

-
- ١- المادة - ١ - من قانون الضمان الاجتماعي المعدل رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ وكان القانون الاصيل يعتبر الاسبوع الايام السبعة التي تبدأ من منتصف ليلة كل يوم خميس .
 - ٢- قانون العمل العراقي .
 - ٣- الجدول الاول ، معدلات الاعانة المادة - ١١ - من قانون الضمان الاجتماعي المعدل رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦ .

اصناف الاجور	المعدل اليومي لاعانات الولادة والمرض واصابات العمل فلس دينار
الاول	١٩٥ ر .
الثاني	٣٥٠ ر .
الثالث	٦٠٠ ر .
الرابع	٨٥٠ ر .
الخامس	١٠٨٠ ر .

ويجب الانتباه الى ان المقصود باصناف الاجور ليس هو اصناف اجور المستحقين لهذه الاعانات بتاريخ الاستحقاق نفسه ، وقد يكون العامل أو أن تكون العاملة قد دخلت الصنف الأعلى قبل يوم أو يومين من تاريخ الاستحقاق ، وانما نص القانون على كيفية معرفة صنف أجر المستحق على ضوء الاجور المفترضة لجميع اصناف اجوره الحقيقية التي مر عليها خلال فترة محددة بالقانون .

فبالنسبة لحالتي الولادة والمرض مثلاً نص القانون على ان « يكون صنف الأجر للشخص المضمون - من اجل احتساب الاعانة - هو الصنف المساوي لمجموع مبالغ صنف اجره الاسبوعي المفترض الذي على اساسه دفعت أو قيدت الاشتراكات خلال الثلاثة عشر اسبوعاً التي تسبق تاريخ بدء العطل - المرض والتوقف عن العمل بانتظار الولادة - بعد قسمته على رقم - ١٣ - ٤ (١) .

وقد عرفنا سابقاً ان الاجور الاسبوعية المفترضة لاصناف الاجور هي الآتية نعيد تثبيتها للتأكيد عليها .

مقدار الاجر الاسبوعى المفترض فلس دينار	صنف الاجور
٢٧٥ ر ٢	الاول
١٥٠ ر ٤	الثانى
٠٠٠ ر ٧	الثالث
٠٠٠ ر ١٠	الرابع
٦٠٠ ر ١٢	الخامس

فاذا كان العامل مثلاً خلال الثلاثة عشر اسبوعاً لمدة « ١٠ » اسابيع فى الصنف الأول وثلاثة اسابيع فى الصنف الثانى فيكون حساب صنف اجره لاحتساب اعانة الولادة او المرض كالتالى :

$$٢٢٢٧٥٠ = ٢٢٢٧٥٠ \times ١٠$$

بمجموع اجره المفترض لمدة عشرة اسابيع .

$$٤١٥٠ \times ٣ = ١٢٢٤٥٠$$

بمجموع اجره المفترض لمدة ثلاثة اسابيع .

$$٣٥٢٠٠ + ١٢٢٤٥٠ = ١٥٧٦٥٠$$

بمجموع اجره المفترض خلال الثلاثة عشر اسبوعاً .

$$٢٧٧٧ = ١٣ \div ٣٥٢٠٠$$

اذن معدل اجره المفترض .

وبما أن صنف الأجر الاول هو ما يقل عن « ٢٨٠٠ » ديناراً . لذا فيدخل هذا العامل من حيث الاعانات فى صنف الأجر الاول . وعليه فيحصل على اعانة معدلها اليومى (١٩٥) فلساً خلال اجازة المرض وكذلك تحصل العاملة المضمونة المشيئة لهذا العامل من حيث صنف الاجر المحسوب اعلاه على نفس المقدار كاعانة الولادة خلال اجازة الولادة . ويتم دفع اعانة الولادة من قبل صناديق المؤسسة الى المستحق اسبوعياً فى آخر الاسبوع أى يوم الخميس ، ولكن للمؤسسة أن تقرر بتعليمات

مخصوصة دفع هذه الاعانات في أى وقت آخر ولاية مدة اخرى ، وذلك طبعاً عند الحاجة والاقتضاء .

وان هذه الاعانة واعانة المرض تدفع عن كل يوم من ايام الاسبوع حتى عن يوم الجمعة نفسها (١) .

ونشير الى انه لا تدفع اعانة الولادة مع اعانة المرض « المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعى ولا مع اجازة المرض المدفوعة بحسب قانون العمل » في وقت واحد كما لا تدفع اعانة الولادة مع اعانة اصابة العمـل في وقت واحد (٢) .

ولكن لم يبين القانون أية اعانة اذا تدفع عندما تستحق اعانة الولادة مع اعانة المرض أو مع اعانة اصابة العمل ، لذا نقرر ضرورة وجوب دفع الاعانة الأعلى مقداراً استناداً الى قاعدة انفع الأمرين الى العامل باعتباره هو المحتاج الى ذلك .

الفرع الثانى

اعانة الولادة المقطوعة

« منحة الولادة »

تدفع للمرأة عند الولادة اعانة بمقدار خمسة دنانير لمرة واحدة لمساعدتها على تجهيز نفسها والوليد بما تحتاج اليه الولادة بالذات .

ان هذا المقدار وإن كان ضئيلاً إلا انه بالنسبة للعاملة ذو فائدة اقتصادية كبيرة اذ به تستطيع ان تشبع بعض الحاجات المتولدة لها عن الحمل والولادة .

١- المادة - ٥٠ - فقرة - ٤ - من القانون المذكور .

٢- المادة - ٥٥ - من القانون .

ويشترط لاستحقاق هذه الاعانة شرط خاص وهو أن يكون بمجموع الاشتراكات المدفوعة عن العاملة أو المقيمة لحسابها في السجل المختص خلال الاثني عشر شهراً التي تسبق تاريخ واقعة الولادة ستة وعشرين اشتراكاً اسبوعياً على الأقل (١). والاحرى ان تعطى هذه الاعانة لكل عاملة بصرف النظر عن عدد الاشتراكات لانها باشد الحاجة اليها عادة .

كما يشترط كذلك ثبوت واقعة الولادة بتأييد طبيب مجاز تعيينه أو توافق عليه مؤسسة الضمان الاجتماعي .

واعتقه بأنه لا حاجة لكل ذلك من الناحية العملية اذا ابرزت المرأة العاملة أو من يقوم مقامها قانوناً بيان الولادة مصدقاً من قبل الجهات الرسمية .

المبحث الثاني

اعانة المرض

المراد بمعنى المرض بقانون الضمان الاجتماعي العراقي الجديد هو «الحالة المرضية غير الناشئة عن اصابات العمل» .

والمقصود باعانة المرض هي المبالغ النقدية التي قررها قانون الضمان الاجتماعي للشخص المضمون الذي يقع مريضاً بغير اصابة العمل ، وذلك عند توفر الشروط التالية :- (٢)

١- أن يثبت المرض من قبل طبيب معترف به رسمياً تعيينه أو توافق عليه

١- المادة - ٣٤ - من قانون الضمان الاجتماعي .

٢- المادة - ٣١ - من القانون .

مؤسسة الضمان الاجتماعي . أى أما ان يعين طبيباً فيها أو أن يتفق معه على إجراء الفحوص على المرضى المرسلين اليه من الجهات الرسمية المختصة .

٢- ان يؤدي المرض الى العجز عن العمل وان يتوقف العامل المريض فعلاً عنه .

٣- أن يكون العامل المريض غير مستحق لاجازة مرضية حسب قانون العمل ، أى انه قد استنفذ هذه الاجازة . اما اذا كان مستحقاً للاجازة المرضية فيحصل على اجوره كاملة فى أثنائها ولا يستحق الاعانة المقررة له بقانون الضمان الاجتماعي .

وعلى افتراض أن للعامل الحق فى التمتع باجازة مرضية بنصف الأجر أو راتب فاننا نرى احقيقته فى التمتع بهذا النصف مع الاعانة المرضية المقررة له لأن القول بغير ذلك قد يؤدي الى حرمان العامل المريض من أهم وسيلة للمعالجة والعيش اذ لا يكون نصف الأجر أو الراتب بكاف له عادة ، كما ان النص القانونى باطلاقه التعبير « لا تدفع اعانة المرض .. إلا بعد استنفاد المضمون لاجازاته المرضية » يقصد الاجازة المرضية الاعتيادية لا الاجازة الجوازية الاستثنائية التى تكون بنصف راتب .

٤- ويشترط ايضاً لاستحقاق اعانة المرض بان « لا تقبل الاشتراكات المدفوعة عنه - أى عن المستفيد - أو المقيمة لحسابه فى الثلاثة عشر اسبوعاً التى تسبق تاريخ ابتداء عجزه مباشرة - أى مرضه - عن ثمانية اشتراكات اسبوعية » سواء اكانت تلك الأسابيع الثمانية متواصلة أو متقطعة انما المهم ان تدفع الاشتراكات عن ثمانية أسابيع فقط .

ولا تدفع الاعانة المذكورة عن الايام الثلاثة الأولى المبتدئة من حين عجز العامل المريض عن العمل وذلك خوفاً من التحايل والتهارض ، اذ يمكن عملاً بسهولة الحصول على تقرير طبي بالمرض المزعم لمدة يوم أو يومين أو ثلاثة . ولكن

إذا كان العامل مستحقاً لأجازة مرضية فيحصل خلال هذه الأيام الثلاثة على أجره كاملة من قبل صاحب العمل باعتبار ذلك إجازة مرضية ، والا فلا يحصل على شيء ، عند تعرضه الى المرض الى بداية اليوم الرابع الذي تبدأ به اعانة المرض المقررة بقانون الضمان الاجتماعي العراقي (١) . ونعتقد بأنه اذا ثبت المرض فالواجب اقرار اعطاء المريض الاعانة من أول يوم المرض . وتدفع اعانة المرض لمدة اقصاها ثلاثة عشر اسبوعاً في فترة عجز المريض عن العمل ولكن يمكن ان تمتد هذه المدة الى ستة وعشرين اسبوعاً كحد أقصى بالنسبة لبعض الأمراض التي تتطلب معالجتها مدة أطول بشرط أن تعين هذه الأمراض بتعليمات تصدرها المؤسسة الخاصة بالضمان الاجتماعي ولم تصدر للآن هذه التعليمات . وهذا المبدأ مأخوذ في أساسه من النظام الألماني الذي صدر في عهد بسمارك عام ١٨٨٣ (٢) .

وإذا أصيب العامل بمرض واخذ بسببه اعانة المرض ، ثم شفي منه ظاهرياً بعد مدة وجيزة ثم تمرض ثانية خلال فترة لا تتجاوز الستة أشهر من بداية المرض الأول ، فتدفع له اعانة المرض اعتباراً من اليوم الأول لاصابته الثانية ويعتبر ذلك استمراراً لحالة المرض الأول دون النظر الى فترة انتظار جديدة . ومعنى ذلك انه حتى اذا لم يشف المريض خلال مدة الثلاثة عشر اسبوعاً من تاريخ بداية المرض الأول شفاء تاماً فتقطع عنه الاعانة . وأعتقد بان في ذلك احياناً نوعاً من الاجحاف ويجب لازالته أن ينص على انه اذا انتكس المريض ثانية بنفس مرضه الأول بعد فترة قصيرة من شفائه منه فيعامل بمثل هذه المعاملة المذكورة أما اذا كان المرض الثاني غير المرض الأول فهنا يجب ان يعامل

١- الفقرة - ٢ و ٣ من المادة - ٣١ - من القانون المذكور .

٢- كتابنا اصول التأمينات الاجتماعية طبع بغداد ١٩٦٤ القسم الخاص بألمانيا .

بمعاملة مريض مرض لأول مرة حتى يستفيد من مدة الثلاثة عشر اسبوعاً
الآخري (١).

أما مقدار اعانة المرض وكيفية احتساب صنف اجر المستحق وتعيين
مقدار الاعانة ذاتها له على أساسه فهمي كما في حالة الولادة وبنفس طريقها
المعينة المشار إليها سابقاً ، وأما مقدار الاعانة للمريض المستحق فيعطى على
أساس صنف أجره وبنفس مقادير اعانة الولادة وقد أشير إليها في حينه
بتفصيل .

وهذه الاعانة تدفع كاعانة المرض اسبوعياً وفي آخر الأسبوع أو في
أى وقت أو لاية مدد تعينها مؤسسة الضمان الاجتماعي بتعليمات مخصوصة .
ومن هنا نلاحظ بان مقدار اعانة المرض هي مجرد المبالغ التقديرية
المذكورة دون أية خدمات طبية أو عينية أخرى في الوقت الحاضر .

وتوجد الآن في العراق بعض المشاريع الاقتصادية الكبيرة الرسمية ،
كالمسكك الحديدية وغير الرسمية كشركات النفط أسست لها بعض المستوصفات
والمستشفيات لهاها المرضى تقدم لهم الخدمات والحاجات واللوازم الطبية في
العيادات الخارجية أو في الإقامة فيها عند الاقتضاء .

فهل يستحق العامل المريض بعد صدور قانون الضمان الاجتماعي
الآخير خدمات هذه المؤسسات الصحية بالإضافة الى اعانة المرض التي يحصل
عليها بمقتضى هذا القانون ؟ .

أرى بانه قد اصبح للعامل في هذه الخدمات الطبية الخاصة بمثل هذه
المشاريع حق مكتسب ، وانه ربما يحسب لذلك كل الحساب عند قبول العمل
في مثل هذه المشاريع المذكورة من حيث ضمان الناحية الصحية له فيها ولذا
فهو برأينا يستحق خدماتها مع اعانة المرض ولكن بالامكان اجراء تخفيض

الاشتركاك لا صحاب العمل الذين أسسوا مثل هذه المؤسسات الصحية بغية تمييزهم على غيرهم وتشجيعهم على ابقائها وتحسينها وتشجيع غيرهم على تأسيس مثلها لما لها من الأهمية في تقديم الخدمات الصحية للعمال .

المبحث الثالث

اعانة اصابات العمل

لقد نص القانون العراقي بوضوح على ان المقصود باصابة العمل (١) هي « الاصابة التي تقع للشخص المضمون نتيجة حادث ناشئ من جراء العمل أو في أثناءه أو بسبب أحد الأمراض المهنية التي تصيبه في أثناء عمله والدرجة في الجدول الملحق بهذا القانون (٢) ، واذا تعرض الشخص المضمون لحادث أثناء ذهابه الى محل عمله أو أثناء عودته منه اعتبر ذلك الحادث كإصابة عمل لأغراض هذا القانون - قانون الضمان الاجتماعي - وبشرط أن يسلك - العامل - طريقاً مباشراً في الذهاب والايام دون توقف لسبب تفرضه المصلحة الشخصية » .

ويستحق المصاب باصابة العمل اعانة قرر لها قانون الضمان الاجتماعي كتعويض عن فقدانه لمورده من العمل بسبب توقفه عنه نتيجة الإصابة .
وتقسم هذه الاعانة الى قسمين هما : (٣)

١- من يرغب في توسيع مجال الاطلاع على اصابات العمل والنظريات المختلفة بشأنها والمناقشات القانونية والاقتصادية والاجتماعية حولها بإمكانه مراجعة كتابنا اقتصاد العمل العراقي القسم الخاص باصابات العمل .

٢- وهي كما جاءت في جدول الأمراض المهنية المتضمن قائمة بالأمراض المذكورة والتسميات التي تعتبر في حكم اصابات العمل بمقتضى احكام هذا القانون - قانون الضمان الاجتماعي - سنذكره في آخر هذا البحث .

٣- المادة - ٤٢ - من قانون الضمان الاجتماعي .

اولاً - الاعانة العينية : وهي الخدمات والادوات واللوازم الطبية
الضرورية للمصاب لكي يشفي ، وتشمل هذه الاعانة التي تقدمها له مؤسسة
الضمان الاجتماعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة « العناية الطبية التالية :
أ - المعالجة الطبية العامة بما في ذلك العيادة في المنزل عند الضرورة .
ب - معالجة الاخصائيين في المستشفيات أو في العيادة الخارجية وكذلك
معالجة الاخصائيين المتيسرة خارج المستشفيات .
د - الإقامة في المستشفيات اغرض العلاج . . . »

وبما ان مؤسسة الضمان الاجتماعي غير قادرة وغير مؤهلة الآن لأن
تقوم هي مباشرة بهذه الخدمات واللوازم الطبية فقد نص قانون الضمان
الاجتماعي على ان « للمؤسسة أن تجري ترتيبات خاصة مع وزارة الصحة أو
السلطات المحلية لتأمين العناية الطبية للمصابين وان تتفق مع الاطباء
الخصوصيين والمستشفيات والعيادات الأهلية لتقديم العناية الطبية اللازمة .
ويشترط على المصاب المستحق لهذه الاعانة العينية لكي يتمتع بها أن
يتبع تعليمات العلاج التي تعد له . واذا رفض أو أهمل اتباعها فلا تلزم المؤسسة
المذكورة بدفع أية نفقات عن تكاليف هذه الرعاية ، كما يجوز لها أن توقف
صرفها عند المخالفة وتعيدها عند الرجوع عن المخالفة .

ثانياً - الاعانة النقدية : وهي المبالغ النقدية التي تدفع للشخص
المضمون المصاب بعطل أقره عن العمل لأية فترة كانت .

ويختلف مقدار هذه الاعانة باختلاف نوعية اصابة العمل ، ودرجة
خطورتها ، ومدة استمرارها ويحدث بنتيجة اصابة العمل ، أما عطل مؤقت
وأما عطل دائم ، وهذا العطل الدائم قد يكون جزئياً أو قد يكون كلياً .
وتقسم اصابة العمل الى قسمين اساسيين هما :

١- حوادث العمل - وهي كل ما يحدث للشخص من أذى جسمي مادي على حين غرة ناشئ من جراء العمل أو في اثرائه ولو لم تكن له صلة وثقى بالعمل . مثال ذلك كانه كأن تقطع يد العامل أو يموت بسبب انفجار الآلة ، أو كأن يموت العامل بالسكتة القلبية في أثناء العمل أو بسبب سقوط السقف عليه . وقد اعتبر القانون الحوادث التي تصيب العامل بطريقه من بيته لمحله عمله والعكس من اصابات العمل باعتبارها تنشئ بسبب العمل . بشرط أن يكون الذهاب والاياب مباشرة من والى البيت ومحله العمل رأساً .

٢- الأمراض المهنية : وهي التي تصيب العامل بسبب استمراره لمدة معينة في عمل معين كنتيجة احتمالية له .

ويوجد عادة في نهاية كل قانون للعمل جدول باسماء الامراض المهنية المحتملة الحدوث في بعض الصناعات والاعمال التي اذا استمر العامل يعمل فيها مدة معينة .

وأن حكم هذه الأمراض بالنسبة للأعانات حكم حوادث العمل ، اذ كلها تعتبر من اصابات العمل (١) .

وينتج عن كل هذه الاصابات في الاصل العطل وقد عرف القانون العراقي العطل بانه « حالة تنجم عن اصابة العمل التي تقع للشخص المضمون وتحد من قابليته على العمل بدرجة لا تقل عن « ١٥ ٪ » مع احتمال استمرارها لاكثر من ستة أشهر » وبذلك فقد فرق القانون العراقي ما بين العطل ويقصد به العطل الدائم ، وبين العطل المؤقت وهو العطل الذي يقعد الانسان عن العمل كلياً ولكن بصورة وقتية ثم يشفى منه بعد حين من الزمن قصير .

وعليه فاذا فقد الانسان أقل من ١٥ ٪ من قدرته الجسمية الكلية

بصورة دائمية أو لمدة أقل من ستة أشهر شهر وبنتيجة إصابة العمل لا يعتبر ذلك عطلاً في مفهوم قانون الضمان الاجتماعي العراقي .

وتقدر درجة نقص القدرة الجسمية بسبب إصابة العمل من قبل لجنة طبية مخصوصة ، كما يوجد جدول في آخر القانون يبين درجة العطل العضوي بحسب فقدان الانسان لعضو من اعضائه اذ تقرر دولياً وبصورة طبية ان فقدان الجسم لعضو من الأعضاء كاليد أو العين أو اليدين أو الأصبع .. الخ يؤدي الى فقدان مقدار معين من القدرة الجسمية الكلية على العمل (١) .

ويجب أن يراعى الطبيب أو اللجنة الطبية المختصان عند تقديرهما درجة العطل الحاصل للصاب بسبب إصابة العمل جدول العطل العضوي المشار اليه لأنه هو المرجع الوحيد الاساسي في هذا التقدير .

وما يشترط من شروط عامة لدفع اعانة اصابات العمل في قانون الضمان الاجتماعي العراقي هو اثبات حدوث إصابة العمل والعلاقة السببية أو الزمنية ما بين الاصابة المذكورة وذات العمل وشرح ذلك باختصار هو ما يلي :

اولاً - اثبات الاصابة : يتم اثبات الاصابة بالوقائع المادية كالجرح والرض والموت مثلاً أو بالمرض المهني مع الرجوع الى جدول الأمراض المهنية المشار اليه سابقاً ، ويمكن اثبات ذلك بجميع طرق الاثبات القانونية من شهود وخصوص وتقارير طبية بالتحقيق حسبما هو معروف لدى الجهة المختصة بالتحقيق والاثبات .

ثانياً - وجود العلاقة السببية أو الزمنية : يشترط لاستحقاق اعانات

اصابات العمل أن توجد علاقة زمنية أو سببية ما بين العمل الذي يقوم به العامل ، والاصابة ذاتها . اذ يجب أن تكون الاصابة نتيجة مباشرة أو غير

١- ولغرض توضيح ذلك نذكر بالتفصيل الجدول نفسه وهو « جدول العطل العضوي

كما امره المشرع العراقي : في آخر المبحث .

مباشرة للعمل بالذات وان يكون العمل هو السبب المباشر أو غير المباشر
لذات الاصابة اذ نص في قانون الضمان الاجتماعى على تعريف اصابة العمل
بانها الاصابة التى تقع نتيجة أحد الأمور التالية :

١- من جراء العمل .

٢- او فى اثناء العمل .

٣- أو بسبب احد الامراض المهنية التى تصيب العامل فى اثناء العمل
والمدرجة فى جدول أو ملحق بالقانون .

٤- أو الحادث الذى يقع للعامل فى اثناء ذهابه الى محل عمله أو فى اثناء
عودته منه بشرط أن يكون سلوك العامل من وإلى البيت ومحل العمل مباشراً
دون توقف لسبب تفرضه المصلحة الشخصية . وعليه فكل اصابة تصيب
العامل فى زمن قيامه بالعمل أو من جراء ذات العمل سواء بفعله هو أو بفعل
الغير أو بصورة تلقائية أو بظروف قاهرة تستحق الاعانة المذكورة ، لأن
أساس استحقاق هذه الاعانة هو حدوث الضرر لا وجرّد الخطأ ، وهنا
لا يكلف المصاب باثبات اعمال او تقصير او خطأ أى شخص كان لغرض
هذا الاستحقاق .

وأرى بأنه يستحق العامل المصاب الاعانة وحتى ولو لم تقع الاصابة
فى زمن أو فى محل العمل بشرط أن تكون حادثة من جراء العمل أو بسببه ،
كلمرض المهني احياناً اذا كان قد ثبت بأنه نتيجة لعمل سابق انقطع عنه العامل
قبلاً ، أو كأن تقع الاصابة عندما يرسل صاحب العمل العامل بعد الدوام ،
أو فى اثنائه ، الى محل آخر لاشغال تتعلق بالعمل كتصليح ادوات العمل او
لتسليم الانتاج فى غير محل العمل ولم يكن ذلك أصلاً من صلب عمل العامل
المذكور ، اذ ليس فى الواقع بشرط لاستحقاق اعانة اصابة العمل ان

تقع الاصابة في أثناء ساعات العمل^(١) انما تستحق الاعانة كل اصابة تقع في أثناء العمل أو بزم العمل .

وكذلك اذا اصيب العامل في اثناء القيام بالعمل باصابة لا علاقة مباشرة لها بالعمل فانه يستحق هذه الاعانة ايضاً . كسقوط سقف المصنع مثلاً أو حدوث انفجار في المصنع ، حتى انه اذا ذهب العامل الى محل دورة المياه في محل العمل وأصيب بطريقه باصابة فتعتبر اصابة عمل اذ ليس بشرط ان تكون حادثة العمل قد حدثت بفعل ادوات العمل الفعلية .

ونحن نرى انه اذا أصيب العامل في فترة الاستراحة ظهراً مثلاً في محل العمل فانه يعتبر مصاباً باصابة العمل ويستحق الاعانة المذكورة لأن هذه الفترة هي من ضمن وقت العمل الاعتيادي وان بقاء العامل في محل العمل خلال ذلك الوقت هو بسبب العمل بالذات . فاذا كان مثلاً يسخن غذاءه أو يعمل فنجان شاي أو كان نائماً وأصيب باصابة بحرق أو بغيره في أثناء ذلك فتعتبر الاصابة اصابة عمل وان المصاب يستحق اعانة اصابة العمل .

أما اذا وقعت الاصابة بسبب جريمة ارتكبت في أثناء العمل أو في محل العمل فان المصاب أو ورثته يستحقون الاعانة المقررة في قانون الضمان الاجتماعي حتى ولو افرجت المحكمة عن المتهم بالجريمة أو برأت ساحته منها للضعف الادلة لان الاصابة كانت قد وقعت في محل العمل أو بسبب العمل لذا فهي تستوجب استحقاق اعانة اصابة العمل ، ولكن لاؤسسة الضمان الاجتماعي الحق في مطالبة المجرم بالتعويض عن الاضرار التي لحقتها من جراء جرمه .

اما اذا لُوْحِق العامل في المحل أو في أثناء العمل لجريمة اقترفها خارج العمل أو لتخلفه عن الخدمة العسكرية او لغرض اعتقاله مثلاً وهرب فاصيب بسبب الهروب أو بنتيجة رد فعل الملاحقة باصابة في محل العمل أو خارجه

١- كتابنا شؤون العمال في الضمان الاجتماعي والعمل ببنداد من ١٩٦٢ ص ٣٢١ .

او في اثناء خروجه منه بفعل ذلك فانه يعتبر مصاباً باصابة العمل ويستحق الاعانة لأن للعمل أثراً في هذه الملاحقة والاصابة فلولا العمل لما لوحق في محل العمل وبظروف العمل ولربما كان في منجى من هذه الاصابة . ولكن لمؤسسة الضمان الاجتماعي الحق في مطالبة الملاحقين بالتعويض عن الاضرار التي لحقتها من جراء هذه الاصابة اذ كان عليهم ان يسلكوا السبيل الاعتيادي المعقول لالقاء القبض على العامل .

اما اذا حدثت الاصابة للعامل بفعل جريمة وقعت في محل العمل فهل للعامل ان يتصالح مع المتهم ويأخذ اعانة الاصابة من مؤسسة الضمان الاجتماعي ؟

ان المصالحة امام المحاكم الجزائية تتوقف على نوعية الجريمة بحسب الاصل ولا نستطيع المحاكم المذكورة ان تقبل الصلح في الجرائم المهمة اذ يكون أمر ذلك راجعاً الى الحق العام الذي لا تجوز المصالحة عليه ولكن يمكن الصلح بالنسبة للحق المدني وحيث ان قانون الضمان الاجتماعي قد قرر بان تعطى مؤسسة الضمان الاجتماعي الاعانة للمصاب باصابة العمل حتى ولو حدثت بجريمة في اثناء العمل ثم اعطاها الحق بملاحقة الجاني بالمسؤولية المدنية لذا فلا يجوز للمحاكم الجزائية قبول الصلح مطلقاً في مثل هذه الجرائم ذات الصفة المهنية لتعلق حق مؤسسة الضمان الاجتماعي شبه الرسمية في المسؤولية المدنية بشأنها . كما ليس لهذه المؤسسة ان تمتنع عن اعطاء الاعانة للمصاب بمثل هذه الجريمة بحجة الانتظار لنتيجة المحاكمة بل عليها ان تدفع الاعانة ثم تلاحق هي الجاني بنفسها .

وتقسم اعانة اصابات العمل من ناحية المقدار وكيفية الدفع بحسب قانون الضمان الاجتماعي العراقي الى ما يلي :

الفرع الاول

معاش العطل المؤقت

اطاق القانون عليه اسم اعانة اصابة العمل : وهي المبالغ النقدى الذى يدفع للمصاب باصابة عمل تقعه عن العمل بصورة مؤقتة وهي قابلة للشفاء . وذلك اعتباراً من اليوم الرابع لتاريخ حدوثها الى حين شفاء المصاب منها او الى حين القدرة على العودة الى العمل ، او الى حين تقرير منح تقاعد العطل الدائم عند ثبوته والمكافأة للمصاب اذا لم تتوفر شروط اعطائه تقاعد العطل المذكور ، حين وفاته (١) .

ويدفع صاحب العمل الاجور النامة للعامل المصاب عن الايام الثلاثة الاولى ومن ضمنها يوم حدوث الاصابة ، باعتبارها اجازة مرضية . ويشترط لاستحقاق هذه الاعانة ان لا يتقاضى المصاب اعانه ولادة او اعانة مرض فى نفس فترة اصابة العمل واشرنا لذلك قبلاً . وتكون مقادير هذه الاعانه اليومية بحسب (٢) اصناف الاجر المذكورة سابقاً وبنفس مقدار اعانات المرض والولادة وهي كما يلى :

صنف الاجر المعدل اليومى لاعانة

اصابة العمل

فلس دينار

١٩٥ ر .

٣٥٠ ر .

٦٠٠ ر .

٨٥٠ ر .

٠٨٠ ر .

الاول

الثانى

الثالث

الرابع

الخامس

١- الفقرة - ١ - و ٢ - من المادة - ٤٣ - من قانون الضمان الاجتماعى .
٢- المادة - ٥٠ - من قانون الضمان الاجتماعى والمادة - ١١ - من قانون الضمانات

أما كيفية معرفة صنف أجر الممتتحق لهذه الاعانة فقد نص القانون على انه « لاحتماب اعانة اصابة العمل يصنف الشخص المضمون في صنف الأجر على أساس الاشتراك الذي دفع أو سيدفع عنه في الاسبوع الذي حدثت فيه الاصابة . وفي حالة الاصابة بمرض مهني يصنف في صنف الاجر على أساس الاشتراك الاسبوعي الاخير أو الذي استحق دفعه قبل بدء المرض » .

وان هذه الاعانة تدفع^(١) عن كل يوم بما في ذلك يوم الجمعة كاعانات المرض والولادة ، ومعنى ذلك انه يعامل العامل المصاب كحالته الأولى قبل الاصابة وهذا امر سليم جداً من وجهة نظر العامل والمجتمع . ولا بد من الاشارة بصدد تسمية اعانة اصابة العمل ، الى خطأ هذه التسمية إذ كان من الأصح تسميتها « بماش العطل المؤقت » لأن الاعانة أوسع في من هذا المعنى إذ هي في مفهوم نفس قانون الضمان الاجتماعي العراقي « كل مبلغ يستحق دفعه بموجب احكام هذا القانون بما في ذلك الرواتب التقاعدية والمنح والمكافآت »^(٢) .

الفرع الثاني

مكافأة العطل الدائم

اطلق عليها القانون اسم مكافأة العطل ، وهي المقدار الذي يستحقه المصاب اذا كانت درجة العطل بطبيعتها الاصلية تتراوح درجاتها

الاجتماعي المعدل .

١- الفقرة - ٣ و ٤ - من المادة - ٥٠ - من القانون نفسه .

٢- الفقرة - ٢٥ - من المادة الاولى من القانون .

ما بين ١٥ ٪ و ٤٠ ٪ وعندئذ يحصل هذا المصاب على مجرد مقدار اجمالى واحد من المسال يعادل درجة العطل الدائم المتوية مضروباً فى (٣٦) من معدل المعاش الشهرى للعطل التام الذى سياتى ذكره حالاً أى انها تساوى درجة العطل المتوية $\times 36 \times$ المعاش الشهرى للعطل التام وتفصيل ذلك بحسب اصناف الأجر كما يلى :

صنف الاجر	المعاش الشهرى للعطل التام	المكافأة
الصنف الاول	٦٦٥٠	(درجة العطل ٪ $\times 6850$) ٣٦
الصنف الثانى	١٢٦٠٠	(» $\times 12700$) ٣٦
الصنف الثالث	٢١٠٠٠	(» $\times 21000$) ٣٦
الصنف الرابع	٣٠٠٠٠	(» $\times 30000$) ٣٦
الصنف الخامس	٣٨٠٠٠	(» $\times 38000$) ٣٦

ولغرض معرفة صنف اجر المصاب بأصابة عمل نص القانون على انه « يصنف الشخص المضمون لغرض احتساب تقاعد العطل أو مكافأته فى أى من اصناف الأجر بالطريقة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة (٥٠) من هذا القانون الخاصة باحتساب اعانة الاصابة » (١) أى بنفس طريقة معرفة صنف أجر المستحق لاستحقاق اعانة الولادة والمرض واعانة اصابة العمل عامة .

وتدفع المعاشات الدائمة لاصابة العمل بصورة شهرية ، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعى هى التى تصدر تعليمات خاصة بشأن كيفية الدفع واوراقاته

واما كنهه (١) . أما درجة العطل مادون ١٥ ٪ فلا يعطى لها شيء مطلقاً وهذا نقص واجحاف في القانون .

الفرع الثالث

معاش العطل الدائم

أطلق القانون عليه اسم تقاعد العطل : وهو المعاش الذى يحصل عليه العامل المصاب باصابة العمل التى تحد من قابليته على العمل بدرجة اكثر من ٤٠ ٪ مع احتمال استمرارها لاكثر من ستة اشهر بحيث يثبت ذلك بتقرير لجنة طبية مختصة معينة لهذا الغرض بالذات (٢) وان هذه التسمية لهذه الاعانة غير سليمة ولا بد انها وضعت فى القانون من قبل اشخاص ليست عندهم فكرة واضحة عن التطور التشريعى والاقتصادى والاجتماعى لانظمة الضمان الاجتماعى المختلفة فى العالم لان تعبير التقاعد تعبير موروث من العهد العثمانى لم يعد يليق بالبقاء مع مفاهيم الانظمة الاجتماعية والاقتصادية الحديثة ولذا فكان من الاحرى ان يطلق على هذه الاعانة اسم « معاش العطل الدائم » .
ويكون مقدار هذه الاعانة بحسب (٣) درجة نقص القدرة الجسمية على العمل الناتج عن الاصابة وان تفصيل ذلك كما يلى :

أ - إذا كانت درجة العطل ١٠٠ ٪ أى فقد الانسان قدرته الكلية على العمل بحسب تقرير اللجنة الطبية على ضوء جدول العطل العضوى ، كان حساب ومقدار معاش العطل الشهرى ، حسب صنف الاجرة ، كالآتى :

١ - المادة - ٤٨ - من القانون .

٢ - المادة - ٤٥ - من القانون والمادة الاولى فقرة - ١٤ - منه .

٣ - المادة - ٥١ - من القانون الاصلى والمادة - ١٢ - من القانون المعدل .

صنف الاجر المعدل الشهري للمعاش
عن فقدان القدرة على العمل.

٪ ١٠٠

فلس دينار

٦٠ ٨٥٠

١٢٠ ٦٠٠

٢١٠ ٠٠٠

٣٠٠ ٠٠٠

٣٨٠ ٠٠٠

الأول

الثاني

الثالث

الرابع

الخامس

ب- وإذا كانت درجة العطل اقل من ١٠٠٪ وأكثر من ٤٠٪ فيخفض مقدار الاعانة المذكور بنسبة انخفاض درجة العطل.

ج- اما اذا كانت الاصابة خطيرة جداً مما جعلت المصاب بحاجة شديدة الى ملازمة شخص آخر له دائماً وقررت اللجنة الطبية ذلك فعندئذ يزداد معاش العطل بنسبة ٥٠٪ منه بشرط ان لا يكون المصاب مقيماً في مؤسسة اجتماعية أو مستشفى مجاناً.

ويستمر في دفع هذا المعاش الى ان تثبت احدى الحالات التالية التي ينقطع عندها المعاش المذكور وهي (١) :-

أ- الموت وعندئذ ينتقل حق المصاب لورثته القانونيين المنصوص عليهم في القانون.

ب- اذا انخفضت درجة عطله الى ٤٠٪ فأقل (اي الى ١٥٪) يعطى المصاب مكافأة وبعد ذلك لا يعطى شيء.

واذا اشتغل في عمل اعتيادي بصورة منتظمة وذلك طيلة استمراره فيه.

فاذا عاد العطل الى درجته الاولى او لاكثر من ٤٠ ٪ يعود له معاشه الاول وكذلك اذا ترك العمل .

الفرع الرابع

معاش خلف العامل المصاب باصابة العمل

المتوفى

اذا توفي المصاب نتيجة اصابة العمل فيستحق خلفاؤه القانونيون معاش الخلف بحيث ان المعاش الذى كان يستحقه او يتقاضاه العامل المصاب المتوفى نتيجة هذه الاصابة يقسم ما بين افراد عائلته الذين كان هو مسؤولاً عن اعانهم قانوناً وفعلًا فى اثناء حياته . وقد عين القانون هؤلاء الخلفاء ومقادير انصبتهم التى سنذكرها ونعرفها عند الكلام عن معاش الخلف فيما بعد .

الفرع الخامس

اعانة دفن العامل المصاب

المتوفى

وقد قرر قانون الضمان الاجتماعى بان تدفع هذه الاعانة فى حالة وفاة العامل اعانة اجمالية للدفن قدرها ثمانية دنانير الى الشخص الذى يقوم بدفن المتوفى وذلك اذا كان يتقاضى اعانة اصابة العمل او ان تكون شروط الاشتراكات الخاصة باستحقاق اعانة المرض متوفرة فيه كما نصت على ذلك المادة (٣٥) من القانون .

ان مؤسسة الضمان الاجتماعى هى المسؤولة المباشرة عن دفع اعانات اصابات العمل حتى ولو كانت الاصابة قد حدثت بفعل شخص ثالث ، وترتبت عليها المسؤولية التصديرية ، ففى مثل هذه الحالة قد نص القانون على ان هذه

المؤسسة . . . تدفع - هي - للشخص المضمّن او لعياله . . . ويصبح لها الحق بالرجوع على الشخص الثالث المسؤول عن تلك الاصابة بما يعادل الاعانات المدفوعة أو المبالغ الاجمالي لرواتبه التقاعدية مع المصاروفات الاخرى « (١) ، وهذا هو الرأى الصواب الذى قررناه عندما تكلمنا عن تعويضات اصابات العمل بحسب قانون العمل العراقى (٢) ، وهو ما يتفق والقول بان الاصابة طالما وقعت فى أثناء وبسبب العمل فهمى تستوجب تعويض المصاب وإن كانت الاصابة قد حدثت بفعل شخص ثالث كعامل آخر معتدى او كشخص يدخل محل العمل ويرتكب الجريمة ، إذ كان على صاحب العمل ان يحتاط ويحافظ على سلامة العمال سواء من مخاطر العمل او من جميع المخاطر المحتملة حتى تلك التى تقع من اعتداء الآخرين فى داخل محل العمل لأنه المسؤول عن المحافظة على كل ادوات الانتاج فى المعمل البشرية وغير البشرية .

كما انه اذا حدثت الاصابة بسبب تصرف او عمل او اهمال غير مشروع نسب الى صاحب العمل ، كأن اعتدى هو على العامل ، او امتنع عن القيام بما يفرضه القانون عليه لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لسلامة العمال الصحية والبدنية والفنية فى داخل محل العمل فيعتبر هنا صاحب العمل كالشخص الثالث المسؤول عن تعويض مؤسسة الضمان الاجتماعى عن كل ما تدفعه من اعانات للعامل المصاب والمصاريف الاخرى اذ نص القانون فى مثل هذه الحالة على ان المؤسسة تدفع للعامل المصاب جميع الاعانات وعليها ان ترجع بكل ما تدفعه من هذه الاعانات والمصاريف الاخرى - كنفقات الدعوى - على صاحب عمل الشخص المضمون اذا نجحت الاصابة عن تصرف او

١ - المادة ٤٩ - من قانون الضمان الاجتماعى المذكور .

٢ - كتابنا اقتصاد العمل العراقى فصل التعويضات عن اصابات العمل مطبعة المعارف

عمل غير مشروع صدر عن صاحب العمل او امتناعه عن تلبية المتطلبات القانونية الخاصة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية صحة وسلامة العمال في محلات اشتغالهم (١) .

وفي الواقع لم يكن قانون الضمان الاجتماعي موفقاً في تقسيم انواع الاعانات النقدية لاصابات العمل واعتقد بان سبب ذلك يرجع الى ان واضع القانون لم تكن عنده الثقافة التشريعية والقانونية والاقتصادية الكافية ليكون قادراً على تحقيق سلامة وضع الاحكام وتسلسلها وتحقيق سلامة سياق اللفظ والقواعد القانونية .

وكم كان احرى به أن يتبع التقسيم التقليدي السليم في نتائج اصابات العمل أى في درجات العطل ثم يقرر لها الاعانات اللازمة فمثلاً كان بإمكانه تقسيم ذلك حسبما يلي اسوة باحكام قواعد تعويضات اصابات العمل الواردة في قانون العمل العراقي وهى :

١- اعانة العطل المؤقت ، ويعتبر هذا العطل دائماً كلياً .

٢- اعانة العطل الدائم الجزئى .

٣- اعانة العطل الدائم الكلى .

٤- اعانة الوفاة .

٥- اعانة الخلف لفرع اصابات العمل .

والآن ندرج جدول العطل العضوي ثم جدول الامراض المهنية
كما نص عليها القانون .

جدول العطل العضوي الدائم^(١)

نسبته المئوية	نوع العطل العضوي	التسلسل
٪١٠٠	فقد الابصار التام	١
٪١٠٠	فقد ذراع وعين	٢
٪١٠٠	فقد ساعد وعين	٣
٪١٠٠	فقد كلتا اليدين أو جميع الاصابع والابهامين	٤
٪١٠٠	فقد يد وقدم	٥
٪١٠٠	فقد كلتي القدمين مع عظام الكاحلين	٦
٪١٠٠	فقد اثنين من الاطراف	٧
٪١٠٠	الشلل التام	٨
	الجنون المطبق او الجروح او الاضرار التي تصيب الاعضاء الصدرية او البطنية او الرأس او المخ او الصرعة (الجاكسونية) والتي من شأنها ان تحول كلية وبصفة مستديمة بين المستخدم وبين مزاولة اية مهنة أو عمل يكتسب منه .	٩
٪ ٨٠	بتر الذراع الايمن الى الكتف	١٠
٪ ٧٥	بتر الذراع الايمن الى ما فوق الكوع	١١
٪ ٧٠	بتر الذراع الايمن الى ما تحت الكوع	١٢

١- كما جاء به قانون تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ .

التسلسل	نوع العطل العضوى	نسبته المئوية
١٣	بتر الذراع الايسر الى الكتف	٧٠٪
١٤	بتر الذراع الايسر الى ما فوق الكوع	٦٥٪
١٥	بتر الذراع الايسر الى ما تحت الكوع	٦٠٪
١٦	بتر الساق فوق الركبة	٧٠٪
١٧	بتر الساق تحت الركبة	٦٠٪
١٨	الصمم الكامل	٦٠٪
١٩	فقد العين الواحدة	٤٠٪
		<u>الايمن</u> <u>الايسر</u>
٢٠	بتر الابهام	٣٥٪ ٣٠٪
٢١	بتر السلامية الاولى للابهام	٣٠٪ ٢٥٪
٢٢	بتر السبابة	١٥٪ ١٢٪
٢٣	بتر السلامية الاولى للسبابة	٨٪ ٦٪
٢٤	بتر السلامية الاولى والثانية للسبابة	١٣٪ ١٠٪
٢٥	بتر الوسطى	١٢٪ ١٠٪
٢٦	بتر السلامية الاولى للوسطى	٦٪ ٥٪
٢٧	بتر السلامية الاولى والثانية للوسطى	١٠٪ ٧٪
٢٨	بتر البنصر او الخنصر	٨٪ ٦٪
٢٩	بتر السلامية الاولى للبنصر او الخنصر	٤٪ ٣٪
٣٠	بتر السلامية الاولى والثانية للبنصر او الخنصر	٧٪ ٥٪
٣١	بتر اليد اليمنى عند المعصم	٦٠٪
٣٢	بتر اليد اليسرى عند المعصم	٥٠٪
٣٣	بتر القدم مع عظام الكاحل	٤٥٪

نسبته المئوية	نوع العطل العضوى	التسلسل
٣٥٪	بتر القدم دون عظام الكاحل	٣٤
٣٠٪	بتر رؤوس مشط القدم كلها	٣٥
١٠٪	بتر الاصبع وعظم المشط الخامس للقدم	٣٦
١٠٪	بتر ابهام القدم وعظمة مشطه	٣٧
٥٪	بتر ابهام القدم او السبابة	٣٨
٤٪	بتر السلامية الاولى لابهام القدم	٣٩
٣٪	بتر السلامية الاولى لسبابة القدم	٤٠
٣٪	بتر اصبع القدم عدا السبابة والابهام	٤١

ويراعى فى تقدير درجات العطل العضوى ما يأتى :-

- ١ - ان تكون الجراحة قد التأم التئاماً كاملاً دون ان تخلف اية مضاعفات او معوقات لحركات المفاصل المتبقية كالندبات او التليفات او التكتلات او الالتهاجات او المضاعفات الحسية او غيرها وتزداد درجات العطل تبعاً لما تخلف من هذه المضاعفات .
- ٢ - فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعطل والمضاعفات فى التقرير الطبى كما تحدد درجات الاعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة الى القواعد الطبيعية .
- ٣ - فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادة او نقص الحساسية ونوعها .
- ٤ - اذا كان المصاب اعسر قدرت درجات عطله الناشئة عن اصابات الطرف العلوى الايسر بنفس النسب المقررة لهذا العطل فى الطرف الايمن .
- ٥ - اذا تعطل اى عضو من اعضاء الجسم عطلاً كلياً مستديماً عن ادائه

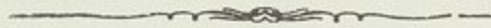
وظيفته اعتبر ذلك العضو في حكم المفقود و اذا كان العطل جزئيا
قدرت نسبته تبعاً لما اصاب العضو من عطل عن اداء وظيفته .

٦ - اذا كان للعطل المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب
في مهنته الاصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب
بصورة مفصلة مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العطل في تلك
الحالات على النسب المقررة لها في هذا الجدول . وفيما عدا ذلك
اذا نتج عن الاصابة فقد جزء او اكثر من احد اعضاء الجسم
المبينة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز في حدود النسبة
المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز باى حال من الاحوال ان
تتعداها .

٧ - اذا لم يكن العطل مما ورد بهذا الجدول فتقدر نسبته ما لحق المصاب
من عطل في قدرته على الكسب على ان تبين تلك النسبة في التقارير
الطبية .

٨ - يراعى في حالة اصابة العين الوحيدة ان تقدر درجة العطل طبقاً للنسبة
فقد الابصار على اعتبار ان الابصار الكامل لتلك العين ١٠٠٪ .

٩ - في حالة فقد ابصار العين الوحيدة تعتبر الحالة الوحيدة عطلاً كاملاً
كفقد الابصار التام .



بهرول الامراض المهنية

يشتمل هذا الجدول قائمة بالامراض المهنية والتسمات التي تعتبر في حكم امراض العمل بمقتضى احكام هذا القانون

الصناعات والاعمال التي تسببها

- ١ - تدارل الخنازات الختوية على الرصاص بافيم -
البرادة في مصانع الزنك .
- ٢ - صبب الزنك والرصاص القديم (المستعمل) في سبائك .
- ٣ - صنع المواد والادوات من الرصاص المسبوك او

الامراض المهنية والتسمات

- ١ - التسمات بالرصاص وكروماته وسركباته
واختلاطاته المرضية .

- ٤ - العمل في صناعة البولي يثرف (آلة اسطوانية
لاخذ مخططات بيانية للبيض) .
- ٥ - صنع مركبات الرصاص .
- ٦ - صنع وتصليح خزانات (بطاريات) القوة الكهربية .
- ٧ - تخضير واستعمال الدهونات والطلاء الختوي على
الرصاص .

- ٨ - الصقل والتلميع ببرادة الرصاص ومسحوق
المجائن الختوية على الرصاص .
- ٩ - اعمال الصبغ كافة التي تستلزم تخضير وصبغ مواد
الطلاء والصبغ والتلوين الختوية على عناصر الرصاص .

ب - القسم بالزئبق ومن يجانته و مركباته و احتلاطاته
المرضية .

ج - عدوى البهرة الجذبية (انتراكس)

د - ترتيب الرئة من استنشاق الرمل و التراب
(سيليكوسس) المصحوب بالتدنن الرئوى او
بدونه بشسرسرط ان يكون ترتيب الرئة السبب
الرئيسى فى الاصابة بالامطل او الوفاة .
هـ - الامم بالفورسفورد و مركباته و احتلاطاته
المرضية .

- ١ - نداول خامات الزئبق .
- ٢ - صنع مركبات الزئبق .
- ٣ - صنع ادوات و اجهزة القياس و المختبرات .
- ٤ - تحضير المواد الخام لصناعة القيمات .
- ٥ - النذهب الحار (الطلى بالذهب) .
- ٦ - استعمال مضخات الزئبق فى صناعة المصابيح الكهر بائية .
- ٧ - صناعة المفرقعات المحتوية على مركبات الزئبق .
- ١ - الاعمال المتعلقة بالحيوانات المصابة بالبهرة الجذبية .
- ٢ - مباشرة جشت الحيوانات او بهض اجزاها بما فى ذلك
الجلود و الحوافز و القرون .
- ٣ - شحن و تفريغ و نقل البضائع .
- ١ - الصناعات او الاعمال السخى تعرف القوايين و الاظمة
الجليدية بصفة خاصة تعرض الشخص لخطر ترتيب الرئة
(سيليكوسس) .
- ١ - كل عمل يشتمل على استخراج او اطلاق او استخدام
الفورسفورد و مركباته .

الصناعات والاصحال التي تسببها

- ١- كل عمل يشتمل على استخراج او اطـلاق او استعمال الزرنيخ او مركباته .
 - ١- كل عمل يشتمل على استخراج او اطـلاق او استعمال البنزين والمواد المماثلة له ومشتقاتها مع النتروجين (الازوت) والامونيا .
 - ١- كل عمل يشتمل على استخراج او اطـلاق او استعمال مشتقات املاح الهيدروكربونات من الصنف (أ) كما يجدها النشربيع المحلي .
 - ١- كل عمل يشتمل على التعرض لفعل الراديوم وسر كباته ومواده الفعالة ولاشعة اكس .
- ١- كل عمل يشتمل على مباشرة او استعمال القنار او الزفت او القطران او الزيت الممدنية او زيت البيترول (البارافين) او مركباتها او مشتقاتها او رواسبها .

الامراض المهنية والتسمات

- و - التسمم بالزرنيخ وسر كباته واختلاطاته المرضية .
- ز - التسمم بالبنزين والمواد المماثلة له ومشتقاتها مع النتروجين (الازوت) والامونيا واختلاطاته المرضية .
- ح - التسمم بمشتقات املاح الهيدروكربونات من الصنف (أ) .
- ط - اعراض الاصابة بالامراض المنسية .
- (من) أ - الراديوم وسر كباته ومواده الفعالة (ومن) ب - اشعة اكس .
- ي - مبادئ الاصابة بسرطان الجلد .

المبحث الرابع

معاش العجز

المقصود بالعجز ، بقانون الضمان الاجتماعي « الحالة الناجمة عن مرض معين أو حدوث عاهة جسمية أو عقلية أدت إلى انقاص قابلية الشخص المضمون على العمل بنسبة ٧٥٪ أو أكثر مع احتمال صيرورتها دائمة أو استمرارها بعد نفاذ اعانة المريض . »

قد يصبح الانسان غير قادر على العمل لاسباب صحية قبل بلوغه سن التقاعد العالی « وهو سن الستين للرجل والخمسة والخمسين للمرأة في العراق » وعندئذ يستحق اعانة نقدية دائمة تدفع له من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي يطلق عليها اسم « اعانة العجز » .

فاعانة العجز اذا هي اعانة القعود عن العمل كلياً تقريباً وبصورة لا يرجى الشفاء منها وذلك قبل بلوغ سن التقاعد المذكور . وقد قرر قانون الضمان الاجتماعي العراقي هذه الاعانة ووجب لاستحقاقها شروطاً معينة هي ما يلي (١) :

١- ان يثبت العجز من قبل لجنة طبية مختصة معينة من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعي لهذا الغرض وان لا تقل درجة العجز عن ٧٥٪ من القدرة الكلية للجسم .

٢- ان يكون هذا العجز قبل بلوغ سن التقاعد .

٣- ان يكون المستحق قد دفع أو قيد لحسابه ما لا يقل عن مائة وخمسين اشتراكاً اسبوعياً قبل اصابته بالعجز .

٤- ان يكون قد دفع ما لا يقل عن خمسين اشتراكاً اسبوعياً من الاشتراكات المذكورة اعلاه خلال السنتين اللتين تسبقان ابتداء عجزه مباشرة .
فاذا توفرت هذه الشروط في العايل المضمون فهو يستحق اعانة العجز ويحصل عليها من مؤسسة الضمان الاجتماعى الى حين بلوغه سن الشيخوخة ، وعندئذ يعطى تقاعد الشيخوخة عند توفر شروطه والا فيزيد تقاعده عن العجز الى ان يساوى (١) تقاعد الشيخوخة .

وقد نص القانون على انه ، « لاحتماب تقاعد العجز او تقاعد الشيخوخة يكون صنف الاجر للشخص المضمون هو الصنف المساوى لمجموع مبالغ صنف اجـره الاسبوعى المفترض الذى على اساسه دفعت او قيدت الاشتراكات خلال المائتين والخمسين « ٢٥٠ » اسبوعاً المنتهية باشتراك آخر اسبوع سبق طلبه للتقاعد بعد قسمته على رقم مائتين وخمسين ، وقد مر تفصيل معرفة صنف الاجر لغرض معرفة مقدار الاعانة عند الكلام عن اعانة الولادة .

ان مقدار الاعانة المخصص للعجز يختلف باختلاف صنف اجر المستحق وتضاف عليه اضافات عن كل « ٥٠ » اشتراكاً اسبوعياً يزيد على « ٧٥٠ » اشتراكاً دفع أو قيد لحساب المستحق وتدفع هذه الاعانة شهرياً بحسب المقادير التالية :-

صنف الاجر	الراتب الشهرى لتقاعد العجز	الاضافة عن كل (٥٠) اشتراكاً اسبوعياً بعد « ٧٥٠ » اشتراكاً
الاول	٤٥٠٠	٪١٠٠
الثانى	٧٣٠٠	٪١٨٠

صنف الاجر	الراتب الشهري لتقاعد العجز	الاضافة عن كل (٥٠) اشتراكاً اسبوعياً بعد « ٧٥٠ » اشتراكاً
الثالث	١٠٨٠٠	٪٣٠٠
الرابع	١٥٠٠٠	٪٤٣٠
الخامس	١٩٠٠٠	٪٥٥٠

وهذه المقادير من الاعانات هي نفس المقادير التي يستحقها الانسان العامل المشمول بالضمان الاجتماعي عند بلوغه سن التقاعد (١) .
وتدفع هذه الاعانة شهرياً ، وان مؤسسة الضمان الاجتماعي هي التي تصدر التعليمات بشأن كيفية الدفع واوقاته واما كنهه من حين لآخر حسب الاحوال (٢) .

ومن أهم الملاحظات التي يمكن أن تؤخذ على اعانات العجز انها حصرت بمن يفقد من القدرة الجسمية على العمل درجة ٧٥٪ فما فوق أما اذا كانت درجة العجز اقل من ذلك فلا يستحق العاجز شيئاً ، اذا لم يكن هذا العجز ناتجاً بسبب اصابة العمل ، وعليه فكان من الواجب على القانون أن يقرر الاعانة بنسبة فقدان الجسم القدرة على العمل مادامت درجة العجز تؤثر تأثيراً مباشرة على امكانية قبوله في الشغل وامكانية قدرته على العمل ومقدار اجره اذا قبل في اي عمل ما من قبل اصحاب العمل . وان عدم الاخذ بهذا الرأي والاتجاه معناه ان الذي يفقد من القدرة الجسمية على العمل ٧٤٪ فما تحت سيبقى بلا مورد كاف وحتى بلا عمل احياناً لعدم قبول احد بتشغيله لنقص قدرته على العمل ولهذا فيجب تعديل القانون وسد هذا النقص .

١- المادة - ١٢ - من قانون الضمان الاجتماعي المعدل رقم - ١٥ - لسنة ١٩٦٦ .

٢- المادة - ٤٠ - من القانون .

المبحث الخامس

معاش الشيخوخة

عندما يبلغ الانسان سن الشيخوخة يكون من الصعوبة عليه في الغالب الاستمرار على العمل والحصول على مورد منه لغرض العيش لاسيما بالنسبة للاجراء الذين يحصلون على عيشهم من عملهم اليومي ؟ ولذا فقد اخذت منذ او اخر القرن الماضي تقرر اعانات الشيخوخة لهم عند بلوغهم سناً معيناً . وقد اخذ العراق الآن بهذا المبدأ بالنسبة للاجراء المشمولين بقانون الضمان الاجتماعي وقرر ان العامل يستحق اعانة الشيخوخة اذا توفرت فيه الشروط التالية (١) :-

١- ان يبلغ الرجل سن الستين والمرأة سن الخامسة والخمسين وقد جاء تحديد السن هذا خلافاً لما هو مأخوذ به بقانون التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة الذي يساوي في سن التقاعد ما بين المرأة والرجل على الطريقة الامريكية . والحقيقة هي انه في الشرق تشيخ المرأة قبل الرجل بسبب الجهل والمتاعب وتعدد الولادات وسوء التغذية فالجمل وسوء التغذية منتشرة في الاوساط المتخلفة ما بين النساء اكثر مما بين الرجال لانهن في مثل هذه الاوساط يهيمن كل اسباب الراحة للرجل على حساب راحتهن .

وبما أن تاريخ يوم ميلاد الافراد غالباً في المجتمعات المتأخرة ، والعراق منها غير معروف او غير مضبوط لذلك اعتبر المشرع العراقي اليوم الاول من شهر تموز هو يوم ولادة الاشخاص الذين لم يثبت رسمياً يوم وشهر تولدهم لان هذا اليوم هو في منتصف السنة وقد اعتبر بصورة حكيمية يوم ولادة من لم يثبت رسمياً يوم ولادته

١- المادة - ٣٧ - من قانون التأمينات الاجتماعي .

٢- المادة - ٧٧ -

٢- أن يثبت اعتزال العامل المضمون عمله الاعتيادي بسبب بلوغه سن الشيخوخة .

٣- أن يكون قد سدد او سدد لحسابه ما لا يقل عن سبعمائة وخمسين « ٧٥٠ » اشتراكاً اسبوعياً . سواء اكان ذلك بصورة متواصلة او متقطعة ومعنى هذا انه يجب ان يثبت كون المضمون قد عمل في عمل مشمول بالضمان الاجتماعي مدة تزيد بقليل على خمس عشرة سنة .

وهذا امر طبيعي حتى يكون قد سدد لحساب المضمون مبلغ لا يس به لصندوق الضمان الاجتماعي كما يكون العامل قد قام بخدمات مهنية جديلة للمجتمع طيلة هذه المدة .

هذه هي اهم شروط تقاعد الشيخوخة الآن في العراق حسب قانون الضمان الاجتماعي .

وتدفع اعانة الشيخوخة بصورة شهرية اما منذ اليوم الذي يبلغ فيه الشخص سن التقاعد او اليوم الذي يعتزل فيه العمل الاعتيادي بسبب التقاعد ايها اعقب الآخر . فاذا بلغ سن التقاعد بتاريخ سابق واعتزل العمل بتاريخ لاحق فالعبرة بهذا التاريخ اللاحق . وان مؤسسة الضمان الاجتماعي هي التي تصدر التعليمات بشأن كيفية الدفع وارقائه واما كنهه (١) .

ويتكون المعدل الشهري لتقاعد الشيخوخة - ومثله تقاعد العجز كما رأينا - من المبلغ الاسمي والاضافات التي تنشأ عن كل (٥٠) اشتراكاً اسبوعياً يدفع زائداً عن الـ « ٧٥٠ » اشتراكاً المدفوعة او المقيدة لحساب الشخص المضمون : مع العلم ان مقدار الاعانة مقرر كما هو في اعانة العجز تماماً ويعطى بحسب اصناف الاجر وقد عرفنا ذلك قبلاً .

١- المادة - ٤٠ - والمادة - ٥٩ - فقرة - ٥ - من القانون والامادة - ١٢ - من

قانون التمديد .

أما طريقة معرفة صنف اجر المشمول بالضمان الاجتماعي المستحق لتقاعد الشيخوخة لمعرفة مقدار اعانته . فهي نفس طريقة معرفة صنف الاجر المستحق لاعانة العجز المار ذكرها .

وإذا فرض أن اشتغل المتقاعد وهو يحصل على اعانة الشيخوخة بعمل مأجور (١) في عمل اعتيادي بصورة منتظمة فتقطع عنه اعانة الشيخوخة طيلة مدة استمراره على العمل الجديد . ويشترط في العمل الجديد ان يكون بمستوى عمله القديم من حيث الاجر أو ان مورده منه لا يقل عن مقدار اعانته على الأقل ، والا فليس من المعقول أن يقطع عنه تقاعده اذا كان ضئيل المقدار وكان مورده من عمله الجديد ضئيلاً جداً ايضاً .

ولا ندري لماذا تقطع هذه الاعانة عن هؤلاء العمال المتقاعدين «العاملين» ولا تقطع عن الموظفين المتقاعدين الذين يمارسون مختلف الاعمال وبزاحمون الآخرين في اعمالهم؟

نحن نعتقد بان تشجيع الشيوخ والمتقاعدين على العمل امر مفيد اجتماعياً بحيث لا يؤثر على اعمال الآخرين والعاقلين .

ويظهر من مفهوم النص القانوني ان المتقاعد اذا عمل بعمل مستمر ينقطع عنه التقاعد ويمكن يعود مشمولاً بالضمان الاجتماعي حسب الأصول القانونية ويدفع هو ويدفع لحسابه ايضاً أقساط الضمان الاجتماعي من جديد . وعندئذ يحق له ان يطالب بتعديل معدل تقاعده اذا تقاعد ثانية على ضوء ما دفع أو دفع عنه من أقساط جديدة للضمان الاجتماعي باعتبار أن اعانة التقاعد تعطى على ضوء عدد الاشتراكات المدفوعة . ولكن اذا كانت الاشتراكات المدفوعة لحساب العامل أقل من خمسين اشتراكاً في الأصل فلا يجرى بعد ذلك اى تعديل على تقاعده في المستقبل باعتبار أن ذلك هو الحد الأدنى الذي يعطى العامل حق مكافأة الشيخوخة وقد يكون من المفيد ذكر

نفس النص القانوني المختص بذلك لتوضيح هذه الناحية وهو (١) « ينقطع تقاعد الشيخوخة عند استخدام المتقاعد في عمل اعتيادي بصورة منتظمة وطيلة استمراره فيه وفي هذه الحالة يحق للمتقاعد ان يطالب بتعديل معدل تقاعده والاخذ بنظر الاعتبار عدد الاشتراكات التي دفعت خلال مدة الاستخدام بشرط أن لا يجرى أى تعديل في تقاعد الشيخوخة اذا قلت الاشتراكات المدفوعة عن خمسين اشتراكاً » .

وإذا بلغ المضمون سن التقاعد المقررة (٢) واعتزل عمله الاعتيادي ، قبل ايفاء شروط الاشتراكات أى لم يكن سد أو سدد لحسابه العدد اللازم من الاشتراكات المطلوبة لاستحقاق التقاعد فعندئذ يحق له الحصول على مكافأة الشيخوخة فقط بشرط أن لا تقل الاشتراكات المدفوعة والمقيدة لحساب الشخص المضمون عن خمسين اشتراكاً اسبوعياً . ومعنى هذا انه اذا كانت الاشتراكات أقل من خمسين فلا يستحق المتقاعد شيئاً ، وارى ان ذلك يناقى الرحمة اذ يجب على الاقل ان تعاد اليه جميع اشتراكات الضمان المدفوعة من قبله مع فوائدها .

ويكون مبلغ المكافأة المذكورة بمقدار تقاعد الشيخوخة لشهر واحد عن كل خمسين اشتراكاً دفع عن الشخص المضمون (٣) ، منذ شموله بالضمان الاجتماعي بموجب القانون الجديد .

ولم يشير القانون الى كسور الخمسين اشتراكاً بالنسبة للاشتراكات الاسبوعية . فقد يكون ما دفع لحساب الشخص المضمون مثلاً « ٩٥ » اشتراكاً فهل تكون المكافأة بمبلغ تقاعد شيخوخة لشهر واحد فقط أم اكثر من ذلك ؟ . الواقع انه بحسب نص القانون تكون المكافأة بمقدار تقاعد شيخوخة لشهر واحد فحسب ، ولكن الرحمة تقتضى ان يعطى شيئاً

١ - فقرة - ٣ - من المادة - ٣٧ - من القانون .

٢ - المادة - ٣٨ - من القانون .

٣ - المادة - ٥٢ - من القانون المذكور .

ايضاً عن الـ « ٤٥ » اشتراكاً أي « عن كسور الخمسين اشتراكاً » بنسبة معينة من تقاعد الشيخوخة للشهر الواحد .
ويعين صنف اجر الشخص المضمون لغرض احتساب هذه المكافأة وفق الطريقة التي بمقتضاها يعين صنف اجر العاملة أو العامل لغرض استحقاق اعانة الولادة أو المرض وقد مر شرحها فيما سبق .
الخلاصة ان الشروط الاساسية لاستحقاق اعانة الشيخوخة هي بلوغ العامل المضمون الستين سنة أو المرأة الخمسة والخمسين سنة وتمام دفع « ٧٥٠ » اشتراكاً اسبوعياً لصندوق الضمان الاجتماعي .

المبحث السادس

اعانة الوفاة

يقصد باعانة الوفاة هنا ما تدفعه مؤسسة الضمان الاجتماعي من مبلغ لتجهيز ودفن المتوفي المشمول بهذا الضمان عند توفر شروط معينة .
وقد أعتبر القانون في العراق هذه الاعانة هبة بينهما هي حق وليست منحة لانها تدفع للمشمول بالضمان الاجتماعي وهو يدفع اشتراكات معينة دورية لصندوق هذا الضمان ، كما يدفع عنه ايضاً صاحب العمل اشتراكات دورية معينة للصندوق المذكور . ثم ان المتوفي لا يستحق هذه الاعانة إلا بتوفر احد شرطين اثنين هما (١) :-

١- أن يكون المتوفي مستمراً على تقاضي احدى اعانات الضمان الاجتماعي المقررة عدا اعانة معاش الخلف . ومعنى ذلك أن يكون المتوفي في الأصل مشمولاً هو بالذات بالضمان الاجتماعي ويحصل فعلاً على احدى اعاناته كعامل مضمون مستحق . أما اذا كان المتوفي يتقاضى اعانة بسبب موت مورثه المشمول بالضمان فهو غير مستحق لاعانة الوفاة .

٢- أو أن تكون شروط الاشتراكات المخصوصة باستحقاق اعانة المرض متوفرة فيه ، وهي أن لا تقل الاشتراكات المدفوعة عن المتوفى أو المقيمة لحسابه في صندوق الضمان الاجتماعي عن ثمانى اشتراكات اسبوعية خلال الثلاثة عشر اسبوعاً التى تسبق تاريخ الوفاة مباشرة أو تاريخ عجزه عن العمل قبل الوفاة ، اذ ربما لم يكن يتقاضى المتوفى اعانة ما قبل الوفاة اما لأنه لا يستحقها أو لم تكن تتوفر فيه شروط استحقاقها كاملة فعندئذ ينظر عند وفاته الى شرط دفع الاشتراكات المطلوبة لاستحقاق اعانة المرض .

والحقيقة انه كان من الاصلح ومن الواجب ان تنقرر هذه الاعانة من قبل هذه المؤسسة اكل مشمول بالضمان أو مستحق لأحدى اعاناته ، بل ولكل محتاج اليها من الناس كلهم دون أية شروط لأن الموت قوة قاهرة تولد لاهل المتوفى حاجة التجهيز والدفن ولا بد للمجتمع أن يتحملها لمصلحته وللمصلحة الأفراد معاً .

ان مقدار هذه الاعانة هى ثمانية دنانير مقطوعة تدفع الى كل من يقوم بتجهيز وتكفين ودفن المتوفى . والمدفع اجراءات معينة نص القانون على ضرورة اصدار تعليمات بها من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعى .

لقد ولدت العادة والعرف فى العراق لاهل المتوفى حاجات كثيرة قد لا تكفى لاشباعها هذه الثمانية دنانير ، وعليه ربما كان من الاصلح أن يكون مقدارها عشرة دنانير أو تكون متناسبة مع مدة العمل وعدد الاشتراكات المدفوعة .

وقد يؤخذ على هذه الاعانة انها يجب أن تشمل افراد عائلة المشمول بالضمان الاجتماعى ايضاً لأن وفاة احدهم تولد الحاجة للمعيل حتماً . فالقانون القديم رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ كان يقرر هذه الاعانة لافراد عائلة المشمول ولم يقررها للمشمول بالذات - وكانت الجهات الرسمية تدفعها

له ، وللورثة ايضاً خلاف القانون ، بينما هذا القانون الجديد يقررها فقط
للشمول دون افراد عائلته ، والاصح أن تقرر للاثنين معاً .

المبحث السابع

معاش الخلف

لقد اطلق القانون على هذه الاعانة اسم تقاعد الخلف أو مكافأة الخلف
ويقصد بذلك الاعانة التي يستحقها عيال الشخص المضمون المتوفى الذي كانت
تتوفر فيه الشروط التالية :

١- كان يتقاضى أو يستحق اعانة العجز او اعانة الشيخوخة أو كان قد
دفع عنه أو قيد لحسابه ما لا يقل عن سبعمائة وخمسين اشتراكاً اسبوعياً في
صندوق الضمان الاجتماعي .

٢- أو كان يتقاضى أو يستحق اعانة اصابة العمل .

ولقد تقرر هذه الاعانة من أجل أن لا يحرم افراد عائلة الشخص
المضمون المتوفى من مورد عيشهم ولو جزئياً بموته وكان لهم المصدر الوحيد
لعيشهم ، كما كان هو مضمونا ومستحقا لهذه الاعانة لو لم تعاجله المنية ، وكانت
قد توفرت فيه شروط استحقاقها . فقرار هذه الاعانة اذاً وسيلة من وسائل
ضمان معيشة العائلة المفجورة بموت معيّلها ولو بقدر ضئيل معلوم لأن بعض
الشيء خير من لا شيء .

وعليه فتكلم الآن عن معاش الخلف لفرعي العجز والشيخوخة ثم
لفرع اصابات العمل وهو ما قرره قانون الضمان الاجتماعي العراقي .

الفرع الاول

معاش الخلف

لفرعى العجز والشيخوخة

يعطى هذا المعاش لأفراد عائلة الشخص المضمون المتوفى الذى كان يستحق أو يتقاضى معاش العجز أو الشيخوخة أو كان قد دفع عنه أو قيد لحسابه ما لا يقل عن « ٧٥٠ » اشتراكاً أسبوعياً فى صندوق الضمان الاجتماعى .

ويشترط لاستحقاق معاش الخلف لفرعى العجز والشيخوخة نفس الشروط تقريبا واهمها هي (١) :-

١- اثبات حالة الوفاة وحالة الخلف بالطرق الرسمية كإبراز بيان الوفاة والقسم الشرعى الخاص .

٢- اثبات الاعمار وفقر من يتطلب اثبات فقره من الخلفاء لاستحقاق هذا المعاش كالأب والأم .

٣- اثبات الاستمرار على الدراسة عند الاقتضاء بالنسبة للأولاد أحيانا .

٤- اثبات أن المتوفى المعيل المضمون كان يتقاضى أو يستحق إعانة العجز أو إعانة الشيخوخة .

٥- أو ربما كان المضمون قد توفى قبل حصوله على هذه الإعانة أو قبل استحقاقه لها فعلاً وهذا يكفى أن يكون قد دفع عنه أو لحسابه ما لا يقل عن سبعائة وخمسين اشتراكاً أسبوعياً .

٦- أن يوجد عنده بعد موته من يستحق هذه الإعانة وهم فئتان :-

١- المادة - ٣٩ - من قانون الضمان الاجتماعى وتوجيهات مؤسسة الضمان الاجتماعى .

الفئة الاولى : الازواج والفروع وهم :

أ- الزوج أو الزوجة : وتستحق الزوجة هذه الاعانة دون أى شرط آخر غير ثبوت الزوجية حقيقة او حكما والمقصود بـ « حكما » هو وجود الزوجة في حالة عدة الطلاق حين الوفاة إن لم تكن بائنة بينونة كبرى - أى طلاقاً لا رجعة فيه من بعد - وهي تستحق الاعانة بهذه الحالة طيلة مدة العدة لانها في الحكم على نفقة زوجها طيلة المدة المذكورة .

اما بالنسبة للزوج فهو يستحق هذه الاعانة اذا ثبت انه كان عاجزاً عن اعالة نفسه لاسباب خارجة عن ارادته بعجز مستديم وكان يعتاش من زوجته عند قبل وفاتها وهذا امر لا تقره القاعدة القائلة بان الرجال قوامون على النساء في الاصل لا العكس إذ ليس الرجال حق في الاصل في تقاعد النساء . لأن موتهن عادة لا يؤثر في عرف الحياة الاعتيادية في موارد وارتزاق الرجال ، وان اصبح الواقع يخالف ذلك في الوقت الحاضر باعتبار ان الزوجة قد تكون هي الباعث له على العمل والارتزاق إن لم تساهم فعلاً معه في النفقات .

ب- الولد الذكر دون الخامسة عشرة من العمر بصورة مطلقة ، أو دون الحادية والعشرين من العمر اذا كان غير متزوج ولا دخل له وكان مستمراً على الدراسة ، أو الذكر مدى الحياة إن كان عاجزاً عن اعالة نفسه بصورة دائمية عاجزاً بدنياً وهذا ما يقره المنطق المعقول ، أما البنت فتستحق هذه الاعانة الى حين زواجها او توظيفها او اشتغالها او وفاتها ، وهذا ايضا ما يقره المنطق المعقول والعدل .

ج - الحفيد او الحفيدة اليتيمان لا بوين دون الخامسة عشرة من العمر اذا كانا في اعالة المضمون المتوفى عند وفاته . وارى ان يكون حكمهما حكم الاولاد تماماً لأن ذلك هو العدل والمعقول .

الفئة الثانية : الأصول والاطراف وهم :-

أ- الأب والأم بشرط أن يكون الشخص المضمون المتوفى المعيل لهما عند وفاته ، وبشرط أن لا يكون للأب أى مورد أو دخل وكان عاجزاً عن العمل .

ب- لم ينص القانون على الجد والجدة وأرى انه من العدل والانصاف ان يكون حكمهما حكم الأب والأم عند ثبوت عجزهما وفقرهما .

ج- الاخت غير المنزوجة السى لا دخل لها اذا كانت فى كتف الأخ المضمون المتوفى فى حياته لحين وفاته . وهذا عدل يقره العقل .

د- أن افراد الفئة الثانية المذكورين يستحقون هذه الاعانة اذا لم يوجد أحد من أفراد الفئة الأولى ، او لم يبلغ استحقاق جميع افراد الفئة الأولى الحد الاقصى لاعانة الخلف وهى نسبة مائة فى المائة « ١٠٠٪ » من تقاعد العجز أو الشيخوخة الذى كان يتقاضاه أو يستحقه الشخص المتوفى . ويكون مقدار تقاعد أى اعانة الخلف بحسب (١) النسب التالية من اعانة العجز او الشيخوخة التى كان يتقاضاها او يستحقها المتوفى عند وفاته على ان لا تحسب ضمنها ما يضاف لها عن الشخص الذى يلزم المصـاب لعجزه الكلى وبشرط أن لا يزيد مقدار الاعانة لجميع الورثة هنا على « ١٠٠٪ » المائة بالمائة من اصل اعانة العجز او الشيخوخة للشخص المتوفى . وهذه النسب هى :-

النسبة المتوية	المستحق
٪٥٠	١- الزوج او الزوجة
٪٥٠	٢- الطفل (يتيم الابوين)
٪٢٥	٣- الطفل (يتيم احد الابوين)
٪٢٥	٤- الأب

الذسبة المشوية	المستحق
٪٢٥	٥- الأم
٪٢٥	٦- الاخت
٪٢٥	٧- الحفيد
٪٢٥ (لان	٨- الحفيدة

القانون جعل المذكور يشمل المؤمنة).

وإذا اصبح مجموع مقادير اعانات الخلف المستحقة اكثر من «١٠٠٪» (١) من تقاعد العجز او الشيخوخة الذي كان يتقاضاه او يستحقه الشخص المتوفى « اذ ربما يكون للمتوفى مثلاً ارملة وطفل من زوجة سابقة متوفاة وطفل آخر من ارملة، وهنا يكون استحقاقهم من اعانة الخلف ١٢٥٪ من اصل اعانة المتوفى » فعندئذ يخفض مقدار اعانة كل واحد من المستحقين بصورة نسبية على النحو التالي :

١- اذا كانت الاعانة كلها تدفع الى افراد فئة واحدة الاولى او الثانية فهنا تخفض اعانة كل واحد من المستحقين بنسبة معينة لم يدين مقدارها القانون صراحة بل اطلق تعبيرها . فهل ياترى تخفض جميع اعانات المستحقين بنسبة واحدة او بنسبة حصصهم . والذي اراه منطقياً و متمشياً مع روح النص هو ان يكون التخفيض بنسبة الحصص وليس بنسبة واحدة ، وإن يكن في ذلك نوع من التعقيد الحسابي وكان على المشرع ان يدركه في حينه ويتلافاه .

٢- اذا كانت الاعانة تدفع الى افراد الفئتين معا فهنا تخفض اعانات افراد الفئة الثانية فقط كما قرر القانون .

وتقطع اعانة الخلف المذكورة عن المستحق في الاحوال التالية (٢) :-

١- الفقرة - ٩ - من المادة - ٥١ - من القانون .

٢- الفقرة - ٤ - من المادة (٣٩) من القانون .

١- في حالة زواج أو وفاة الزوج أو الزوجة . وأرى انه يجب ان لا تقطع الاعانة عن الزوج عند زواجه اذ ربما كان محتاجاً للزواج حاجة ملحة وهو المسؤول عن تكاليف الزوجية كما نعلم. أما اذا تزوجت الزوجة فيكون زوجها هو المسؤول عن اعانتها ، ولذا فقطع الاعانة عنها امر قد يبرر في الغالب دون الزوج .

٢- اذا بلغ الولد الخامسة عشرة من العمر ولم يكن عاجزاً كلياً عن العمل ولم يواصل الدراسة ، أو اصبح له دخل او اذا توفي .

٣- اذا بلغ الولد من العمر الحادية والعشرين في حالة استمراره على الدراسة .

٤- اذا تزوجت البنت أو اصبح لديها مورد أو توفت .

٥- عند وفاة الأب أو الأم .

٦- عند زواج الأخت أو وفاتها أو اشتغالها أو توظيفها .

٧- عند بلوغ الحفيد سن الخامسة عشرة أو فاته أو زواجه . ويشمل لفظ المذكر المؤنث ايضاً .

وإذا لم تتوفر شروط استحقاق اعانة الخلف المذكورة هنا ، فتعطى للخلف مكافأة لمرة واحدة بشرط ان يكون قد دفع عن أو لحساب المضمون قبل وفاته ما لا يقل عن خمسين اشتراكاً اسبوعياً (١) .

ولم يقرر القانون للخلف أية مكافأة اذا لم يبلغ عدد هذه الاشتراكات لصندوق الضمان الاجتماعي الخمسين : وأرى ان ذلك غير عدل اذ كان يجب أن يعطى الخلف والزوجة والاولاد على الاخص كل الرصيد الموجود في الصندوق المذكور لحساب المتوفى الأسابيع الأقل من الخمسين .

وقد تقرر أن يكون مقدار المكافأة هنا مساوياً لاعانة الشيوخوخة اشهر

واحد عن كل « ٥٠ » خمسين اشتراكاً دفع عن الشخص المضمون منذ شموله بالضمان الاجتماعي بموجب القانون الجديد . وقد كان من العدل أن ينظر الى شموله أيضاً بقانون الضمان الاجتماعي الملغى عند تقدير هذه المكافأة ؛ ولم يحسب لسكسور الخمسين اسبوعاً أى حساب بالقانون اللهم الا اذا اعتبرنا اجزاء الخمسين بحكم الخمسين أيضاً باعتبار ان بلوغ الخمسين الاولى والخمسين الثانية والثالثة أى مجرد وصول بداية كل خمسين تالية لا بلوغ تمامها يعطى الحق بمقدار راتب تقاعد شهر مكافأة .

ويعين صنف اجر المضمون المتوفى لغرض احتساب المكافأة المذكورة بنفس طريقة تعيين صنف اجر المضمون لغرض احتساب اعانتى المرض والولادة (١) وقد مرّ فيما سبق ذكرها مما لا حاجة معه لاعادته هنا مجدداً .

الفرع الثانى

معاش الخلف

لفرع اصابات العمل

أما فيما يتعلق باعانة الخلف لفرع اصابات العمل فتدفع هذه الاعانة الى عيال المصاب المتوفى المذكورين سابقاً ، (٢) فى الحالات الآتية :-
أ - عند وفاة الشخص المضمون نتيجة اصابة العمل ، اى العامل الذى اصيب بهذه الاصابة وتوفى بسبب الاصابة المذكورة ذاتها .
ب - عند وفاة العامل المصاب بعطل دائم بلغت درجته (٧٥٪) فاكثر من قابليته على العمل وكان يتقاضى فعلاً الى حين وفاته ، باى سبب كان ،

١ - المادة - ٥٢ - الفقرة - ٢ - من القانون .

٢ - المادة - ٤٧ - من القانون .

المعاش الدائم عن العطل المذكور . وعليه فلا تستحق عائلة العامل المصاب المتوفى هذه الاعانة ، اذا لم يكن المتوفى عاطلاً بهذه الدرجة او لم يكن يتقاضى المعاش الدائم عن العطل المذكور قبل وفاته .

ولكننا نرى ضرورة اقرار هذه الاعانة الى عائلة العامل المتوفى لاية اسباب طالما الحاجة الانسانية الحقيقية تقتضيها ، لان الوفاة مهما كانت عوامها تقطع عن العائلة وسيلة عيشها بانقطاع المورد الذي كان يحصل عليه لها معيها المتوفى .

وتدفع اعانة الخلف المذكورة كمعاش الى عائلة المصاب المتوفى بنفس الكيفية ولنفس الاشخاص المذكورة في اعانة الخلف لفرعى العجز والشيوخوخة المار شرحها قبلاً .

الا ان مقادير هذه الاعانة لفرع اصابات العمل تختلف باختلاف درجة العطل الحاصل بنتيجة اصابة العمل وذلك حسب الاحكام التالية (١) :-
١ - اذا توفى العامل بنتيجة اصابة العمل فيحسب مقدار هذه الاعانة التي تعطى كمعاش لعائلته على اساس معاش العطل الدائم الكلى ، بالفاة درجة خطورته « ١٠٠٪ » من القدرة الجسمية على العمل ، الذي كان سيستحقه وقت وفاته .

وقد مر ذكر ذلك مفصلاً عند الكلام عن هذا المعاش في حينه .

ب - اما اذا كان العامل المصاب يتناول معاش العطل الدائم درجة خطورته ٧٥٪ فاكثر ثم مات لاي سبب كان فيكون مقدار اعانة الخلف كمعاش يحسب على اساس معاش العطل المذكور ، ماعدا الاضافة التي ربها كان يحصل عليها المصاب بسبب خطورة اصابته وملازمة شخص لمساعدته دائماً ، اى لا تحسب معه اية اضافة وانما يكون مقدار الاعانة المذكورة

مساوياً النسبة المئوية لنقص القدرة الجسمية على العمل في المعاش الشهري العطل الكلي الدائم الذي درجة خطورته « ١٠٠٪ » فقط .

ج - اما اذا كان العامل المصاب يحصل على معاش العطل الدائم الذي لم تبلغ درجة خطورته ٧٥٪ ثم مات فلم يحصل هنا احد من افراد اعائلته على اعانة الخلف حسبما قرره القانون ، وهذا فيه نوع من الاجحاف وعدم الانصاف بالنسبة للورثة خاصة من ارامل وايتام .

وتوزع هذه الاعانة الى افراد عائلة العامل المصاب المتوفى بنفس النسب ولنفس الاشخاص المذكورين سابقا في اعانة الخلف لفرع العجز والشيخوخة وهم (١) :

الحصة من الاعانة	الخلفاء
٪٥٠	١- الارمل او الارامل
٪٥٠	٢- الطفل (يتيم الابوين)
٪٢٥	٣- الطفل (يتيم لاحدهما)
٪٢٥	٤- الاب
٪٢٥	٥- الام
٪٢٥	٦- الاخوت
٪٢٥	٧- الحفيد او الحفيدة

وإذا فرض ان معاش العطل الدائم الذي كان يأخذه المتوفى اقل من مجموع معاش الخلف فيخفف هذا الاخير بنسب معينة من سهام المستحقين حسبما شرحنا ذلك عند الكلام عن اعانة الخلف لفرع العجز والشيخوخة قبالا .

الفصل السادس

ان ادارة الضمان الاجتماعي العراقي ادارة شبة حكومية ويوجد مجلس اعلى للضمان الاجتماعي يمثل الحكومة واصحاب العمل والعمال ، واعتقد بانه ليس لاعضاء هذا المجلس ، عدا مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي ، رأى عملي او على خارج حرفية نصوص قانون الضمان الاجتماعي لانهم غير مختصين بشؤون الضمان المذكور وليست لهم صلة علمية وعملية فعملية بنظرياته وتطبيقاته في العالم الامر الذي يجعلهم غير قادرين على توجيه الضمان الاجتماعي التوجيه الاجتماعي والاقتصادي بحسب التطورات المختلفة في حياة العراق المتطورة . الا ان الجهة الرسمية هي التي تدير هذا الضمان بحسب ما تريد وما تستطيع عليه من قدرة وامكانية وما يوحي اليها من اتجاهات اقتصادية واجتماعية معينة .

وكان يدار الضمان الاجتماعي في العراق بمقتضى القانون القديم الملغى من قبل مديرية الضمان الاجتماعي العامة التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وهي ادارة حكومية بحتة بكل ارتباطاتها وموظفيها ونشاطها ونظامها وملاكها ومالياتها ونفقاتها ، الا ان قانون الضمان الاجتماعي الجديد^(١) نص على ان تحول مديرية الضمان الاجتماعي العامة بجميع دوائرها الى مؤسسة عامة ذات طابع اجتماعي تكون لها شخصية قانونية معتوية مستقلة تتمتع بمقتضاها بجميع الحقوق وتلتزم بكافة الالتزامات لها اهلية الاداء وحق التملك والتصرف بالاموال المنقولة والعقارات وتسمى مؤسسة الضمان الاجتماعي ، تكون مرتبطة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويكون مقرها في بغداد ولها دوائر فرعية في المناطق المختلفة ،

تقوم بإدارة الضمان الاجتماعي حسب القواعد والاحكام القانونية ذات العلاقة .

وقد تحولت مديرية الضمان الاجتماعي فعلاً الى مؤسسة الضمان الاجتماعي منذ اوائل عام ١٩٦٥ ، واخذت تعمل على التمهيد لتطبيق الضمان الاجتماعي العراقي الجديد .

وانني لاأرى صحة ارتباط مؤسسة الضمان الاجتماعي بهذه الوزارة نظراً لضعفها بين الوزارات المختلفة ولعدم الاهتمام بها بصورة جدية تناسب واهميتها في المجتمع من قبل الجهات الرسمية العليا ثم نظراً لاهمية الضمان الاجتماعي من ناحية اخرى الأمر الذي يقتضى الاهتمام به من قبل رئاسة الحكومة أو رئاسة الدولة وممثلي الجهات والاختصاصات مباشرة في المجتمع كما هو موجود فعلاً في بعض المجتمعات التي شعرت بضرورة ذلك كإنكلترا وفرنسا والجمهورية العربية المتحدة مثلاً .

تتكون مؤسسة الضمان الاجتماعي الآن في العراق من : (١) مجلس ادارة (٢) مدير عام (٣) موظفين ومستخدمين . وان لكل من هذه الجهات الاشرافية والادارية واجبات معينة بالقانون وهي بايجاز كما يلي :

المبحث الاول

مجلس ادارة الضمان الاجتماعي

تقرر في قانون الضمان الاجتماعي ان يكون (١) لهذه المؤسسة مجلس ادارة يتكون من ممثلي الحكومة والعمال واصحاب العمل بصورة متساوية ، وقد اخذ هذا المبدأ في التمثيل من دستور منظمة العمل الدولية بصورة سطحية

دون الاخذ بمبدأ تمثيل الجهات والهيئات الاختصاصية ذات العلاقة بالضمان الاجتماعي في البلاد كالجامعة وكوزارة الصحة والاقتصاد والجمعيات العلمية ذات الاختصاص والخبرة بهذا الموضوع إن وجدت .

ولقد تلافيت منظمة العمل الدولية هذا النقص الكبير البارز في التمثيل الثلاثي المذكور في الاجتماعات العامة بتعيين الخبراء واللجان الاختصاصية والاستشارية لديها على وجه الدوام مما لم تعمل على تحقيقه الجهات المختصة في العراق وهذا مما سيكون العقبة الكأداء - كما كان في الماضي - في سبيل تطوير وانجاح الضمان الاجتماعي والانظمة الاخرى على الوجه الاكمل في العراق ؛ ونأمل أن تنبته الجهات المختصة ذات الشأن وتقرر تعديل تشكيلة المجلس المذكور بحيث يكون جامعاً لكل الهيئات والفئات والاختصاصات التي تهمها مسائل الضمان الاجتماعي في البلاد .

ويعين مجلس الادارة المذكور في العراق بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح يرفع له من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية . وان عدد اعضائه تسعة يكون احدهم رئيساً له ، يمثلون الحكومة واصحاب العمل والعمال بالشكل التالي :-

١- يمثل ثلاثة منهم الحكومة ، يكون احدهم من وزارة المالية والآخر المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي ، ولكن لم يبين القانون من أية دائرة يوثق بالعضو الثالث الذي يمثل الحكومة ، وهو الآن من كبار موظفي البنك المركزي العراقي ، والمفروض أن يكون هو المحافظ للبنك المذكور كما جرت العادة ولكنه الآن نائبه منذ اعتذار المحافظ قبل مدة بسبب اسناد عدة وظائف له . وهذا تقليد لما كان يجرى عليه العمل في الماضي وفي ظل قانون الضمان الاجتماعي القديم الملقى حيث كان يرجع السبب فيه الى الرغبة في الاستفادة من خبرات البنوك في استثمار أموال الضمان الاجتماعي في الابداع والاقراض وشراء الاسهم والسندات . وأرى انه يكون من

الاصح لو كان يؤخذ هذا العضو الثالث من الجهات العلمية ذات الاختصاص بالضمان الاجتماعي أو الشؤون الاجتماعية أو الاقتصاد الاجتماعي كي ينير الطريق لأعضاء مجلس الإدارة المذكور في قضايا هذا الضمان من الناحية العلمية والاجتماعية والاقتصادية .

٢- يمثل ثلاثة منهم أصحاب العمل المشمولين بالضمان الاجتماعي، والمفروض أن تختارهم منظمات أصحاب العمل في العراق ، وبما انه لا توجد الآن منظمات اهلية اختيارية بحجة لأصحاب العمل لذا فالمفروض أن يختار هؤلاء مجلس إدارة اتحاد الصناعات العام .

وهذا ما يجري عليه العمل فعلاً الآن في العراق وهذا خطأ كبير اذ ليس كل أصحاب العمل هم اصحاب مصانع وأعضاء في الاتحاد المذكور . ويرجع سبب تمثيل أصحاب العمل في هذا المجلس الى انهم يساهمون في تمويل الضمان الاجتماعي فعلاً وهم المسؤولون عن دفع اشتراكات هذا الضمان عنهم وعن عمالهم ، وهذا تقليد أخذ عن نظام التأمين الاجتماعي الألماني الأول الذي وضعه بسمارك في أوائل الخمس الاخير من القرن الماضي وايدته منظمة العمل الدولية باعتباره يحقق نوعاً من الديمقراطية في إدارة شؤون العمل والضمان الاجتماعي .

٣- يمثل ثلاثة منهم العمال المشمولين بهذا الضمان ويؤخذون عادة من ممثلي اتحاد نقابات العمال .

ويرجع سبب تمثيل هؤلاء في هذه الإدارة لانهم هم المعنيون فعلاً بالضمان الاجتماعي وانهم المستفيدون منه كما انهم يساهمون فعلاً في ادارته ، وهذا هو ايضاً تقليد سابق أخذ عن النظام الألماني القديم وأقرته منظمة العمل الدولية باعتباره يحقق الديمقراطية في الإدارة المذكورة . وتكون (١) مدة العضوية في هذا المجلس ثلاث سنوات اعتباراً من

تاريخ المباشرة في القيام باعمال المجلس عدا رئيس المجلس والمدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي الذين تستمر عضويتهم ما داما يشغلان وظيفتهما الرسمية . ويجوز اعادة تعيين العضو مجدداً في هذا المجلس بعد انتهاء عضويته الاولى . ويكون لكل عضو أصلي في هذا المجلس عضو احتياط يحل محله عند عدم تمكنه من الحضور .

وتفقد العضوية عن العضو باحد الاسباب التالية (١) :-

١- اذا ثبت اختلال عقله بقرار من المحكمة المختصة .
٢- اذا أصبحت له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أي تعاقد مالي مرجح مع المؤسسة أو في أي عمل يؤدي لها باستثناء المساهمة في الشركات دون أن يكون مديراً .

٣- اذا أفلس ولم تبرأ ذمته .

٤- اذا لم يسدد الاشتراكات المتراكمة المستحقة الأداء للمؤسسة وعليه فلا يصح أن يكون عضواً في هذا المجلس صاحب العمل أو العامل غير المشمولين بالضمان الاجتماعي .

٥- اذا حكم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف .

٦- اذا فقد المنصب الذي يشغله أو انتفت صفة كونه ممثلاً عن الاشخاص المضمونين أو أصحاب العمل .

ويجوز للعضو الاصلي أو الاحتياط أن يستقبل من العضوية بطلب تحريري ويمين غيره محله ، كما يمكن أن يعفى العضو من العضوية بقرار من مجلس الوزراء اذا لم يحضر اجتماعات المجلس ثلاث مرات متوالية بدون عذر يقبله المجلس المذكور ويعتبر مستقيلاً من أول ايام غيابه .

وإذا عين شخص محل الشخص المستقيل أو المقال فيشغل هذا العضوية في المجلس المذكور للمدة المتبقية لعضوية من حل محله فقط .

وللمجلس سكرتير يعين من بين موظفي المؤسسة يقوم بأعماله الكتابية (١) الروتينية .

يجتمع هذا المجلس مرتين في كل شهر على الأقل بدعوة من الرئيس . ويدعو الرئيس المجلس الى الاجتماع في الحالات التالية فقط :-

١- إذا تسلم طلباً تحريراً من خمسة أعضاء من مجلس ادارة الضمان الاجتماعي لعقد الاجتماع .

٢- إذا تسلم طلباً تحريراً بذلك من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

٣- إذا تسلم طلباً تحريراً بذلك من مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعي .

وعلى رئيس هذا المجلس ان يدعو الى عقد الاجتماع في مدة لا تتجاوز السبعة ايام من تاريخ تسلمه طلب الاجتماع المشار اليه . كما انه يجب تبليغ الاعضاء بالحضور قبل ثلاثة ايام على الاقل من عقده . ولكن يجوز دعوة المجلس الى الاجتماع بصورة عاجلة اذا اقتضت الضرورة الى ذلك ، كأن علم باصدار سندات قرض حكومية ذات فوائد كبيرة بوقت مستعجل وارتوى سرعة استثمار بعض اموال الضمان الاجتماعي بشرائها والافات الاوان ، وهنا يمكن دعوة المجلس بصورة مستعجلة .

وإذا لم يستلم الرئيس طلباً للاجتماع بداية الاسبوع الاول او الثالث من الشهر مثلاً فهل يدعو الى عقد المجلس ام لا ؟

حدد نظام مجلس ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعي دعوة انعقاد المجلس بطلب تحريري لانعقاده ، كما رأينا ، وعليه فبحسب هذا النظام انه لا يجوز للرئيس توجيه الدعوة للانعقاد من نفسه ، ولكنني ارى ان عليه ان يجمع المجلس لان نفس النظام قرر ضرورة الاجتماع مرتين في الشهر وهو المسؤول عن ذلك .

والتطبيق العملي لاجتماع مثل هذه المجالس هو ان يقع الاتفاق مسبقاً على اوقات الاجتماع ، ولم تبق عندئذ حاجة لاصدار الدعوة لها . ويتم الاجتماع قانوناً خارج اوقات الدوام الا في حالات الضرورة والاستعجال ، وبحضور ستة اعضاء على الاقل بضمنهم الرئيس او من يقوم مقامه .

وتتخذ قراراته عادة بالاكثرية وعند التساوى يرجح الجانب الذى يكون فيه الرئيس كقاعدة عامة ، وللمجلس ان يدعو لحضور جلساته من يشاء من الخبراء للاستشارة بارائهم .

وقد اعطى قانون تعديل قانون الضمان الاجتماعى وزير العمل والشؤون الاجتماعية الحق فى ترؤس اجتماعات هذا المجلس متى ما شاء (١) ، وعندما يترأس الوزير اجتماعات هذا المجلس تكون قراراته نهاية قطعية . أما القرارات التى يصدرها هذا المجلس عند عدم حضور الوزير اجتماعاته فنوعان :-

١- قرارات يصدرها المجلس بشأن استثمار (٢) اموال الضمان الاجتماعى عن طريق الايداع فى المصارف والبنوك أو شراء سندات القرض الحكومية وحوالات الخزينة ، وتكون هذه القرارات قطعية ولا تخضع لمصادقة وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

٢- جميع القرارات الاخرى وكلها تخضع لمصادقة الوزير المذكور . وله ان يعترض عليها خلال سبعة ايام من تاريخ تسجيلها فى ديوان الوزارة ، ويعيدها الى المجلس ، واذا اصر المجلس على قراراته المذكورة يحيل الوزير

١- القانون رقم - ٩ - لسنة ١٩٦٧ . الوقائم الرائية عدد ١٣٧٦ وتاريخ . ١٩٦٧/٢/١١ .

٢- الفقرة - ح - من المادة الثامنة - من قانون الضمان الاجتماعى .

القضية الى مجلس الوزراء ويكون قراره قطعيا .
كما ان القانون قد اعطى الوزير الحق في ان يطلب من مجلس ادارة
مؤسسة الضمان الاجتماعى اعادة النظر فى اى قوار من قراراته (يفهم من
النص جميع القرارات حتى التى تتخذ بحضوره) خلال خمسة عشر يوماً من
قاريخ تسجيل تسلمها فى ديوان الوزارة ، وعلى المجلس ان يعيد النظر فعلاً
فى هذا القرار واذا اصر على قراره السابق تحال القضية ككلها الى مجلس
الوزراء ويكون قراره نهائياً .

اما واجبات مجلس ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعى ، فهى كما نص
عليها قانون الضمان الاجتماعى كالآتى (١) :-

١ - توجيه فعاليات المؤسسة ، ودراسة الخطط والمناهج التى يعدها ويقدمها
اليه المدير العام . والحقيقة هى أنه كان يجب النص على أن هذا المجلس هو
الذى يضع الخطط والمناهج مباشرة وان المدير العام للمؤسسة هو المسؤول
عن تنفيذها ، لا أن يدرس المجلس ما يعده ويقدمه له المدير العام من هذه
الخطط والمناهج لأن هذا المجلس هو السلطة العليا فى المؤسسة ويجب أن
لا يوجه من قبل المدير العام وانما هو الذى يوجه نفس المدير المذكور وهذا
ما يجرى عليه العمل فى الدول المتقدمة .

٢ - اعداد لوائح الانظمة ووضع التعليمات الادارية .

٣ - المراقبة والاشراف على فعاليات المؤسسة وضمان سير اعمالها وتأدية
خدماتها .

٤ - المصادقة على تخمينات الميزانية والحسابات المدفقة والتقرير السنوى
للمؤسسة .

٥ - استثمار اموال الضمان الاجتماعى

٦ - المصادقة على التجاوز في المصروفات عما حددته الانظمة واتخاذ القرارات التي تكفل تأدية الواجبات الملقاة على عاتق المؤسسة وفق احكام قانون الضمان الاجتماعى والانظمة الصادرة بموجبه
٧ - جميع الاجراءات والقرارات المالية للمؤسسة التي مر ذكرها في تمويل الضمان الاجتماعى .

٨ - وله ان يعهد الى اى عضو من اعضائه او الى لجنة منهم بعض القضايا لدراستها وتقديم الملاحظات والمقترحات عنها .

المبحث الثانى

مدير عام

مؤسسة الضمان الاجتماعى

يوجد لمؤسسة الضمان الاجتماعى مدير عام هو اكبر موظف ادارى تنفيذى فيها ، وعضو دائم فى مجلس ادارتها والمسؤول عن تطبيق وتنفيذ جميع احكام قانون الضمان الاجتماعى وتعديلاته والانظمة والتعليمات الاوامر الصادرة بموجبه ، لذا فالواجب ان يكون فى مستوى رفيع من الخبرة والثقافة العامة والخاصة فيما يتعلق بجميع الشؤون العامة وبالضمان الاجتماعى علماء وعملآ ، ومن ذوى التفكير الاقتصادى والقانونى والاجتماعى الادارى الواسع نظراً لتعلق كل هذه الامور بالضمان الاجتماعى ولتاثيرها فيه وتأثيره فيها وفى رأى يجب ان يكون المدير العام لهذه المؤسسة بعيداً عن تأثيرات السلطة التنفيذية لذا فارى ان لا يكون لها دخل فى تعيينه فى الاحوال الاعتيادية وانما يتم تعيينه من قبل المجلس الوطنى فى البلاد لسكى يتمتع بالسلطات الواسعة فى تنفيذ برامج الضمان الاجتماعى فى البلاد ، وان لاتقف السلطة التنفيذية بتأثيرها عليه حجرة عثرة لاسباب مختلفة فى طريق تنفيذها .

غير ان قانون الضمان الاجتماعى قد نص على ان يعين المدير العام
لمؤسسة الضمان الاجتماعى بناءً على ترشيح وزير العمل والشؤون الاجتماعية
بقرار من مجلس الوزراء وبمرسوم جمهورى (١) ويحدد راتبه ومخصصاته
بقرار من هذا المجلس ايضاً .

وانه يخضع كبقية موظفى ومستخدمى المؤسسة لنظام الخدمة فى
المؤسسات والى صندوق تقاعد الدوائر شبه الرسمية .

وتتلخص أهم واجبات هذا المدير العام حسبما نص عليها قانون الضمان
الاجتماعى فيما يلى :

١- يكون المدير العام للمسسة الموظف التنفيذى فيها ويمارس الاشراف
الادارى والمالى والقانونى على دوائرها .

٢- المدير العام سلطة رئيس دائرة يمارسها بالنسبة لجميع الموظفين
والمستخدمين والعمال فى المؤسسة حسب تخويل المجلس الادارى له . وترتبط
به جميع دوائرها وفروعها .

٣- اصدار الأوامر الادارية اللازمة لضمان حسن سير العمل فى المؤسسة .

٤- اعداد تخمينات الميزانية والتقرير السنوى للمؤسسة وتقديمها الى مجلس
الادارة .

٥- البت فى كافة الامور الخاصة بملاك موظفى ومستخدمى المؤسسة حسب
الصلاحيات المخولة له .

٦- البت فى كافة طلبات الاعانات المرفوعة اليه وغيرها من المدفوعات
المستحقة بموجب هذا القانون (٢) .

١- المادة - ٩ - فقرة - ١ و ٥ - من القانون .

٢- المادة - ٩ - فقرة - د - والمادة - ٤ - من قانون تعديل قانون الضمان الاجتماعى .

٧- للمدير العام أن يخوّل غيره سلطانه وواجباته المنصوص عليها في هذا القانون .

٨- ان لمدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعى أو لمن يخوله من موظفيها الحق في اتخاذ الاجراءات التالية (١) :-

أ- دخول أى محل أو بناية عدا المساكن في أى وقت مناسب افرض التفتيش اذا توافر لديه من معلومات ما يحمله على الاعتقاد بوجود اشخاص أو مستخدمين مشمولين بالضمان الاجتماعى .

ب- الاطلاع على الحسابات والدفاز والـ سجلات والوثائق الأخرى الخاصة بخدمة الاشخاص و دفع اجورهم وخصمها واخذ المعلومات التى يراها ضرورية لاغراض تنفيذ هذا القانون . وعلى اصحاب العمل اسداء كافة التسهيلات اللازمة لانجاز ذلك .

ج - استجواب أى شخص يجده في المحل أو البناية ويعتقد بانه من الاشخاص المضمونين حول أى من القضايا المتعلقة بهذا القانون أو الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه للحصول على المعلومات التى يراها ضرورية .

المبحث الثالث

موظفو ومستخدمو

مؤسسة الضمان الاجتماعى

اعتبر جميع الموظفين والمستخدمين الذين كانوا (٢) في مديرية الضمان الاجتماعى العامة السابقة في كافة دوائرها معينين في هذه المؤسسة بنفس رواتبهم

١- المادة - ٦٤ - من القانون .

٢- المادة - ١٠ - من قانون الضمان الاجتماعى .

التي كانوا يتقاضونها عند تنفيذ هذا القانون ما لم يقرر مجلس مؤسسة الضمان الاجتماعي خلاف ذلك أي ما لم يقرر ليهضهم زيادة الراتب أو تغيير المنصب بحسب الظروف والاحوال . وان لهم نظاماً خاصاً ينظم تعيينهم وروابطهم مع المؤسسة شأنهم في ذلك شأن الخدمة في المؤسسات شبه الرسمية ، إذ لا يخضعون الى قانون الخدمة المدنية العامة المطبق على موظفي ومستخدمى الدوائر الرسمية .

ويخضع جميع هؤلاء الى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية .

وان هؤلاء الموظفين والمستخدمين هم الذين يقومون بتنفيذ الواجبات والحقوق والالتزامات والاجراءات المتعلقة والمقررة بقانون الضمان الاجتماعي العراقي .

وتعود جميع شؤونهم الادارية الى مدير مؤسسة الضمان الاجتماعي العام ومجلس الضمان الاجتماعي ووزير العمل والشؤون الاجتماعية ما عدا المدير العام الذي ترجع شؤون تعيينه وانضباطه وترقيته واقالته واستقالته أو فصله الى مجلس الوزراء .

وبعد ما كانت مديرية الضمان الاجتماعي في أول تكوينها تحتوى على عدد ضئيل جداً من الموظفين والمستخدمين لا يتجاوز عددهم على الخمسة عام ١٩٥٦ بلغ عددهم الآن اكثر من مائة منتشرين في مناطق مختلفة من العراق .

المبحث الرابع

الهيكلة الادارية

لمؤسسة الضمان الاجتماعي

ترتبط مؤسسة الضمان الاجتماعي ارتباطاً ادارياً بوزير العمل والشؤون

الاجتماعية وبمجلس الضمان الاجتماعية ولها أقسامها ودوائرها المختلفة يمكن
اجماليها كلها كهيكل ادارى عام لهذه المؤسسة المذكورة فيما يلى (١) :-

- ١- وزير العمل والشؤون الاجتماعى .
- ٢- مجلس ادارة الضمان الاجتماعى .
- ٣- مؤسسة الضمان الاجتماعى - المقر العام -
- ٤- مديرية الادارة والذاتية .
- ٥- مديرية الحسابات .
- ٦- مديرية الحقوق .
- ٧- مديرية الاصابات .
- ٨- مديرية التفتيش .
- ٩- هيئة التخطيط .
- ١٠- شعبة الترجمة .
- ١١- شعبة الدفاتر المنتهية .

١٢- ثم ان المؤسسة الضمان الاجتماعى الآن دوائر فى معظم الوية العراق
تتبع فى الادارة مقر المؤسسة العام وهى :-

- ١- مديرية الضمان الاجتماعى فى بغداد
- ٢- » » » » ديالى
- ٣- » » » » كركوك
- ٤- » » » » السليمانية
- ٥- » » » » الموصل
- ٦- » » » » الرمادى
- ٧- » » » » كربلاء

- ٨- » » » » الخلة
٩- » » » » الكوت
١٠- » » » » العارة
١١- » » » » البصرة

ومن هنا يظهر جلياً مدى توسع ادارة الضمان الاجتماعي في العراق خلال هذه الفترة القصيرة وسوف تنسج الى اكثر من ذلك في القريب العاجل اذ سوف تنشر دوائر الضمان الاجتماعي في كل لواء وقضاء وناحية وقرية .

١٣- والى جانب كل ذلك توجد اللجان الطيبة والتحكيمية المخصصة وتخضع جميع ملاكات المؤسسة الى مصادقة وزارة المالية (١) وان الميزانية التخمينية لمؤسسة الضمان الاجتماعي تخضع ايضاً لمصادقة وزارة المالية (٢)

وان على هذه المؤسسة ان تقدم جميع حساباتها النهائية الى وزير المالية للتدقيقها خلال مدة لا تتجاوز مائة وثمانين يوماً من نهاية السنة التي تتعلق بها .

المبحث الخامس

حسم منازعات

الضمان الاجتماعي

قد تحدث خلافات في شؤون الضمان الاجتماعي (٣) ما بين المشمولين والجهات الادارية المسؤولة عن ادارته ، أو ما بين عوائل هؤلاء المشمولين وهذه الجهات بحسب الأحوال .

١- المادة - ٦٣ - فقرة - ب - من القانون .

٢- المادة - ٦٣ - فقرة - ب و ج - من قانون الضمان الاجتماعي .

٣- المادة - ٥٩ - من قانون الضمان الاجتماعي .

وقد تكون هذه الخلافات ذات صبغة طبية ، أو متعلقة باستحقاق أو بمقدار الاعانات أو بتطبيق أحكام قانون الضمان الاجتماعي وان لكل نوع من أنواع هذه المنازعات الناشئة عن هذه الخلافات جهة معينة لحسمه وهي :-
بإيجاز :-

- ١- محاكم العمل أو المحاكم البدائية .
- ٢- اللجنة الطبية الاستثنائية .
- ٣- وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

الفرع الاول

محاكم العمل والمحاكم البدائية

إذا كانت الخلافات والمنازعات تدور حول استحقاق أو مقدار أية اعانة من الاعانات النقدية فيكون مرجعها أما محاكم العمل إذا وجدت أو المحاكم البدائية^(١) عند عدم وجود محاكم عمل مخصوصة .
وتنظر هذه المحاكم في حسم هذه الخلافات بصورة مستعجلة من دون التقيد بالقيود الاجرائية الموجودة في المحاكم المدنية الاعتيادية ومعنى هذا تكون قرارات هذه المحاكم قابلة للاعتراض عليها عند صدورها غيابياً ، أو قابلة للتمييز عند صدورها وجاهياً أو بعد الاعتراض أو فوات زمنه شأنها في ذلك شأن قرارات المحاكم القابلة لهذه المراحل والدرجات من المحاكم والأحكام .
وتكون قرارات التمييز أو قرارات هذه المحاكم بعد اكتمالها الدرجة القطعية بمرور المدد القانونية نهائية قطعية واجبة التنفيذ .
وهذه الطريقة من أسلم ومن اعدل الطرق في حسم المنازعات والخلافات التي قد تنشأ حول كل القضايا ومنها شؤون الضمان الاجتماعي .

١- تكون المحاكم المدنية اما صاحبة اما بدائية واما استثنائية بحسب مقادير وموضوعات الدعوى أو مراحل ودرجات المحاكم .

الفرع الثاني

اللجنة الطبية الاستثنائية

وإذا كانت الخلافات ما بين المشموين والجهات المسؤولة تدرر حول القضايا الصحية والطبية الناشئة عن تطبيق احكام قانون الضمان الاجتماعي فتسكون مرجع حسمها اللجنة الطبية الاستثنائية الخاصة .

اذ نص القانون على أن يرجع البت في كل ما يتعلق بالأمور الصحية والطبية المتصلة بالضمان الاجتماعي الى اللجان الطبية الرسمية المعنية والاطباء الخواين لهذا الغرض ، وقد أصدرت مؤسسة الضمان الاجتماعي بياناً بتعيين هذه اللجان ودولاء الاطباء^(١) .

فان يحصل اعتراض على قرارات هذه اللجان ودولاء الاطباء من ذوى العلاقة فيكون المرجع في حسم هذا الاعتراض هو (اللجنة الطبية الاستثنائية) التي نص على تكوينها واختصاصاتها قانون الضمان الاجتماعي^(٢) وهو يقضى بان « تنظر اللجنة الطبية الاستثنائية في كافة الخلافات المتعلقة بالقضايا الصحية والطبية الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون » ..

وعلى المعارض أن يتقدم بطلب الاستئناف الى هذه اللجنة الاستثنائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه القرار المستأنف ، كما ان على اللجنة الاستثنائية أن تنظر في الاستئناف خلال عشرين يوماً من تاريخ تسلمها طلب الاستئناف . ولم يذكر القانون المدة القصوى لأصدار قرار حسم الخلاف

١- البيان رقم (١) المنشور في الجريدة الرسمية بحدد ١٢٥٣ في ١٩٦٦/٢/٩ حول تعيين اللجان الطبية الرسمية والاطباء الخواين لاغراض قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٤ المعدل بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦ .

٢- المادة - ٦٠ - الفقرة - ٤ - من قانون الضمان الاجتماعي .

انما ذكر مجرد النظر فيه خلال المدة المذكورة ، ويظهر من سياق الكلام روحاً بان المشرع كان يريد بذلك اصدار القرار النهائي خلال العشرين يوماً المذكورة لأن قضايا الضمان الاجتماعي من القضايا المستعجلة لتعلقها بالقضايا الصحية والمعاشية ذات العفة المستعجلة . وتعتبر القرارات التي تصدرها اللجنة الطبية الاستثنائية قطعية نهائية أي لا يمكن الاعتراض عليها أو الطعن بها مرة أخرى ، ولكن نص القانون على أن « للجنة الطبية - دون ذكر الاستثنائية - مهوأة المذكورة - أن تعيد النظر في قراراتها في أي وقت تنكشف لها فيه حقائق جديدة أو اذا اقتنعت بان أي من قراراتها قد صدر عن عدم احاطتها ببعض الحقائق الثابتة أو كان يستند الى معلومات غير صحيحة (١) »

وان هذا المبدأ سليم لو يطبق بسلامة وبحسن نية في بعض الأحوال ذات الاثر المستمر لفترة معينة .

وتتكون هذه اللجنة الطبية الاستثنائية بقرار من قبل وزير العمل والشؤون الاجتماعية من الاشخاص التالية :-

- ١- طبيب ترشحه مؤسسة الضمان الاجتماعي .
- ٢- طبيب يرشحه رئيس محكمة استئناف المنطقة القضائية .
- ٣- طبيب يرشحه وزير الصحة .

الفرع الثالث

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

لقد نص قانون الضمان الاجتماعي (٢) العسراقي على أن « ينظر - وزير العمل والشؤون الاجتماعي - في كافة الخلافات والمنازعات التي تنشأ من تطبيق

١- الفقرة - ٣ - من المادة - ٦٠ - من قانون الضمان الاجتماعي .

٢- الفقرة - ٢ - من المادة - ٥٩ - من القانون المذكور .

أحكام هذا القانون عدا الوارد ذكرها في الفقرة الأولى من هذه المادة وفي المادة (٦٠) من هذا القانون - أي عدا الخلافات المذكورة سابقاً في الفرعين السابقين الأول والثاني - ويكون قراره نهائياً وله أن يحيل الخلاف الى محكم واحد او اكثر يتم تعيينه من قبله وفق تعليمات تصدر بهذا الشأن ويعتبر قرار المحكم نهائياً .

ولقد أصدر وزير العمل والشؤون الاجتماعية التعليمات المتعلقة بشأن حسم هذه الخلافات التي هي من اختصاصه (١)

فبينت هذه التعليمات مدد وطرق وكيفية الاعتراض الواقع على قرارات مؤسسة الضمان الاجتماعي العامة فذكرت ان على المعارض أن يقدم طلب الاعتراض الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية خلال اسبوعين من تاريخ تسلمه القرار المعارض عليه أو من تاريخ ارسال القرار المذكور الى مركز عمل صاحب العلاقة أو مركز الادارة أو الى مقر سكنه الدائم وتبلغ احد افراد عائلته بمضمونه ، ويعتبر تاريخ تسجيل الاعتراض في ديوان هذه الوزارة هو الاساس في تثبيت تاريخ تقديم الاعتراض ولا ينظر في الاعتراض الذي يقدم بعد مرور المدة المذكورة أعلاه .

والوزير أن يبيت بنفسه في الخلاف المعارض عليه خلال سبعة ايام من تاريخ تسجيل الاعتراض ، ويكون قراره في ذلك نهائياً ، كما له أن يحيل الخلاف المذكور الى محكم واحد أو الى هيئة تحكيم خلال هذه المدة نفسها - أي السبعة ايام - وإذا لم يحل الاعتراض الى التحكيم بعد انقضاء المدة المذكورة فيعتبر محالاً الى التحكيم بصورة تلقائية .

١- تعليمات رقم (٣) بشأن التحكيم في الخلافات الناشئة عن تطبيق قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ الممدل - الجريدة العراقية الرسمية عدد ١٣٦٠ وتاريخ ١٩٦٧/١/١٨ .

ويجب أن يكون المحكم المقصود هنا افرض التحكيم المشار اليه من بين
اعضاء هيئة التحكيم المذكورة هنا نفسها .

وتتألف هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء اصليين واثنين احتياط ترشحهم
وزارة العدل من بين كبار حكامها وأعضاء ديوان التدوين القانوني وبتراأس
جلسات هذه الهيئة اكثر الاعضاء رانياً .

ويدت في الاعتراض المعروف على المحكم أو على هيئة التحكيم خلال
عشرة ايام من تاريخ الاحالة . وتتخذ هيئة التحكيم قراراتها باغلبية الآراء
- الحاضرة - ولها استدعاء ممثل عن مؤسسة الضمان الاجتماعي وممثل عن
المعترض كما لها أن تستدعي الخبراء وتطلب الاستماع الى الافادات وجلب
الاوراق والمستمسكات ذات العلاقة للنظر في الخلاف .

ويكون قرار المحكم أو قرار هيئة التحكيم نهائياً ، ولكن هل له اولها
الرجوع عن القرار الصادر بشأن حسم الخلاف ؟ لم ينص في القانون على
جواز أو عدم جواز ذلك وعليه وقياساً على جواز رجوع اللجنة الطبية
الاستئنافية عن قراراتها احياناً كما ذكرنا سابقاً فارى جواز رجوع المحكم أو هيئة
التحكيم عن القرار الصادر بشأن حسم الخلاف المذكور اذا ظهرت حقائق
جديدة خلاف الاسباب التي استند عليها القرار المذكور .

* * *

هذه خلاصة وافية عن حسم الخلافات الناشئة أو التي تنشأ عن امور
الضمان الاجتماعي في العراق في الوقت الحاضر .

الفصل السابع

احكام انتقالية

من القانون القديم الى القانون الجديد

لقد اورد قانون الضمان الاجتماعى بعض الاحكام الانتقالية من النظام السابق الى النظام اللاحق فيما يتعلق بالاشتراكات وبتصفية حقوق المضمون وباستحقاق معاش الشيخوخة نجمل ذكرها فيما يلى :

المبحث الاول

فيما يتعلق بالاشتراكات

لذا بقى العامل المضمون بقانون الضمان الاجتماعى^(١) العسراقى القديم رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ مضموناً بالقانون الجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ ، وكان له رصيد فى حساب الضمان الاجتماعى فيقسم بمجموع هذا الرصيد على الرقم (٦) ثم يهمل أى كسر فى عملية القسمة ان وجد ، ويكون النتائج لهذه القسمة هو مجموع عدد الاشتراكات الاسبوعية التى تخصص لهذا الشخص المضمون فى حساب نظام الضمان الاجتماعى الجديد ، وتعتبر هذه الاشتراكات المستخرجة بهذه الطريقة فى كافة الأحوال كأنها احتسبت بالمعدل المساوى لأجر الصنف الاول أى كأنها دفعت أو قيدت لحساب العامل المضمون باعتباره يدخل من ناحية الأجر ضمن الصنف الاول ، كما تعتبر فى حكم

١- انظر المادة - ٦٨ - من قانون الضمان الاجتماعى والمادة - ١٧ - من قانون

التعديل رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ .

الاشتراكات المدفوعة وفق القانون الجديد افرض استحقاق أى من الاغانات المنصوص عليها فيه باستثناء تقاعد الشيخوخة أو أى جزء من تقاعد الشيخوخة حيث وضع القانون^(١) له احكاماً مخصوصة بالنسبة لمن كان مشمولاً بقانون الضمان الاجتماعى القديم رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ كما سيأتى شرحها حالاً .

وبرجع السبب فى تقسيم الرصيد المذكور قبلاً على الرقم - ٦ - الى ان الاشتراكات كانت بمقتضى القانون القديم يومية بينما هى الآن بمقتضى القانون الحديث اسبوعية ، وان عدد ايام الاسبوع التى كانت تدفع فيها الاشتراكات فى ظل القانون القديم هو (ستة) (٦) فقط بينما فى القانون الجديد اصبح (سبعة) (٧) ومن أجل تناسق حدود الاشتراكات الاسبوعية قرر تقسيم الرصيد السابق على عدد ايام الاسبوع بحسب القانون القديم المنفذ سابقاً لا بحسب القانون الحديث وذلك لمراعاة الشخص المضمون وفائدته لأن نتيجة القسمة على ستة بدلاً من سبعة تكون أعلى وهذا لصالح العامل المضمون هو ايضاً كما أنه اقرب للعدل والمنطق .

المبحث الثانى

فما يتعلق بتصفية حقه - وق

المضمون

لقد قرر القانون انه يجوز لمدير عام مؤسسة^(٢) الضمان الاجتماعى أن يصنف كلاً أو جزءاً من رصيد الضمان الاجتماعى للشخص الذى كان مضموناً بقانون الضمان الاجتماعى القديم رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل إذا انتهت خدمته

١- المادة - ٦٨ - فقرة - ١ - و - ٦٧ - من القانون .

٢- المادة - ٦٩ - من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة - ١٨ - من قانون

التعديل رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ .

بصورة نهائية قبل ١٩٦٦/٤/١ ، أى قبل بداية تنفيذ القانون ، وذلك خلال مدة ثلاث سنوات من هذا التاريخ وتكون هذه التصفية بحسب تعليمات يصدرها مجلس إدارة الضمان الاجتماعى .

ولكن ماذا يقصد بانتهاء الخدمة نهائياً ؟ هل يقصد بذلك ترك العمل أم بلوغ سن التقاعد أم الخروج من نطاق سريان القانون أم العجز الدائم ؟ أعتقد بأن معنى انتهاء الخدمة بصورة نهائية هنا يشمل كل هذه الحالات إذا وقعت للشخص المضمون قبل ١٩٦٤/٤/١ .

أما بالنسبة للمضمونين الذين يخرجون من نطاق سريان قانون الضمان الاجتماعى الحديث النافذ اعتباراً من ١٩٦٦/٤/١ وهم لا يستحقون التقاعد أو المكافأة فقد أجاز القانون اصدار نظام قانونى لمنحهم مبالغ اجمالية لغرض تصفية حسابهم تعين فيه مقاديرها ومصادرهما وشروط دفعها . والآن لم يصدر هذا النظام بعد .

ويقضى العـدل بان لا يستحق الشخص الذى يصبح بارادته غير مشمول بالقانون المذكور إلا ما دفعه هو من اشتراكات أو ما دفع عنه هو بالذات من حصته فى الاشتراك فقط وينقل ما دفعه صاحب العمل والدولة عنه الى صندوق الصحة والترفيه الاجتماعى .

أما الذى يصبح غير مشمول بسبب لا دخل لارادته فيه كالتسجن والابعاد والنفي مثلاً فيجب أن يستحق كل الرصيد الموجود له فى صندوق الضمان الاجتماعى .

ويمكن اعتبار حالة زواج العاملة وتركها العمل لهذا السبب وحالة ترك العمل لغرض الدراسة أو لتربية الأولاد من قبيل ذلك ايضاً ، تحقيقاً للعدالة والانصاف .

المبحث الثالث

فيما يتعلق باستحقاق

معاش الشيخوخة

لقد عرفنا سابقاً شروط استحقاق معاش الشيخوخة ومنها أن يكون المضمون قد دفع أو قيد لحسابه ما لا يقل عن « ٧٥٠ سبعة وخمسين » اشتركا أسبوعياً .

ولكن استثنى قانون الضمان الاجتماعي من وجوب توفر هذا العدد من الاشتراكات لاستحقاق هذا المعاش أولئك المضمونين بقانون الضمان الاجتماعي السابق رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ الذين بلغوا من العمر بتسارخ بداية تنفيذ قانون الضمان الاجتماعي الجديد (في ١/٤/١٩٦٦) السنة الثانية والثلاثين أو أكثر اذا كانوا ذكوراً ، والسابعة والعشرين أو أكثر اذا كانوا إناثاً بشرط أن يكونوا قد دفعوا ، أو قيد لحسابهم ، عدداً معيناً من الاشتراكات عن الفترة التي قضاها في الخدمة بعد هذا التاريخ المذكور وبحسب ما بلغوا من الاعمار بحلوله (أي في ١/٤/١٩٦٦) كما نص في القانون وكما ذكر في الجدول التالي : مع العلم انه يسقط حق الشخص المستحق لهذا المعاش حقه باى مبلغ آخر (١) .

جدول

اعدد الاشتراكات الاسبوعية المطلوبة لاستحقاق معاش الشيخوخة
بحسب الاعمار التي يبلغها المضمون بتاريخ ١/٤/١٩٦٦

عدد الاشتراكات الاسبوعية المطلوبة	الاعمار للآناث	الاعمار المذكور
١٥٠	٥٠	٥٥
١٧٥	٤٩	٥٤
٢٠٠	٤٨	٥٣
٢٢٥	٤٧	٥٢
٢٥٠	٤٦	٥١
٢٧٥	٤٥	٥٠
٣٠٠	٤٤	٤٩
٣٢٥	٤٣	٤٨
٣٥٠	٤٢	٤٧
٣٧٥	٤١	٤٦
٤٠٠	٤٠	٤٥
٤٢٥	٣٩	٤٤
٤٥٠	٣٨	٤٣
٤٧٥	٣٧	٤٢
٥٠٠	٣٦	٤١
٥٢٥	٣٥	٤٠
٥٥٠	٣٤	٣٩
٥٧٥	٣٣	٣٨

عدد الاشتراكات الاسبوعية المطلوبة	الاعمار للآناث	الاعمار المذكور
٦٠٠	٣٢	٢٧
٦٢٥	٣١	٢٦
٦٥٠	٣٠	٣٥
٦٧٥	٢٩	٢٤
٧٠٠	٢٨	٣٣
٧٢٥	٢٧	٣٢

وهنا يحسب المعاش حسب القواعد العامة المار ذكرها في بحث معاش الشيخوخة (١)

ومعنى هذا أن القانون قد أوجب من ناحية بان يكون المضمون قد سد ، أو قيد لحسابه ، ما لا يقل عن « ٧٥٠ » اشتراكاً اسبوعياً لكي يستحق معاش الشيخوخة ، ولكن نص نفس القانون من ناحية اخرى بان الذين كانوا خاضعين للقانون القديم يمكن أن يستحقوا هذا المعاش عند بلوغهم سن الشيخوخة المقرر قانوناً وإن لم يكونوا قد سدوا من الاشتراكات الاسبوعية أو سددها لحسابهم في ظل العدد المذكور في الجدول المشار اليه ، وقد يعتبر ذلك حكماً لمصلحة المضمونين ورحمة بهم ، ولكن كان العدل يقتضى بان لا يكون هذا العدد من الاشتراكات الاسبوعية المطلوبة ، مقصوراً على الفترة التي يقضيها المضمون في ظل القانون الجديد بل كان يجب أن تشمل كل مدة خدمته سواء في ظل قانون الضمان الاجتماعي القديم والجديد معاً ، لا سيما وقد عاج القانون الجديد الاشتراكات المدفوعة في ظل القانون القديم ووضع الاسس لاعتبارها ايضاً اشتراكات اسبوعية بحسب القانون الجديد كما مر ذكرها .

استدراك

سقطت ولم تطبع سهواً في حينها هاتين الصفحتين الامر الذى جعل المعنى منفصلاً غير مرتبط مع الصفحتين السابقتين واللاحقة وعليه نعتذر عن هذا السهو ونطبعهما هنا برقم تابع للصفحة ٢٧٦ اى برقم ٢٧٦ مكرر - أ - و - ب -

وبالنسبة للاشخاص المضمونين بقانون الضمان الاجتماعى القديم الذين يبلغون سن التقاعد خلال ثلاث سنوات اعتباراً من ١/٤/١٩٦٦ فانهم يستحقون معاش الشيخوخة اذا انتهت خدمتهم الاعتيادية خلال المدة المذكورة بشرط ان لا تقل الاشتراكات المدفوعة عنهم او المقيدة لحسابهم عن (٣٠٠ ثلثائة) اشتركا اسبوعياً لما قبل وبعد تنفيذ قانون الضمان الاجتماعى الاخير^(١) وذلك حسب القواعد التالية :-

١ - بحسب مقدار معاش الشيخوخة هنا على اساس الصنف الاول اذا كانت جميع الاشتراكات الاسبوعية ناتجة عن تحويل الرصيد اى اذا كانت

الاشتراكات كلها مدفوعة عن الخدمة المضمونة بحسب قانون الضمان الاجتماعي القديم .

٢ - اما اذا كان قسم من الاشتراكات مدفوعاً او مقيداً بموجب القانون الجديد والآخر بموجب القانون القديم فيكون صنف الاجر للمستحق المذكور هو مجموع مبالغ صنف اجره الاسبوعي المفترض الذي على اساسه دفعت او قيدت الاشتراكات بعد تاريخ ١/٤/١٩٦٦ زائداً (+) الاجر المفترض للصنف الاول لما يكمل (الثلاثائة اشتراك) المذكورة تؤخذ من القسم الاخر ويقسم المجموع كله على رقم (ثلاثائة ٣٠٠) فالنتج هو صنف اجر المتقاعد .

وهنا يدفع معاش الشيخوخة اعتباراً من بلوغ الشخص المضمون سن التقاعد او من تاريخ اكمال جميع شروط الاستحقاق ايها ابعده على ان يقدم طلب الحصول على هذا المعاش خلال ستة اشهر من تاريخ الاستحقاق^(١)

٣ - اما اذا انتهت خدمة الشخص المضمون الذي كان خاضعاً لقانون الضمان الاجتماعي القديم رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل خلال ثلاثة سنوات اعتباراً من ١/٤/١٩٦٦ وكان قد بلغ من العمر السنتين سنة او اكثر للذكر والخامسة والخمسين او اكثر للانثى وكان قد استلم مبلغاً لا يقل عن الاثنتين والسبعين ديناراً من رصيده بسبب سبق بلوغه سن الشيخوخة فانه سوف

(١) المادة ١٦٠ - من قانون الضمان الاجتماعي المعدل .

يكون مستحقاً لمعاش الشيخوخة الذي يحسب على أساس الصنف الأول بشرط أن يعيد كل ما تسلمه من رصيده إلى مؤسسة الضمان الاجتماعي دفعة واحدة أو بأقساط قدرها دينار واحد شهرياً تستقطع من المعاش التقاعدي المخصص . وإذا توفي المتقاعد قبل سداد جميع الأقساط فتعتبر الأقساط المستحقة بعد تاريخ وفاته مباشرة لاغية . وتجب لتحقيق الاستحقاق مراعاة الشروط التالية :-

أ- يستحق المعاش المذكور اعتباراً من تاريخ تقديم الطلب ، وإذا توفي الشخص قبل تسلمه هذا المعاش فيدفع إلى الخلف ما يستحقه من المعاشات المتراكمة بعد تنزيل الدين منها إن لم يدفع الأقساط المستحقة عليه مرة واحدة .

ب- يسقط حق المطالبة بهذا المعاش إذا لم يقدم الطلب عنه بعد ستة أشهر من تاريخ انتهاء خدمة الشخص المضمونة .

وتطبق هنا أيضاً شروط استحقاق اعانة الخلف حسبما وردت قواعدها في هذا القانون^(١) وقد مرّ شرح ذلك .

الفصل الثامن

عقوبات الضمان الاجتماعي

قد يحدث أن يعتمد البعض مخالفة الاحكام والقواعد الواردة في قانون الضمان الاجتماعي مما يؤدي الى الاخلال بتطبيقه وفوات الغرض من وضعه واصداره لذا فقد نص نفس القانون المذكور على التزامات وعقوبات معينة يفرضها على البعض عند الاقتضاء او المخالفة ومن أهمها مايلي (١) :

١- لقد فرض القانون على اصحاب العمل ان يقدموا الى مؤسسة الضمان الاجتماعي المعلومات والبيانات اللازمة والمطلوبة منهم بحسب قواعد هذا القانون ، وأن ينظموا السجلات والدفاتر بالشكل والكيفية التي تعينها لهم المؤسسة المذكورة بتعليمات مخصوصة .

٢- وقد نص القانون ايضاً على انه يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز المائة دينار أو بكليتا العقوبتين - مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد تنص عليها القوانين النافذة - كل من « ادلى عن علم وعمد بمعلومات أو بيانات كاذبة أو زور وثيقة أو استعمالها أو سمح باستعمالها لغرض الحصول على أى مبلغ او خدمات أو تسبب في رفض أى مبلغ أو خدمة استحققت وفق احكام هذا القانون سواء لشخصه أو للآخرين أو لتحايش دفع أى مبلغ استحق دفعه من قبله أو من قبل شخص آخر أو لاي غرض آخر له صلة بهذا القانون » .

٣- وقد جاء في نفس القانون أن تطبق نفس الاحكام المذكورة على كل من امتنع عن دفع اى اشتراك وجب دفعه وفق احكام هذا القانون .

٤- وكذلك نص القانون على أن تطبق نفس الاحكام على كل من استقطع أو حاول استقطاع حصة صاحب الغمـل أو جزء منها من اجور العمال المضمونين .

٥- ونص القانون ايضاً على تطبيق نفس الاحكام على كل من اهمل أو رفض تقديم اى كشف أو مستند استوجبه الانظمة أو التعليمات أو قام بتقديمها بشكل لا ينطبق على الواقع .

٦- ونص القانون نفسه ايضاً على تطبيق هذه الاحكام بحق كل من منع أو اعاق اى موظف من موظفي المؤسسة عن تأديته واجباته المنصوص عليها في هذا القانون .

٧- وقد جاء فيه كذلك أن تطبق نفس الاحكام بحق كل من قام بآية مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون أو الانظمة والبيانات الصادرة بموجبه - اى التى جاءت وفق مضمون وروح القانون المذكور والانظمة المذكورة لا المخالفة لها - ومعنى هذا انه لو صدرت احكام من قبل مؤسسة الضمان الاجتماعى استناداً الى هذا القانون أو هذه الانظمة وكانت مخالفة لها وخالفها احد متعمداً فلا أرى بان تنطبق عليه هذه العقوبات .

٨- ولقد نص قانون الضمان الاجتماعى على عقوبات أشد بحق صاحب العمل الذى يحتجز بغير حق حصة الشخص المضمون من الاشتراك المستحق لمؤسسة الضمان الاجتماعى اذ نص فيه على معاقبته بالحبس لمدة لا تزيد على السنتين أو بفرامة لا تزيد على الثلاثمائة دينار أو بكلتا العقوبتين معاً .

٩- وقد نص هذا القانون على ان لمدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعى او من يخوله ان يحيل على المحاكم المختصة كل من يخالف احكام القانون المذكور .

١٠- وكذلك نص القانون على ان المحكمة المختصة ان تنظر في كافة مخالفات صاحب العمل بدعوى واحدة وتحكم بالتزامه بتسديد الاشتراكات المتأخرة .

١١- كما نص نفس القانون على ان تعدد الغرامات بحسب عدد العمال المضمونين الذين وقعت بشأنهم مخالفة صاحب العمل وكذلك بحسب عدد الاسابيع التي استمرت فيها المخالفة . واذا استمرت المخالفة مدة تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تقرير التفتيش عنها جاز للمحكمة المختصة زيادة الغرامة بحيث لا تتجاوز عشرة امثالها .

هذه هي اهم العقوبات التي وردت في قانون الضمان الاجتماعي العراقي بحق المخالفين لاحكامه من اصحاب العمل والعمال والموظفين . ويجب ان لا يغرب عن البال انه من الطبيعي لاصدار قرار الحكم في هذه العقوبات ان تتوفر اركان المخالفة بحسب ما جاء عليها قانون العقوبات العام وقانون الضمان الاجتماعي معاً ، اذ يجب اثبات المخالفات بالطرق القانونية المعتادة مع اثبات القصد الجنائي فيها . فاذا لم يتوفر القصد الجنائي فلا تفرض عقوبة ما .

* * *

وبهذا القدر ننتهي من الكلام عن نظام الضمان الاجتماعي العراقي الجديد ، وسوف تظهر التطبيقات العملية له ما فيه من نواقص وثورات اخرى نرجو ان تتلافها سريعاً الجهات المختصة المعنية بالأمر .

والآن وقد اعطينا الصورة الواضحة للضمان الاجتماعي في العالم وفي العراق ، نرى لاتمام وضع الاطار الكامل لهذه الصورة أن نثبت نصوص قانون الضمان الاجتماعي العراقي الجديد وتعديلاته ، مع الانظمة والتعليقات الصادرة بموجبه كي يستفيد منها الباحث والعامل وصاحب العمل والموظف المختص . ثم نقب ذلك بالاتفاقية الدولية للحد الأدنى للضمان الاجتماعي .

الباب الثالث

نصوص

قانون الضمان الاجتماعي العراقي

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ وتمديلاته

والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لغاية ١٩٦٧/٩/٣٠

و

الاتفاقية الدولية

للحد الأدنى للضمان الاجتماعي

رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢

1871

1871

1871

1871

1871

1871

قانون

الضمان الاجتماعي

رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية وبموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة .
صدق القانون الآتي :-

الفصل الاول

التعاريف

المادة الاولى - يراد بالتعابير التالية لاغراض هذا القانون المعاني
المبينة ازاها :-

- ١ - الوزير - وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
- ٢ - الوزارة - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
- ٣ - المدير العام - المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعي .
- ٤ - المؤسسة - مؤسسة الضمان الاجتماعي القائمة وفق احكام هذا القانون .
- ٥ - المجلس - مجلس الادارة المؤلف بموجب احكام هذا القانون .
- ٦ - اللجنة الطبية - هي اللجنة الطبية الرسمية التي تولفها وزارة الصحة بالاتفاق مع المؤسسة .
- ٧ - التاريخ المعين - هو التاريخ الذي يعينه النظام بموجب المادة الخامسة لتطبيق هذا القانون بجميع فروعه أو بعضها لاول مرة على أية منطقة

- أو فئة من فئات المستخدمين أو اصحاب العمل أو المؤسسات أو الصناعات.
- ٨ - الخدمة العرضية أو الطارئة - الخدمة المعرفة بموجب قانون العمل .
 - ٩ - الخدمة الموقته - الخدمة المعرفة بموجب قانون العمل .
 - ١٠ - الخدمة الموسمية - الخدمة المعرفة بموجب قانون العمل .
 - ١١ - الولادة - وضع طفل حتى بعد تمام مدة الحمل او وضع طفل حتى او ميت بعد ستة وعشرين اسبوعا من الحمل .
 - ١٢ - الطارىء - كل حالة تدفع بموجبها اعانة وفق احكام هذا القانون .
 - ١٣ - الاشتراك - المبلغ الواجب على صاحب العمل دفعه الى مؤسسة الضمان الاجتماعي عن الشخص المضمون ويتضمن اى مبلغ يدفعه الشخص المضمون نفسه أو يدفع نيابة عنه وفقا لاحكام هذا القانون .
 - ١٤ - العطل - حالة تنجم عن اصابة العمل التي تقع للشخص المضمون وتحد من قابليته على العمل بدرجة لا تقل عن (١٥٪) مع احتمال استمرارها لاكثر من ستة اشهر .
 - ١٥ - المستخدم - الشخص الذى يعمل او يتدرب لدى صاحب عمل بموجب عقد تحريرى او شفهي .
 - ١٦ - صاحب العمل - الشخص الحقيقي او المعنوى بما فى ذلك السلطات العامة التي تستخدم بصورة مباشرة شخصا لغرض العمل او التدريب بموجب عقد تحريرى او شفهي .
 - ١٧ - اصابة العمل - الاصابة التي تقع للشخص المضمون نتيجة حادث ناشئ من جراء العمل أو فى اثنائه أو بسبب احد الامراض المهنية التي تصيبه اثناء عمله والمدرجة فى الجدول الملحق بهذا القانون واذ تعرض الشخص المضمون لحادث اثناء ذهابه الى محل عمله أو اثناء عودته منه اعتبر ذلك الحادث كاصابة عمل لاغراض هذا القانون وبشرط ان يسلك طريقا

- مباشراً في الذهاب والاياب دون توقف لسبب تفرضه المصلحة الشخصية.
- ١٨- اعانة الاصابة - الاعانة النقدية التي تدفع للشخص المضمون المصاب بعطل مؤقت اقدمه عن ممارسة العمل نتيجة الاصابة .
- ١٩- الشخص المضمون - هو المستخدم الخاضع للضمان الالزامي وفقاً لاحكام هذا القانون .
- ٢٠- العجز - الحالة الناجمة عن مرض معين أو حدوث عاهة جسمية أو عقلية ادت الى انقاص قابلية الشخص المضمون على العمل بنسبة (٧٥٪) أو أكثر مع احتمال صيرورتها دائمة أو استمرارها بعد نفاذ اعانة المرض .
- ٢١- المتقاعد - الشخص الذي يتقاضى تقاعد الدخل أو العجز الشيخوخة .
- ٢٢- المرض - الحالة المرضية غير الناشئة عن اصابة العمل .
- ٢٣- الاجور - كما هي معرفة في قانون العمل .
- ٢٤- الاسبوع : الايام السبعة من بداية يوم السبت الى نهاية يوم الجمعة (١) .
- ٢٥- الاعانة - هي كل مبلغ يستحق دفعه بموجب احكام هذا القانون بما في ذلك الرواتب التقاعدية والمنح والمكافآت .

الفصل الثاني

نطاق شمول القانون

- المادة الثانية - يقسم الضمان الاجتماعي الى الفروع التالية :-
- أ - المرض - يتضمن اعانات المرض والولادة ومنحة الوفاة .
- ب- التقاعد - يتضمن تقاعد العجز والشيخوخة والخلف .
- ج- اصابات العمل - يتضمن اعانات اصابات العمل .

(١) عدت بموجب المادة الاولى من قانون رقم ١٥ لسنة ٦٦ تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ٦٤ .

المادة الثالثة - ١ - يكون الضمان الزاميا لكل مستخدم وفق احكام هذا
باستثناء الاشخاص الآتي ذكرهم :-

أ - المشمولين من الموظفين والمستخدمين مدنيين وعسكريين بقوانين
التقاعد الحكومية او صندوق التقاعد للدوائر والمؤسسات شبه
الرسمية وكذلك الموظفين والخببراء الاجانب الذين تستخدمهم
الحكومة بدوائرها الرسمية وشبه الرسمية بموجب عقود استخدام .

ب - العاملين لدى ازواجهم او آبائهم او امهاتهم او ابنائهم او بناتهم .

ج - المستخدمين في الاعمال العرضية او الطارئة والاعمال المؤقتة او
المؤقتة الا فيما يرد به نص خاص .

د - الرعايا الاجانب المقيمين في العراق بسبب عملهم في البعثات
الدبلوماسية او الدولية .

هـ - خدم المنازل ومن في حكمهم .

و - العاملين في الزراعة وتربية المواشي والغابات عدا المستخدمين منهم
لدى الحكومة في دوائرها الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات التجارية
والصناعية مع مراعاة الفقرة (أ) بالنسبة للمستخدمين لدى الحكومة .

ز - الاشخاص الذين يشتغلون في بيوتهم لحساب صاحب العمل .

ح - المستخدمين المشمولين بقوانين او انظمة تقاعدية خاصة تساهم
الحكومة في تمويل صناديقها (١) .

٢ - يجوز اصدار نظام لشمول كل المستخدمين او بعضهم الوارد ذكرهم في
الفقرة (ج) من هذه المادة بفرع او اكثر من فروع الضمان الاجتماعي
الوارد في هذا القانون بناء على اقتراح المجلس .

(١) اضيفت بموجب المادة الثانية من قانون رقم ١٥ لسنة ٦٦ تعديل قانون الضمان

المادة الرابعة - ١ - اذا لم يعد الشخص مشمولاً بالضمان الالزامى بعد ان كان خاضعاً له فيحتفظ بحقه في تقاضى الاعانات بموجب فرعى المرض والتقاعد ، كما يجوز ان يستمر فى الخضوع للضمان على اساس اختيارى بالنسبة لفرع التقاعد وفق ما سيعين بنظام (١) .

٢ - يعتبر الاشتراك الاختيارى الذى يدفع وفق احكام النظام الصادر بموجب الفقرة (١) من هذه المادة فى حكم اشتراك الشخص المضمون لاغراض الفصل السادس من هذا القانون .

المادة الخامسة - يطبق الضمان الاجتماعى تدريجياً وعلى مراحل بالنسبة لمختلف المناطق وهئات المستخدمين واصحاب الاعمال والمؤسسات والصناعات وكذلك بالنسبة لمختلف فروع الضمان وتعين بانظمة مراحل التطبيق .

الفصل الثالث

الادارة

المادة السادسة - تصبح مديرية الضمان الاجتماعى العامة بجميع دوائرها مؤسسة عامة ذات طابع اجتماعى تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى والادارى ولها اهلية الاداء وحق التملك والتصرف بالاموال المنقولة والعقارات وتسمى مؤسسة الضمان الاجتماعى وتقوم بادارة المشروع وفق احكام هذا القانون وترتبط بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ويكون لها مقر عام فى العاصمة ودوائر فرعية .

المادة السابعة (٢) - ١ - أ - يعين بقرار من مجلس الوزراء وباقترح من الوزير مجلس لادارة المؤسسة ويتكون من رئيس وثمانية اعضاء يمثلون

(١) عدلت بموجب المادة الثالثة من قانون التعديل رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ .

(٢) عدلت بموجب المادة الاولى من قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ تعديل قانون الضمان الاجتماعى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل .

الحكومة واصحاب العمل والعمال بصورة متساوية على ان يكون واحد منهم ممثلاً لوزارة المالية وان يكون المدير العام للمؤسسة من الاعضاء .

ب- للوزير ان يترأس اجتماعات المجلس .

٢- يكون لكل عضو اصلي في المجلس عضو احتياط .

٣- يحل العضو الاحتياط محل العضو الاصلي في حالة عدم تمكنه من حضور اجتماع المجلس .

٤- يفقد الشخص عضويته في المجلس في الاحوال التالية :-

أ - اذا ثبت اعتلال عقله بقرار من المحكمة المختصة .

ب- اذا كانت له مصلحة مباشرة او غير مباشرة في اى تعاقد مالى مبرج مع المؤسسة او في اى عمل يؤدي لها باستثناء المساهمة في الشركات دون ان يكون مديرها .

ج - اذا أفلس ولم تبرأ ذمته .

د - اذا لم يسدد الاشتراكات المتراكمة المستحقة الاداء للمؤسسة .

هـ - اذا حكم عليه بجناية غير سياسية او جنحة مخلة بالشرف .

و - اذا فقد المنصب الذى يشغله او افتتت صفة كونه ممثلاً عن الاشخاص المضمونين او اصحاب العمل .

٥ - أ - تكون العضوية لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ المباشرة عدا

الرئيس والمدير العام والوزير عند انتهاء المدة ان يطلب الى الاعضاء

الاستمرار في عملهم حتى يتم تعيين بدلهم او اعادة تعيينهم .

ب- يجوز اعادة تعيين العضو الذى انتهت مدة عضويته .

ج- للعضو الوارد ذكره في الفقرة (١) والعضو الاحتياط الذى ينوب

عنه ان يستقيل بطلب تحريرى يرفعه الى الوزير ويصبح منصبه

شاغراً بعد قبولها .

د - يعنى العضو من عضويته بقرار من مجلس الوزراء اذا لم يحضر اجتماع

المجلس ثلاث جلسات متوالية بدون عذر يقبله المجلس وعلى ان يعتبر مستقيلا من اليوم الاول لغيابه .

٥ - يشغل العضو المدين لاملأء عضوية شغرت قبل انتهاء مدتها لما تبقى من المدة .

٦ - يعين اسلوب عمل المجلس ومخصصات اعضائه بنظام .

المادة الثامنة - تكون للمجلس الصلاحيات والواجبات التالية :-

أ - توجيه فعاليات المؤسسة ودراسة الخطط والمناهج التي يعدها ويقدمها اليه المدير العام .

ب - اعداد لوائح الانظمة ووضع التعليمات الادارية .

ج - المراقبة والاشراف على فعاليات المؤسسة وضمان سير اعمالها وتادية خدماتها .

د - المصادقة على تخمينات الميزانية والحسابات المدققة والتقرير السنوى للمؤسسة .

هـ - استثمار اموال المؤسسة .

و - المصادقة على التجاوز في المصروفات عما حددته الانظمة واتخاذ

القرارات التي تمكفل تادية الواجبات الملقاة على عاتق المؤسسة وفق

احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

ز - تصدر القرارات باغلبية اصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح

الجانب الذى فيه الرئيس والوزير ان يعترض عليها عند عدم انعقاد

المجلس برئاسته خلال سبعة ايام من تاريخ تسجيلها فى ديوان الوزارة

وله ان يطلب اعادة النظر فى اى قرار منها خلال خمسة عشر يوما

من تاريخ تسجيل التسلم وعلى المجلس فى هذه الحالة ان يعيد النظر فى

القرار فاذا اصر على رأيه الاول تحال القضية الى مجلس الوزراء

ويعتبر قراره قطعياً (١) .

ح - تستثنى من احكام الفقرة (ز) القرارات التي يصدرها المجلس بشأن استثمار اموال المؤسسة عن طريق ايداعها في المصارف والبنوك او شراء سندات القرض الحكومية وحوالات الخزينة حيث تعتبر قطعية وغير خاضعة لمصادقة الوزير .

المادة التاسعة - ١ - يعين المدير العام للمؤسسة بناء على ترشيح الوزير

بقرار من مجلس الوزراء ومرسوم جمهوري .

٢ - يكون المدير العام الموظف التنفيذي فيها ويمارس الاشراف الادارى والمالى والقانونى على دوائرها وله سلطة رئيس دائرة يمارسها حسب تخويل المجلس وترتبط به جميع دوائر المؤسسة وفروعها .

٣ - يقوم المدير العام بما يلي :-

أ - اصدار الاوامر الادارية اللازمة لضمان حسن سير العمل فى المؤسسة .

ب - اعداد تخمينات الميزانية والتقرير السنوى للمؤسسة وتقديمها الى مجلس الادارة .

ج - البت فى كافة الامور الخاصة بملاك موظفى ومستخدمى المؤسسة حسب الصلاحيات المخولة له .

د - البت فى كافة طلبات الاعانات المرفوعة اليه وغيرها من المدفوعات المستحقة بموجب هذا القانون (٢) .

(١) عدلت بموجب المادة الثانية من قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ تعديل قانون الضمان

الاجتهامى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل .

(٢) اضيفت بموجب المادة الرابعة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ تعديل قانون الضمان

الاجتهامى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

٤ - للمدير العام ان يخول غيره سلطاته وواجباته المنصوص عليها في هذا القانون .

٥ - يحدد راتب المدير العام ومخصصاته بقرار من مجلس الوزراء .

المادة العاشرة - أ - يعتبر جميع الموظفين والمستخدمين في مديرية الضمان الاجتماعي العامة في كافة دوائرها معيذين في المؤسسة برواتبهم التي يتقاضونها عند تنفيذ هذا القانون ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك .

ب - يصدر نظام خاص بالخدمة في المؤسسة مع مراعاة احتفاظ الموظفين والمستخدمين الوارد ذكرهم في الفقرة (أ) بالحقوق المكتسبة بموجب قوانين الخدمة والتقاعد المدني .

ج - يطبق قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية على موظفي ومستخدمي المؤسسة .

المادة الحادية عشرة - تفصل ميزانية مديرية الضمان الاجتماعي العامة عن ميزانية الدولة ويستمر العمل بموجبها باعتبارها ميزانية مؤقتة للمؤسسة الى ان يتم تنظيم الميزانية السنوية وفق احكام هذا القانون على ان تبدأ السنة المالية للمؤسسة في ١/ نيسان وتنتهي في ٣١ آذار من السنة التي تليها والمجلس ان يزيد الاعتمادات المرصدة في الميزانية المؤقتة بعد استحصال موافقة الوزير .

الفصل الرابع

التنظيم المالي

المادة الثانية عشرة - ١ - تتمول المؤسسة من الموارد التالية :-

أ - الاشتراكات التي تدفع وفق احكام هذا القانون والانظمة الصادرة

بموجبه .

ب- مساهمة الحكومة السنوية البالغة (٣٣٪) من مجموع الاشتراكات السنوية .

ج- الفوائد والمدخولات المتنوعة المتأتية من استثمار أموال وممتلكات المؤسسة .

د - المبالغ والايادات التي توهب او تمنح للمؤسسة او اية موارد اخرى .

هـ - واردات الغرامات المدفوعة بموجب المادة (٦٦) من هذا القانون .

و - اية مدفوعات اخرى تترتب على اصحاب العمل والاشخاص المضمونين وفق احكام هذا القانون او الانظمة الصادرة بموجبه .

٢ - تستخدم موارد المؤسسة للاغراض المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك كافة النفقات الادارية التي يعين حدها الاعلى بنظم .

المادة الثالثة عشرة - تمسك حسابات المؤسسة بالشكل والطريقة التي

يوافق عليها الوزير وتقدم في الاوقات التي يراها مناسبة بشرط ان تمسك حسابات مستقلة لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعى الواردة في المادة الثانية من هذا القانون وكذلك بالنسبة للنفقات الادارية .

المادة الرابعة عشرة - ١ - ترصد المؤسسة مبلغا احتياطيا لكل فرع

من فروع الضمان الاجتماعى وتضمن الاحتفاظ به على الوجه التالى :-

أ - احتياطى يساوى معدل مصروفات ستة اشهر لفرع المرض خلال السنوات الثلاث الاخيرة .

ب- احتياطى يساوى مصروفات السنوات الثلاث الاخيرة لفرع التقاعد .

ج - احتياطى يساوى معدل المصروف السنوى لفرع اصابات العمل للسنوات الثلاث الاخيرة .

٢ - اذا انخفض اى احتياطى الى اقل من الحد الادنى المقرر فعلى مجلس الادارة

ان يبحث الوضع ويوصى الوزير بزيادة نسب الاشتراكات او المساهمة الحكومية لاعادة الاحتياطي الى حده الادنى المقرر والوزير عند تسلمه مثل هذه التوصيات ان يقترح على مجلس الوزراء تعديل النصوص القانونية المختصة وفقا لذلك .

٣ - يقوم الوزير كاجراء مؤقت بتعيين المبالغ الاحتياطية الواجب رصدها لضمان الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على المؤسسة الى ان يحين الوقت الذى تراكم فيه مدفوعات مختلف الاعانات وتبلغ الحد الذى يمكن معه تحديد المصروفات ومعدلاتها المشار اليها فى الفقرة الاولى من هذه المادة. المادة الخامسة عشرة - للمجلس بعد موافقة الوزير ان يؤسس صندوقا للصحة والترفيه الاجتماعى فى المؤسسة للفرضين التاليين او احدهما .

أ - المساهمة فى تمويل المعاهد والمؤسسات العامة والخاصة التى يستفيد المضمونون وعايلهم من خدماتها ونشاطها فى الميدانين الصحى والاجتماعى .

ب- تمويل برامج معونة البطالة التى تعد للعاطلين وفق الاساليب والشروط التى يقررها الوزير حسب احكام المادة (٧٤) من هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - ١ - تحول المبالغ المتبقية من الفوائد الناشئة عن استثمار اموال صندوق الضمان الاجتماعى الوارد ذكرها فى الفقرة (٥) من المادة (٢٥) من قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦م والتي لم تستنفذ فى النفقات الادارية التى يتطلبها قيام المؤسسة وادارتها حسب منطوق المادة (٧٢) منه الى صندوق الصحة والترفيه الاجتماعى عند تأسيسه .

٢ - تدفع التخصيصات التالية من موارد المؤسسة سنويا الى صندوق الصحة والترفيه الاجتماعى بعد تأسيسه .

أ - الموارد المذكورة فى الفقرة (١ - ج) من المادة (١٢) من هذا القانون ما لم تخصص لاغراض اخرى .

ب- الموارد المتأتية من الغرامات التي تفرض بموجب المادة (٦٦) من هذا القانون .

ج - منحة سنوية تعادل (٥٪) من حصيلة الاشتراكات المدفوعة وفق الفقرة (١ - أ) من المادة (١٢) من هذا القانون وما لا يزيد على (٤٠٪) من مبلغ المساهمة السنوية التي تدفعها الحكومة بموجب الفقرة (١ - ب) من المادة (١٢) وبشرط ان لا تدفع التخصيصات المنصوص عليها في هذه الفقرة الا بعد تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة الرابعة عشرة من هذا القانون المتعلقة برصد المبالغ الاحتياطية المعينة لفروع الضمان الاجتماعي .

المادة السابعة عشرة - تخصص المبالغ التي ينفقها صندوق الصحة والرفيه الاجتماعي على الاغراض الواردة ذكرها في المادة (١٥) من هذا القانون بموجب القرارات التي يصدرها المجلس

المادة الثامنة عشرة - يصدر المجلس قرارات لتنظيم الامور التالية :-

١ - الاسلوب الفني الذي يجب اتباعه في تمويل كل فرع من فروع الضمان الاجتماعي .

٢ - القاعدة التي تتبع في استثمار أي من أموال المؤسسة التي لا يستدعيها الانفاق العاجل بموجب هذا القانون .

٣ - كيفية اعداد وتقديم تخمينات الميزانية السنوية للمؤسسة .

٤ - تطبيق احكام المواد (١٤ و ١٦ و ١٧) من هذا القانون .

المادة التاسعة عشرة - ١ - تدقق حسابات المؤسسة في الاوقات التي

يعينها الوزير من قبل محاسبين قانونيين مجازين يقترحهم المجلس ويوافق عليهم الوزير وتدفع المؤسسة اجورهم .

٢ - للمحاسبين القانونيين المذكورين الحق في الاطلاع على الدفاتر والسجلات

والمستندات الحسابية العائدة للمؤسسة في الاوقات المناسبة ولهم طلب
اى من الايضاحات أو المعلومات التي يحتاجونها أو مناقشة أى من
موظفي المؤسسة .

٣ - تكون حسابات المؤسسة تابعة لتدقيق مراقب الحسابات العام .
المادة العشرون - ترفع المؤسسة الى الوزير تقريراً سنوياً عن اعمالها
وفعالياتها .

المادة الحادية والعشرون - تجرى المؤسسة مرة كل ثلاث سنوات فحصاً
حسابياً عن مدى تطبيق هذا القانون وترفع تقريراً الى الوزير عن الوضع
المالى لكل فرع من فروع الضمان الاجتماعى ومدى كفاية الاشتراكات
المدفوعة وفق هذا القانون لتلبية طلبات الاعانات المقررة فيه كما ويجوز
للوزير فى اى وقت يشاء انقاص فترة اجراء الفحص الحسابى وتقديم التقرير
اللازم .

المادة الثانية والعشرون - عند حدوث تبدلات اساسية فى المستوى
العام للاجور نتيجة للتغيرات الجوهرية التى تطرأ على تكاليف المعيشة يقوم
المجلس باستقصاء الوضع ويرفع توصياته الى الوزير بشأن التعديلات التى
ير تأيها فى مشروع الضمان الاجتماعى للمحافظة على القيمة الحقيقية للاعانات
النقدية مصحوبة بتقرير خبير حسابى مختصر وان تشمل هذه التوصيات
بصورة خاصة ما يلى :-

- ١ - مقترحات لوضع مقياس جديد لاصناف الاجور والاشتراكات .
- ٢ - مقترحات لاجراء تعديلات فى نسب الاعانات النقدية بما فى ذلك نسب
الرواتب التقاعدية الممنوحة والموزير عرض الامر على مجلس الوزراء
بغية تعديل النصوص القانونية المختصة وفقاً لذلك .

المادة الثالثة والعشرون - ١ - يصنف الاشخاص المضمونون لاغراض
هذا القانون وفقاً لاصناف الاجور الحقيقية المبينة فى الجدول الآتى :-

(١)
جدول اصناف اجور الاشخاص الحقيقية

صنف الاجور	اسبوعية فلس / دينار	شهرية فلس / دينار
الاول	اقل من ٢/٨٠٠	اقل من ١٢/٢٠٠
الثاني	من ٢/٨٠٠ الى ٥/٤٩٩	من ١٢/٢٠٠ الى ٢٣/٧٩٩
الثالث	من ٥/٥٠٠ الى ٨/٤٩٩	من ٢٣/٨٠٠ الى ٣٦/٧٩٩
الرابع	من ٨/٥٠٠ الى ١١/٤٩٩	من ٣٦/٨٠٠ الى ٤٩/٧٩٩
الخامس	من ١١/٥٠٠ فأكثر	من ٤٩/٨٠٠ فأكثر

٢ - تكون الاشتراكات والاعانات النقدية تبعا لاصناف اجور الاشخاص
المضمونين وفقا لاحكام هذا القانون .

٣ - يدفع اشتراك موحد لكافة فروع الضمان الاجتماعي .

المادة الرابعة والعشرون - ١ - تكون مبالغ الاشتراكات الاسبوعية
التي يدفعها اصحاب الاعمال والاشخاص المضمونون بموجب هذا القانون وفقا
للجدول التالي : (٢)

(١) عدل بموجب المادة الخامسة من قانون رقم ١٥ لسنة ٦٦ تعديل قانون الضمان
الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

(٢) اضيفت بموجب المادة السادسة من القانون اعلاه .

بمجموع لاشتراك الاسبوع	ما يدفعه الشخص المضمون	ما يدفعه صاحب العمل	صنف الاجور
فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار	
٠ / ١٥٠	٠ / ٥٠	٠ / ١٠٠	الاول
٠ / ٣٠٠	٠ / ١٠٠	٠ / ٢٠٠	الثاني
٠ / ٥١٠	٠ / ١٧٠	٠ / ٣٤٠	الثالث
٠ / ٧٥٠	٠ / ٢٥٠	٠ / ٥٠٠	الرابع
٠ / ٩٠٠	٠ / ٣٠٠	٠ / ٦٠٠	الخامس

٢ - يصدر مجلس الادارة تعليمات يبين فيها كيفية جباية الاشتراكات ومواعيد دفعها وغير ذلك من الامور المتعلقة بهذا الصدد .

المادة الخامسة والعشرون - ١ - يعتبر الاسبوع وحدة قياسية لكافة الاشتراكات الواجب دفعها وفق احكام هذا القانون .

٣ - ينسب الاشخاص المضمونون بحسب اجورهم الى احد اصناف الاجور المبينة في المادة (٢٣) لغرض تحديد الاشتراكات . اما المتدربون الذين لا اجور لهم فينسبون الى صنف الاجور الاول وتقرن الاجور الاسبوعية باصناف الاجور المقترضة حسب الجدول الآتي (١) .

مقدار الاجر الاسبوعي المقترض فلس / دينار	صنف الاجور
٢ / ٢٧٥	الاول
٤ / ١٥٠	الثاني
٧ / ٠٠٠	الثالث
١٠ / ٠٠٠	الرابع
١٢ / ٦٠٠	الخامس

(١) عدل الجدول بموجب المادة السابعة من القانون اعلاه .

٣ - تقدر اشتراكات الاشخاص العاملين بحساب القاطنة على اساس مجموع اجورهم خلال الاسبوع .

٤ - يدفع الاشتراك الاسبوعي التام عن كل اسبوع عمل كامل بصرف النظر عن عدد الايام التي استخدم فيها الشخص المضمون أو مقدار الاجور التي استحقها خلاله بشرط ان لا يدفع عنه اكثر من اشتراك اسبوعي واحد عن نفس الاسبوع .

٥ - يعين بنظام طريقة دفع اشتراك الشخص المضمون الذي يعمل بانتظام لدى اكثر من صاحب عمل واحد .

٦ - لا يدفع أى اشتراك عن أى اسبوع لم يعمل فيه الشخص المضمون كلية ولم يستحق عنه الاجور .

٧ - يحدد الاجر لغرض تقدير مبلغ الاشتراك بالنسبة لفئات معينة من المستخدمين التي لا يكون استخدامها واجورها منتظما بسبب طبيعة العمل الذي يؤديه بطريقتة العرف أو الاتفاق وتبعاً للمعدلات التي ستعين بنظام .

المادة السادسة والعشرون - ١ - على صاحب العمل ان يدفع حصته وحصه الشخص المضمون من الاشتراك الملزم بتسديده عن ذلك الشخص المستخدم لديه .

٢ - يحق لصاحب العمل استقطاع مبلغ اشتراك الشخص المضمون من اجوره عن الفترة التي استحق عنها اداء الاشتراك دون غيرها (١) .

٣ - اذا لم يتقاض الشخص المضمون اية اجور من صاحب عمله او من أى

(١) عدلت بموجب الفقرة الاولى من المادة الثامنة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ .
تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

- شخص آخر فيلزم صاحب العمل بدفع الاشتراك عنه وعن نفسه ولا يحق له استيفاء اى مبلغ من الشخص المضمون .
- ٤ - على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية استقطاع حصة الشخص المضمون من الاشتراكات من قوائم الاجور والرواتب (١) .
- ٥ - لا يحق لصاحب العمل استقطاع مبلغ اشتراكه من الاجور المستحقة الاداء للشخص المضمون أو استيفاؤها منه بأى شكل كان وبغض النظر عن أى اتفاق آخر بهذا الشأن .
- ٦ - كل مبلغ استقطعه صاحب العمل من اجر الشخص المضمون وفق احكام هذا القانون يعتبر مؤتمنا عليه لغرض دفع الاشتراك الذى استقطع المبالغ من اجله .
- ٧ - اذا عهد بتنفيذ العمل فى الاعمال الانشائية الى مقاول وجب على صاحب العمل اخطار المؤسسة بأسم المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء فى العمل بثلاثة ايام ويلتزم المقاول بهذا الاخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ويكون المقاول الاصلى والمقاولون من الباطن متضامنين فى الوفاء بالالتزامات المقررة فى هذا القانون .
- ٨ - على الدوائر الرسمية وشبه الرسمية فى حالة قيام أى متعهد أو مقاول بأعمال أو مشاريع حسابها أن تطلب اليه قبل اجراء التسوية الحسابية النهائية عن تعهده ابراز شهادة من المؤسسة تؤيد تسديده كافة الاشتراكات المترتبة عليه وبخلافه تقوم الدائرة باستقطاع مبالغ الاشتراكات المستحقة الدفع بموجب هذا القانون وتسليمها الى المؤسسة مباشرة .
- المادة السابعة والعشرون - ١ - تصدر المؤسسة لغرض جباية

(١) عدلت بموجب الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون اعلاه .

الاشتراكات طوابع الضمان الاجتماعى وتكون لها نفس الحماية القانونية المعينة للطوابع الرسمية التى تصدرها الدولة وتعين الانظمة طريقة استعمالها وابطالها وحفظها .

٢ - للمؤسسة أن تخول اصحاب العمل الذين يوفون بالشروط التى تعينها التعليمات لدفع الاشتراكات صلاحية تسديدها بأية طريقة اخرى غير طريقة الصاق الطوابع (١) .

٣ - للمؤسسة ان تجبي الاشتراكات المتأخرة عن مواعيد تسديدها نقداً أو بأية صورة اخرى تقررها .

المادة الثامنة والعشرون - ١ - اذا تخلف صاحب العمل عن دفع الاشتراك فى موعد ادائه فعليه أن يدفع عن كل اشتراك متأخر مبلغا يعادل خمسة من الالف من مبلغ الاشتراك عن كل اسبوع يتأخر فيه الدفع عن الموعد المحدد .

٢ - تستوفى الاشتراكات المتأخرة مع الزيادات المترتبة عليها وفقاً للفقرة الاولى بموجب قانون جباية الديون المستحقة للحكومة .

المادة التاسعة والعشرون - يحق للشخص المضمون أو لصاحب عمله استرجاع أى اشتراك أو جزء منه دفعه اى منهما عن الآخر خطأ اعتقاداً منه باستحقاق دفعه عنه وفق احكام هذا القانون أو بوجوب دفعه بمعدل اعلى مما نص عليه على ان يستقطع من الاشتراكات ما يعادل بمجرع المبالغ المدفوعة بشكل اعانة الى الشخص المضمون أو عياله بسبب هذا الخطأ ولا تعاد الاشتراكات ما لم يطالب بها خلال سنة واحدة من تاريخ دفعها .

المادة الثلاثون - ١ - يقيد لحساب الشخص المضمون اشتراك واحد

(١) عدلت بموجب المادة التاسعة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ تعديل قانون الضمان الاجتماعى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

أن يدفع فعلا عن كل اسبوع كامل يتقاضى فيه اعانة عن المرض او الولادة
او اصابة العمل وعلى ان لا تحسب له الا للفرضين التاليين :-

أ - استحقاق الاعانة بمقتضى فرع المرض باستثناء استحقاقها عن
الاشتراقات المقيمة لحسابه .

ب - استحقاق الاعانة بمقتضى فرع التقاعد .

٢ - تكون الاشتراكات المقيمة لحسابه الشخص المضمون على اساس صنف
الاجر الذى دفعت بموجبه الاعانات .

الفصل الخامس

فرع المرض

المادة الحادية والثلاثون - ١ - يستحق الشخص المضمون اعانة المرض
عند عجزه عن ممارسة العمل :- ب- المرض المؤيد من طبيب مجاز تعيينه أو
توافق عليه المؤسسة بشرط أن :-
أ - يتوقف عن ممارسة العمل .

ب- أن لا تقل الاشتراكات المدفوعة عنه او المقيمة لحسابه فى الثلاثة
عشر اسبوعا التى تسبق تاريخ ابتداء عجزه مباشرة عن ثمانية
اشتراقات اسبوعية .

٢ - تدفع اعانات المرض اعتبارا من اليوم الرابع لعجز الشخص عن ممارسة
العمل .

٣ - لا تدفع اعانات المرض للشخص المضمون لا كثر من ثلاثة عشر اسبوعا
فى فترة استمرار عجزه عن العمل مع جواز امتدادها الى ستة وعشرين
اسبوعا كحد أقصى بالنسبة للأمراض التى تتطلب معالجة طويلة والتى
تعين بتعليمات تصدرها المؤسسة .

٤ - اذا نشأت حالة مرض جديدة خلال الاسابيع الستة من حدوث المرض

السابق الذى منح عنه اعانة المرض فتمتبر استمرارا لحالة المرض السابقة
لاغراض الفقرة الثالثة من هذه المادة وتدفع عنها اعانة المرض اعتبارا
من اليوم الاول لنشوء المرض الجديد دون الحاجة الى فترة الانتظار .
٥ - لا تدفع اعانتا المرض واصابة العمل الا بعد استنفاد الشخص المضمون
لاجازاته المرضية بموجب قانون العمل أو أى قانون آخر .

المادة الثانية والثلاثون - ١ - تستحق المرأة المضمونة اعانة الولادة فى
حالة الحمل أو الولادة المؤيدة من طبيب مجاز تعيينه أو توافق عليه المؤسسة
بشرط ان :

أ - تتوقف عن ممارسة العمل .

ب- ان لا تقل الاشتراكات المدفوعة عنها أو المقيدة لحسابها فى الاثنى
عشر شهرا السابقة لتاريخ ولادتها المتوقعة حسب تقرير الطبيب عن
سنة وعشرين اشتراكا اسبوعيا .

٢ - تدفع اعانة الولادة للمرأة المضمونة عن جميع الايام التى لا تعمل فيها
باجر خلال الاثنى عشر اسبوعا بما لا يزيد على ستة اسابيع منها تسبق
تاريخ الولادة المتوقعة وبشرط ان يستمر دفع اعانة الولادة حتى نهاية
الاسبوع السادس الذى يعقب تاريخ الولادة اذا حدثت بعد التاريخ
المتوقع لها .

المادة الثالثة والثلاثون - تدفع اعانتا المرض والولادة اسبوعيا وفى
آخر الاسبوع والمؤسسة دفعها فى اى وقت آخر أو لاية مدة اخرى فى
حالات تعين بتعليمات تصدرها .

المادة الرابعة والثلاثون - يحق للمرأة المضمونة ان تنقضى عند الولادة
منحة قدرها خمسة دنائير اذا كانت الاشتراكات المدفوعة عنها أو المقيدة
لحسابها فى الاثنى عشر شهرا التى تسبق تاريخ الولادة لا تقل عن ستة وعشرين
اشتراكا اسبوعيا .

المادة الخامسة والثلاثون - ١ - تدفع منحة دفن قدرها ثمانية دنانير في حالة وفاة الشخص عند توافر أحد الشرطين التاليين قبل وفاته .

أ - تقاضيه الاعانة عدا تقاعد الخلف وفق احكام هذا القانون .

ب - ان تكون شروط الاشتراكات الخاصة باستحقاق اعانة المرضى متوافرة .

٢ - تدفع المنحة الى الشخص الذى قام بالتجهيز والتكفين والدفن وفقا للتعليمات التى تضعها المؤسسة .

الفصل السادس

فرع التقاعد

المادة السادسة والثلاثون - ١ - يستحق الشخص المضمون الذى يصاب بعجز مؤيد بتقرير لجنة طبية تقاعد العجز قبل بلوغه سن التقاعد المنصوص عليه فى المادة (٣٧) بشرط ان يكون قد دفع او قيد لحسابه ما لا يقل عن مائة وخمسين اشتراكا اسبوعيا قبل اصابته بالعجز وان يكون قد دفع ما لا يقل عن خمسين اشتراكا منها خلال السنتين اللتين تسبقان ابتداء عجزه مباشرة .

٢ - يدفع تقاعد العجز مع مراعاة احكام الفقرتين (٣ و٢) من المادة (٥٤) طيلة استمرار العجز فاذا ادرك العاجز سن التقاعد المنصوص عليه فى المادة (٣٧) حول تقاعد عجزه الى تقاعد الشيخوخة عند توافر شروطه او يزداد مقداره الى الحد الذى يساوى تقاعد الشيخوخة .

المادة السابعة والثلاثون - ١ - يستحق الشخص المضمون تقاعد الشيخوخة عند توافر الشروط التالية :-

أ - بلوغ الرجل سن الستين والمرأة سن الخامسة والخمسين ويعتبر اليوم الاول من شهر تموز هو يوم ولادة الاشخاص الذين لم يثبت رسميا يوم وشهر تولدهم .

ب- اعتزال الشخص المضمون لعمله الاعتيادي .

ج - ان يكون قد دفع أو قيد لحسابه ما لا يقل عن (٧٥٠) سبعمائة وخمسين اشتراكا اسبوعيا .

٣ - يدفع تقاعد الشيخوخة مع مراعاة احكام الفقرتين (٢ و٣) من المادة (٥٤) منذ اليوم الذي يبلغ فيه الشخص المضمون سن التقاعد او اليوم الذي يعتزل فيه عمله الاعتيادي ايها اعقب الآخر .

٣ - ينقطع تقاعد الشيخوخة عند استخدام المتقاعد في عمل اعتيادي بصورة منتظمة وطيلة استمراره فيه وفي هذه الحالة يحق للمتقاعد ان يطالب بتعديل معدل تقاعده والاخذ بنظر الاعتبار عدد الاشتراكات التي دفعت خلال مدة الاستخدام بشرط ان لا يجرى اى تعديل في تقاعد الشيخوخة اذا قلت الاشتراكات المدفوعة عن خمسين اشتراكا .

المادة الثامنة والثلاثون - اذا لم يتمكن الشخص المضمون الذي بلغ سن التقاعد واعتزل الخدمة الاعتيادية من الايفاء بشروط الاشتراكات اللازمة لاستحقاق تقاعد الشيخوخة فيحق له تقاضى مكافأة الشيخوخة بشرط ان لا تقل الاشتراكات الاسبوعية المدفوعة عنه والمقيدة لحسابه عن خمسين اشتراكا .

المادة التاسعة والثلاثون - ١ - يدفع تقاعد الخلف بموجب فرع التقاعد الى عيال المتوفى الذي كان حين وفاته .

أ - يتقاضى أو يستحق تقاعد العجز أو تقاعد الشيخوخة .

ب- او قد دفع عنه أو قيد لحسابه ما لا يقل عن سبعمائة وخمسين اشتراكا اسبوعيا .

٣ - يستحق العيال المذكورون ادناه تقاعد الخلف وتشمل كلمة الولد والحفيد الذكور والاناث ما لم ينص على خلاف ذلك .

الفئة الاولى :-

- أ - الارملة أو الارامل .
ب - الارمل اذا كان عاجزاً عن اعالة نفسه عاجزاً مستديماً وكان عند وفاة زوجته يعتمد عليها في اعالته .
ج - الولد الذكر دون الخامسة عشرة من العمر أو الولد دون الحادية والعشرين اذا كان غير متزوج ولا دخل له ومستمراً على الدراسة أو الولد العاجز بصورة دائمة عن اعالة نفسه بغض النظر عن عمره وتستمر البنت على تقاضى الراتب التقاعدى ويقطع عنها حين زواجها أو توظيفها أو اشتغالها او وفاتها .

الفئة الثانية :-

- أ - الاب او الام اذا كان الشخص المضمون أو المتقاعد يعيلهما عند وفاته بشرط ان يكون الاب عاجزاً عن الكسب ولا دخل له .
ب - الاخت غير المتزوجة التى لا دخل لها اذا كان الشخص المضمون أو المتقاعد يعيلهما عند وفاته .
ج - الحفيد اليتم لابوين دون الخامسة عشرة من العمر اذا كان الشخص المضمون أو المتقاعد يعيله عند وفاته .
٣ - يستحق العيال من الفئة الثانية تقاعد الخلف اذا لم يوجد احد من الفئة الاولى وكذلك في حالة وجودهم اذا لم يبلغ استحقاقهم لتقاعد الخلف الحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة (٨) من المادة (٥١) من هذا القانون .
٤ - ينقطع تقاعد الخلف الذى كان يدفع بسبب وفاة الشخص المضمون في الحالات التالية مع مراعاة احكام الفقرتين (٢ و٣) من المادة (٥٤) .

- أ - في حالة زواج أو وفاة الارملة أو الارمل .
- ب - اذا بلغ الولد الخامسة عشرة من العمر أو الحادية والعشرين في حالة الاستمرار على الدراسة أو اذا أصبح له دخل أو تزوج أو توفي أو انقطع عن مواصلة الدراسة وذلك بعد بلوغه الخامسة عشرة .
- ج - عند وفاة الاب أو الام .
- د - عند زواج الاخوت أو وفاتها أو اشتغالها أو توظيفها .
- هـ - عند بلوغ الحفيد سن الخامسة عشرة أو وفاته أو زواجه .
- المادة الاربعون - تدفع الرواتب التقاعدية للشخص بموجب فرع التقاعد شهر ياو تصدر المؤسسة تعليمات بشأن كيفية الدفع و اوقاته واما كنهه .
- المادة الحادية و الاربعون - ١ - اذا لم يتم الايفاء بالشروط المطلوبة لاستحقاق تقاعد الخلف فتعطى مكافأة الخلف الى عيال الشخص المضمون المتوفى بشرط أن يكون قد دفع عنه أو قيد لحسابه قبل وفاته ما لا يقل عن خمسين اشتراكا اسبوعيا .
- ٢ - تقسم مكافأة الخلف بالتساوي بين العيال المذكورين في الفقرة الاولى من الفقرة (٢) من المادة (٣٩) وفي حالة وفاتهم أو غيبتهم المنقطعة فتقسم بين الفئة الثانية .

الفصل السابع

فرع اصابات العمل

- المادة الثانية و الاربعون - ١ - اذا اصيب الشخص المضمون باصابة عمل استحق عنها العناية الطبية التالية :-
- أ - المعالجة الطبية العامة بما في ذلك العيادة في المنزل عند الضرورة .
- ب - معالجة الاخصائيين في المستشفيات أو في العيادة الخارجية وكذلك معالجة الاخصائيين المتيسرة خارج المستشفيات .

ج - المواد الصيدلانية الضرورية للعلاج التي يصفها له الطبيب المعالج .

د - الإقامة في المستشفيات لغرض العلاج .

٢ - للمؤسسة ان تجرى ترتيبات خاصة مع وزارة الصحة او السلطات المحلية لتأمين العناية الطبية للمصابين وان تتفق مع الاطباء الخصوصيين والمستشفيات والعيادات الاهلية لتقديم العناية الطبية اللازمة لهم .

٣ - على الشخص المضمون المصاب ان يتبع تعليمات العلاج التي تعد له ولا تلزم المؤسسة باداء اية نفقات اذا رفض او اهمل اتباعها ويجوز ايقافها اذا خالف ذلك على ان يستأنف صرفها عند اتباعه لها .

المادة الثالثة والاربعون - ١ - يستحق الشخص المضمون اعانة اصابة العمل اذا اصاب بعطل وقتى اقعده عن العمل على أن يؤيد ذلك بتقرير طبيب مجاز تعيينه أو توافق عليه المؤسسة .

٢ - تدفع اعانة اصابة العمل اعتبارا من اليوم الرابع لحدوث الاصابة .

٣ - يدفع صاحب العمل للمصاب أجره التام للايام الثلاثة الاولى بضمنها اليوم الاول الذي حدثت فيه الاصابة .

٤ - تدفع اعانة اصابة العمل حتى يشفى الشخص المضمون ويصبح قادراً على مزاولة العمل أو حتى يمنح تقاعد العطل أو المكافأة أو لحين وفاته .

المادة الرابعة والاربعون - تدفع اعانة اصابة العمل اسبوعيا وفي آخر الاسبوع وللمؤسسة ان تدفعها بأسلوب آخر في حالات معينة .

المادة الخامسة والاربعون - ١ - اذا اصاب الشخص المضمون بعطل مؤيد بتقرير لجنة طبية أفقده أكثر من (٤٠٪) من قابليته على العمل استحق تقاعد العطل .

٢ - ينقطع تقاعد العطل عند وفاة المتقاعد او اذا اصبح عطله لا يزيد على (٤٠٪) أو استخدم في عمل اعتيادي بصورة منتظمة وطيلة استمراره فيه ايها كان الاسبوع .

٣ - يراعى الطبيب واللجنة الطبية جدول العطل العضوى الملحق بهذا القانون عند تقدير درجة العطل .

المادة السادسة والاربعون - ١ - اذا اصيب الشخص المضمون بعطل تراوحت درجته بين (١٥٪) اى (٤٠٪) من قابليته البدنية مؤيد بتقرير لجنة طبية استحق مكافأة العطل .

٢ - تدفع مكافأة العطل الى الشخص الذى كان يتقاضى تقاعد العطل ولم يعد يستحقه بسبب زيادة درجة قابليته على العمل وبشرط أن يبقى عاجزا عن العمل بما لا يقل عن (١٥٪) من قابليته .

المادة السابعة والاربعون - ١ - يدفع تقاعد الخلف حسب فرع اصابات العيل الى عيال الشخص المتوفى فى الحالات الآتية :-

أ - عند وفاة الشخص المضمون بنتيجة اصابة العمل .

ب - عند وفاة المتقاعد الذى كان يتقاضى لحين وفاته تقاعد العطل عن عطل بلغت درجته (٧٥٪) أو اكثر من قابليته على العمل .

٢ - يدفع تقاعد الخلف حسب احكام الفقرات (٢ و ٣ و ٤) من المادة (٣٩) .
المادة الثامنة والاربعون - تدفع الرواتب التقاعدية للشخص بموجب فرع اصابات العمل شهريا وتصدر المؤسسة تعليمات بشأن كيفية الدفع واوقاته واماكنه .

المادة التاسعة والاربعون - ١ - اذا حدثت الاصابة التى يستحق عنها تقاضى الاعانة وفق احكام هذا القانون بفعل شخص ثالث فعلى المؤسسة ان تدفع للشخص المضمون او اعياله الاعانة المنصوص عليها فيه ويصبح لها الحق بالرجوع على الشخص الثالث المسؤول عن تلك الاصابة بما يعادل الاعانات المدفوعة أو المبلغ الاجمالى لرواتبه التقاعدية مع المصروفات الاخرى .

٢ - تطبق احكام الفقرة الاولى من هذه المادة بنفس المقياس على صاحب عمل الشخص المضمون اذا نجمت الاصابة عن تصرف او عمل غير مشروع صدر عن صاحب العمل او امتناعه عن تلبية المتطلبات القانونية الخاصة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية صحة وسلامة العمال في محلات اشتغالهم .

الفصل الثامن

معدل الاعانات

المادة الخمسون - ١ - تكون المعدلات اليومية لكل من اعانة المرضى واعانة الولادة واعانة اصابة العمل حسبما جاء في الجدول الاول (١) .

الجدول الاول

معدلات الاعانة

اصناف الاجور	المعدل اليومي
الاول	فلس / دينار ١٩٥ / ٠
الثاني	٣٥٠ / ٠
الثالث	٦٠٠ / ٠
الرابع	٨٥٠ / ٠
الخامس	١٠٨٠ / ١

(١) عدل الجدول بموجب المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ تعديل

قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ٦٤ .

٢ - لاحتساب اعانتى المرض والولادة يكون صنف الاجر للشخص المضمون هو الصنف المساوى لمجموع مبالغ صنف اجسه الاسبوعى المفترض الذى على اساسه دفعت او قيدت الاشتراكات خلال الثلاثة عشر اسبوعا التى تسبق تاريخ بدء العطل والامتناع عن العمل بانتظار الولادة بعد قسمته على (١٣) .

٣ - لاحتساب اعانة اصابة العمل بصنف الشخص المضمون فى صنف الاجر على اساس الاشتراك الذى دفع او سيدفع عنه فى الاسبوع الذى حدثت فيه الاصابة وفى حالة الاصابة بمرض مهنى يصنف فى صنف الاجر على اساس الاشتراك الاسبوعى الاخر - ير او الذى استحق دفعه قبل بدء المرض .

٤ - تدفع اعانات المرض والولادة واصابات العمل عن كل يوم بما فى ذلك يوم الجمعة .

المادة الحادية والخمسون - ١ - يكون المعدل الشهرى لتقاعد العطل البالغ (١٠٠٪) من قابلية الشخص على الكسب كما مبين فى الجدول الثانى فاذا قلت درجة العطل المثوية عن ذلك نقص المعدل الشهرى للتقاعد الوارد فى الجدول بنسبة نقص العطل ويزاد مبالغ التقاعد بنسبة (٥٠٪) منه اذا احتاج المتقاعد بالنظر لطبيعة اصابته الى عناية وملازمة شخص آخر اذا ماقررت اللجنة الطبية ذلك وبشرط أن لا يكون الشخص مقيما فى أية مؤسسة أو مستشفى بصورة مجانية .

٢ - تتكون مكافأة العطل من مبلغ اجمالى يعادل درجة العطل المثوية مضروبا فى (٣٦) من معدل التقاعد الشهرى للعطل النام .

٣ - يصنف الشخص المضمون لغرض احتساب تقاعد العطل أو مكافأته فى أى من اصناف الاجور بالطريقة المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من

المادة (٥٠) من هذا القانون الخاصة باحتساب اعانة الاصابة .

٤ - اذا كان الشخص المضمون الذى يتقاضى تقاعدا عن عجز جزئى يشكو من اصابة عمل اخرى يعاد احتساب تقاعده مجدداً حسبما تنص عليه الانظمة ويؤخذ بنظر الاعتبار مجموع درجة عجزه الناجمة عن الاصابتين .

٥ - يتكون المعدل الشهري لتقاعد العجز أو تقاعد الشيخوخة من المبلغ الاسمى والاضافات التى تنشأ عن كل (٥٠) اشتراكا اسبوعيا يدفع زائداً عن الـ (٧٥٠) اشتراكا المدفوعة أو المقيدة لحساب الشخص المضمون كما جاء فى الجدول الثانى .

٦ - لاحتساب تقاعد العجز أو تقاعد الشيخوخة يكون صنف الاجر للشخص المضمون هو الصنف المساوى لمجموع مبالغ صنف اجره الاسبوعى المفترض الذى على اساسه دفعت أو قيدت الاشتراكات خلال الـ (٢٥٠) اسبوعا المنتهية باشتراك اخر اسبوع سبق طلبه للتقاعد بعد قسمته على (٢٥٠) .

٧ - تكون معدلات الرواتب التقاعدية وفقاً للجدول الثانى التالى (١) .

(١) عدل الجدول بموجب المادة الثانية عشرة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ تعديل قانون الضمان الاجتماعى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

الجدول الثاني

صنف الاجر	الراتب الشهري لتقاعد العطل عن فقدان القابلية بدرجة ١٠٠٪	الراتب الشهري لكل من تقاعد العجز و تقاعد الشيخوخة المبلغ الاسمي	الاضافة عن كل (٥٠) اشتراكا اسبوعيا يزيد على (٧٥٠) اشتراكا
فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار	فلس / دينار
الاول	٦ / ٨٥٠	٤ / ٥٠٠	٠ / ١٠٠
الثاني	١٢ / ٦٠٠	٧ / ٢٠٠	٠ / ١٨٠
الثالث	٢١ / ٥٠٠	١٠ / ٨٠٠	٠ / ٣٠٠
الرابع	٣٠ / ٥٠٠	١٥ / ٥٠٠	٠ / ٤٣٠
الخامس	٣٨ / ٥٠٠	١٩ / ٥٠٠	٠ / ٥٥٠

٨ - يكون تقاعد الخلف وفقا للنسب المثوية التالية من تقاعد العجز أو تقاعد الشيخوخة الذي كان يستحقه أو سيستحقه الشخص المتوفى عند وفاته وعلى ان لا تحسب الاضافة عن الشخص الذي يلازم المصاحب لهذا الغرض وبشرط الا يزيد مجموع تقاعد الخلف الذي يدفع بموجب هذا الفرع على (١٠٠٪) من اصل راتب تقاعد الشخص المتوفى .

الارملة أو الارامل	٥٠٪
الطفل (يتيم الابوين)	٥٠٪
الطفل (يتيم لاحد الابوين)	٢٥٪
الاب	٢٥٪
الام	٢٥٪

٢٥٪

الاخت

٢٥٪

الحفيد

٩٠ - اذا تجاوز تقاعد الخلف الحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة الثامنة من هذه المادة فيخفف نسبيا على النحو التالي مع مراعاة الشرط الوارد فيها .

أ - اذا كان التقاعد يدفع الى عيال الفئة الاولى فقط أو الى عيال المئة الثانية فقط و الوارد ذكرهم في الفقرة الثانية من المادة (٣٩) من هذا القانون فيخفف تقاعد كافة المستحقين .

ب- اذا كان التقاعد يدفع الى عيال كلا الفئتين الاولى والثانية فيخفف تقاعد عيال المئة الثانية فقط .

١٠٠- تحسب معدلات تقاعد الخلف بموجب فرع اصابات العمل على اساس التقاعد الذي يستحقه او كان سيستحقه الشخص المتوفى على النحو التالي:
أ - اذا توفي الشخص المضمون نقيجة لاصابة العمل فإن تقاعد الخلف يحتسب على اساس تقاعد العطل البالغة درجته (١٠٠٪) الذي كان سيستحقه وقت وفاته .

ب- اذا توفي المتقاعد الذي كان يتنازل تقاعد العطل فإن تقاعد الخلف يحتسب على اساس تقاعد العطل المذكور باستثناء اية اضافة للشخص الذي يلزم المصاب .

١١٠- يحسب تقاعد الخلف وفق فرع اصابات العمل بتطبيق النسب المتوية الواردة في الفقرة (٨) من هذه المادة على تقاعد العطل المناسب فإذا زاد تقاعد الخلف على تقاعد العطل الذي يحتسب على اساسه فيخفف حسبما جاء في الفقرة (٩) من هذه المادة .

١٢- اذا استحق شخص التقاعد وفق احكام هذا القانون بالاضافة الى التقاعد

- الحكومي فيخفض التقاعد المستحق وفق هذا القانون بنسبة نصف مبلغ التقاعد الحكومي بشرط ان لا يخفض التقاعد الممنوح وفق هذا القانون بأى حال من الاحوال الى اقل من نصف مبلغه الاعتيادى .
- المادة الثانية والخمسون - ١ - تكون مكافأة الشيخوخة او مكافأة الخلف الوارد ذكرها في المادتين (٣٨ و ٤١) - على التوالى مساوية للمبلغ الاسمى لتقاعد الشيخوخة لشهر واحد حسبما جاء في الجدول الثانى وذلك عن كل (٥٠) اشتركا كما دفع عن الشخص المضمون منذ شموله بالضمان الاجتماعى بموجب هذا القانون .
- ٢- يعين صنف اجر- الشخص المضمون بفرض احتساب المكافأة وفق الطريقة المبينة فى الفقرة الثانية من المادة (٥٠) .

الفصل التاسع

احكام عامة ومتفرقة

- المادة الثالثة والخمسون - ١ - على طالب الاعانة ان يراعى الشروط التالية :-
- أ - تقديم طلب بالشكل الذى تعينه المؤسسة لكل حالة بمفردها .
- ب- ابراز الشهادات والوثائق والمستندات والادلاء بالمعلومات التى تطلبها المؤسسة منه .
- ج- اجراء الفحص الطبي او اعادته حسب طلب المؤسسة .
- ٢- للمؤسسة القيام بتثبيت اعمار الاشخاص المضمونين بالطريقة التى تعين بتعليمات ولا تعتبر الاحكام والقرارات التى تصدرها المحاكم او اية جهة اخرى القاضية بتصحيح او تعديل عمر الشخص المضمون ان كان مضمونها يخالف العمر الذى ثبتته المؤسسة بعد فوات مدة الاعتراض واكتساب قرار تثبيت العمر الدرجة القطعية .

المادة الرابعة والخمسون - ١ - يسقط حق الشخص في اى من الاعانات بموجب فرع اعانتى المرض واصابة العمل اذا لم يطالب بها خلال ستة اشهر من تاريخ استحقاقها .

٢ - يسقط حق الشخص في تقاعد العطل او مكافأته وفي تقاعد الخلف بموجب فرع اصابة العمل وكذلك في اى من الاعانات بموجب فرع التقاعد اذا لم يطالب بها خلال خمس سنوات من تاريخ استحقاقها .

٣ - ليس لاستحقاق التقاعد اثر رجعي لاكثر من ستة اشهر تسبق تاريخ المطالبة به

المادة الخامسة والخمسون - ١ - لا يجوز دفع اعانتين معا من الاعانات التالية لاي شخص ولنفس الفترة .

أ - اعانة المرض واعانة الولادة .

ب - اعانة المرض واعانة اصابة العمل .

ج - اعانة الولادة واعانة اصابة العمل .

٢ - اذا استحق الشخص تقاضى فرعين من التقاعد وفق احكام هذا القانون فيدفع له التقاعد الاعلى .

المادة السادسة والخمسون - ١ - لا يجوز التنازل للغير او تحويل او بيع اى من الاعانات المستحقة او الرواتب التقاعدية وفق احكام هذا القانون وكل تنازل من هذا القبيل يعتبر باطلا .

٢ - لا يجوز وضع الحجز على اى من الاعانات او الرواتب التقاعدية المستحقة وفق احكام هذا القانون لقاء دين ترتب بذمة ذى العلاقة الا في الحالتين التاليتين على ان لا يتجاوز (٢٥٪) منها .

أ - اذا كان الدين يعود الى خزانة الدولة او الى المؤسسات شبه الرسمية .

ب - اذا كان الدين لغرض ايفاء النفقة الشرعية .

المادة السابعة والخمسون^(١) - ١ - يوقف دفع الاعانة او اية مدفوعات اخرى وفق احكام هذا القانون للشخص الموجود خارج الجمهورية العراقية اما الاجانب فيجوز الدفع لهم تطبيقا لاتفاقية المقابلة بالمثل ووفقا لاحكام الاتفاقيات الدولية الا ان ذلك لا يمنع المدير العام من دفعها الى الذين يعلمهم الشخص اعالة شرعية وفق الاغراض المعينة في هذا القانون اذا كانوا مقيمين في العراق .

٢ - لا يستحق الشخص المضمون اية اعانة من الاعانات او المدفوعات ويدخل ضمن ذلك تقديم العناية الطبية وذلك في الاحوال التالية :-
أ - اذا تعمد اصابة نفسه .

ب- اذا حدثت الاصابة بسبب سوء تصرفه او خطئه الجسمي كأن يكون تحت تأثير الخمر او المخدرات او مخالفته صراحة لتعليمات الوقاية المتعلقة في امكنة ظاهرة من محل العمل ما لم ينشأ عن الاصابة في هذه الحالات وفاة او عطل مستديم تزيد نسبتته على (٣٠٪) .

ج - اذا لم يقم الشخص في الاحوال الاعتيادية بمراعات القواعد الخاصة باثبات حدوث الطارئ او استمراره .

٣ - يوقف دفع الاعانة او اية مدفوعات اخرى او صرف نفقات العناية الطبية بموجب هذا القانون اذا كان الطلب المقدم من الشخص ذي العلاقة يتضمن معلومات غير صحيحة او متعنتا مزورا ويتخذ المدير العام او من يخوله ما يلزم بحقه وفق المادة (٦٦) من القانون على ان يطلق الدفع المذكور اعتبارا من تاريخ تقديمه البيانات الصحيحة المقننة .

(١) عدات بموجب المادة الثالثة عشرة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ تعديل قانون

الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

٤ - تصدر المؤسسة تعليمات حول الوقاية من اصابات العمل بالتعاون مع السلطات الاخرى .

المادة الثامنة والخمسون - عندما يودع الشخص المضمون السجن او الموقف فان ما يستحقه من مبلغ رفق هذا القانون عن فترة سجنه او توقيفه يدفع كلا او جزءا الى من يعلمهم شرعا وفق التعليمات التي يصدرها مجلس الادارة (١) .

المادة التاسعة والخمسون - ١ - تنظر محاكم العمل ان وجدت والافحكمة البدءة بصورة مستعجلة في كافة الخلافات والمنازعات التي تنشأ بين المؤسسة والاشخاص المضمونين او عيالهم بشأن استحقاق اية اعانة او مقدارها باستثناء الخلافات الواردة ذكرها في الفقرة الرابعة من المادة (٦٠) من هذا القانون .

٢ - ينظر الوزير في كافة الخلافات والمنازعات التي تنشأ من تطبيق احكام هذا القانون عدا الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من هذه المادة وفي المادة (٦٠) من هذا القانون ويكون قراره نهائيا وله ان يحيل الخلاف الى محكم واحد او اكثر يتم تعيينه من قبله وفق تعليمات تصدر بهذا الشأن ويعتبر قرار المحكم نهائيا .

المادة الستون - ١ - يؤلف الوزير لجنة طبية استشفائية تتكون من :-

أ - طبيب ترشحه المؤسسة .

ب - طبيب يرشحه رئيس محكمة استشفاف المنطقة .

ج - طبيب يرشحه وزير الصحة .

٢ - تعتبر القرارات التي تصدرها اللجنة الطبية الاستشفائية قطعية .

٣ - للجنة الطبية ان تعيد النظر في قراراتها في اي وقت تنكشف لها فيه حقائق جديدة او اذا اقتنعت بأن ايا من قراراتها قد صدر عن عدم احاطتها

(١) عدلت بموجب المادة الرابعة عشرة من القانون المذكور قبلا .

ببعض الحقائق الثابتة او كان يستند الى معلومات غير صحيحة .
٤ - تنظر اللجنة الطبية الاستئنافية في كافة الخلافات المتعلقة بالقضايا الصحية والطبية الناشئة عن تطبيق احكام هذا القانون خلال عشرين يوما من تاريخ تسلمها طلب الاستئناف على ان تقدم طلبات الاستئناف الى اللجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسلم الجهة المستأنفة للقرار المستأنف .
المادة الحادية والستون - تعتبر ديون المؤسسة ديونا ممتازة تستحصل وفقا لقانون جباية الديون المستحقة للحكومة .

المادة الثانية والستون - تعفى العرائض والطلبات وجميع المستندات المتعلقة باى من الاعانات التي تستحق الدفع وفق احكام هذا القانون من رسم الطابع .

المادة الثالثة والستون (١) - ١ - تعفى المؤسسة من ضريبة الدخل وتستثنى من احكام قانون تنظيم ارباح المؤسسات شبه الرسمية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦١ .
ب - تخضع الميزانية التخمينية للمؤسسة وملاكها لمصادقة وزارة المالية .
ج - على المؤسسة ان تقدم حساباتها النهائية الى وزير المالية لتدقيقها خلال مدة لا تتجاوز مائة وثمانين يوما من نهاية السنة التي تتعلق بها .

المادة الرابعة والستون - للمدير العام او من يخوله من موظفي المؤسسة اتخاذ الاجراءات التالية :-

١ - دخول اى محل او بناية عدا المساكن في اى وقت مناسب لغرض التدفيس اذا توافر لديه من المعلومات ما يحمله على الاعتقاد بوجود اشخاص او مستخدمين مشمولين بالضمان .

٢ - الاطلاع على الحسابات والدفاتر والسجلات والوثائق الاخرى الخاصة

(١) عدت بموجب المادة الخامسة عشرة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

بخدمة الاشخاص ودفع اجورهم وفحصها واخذ المعلومات التي يراها
ضرورية لاغراض تنفيذ هذا القانون وعلى اصحاب العمل اسداء كافة
التسهيلات اللازمة لاجاز ذلك .

٣ - استجواب اى شخص يجده في المحل او البناية ويعتقد بأنه من الاشخاص
المضمونين حول اى من القضايا المتعلقة بهذا القانون او الانظمة
والتعليمات الصادرة بموجبه للحصول على المعلومات التي يراها ضرورية .
المادة الخامسة والستون - على كل صاحب عمل ان يقدم الى المؤسسة
المعلومات والبيانات اللازمة وان يمك سجلات ودفاتر بالشكل والكيفية
التي تعين بتعليمات تصدرها المؤسسة .

المادة السادسة والستون - ١ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد تنص
عليها القوانين النافذة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة
لا تتجاوز مائة دينار او بكليتا العقوبتين كل من :-

أ - ادلى عن علم وعمد بمعلومات او بيانات كاذبة او زور وثيقة او
استعملها او سمح باستعمالها لغرض الحصول على أى مبلغ او خدمات
او تسبب في رفض اى مبلغ او خدمة استحققت وفق احكام هذا
القانون سواء لشخصه او الاخرين او لتجاشى دفع اى مبلغ استحق
دفعه من قبله او من قبل شخص اخر ولاى غرض اخر له صلة
بهذا القانون .

ب - امتنع عن دفع اى اشتراك وجب دفعه وفق احكام هذا القانون .
ج - استقطع او حاول استقطاع حصة صاحب العمل او جزء منها من
اجر الشخص المضمون .

د - اهمل او رفض تقديم اى كشف او مستند استوجبه الانظمة او
التعليمات او قام بتقديمها بشكل لا ينطبق على الواقع .

- ٥ - منع او اعاق اي موظف من موظفي المؤسسة عن تأدية واجباته وفق المادة (٦٤) من هذا القانون .
- و - ارتكب اية مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون او الانظمة والبيانات الصادرة بموجبه .
- ٣ - يعاقب صاحب العمل الذي يحتجز بغير حق حصة الشخص المضمون من الاشتراك المستحق للمؤسسة بالحبس لمدة لا تزيد على السنتين او بغرامة لا تزيد على الثلاثمائة دينار او بكليتا العقوبتين .
- ٣ - للمدير العام او من يخوله ان يحيل على المحاكم المختصة كل من يخالف احكام هذا القانون .
- ٤ - للمحكمة ان تنظر في كافة مخالفات صاحب العمل بدعوى واحدة وتحكم بالزامه بتسديد الاشتراكات المتأخرة .
- ٥ - تتعدد الغرامة بتعدد عدد المستخدمين الذين وقعت بشأنهم المخالفة وعدد الاسابيع التي استمرت فيها واذا استمرت المخالفة مدة تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تقرير التفتيش عنها جاز للمحكمة زيادة الغرامة بحيث لا تتجاوز عشرة امثالها .

الفصل العاشر

احكام انتقالية

المادة السابعة والستون - ١ - يستحق الشخص المضمون الذي يكون في التاريخ المعين قد بلغ الثانية والثلاثين او اكثر اذا كان ذكراً والسابعة والعشرين او اكثر اذا كان انثى استثناء من احكام المادة (٣٧) من هذا القانون تقاعد الشيخوخة عند بلوغه سن التقاعد المنصوص عليه في المادة (٣٧) بشرط ان يكون قد دفع او قيد لحسابه العدد المطلوب من الاشتراكات الاسبوعية بحسب الجدول الثالث عن الفترات التي قضاه في الخدمة بعد التاريخ المعين .

المجدول الثالث

عدد الاشتراكات الاسبوعية المطلوبة لاستحقاق

تقاعد الشيخوخة بحسب الاعداد التي يبلغها

الاشخاص المضمونون في التاريخ المعين

عدد الاشتراكات الاسبوعية المطلوبة	الاعداد التي يبلغها الاشخاص في اليوم المعين	
	للذكور	للاناث
١٥٠	٥٥ سنة فأكثر	٥٠ سنة فأكثر
١٧٥	٥٤	٤٩
٢٠٠	٥٣	٤٨
٢٢٥	٥٢	٤٧
٢٥٠	٥١	٤٦
٢٧٥	٥٠	٤٥
٣٠٠	٤٩	٤٤
٣٢٥	٤٨	٤٣
٣٥٠	٤٧	٤٢
٣٧٥	٤٦	٤١
٤٠٠	٤٥	٤٠
٤٢٥	٤٤	٣٩
٤٥٠	٤٣	٣٨
٤٧٥	٤٢	٣٧
٥٠٠	٤١	٣٦
٥٢٥	٤٠	٣٥

٥٥٠	٣٤	٣٩
٥٧٥	٣٣	٣٨
٦٠٠	٣٢	٣٧
٦٢٥	٣١	٣٦
٦٥٠	٣٠	٣٥
٦٧٥	٢٩	٣٤
٧٠٠	٢٨	٣٣
٧٢٥	٢٧	٣٢

٢ - اعتبارا من التاريخ المعين ولمدة ثلاث سنوات بعد ذلك اذا بلغ الشخص المضمون بموجب قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ سن الستين ان كان ذكرا والخامسة والخمسين ان كان اثنى يكون مستحقا تقاعد الشيخوخة اذا انتهت خدمته الاعتيادية خلالها بشرط ان لا تقل الاشتراكات المدفوعة عنه او المقيمة لحسابه عن (ثلاثمائة) اشتراك اسبوعى بضمنها الاشتراكات الاسبوعية الناتجة عن تحويل الرصيد بموجب المادة ٦٨ من القانون بعد مراعاة ما يلى :-

أ - يحسب التقاعد الممنوح بموجب الفقرة الثانية على اساس الصنف الاول اذا كانت جميع الاشتراكات الاسبوعية ناتجة عن تحويل الرصيد اما اذا كان قسم منها مدفوعا او مقيدا بموجب هذا القانون والقسم الآخر ناتجا عن تحويل الرصيد فان صنف الاجر للمتقاعد هو مجموع مبالغ صنف اجره الاسبوعى المفترض الذى على اساسه دفعت او قيدت الاشتراكات بعد التاريخ المعين زائدا الاجر المفترض للصنف الاول لما يكمل (الثلاثمائة) اشتراك تؤخذ من القسم الآخر ويقسم المجموع على (الثلاثمائة) .

ب - يدفع التقاعد اعتبارا من تاريخ بلوغ سن التقاعد او من تاريخ اكمال شروط الاستحقاق ايهما ابعده على ان يسقط حق المطالبة بالتقاعد بموجب هذه الفقرة اذا لم يقدم الطلب خلال ستة اشهر من تاريخ الاستحقاق (١) .

٣ - اذا انتهت خدمة الشخص المضمون الذي كان خاضعا لقانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ المعدل اعتبارا من التاريخ المعين ولمدة ثلاث سنوات بعده وكان قد بلغ سن الستين او اكثر المذكر او الخامسة والخمسين او اكثر للانثى وكان قد استلم مبلغا لا يقل عن (الاثنى والسبعين) ديناراً عن رصيد ضمانه الاجتماعي بسبب سبق بلوغه سن الشيخوخة يكوف مستحقا للتقاعد الذي يحسب على اساس الصنف الاول بشرط اعادة جميع ما تسلمه من رصيد الى المؤسسة دفعة واحدة او بأقساط قدرها دينار واحد شهريا تستقطع من الراتب التقاعدي المخصص فان توفي المتقاعد قبل سداد جميع الاقساط فتعتبر الاقساط المستحقة بعد تاريخ وفاته مباشرة لاغية مع مراعاة الشروط التالية (٢) :-

أ - يستحق التقاعد وفق هذه الفقرة اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب واذا توفي الشخص قبل تسلمه التقاعد فان ما يستحقه من الرواتب المتراكمة بعد تنزيل الدين منها ان لم يكن قد دفع مرة واحدة يدفع للخلف بموجب الفقرة الثانية من المادة (٤١) من القانون .

ب - يسقط حق المطالبة بموجب هذه الفقرة بعد ستة اشهر اعتبارا من تاريخ انتهاء خدمته المضمونة .

٤ - اذا استحق الشخص التقاعد وفق الفقرة الاولى من هذه المادة فيحسب

(١ - ٢) أضيفت بموجب المادة السادسة عشرة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦
تعديل قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

التقاعد له بموجبها وليس بموجب الفقرتين الثانية والثالثة كما يسقط حق الشخص بالمطالبة بأى مبلغ آخر اذا استحق التقاعد وفق الفقرة الثانية من هذه المادة (١).

٥ - تطبق شروط استحقاق اعانة الخلف المقررة في هذا القانون (٢).

المادة الثامنة والستون - ١ - تعالج الاشتراكات المدفوعة وفق قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ عن الاشخاص المضمونين الذين يملكون فى التاريخ المعين رصيذا فى حساب ضمانهم الاجتماعى بالطريقة المبينة فى الفقرة الثانية من هذه المادة وتعتبر فى حكم الاشتراكات المدفوعة وفق هذا القانون لغرض استحقاق اى من الاعانات المنصوص عليها فيه باستثناء تقاعد الشيخوخة او اى جزء منه فيمنح بمقتضى احكام المادة (٦٧).

٢ - لاغراض الفقرة الاولى من هذه المادة تقسم الاشتراكات اليومية التى يمثلها رصيذ الضمان الاجتماعى المترتب للشخص المضمون بموجب قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ على (٦) ويمثل الناتج بعد اهمال الكسور الاشتراكات الاسبوعية لاغراض هذا القانون (٣).

٣ - تعتبر الاشتراكات الاسبوعية التى تخصر للشخص المضمون بمقتضى الفقرة الثانية من هذه المادة فى كافة الاحوال كأنها احتسبت بالمعدل المساوى لاجر الصنف الاول .

المادة التاسعة والستون (٤) - ١ - للمدير العام ان يصفى كلا او جزءا من رصيذ الضمان الاجتماعى المترتب للشخص المضمون بموجب قانون الضمان

(١ - ٢) اضيفت بموجب المادة السادسة عشرة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ .

تعديل قانون الضمان الاجتماعى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

(٣) عدلت بموجب المادة السابعة عشرة من قانون اعلاء .

(٤) عدلت بموجب المادة الثامنة عشرة من قانون اعلاء .

الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ المعدل اذا انتهت خدمته بصورة نهائية قبل التاريخ المعين وذلك خلال مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات من هذا التاريخ حسب التعليمات التى يصدرها مجلس الادارة .

٢ - يجوز اصدار نظام يعالج حالات الاشخاص المضمونين الذين يخرجون من نطاق سريان هذا القانون بصورة نهائية ولا يستحقون بموجبه التقاعد او المكافأة وذلك بمنحهم مبالغ اغرض تصفية حسابهم وان يعين النظام مقاديرها ومصادرهما وشروط دفعها .

المادة السبعون - تبقى احكام قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ والانظمة الصادرة بموجبه نافذة عند قيام المؤسسة لحين نفاذ هذا القانون نفاذا كلياً على ان تلتفى الاحكام الخاصة بمجلس الضمان الاجتماعى ومديرية الضمان الاجتماعى العامة وتعهد الواجبات والمسؤوليات التى كانت تضطلع بها تلك المديرية الى الاجهزة المختصة فى المؤسسة التى تؤسس وفق احكام الفصل الثالث من هذا القانون وبالشكل والكيفية التى تعين بنظام .

المادة الحادية والسبعون - تنقل كافة الاموال المنقولة والعقار وموجودات صندوق الضمان الاجتماعى المؤسس وفق احكام المادة (٢٥) من قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ الى المؤسسة عند قيامها كما تنتقل اليها كافة الحقوق والالتزامات المترتبة او التى تترتب على هذه الاموال وتعتبر فى حكم التزامات المؤسسة التى نحل محل مديرية الضمان الاجتماعى العامة ومجلس الضمان الاجتماعى فى جميع الحقوق والالتزامات والعقود والمقاولات .

المادة الثانية والسبعون - يجوز استخدام جزء من الفوائد المتجمعة فى صندوق الضمان الاجتماعى بموجب الفقرة (٥) من المادة الخامسة والعشرين من قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ عند قيام المؤسسة وفى الحدود التى يقررها المجلس ويصادق عليها الوزير بغية تلافى النفقات المقتضية للتأسيسات الادارية .

المادة الثالثة والسبعون - ١ - يلى قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته والانظمة الصادرة بموجبه عند تنفيذ هذا القانون تنفيذيا كليا حسبما تقرره الانظمة الصادرة بموجب المادة الخامسة من هذا القانون .

٢ - يبطل فى التاريخ المعين مفعول احكام الفصل السابع من قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل او اية تشريعات اخرى صادرة بمقتضاه فيما يتعلق بالتزامات اصحاب العمل المشمولين باحكام هذا القانون عن دفع التعويض عن اصابات العمل التى تقع بعد التاريخ المعين . اما الاصابات والامراض المهنية التى نشأت قبل التاريخ المعين فتبقى مشمولة باحكام الفصل السابع من قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل او اية تشريعات اخرى صدرت بموجبه .

٣ - يبطل فى التاريخ المعين حكم صك التأمين الذى اتخذه صاحب العمل لضمان التزاماته الناشئة عن احكام الفصل السابع من قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل او التشريعات الصادرة بموجبه عما يقع من اصابات العمل للاشخاص الذين سيشملون بفرع اصابات العمل بموجب احكام هذا القانون .

٤ - يسرى الابطال المذكور فى الفقرتين (٣ و٢) من هذه المادة على اى قانون يحل محل قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل او يعدله (١) المادة الرابعة والسبعون - عندما يتوقف دفع اعانة البطالة التى استلزمها احكام قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ ينبغى توفير المساعدة المالية للاشخاص العاطلين عن العمل من صندوق الصحة والزفيه الاجتماعى

(١) اضيفت بموجب المادة التاسعة عشرة من قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ تعديل قانون الضمان الاجتماعى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ .

عند تأسيسه بمقتضى التدابير التي يتخذها الوزير بشرط ان يتوقف دفع هذه المساعدة تلقائيا عند نفاذ موارد الصندوق ويصرف النظر عن اكتساب اى حق في هذه المساعدة بمقتضى تلك التدابير .

المادة الخامسة والسبعون - يجوز اصدار ائتمانية وتعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة السادسة والسبعون - ينفذ هذا القانون بعد سنة من نشره في الجريدة الرسمية باستثناء الفصل الثالث والمواد (٧٠ و ٧١ و ٧٢) منه حيث تنفذ بعد ثلاثة اشهر من نشره .

المادة السابعة والسبعون - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب في بغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الثانى لسنة ١٣٨٤
المصادف لليوم الخامس والعشرين من شهر آب لسنة ١٩٦٤ .

جدول العطل العضوي الدائم^(١)

نسبته المتوية	نوع العطل العضوي	التسلسل
٪١٠٠	فقد الابصار التام	١
٪١٠٠	فقد ذراع وعين	٢
٪١٠٠	فقد ساعد وعين	٣
٪١٠٠	فقد كلتا اليدين او جميع الاصابع والابهامين	٤
٪١٠٠	فقد يد وقدم	٥
٪١٠٠	فقد كلتا القدمين مع عظام الكاحلين	٦
٪١٠٠	فقد اثنين من الاطراف	٧
٪١٠٠	الشلل التام	٨
٪١٠٠	الجنون المطبق او الجروح او الاضرار التي تصيب الاعضاء الصدرية او البطنية او الرأس او المنخ او الصرعة (الجاكسونية) والتي من شأنها ان تحول كلياً وبصفة مستديمة بين المستخدم وبين مزاوله أية مهنة او عمل يكتسب منه .	٩
٪٨٠	بتر الذراع الايمن الى الكتف	١٠
٪٧٥	بتر الذراع اويمن الى ما فوق الكوع	١١
٪٧٠	بتر الذراع الايمن الى ما تحت الكوع	١٢
٪٧٠	بتر الذراع الايسر الى الكتف	١٣
٪٦٥	بتر الذراع الايسر الى ما فوق الكوع	١٤
٪٦٠	بتر الذراع الايسر الى ما تحت الكوع	١٥

(١) عدلت بموجب المادة العاشرة من القانون رقم ١٥ لسنة ٦٦ تـمـدـيـل قانون الضمان

الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ٦٤ .

نسبته المئوية	فرع العطل العضوى	التسلسل
٪٧٠	بتر الساق فوق الركبة	١٦
٪٦٠	بتر الساق تحت الركبة	١٧
٪٦٠	الصمم الكامل	١٨
٪٤٠	فقد العين الواحدة	١٩
الايمن الايسر		
٪٣٠ / ٪٣٥	بتر الابهام	٢٠
٪٢٥ / ٪٣٠	بتر السلامة الاولى للابهام	٢١
٪١٢ / ٪١٥	بتر السبابة	٢٢
٪٦ / ٪٨	بتر السلامة الاولى للسبابة	٢٣
٪١٠ / ٪١٣	بتر السلامة الاولى والثانية للسبابة	٢٤
٪١٠ / ٪١٢	بتر الوسطى	٢٥
٪٥ / ٪٦	بتر السلامة الاولى للوسطى	٢٦
٪٦ / ٪١٠	بتر السلامة الاولى والثانية للوسطى	٢٧
٪٦ / ٪٨	بتر البنصر او الخنصر	٢٨
٪٣ / ٪٤	بتر السلامة الاولى للبنصر او الخنصر	٢٩
٪٥ / ٪٧	بتر السلامة الاولى والثانية للبنصر او الخنصر	٣٠
٪٦٠	بتر اليد اليمنى عند المعصم	٣١
٪٥٠	بتر اليد اليسرى عند المعصم	٣٢
٪٤٥	بتر القدم مع عظام الكاحل	٣٣
٪٣٥	بتر القدم دون عظام الكاحل	٣٤
٪٣٠	بتر رؤوس مشط القدم كلها	٣٥
٪١٠	بتر الاصبع وعظم المشط الخامس للقدم	٣٦

التسلسل	نوع العطل العضوى	نسبته المئوية
٢٧	بتر ابهام القدم وعظمة مشطه	١٠٪
٢٨	بتر ابهام القدم او السبابه	٥٪
٢٩	بتر السلامية الاولى لابهام القدم	٤٪
٤٠	بتر السلامية الاولى لسبابه القدم	٣٪
٤١	بتر اصبع القدم عدا السبابه والابهام	٣٪

* * *

- ويراعى فى تقدير درجات العطل العضوى ما يأتى :-
- ١ - ان تكون الجراحة قد التأمت تماما كما لا دون ان تخاف اية مضاعفات او معوقات لحركات المفاصل المتبقية كالندبات او النقيبات او التكتلات او الالتهاجات او المضاعفات الحسية او غيرها وتزاد درجات العطل تبعا لما تخلف من هذه المضاعفات .
 - ٢ - فى حالة وجود مضاعفات لحالة البتر فيجب وصف الحالة المسببة للعطل والمضاعفات فى التقرير الطبى ، كما تحدد درجات الاعاقة فى كل حركة على تلك المفاصل بالنسبة الى القواعد الطبيعية .
 - ٣ - فى حالة وجود مضاعفات حسية يجب تحديد مكانها ومدى زيادتها او نقص الحساسية ونوعها .
 - ٤ - اذا كان المصاب اعسر قدرت درجات عطله الناشئة عن اصابات الطرف العلوى الايسر بنفس النسب المقررة لهذا العطل فى الطرف الايمن .
 - ٥ - اذا تعطل اى عضو من اعضاء الجسم عطلا كليا مستديما عن اداء وظيفته اعتبر ذلك العضو فى حكم المفقود واذا كان العطل جزئيا قدرت نسبته تبعا لما اصاب العضو من عطل عن اداء وظيفته .
 - ٦ - اذا كان للعطل المتخلف تأثير خاص على قدرة المصاب على الكسب

في مهمته الاصلية فيجب توضيح نوع العمل الذي يؤديه المصاب بصورة مفصلة مع بيان تأثير ذلك في زيادة درجة العطل في تلك الحالات على النسب المقررة لها في هذا الجدول . وفيما عدا ذلك اذا نتج عن الاصابة فقد جزء او اكثر من احد اعضاء الجسم المبينة بالجدول قدرت النسبة المئوية لدرجة العجز في حدود النسبة المقررة لفقد ذلك العضو ولا يجوز بأى حال من الاحوال ان تتعداها .

٧ - اذا لم يكن العطل مما ورد بهذا الجدول فتقدر بنسبة مما لحق المصاب من عطل في قدرته على الكسب على ان تبين تلك النسبة في التقارير الطبية .

٨ - يراعى في حالة اصابة العين الوحيدة ان تقدر درجة العطل طبقا لنسبة فقد الابصار على اعتبار ان الابصار الكامل لتلك العين ١٠٠٪ .

٩ - في حالة فقد ابصار العين الوحيدة تعتبر الحالة عطلا كاملا كفقْد الابصار التام .

جدول الامراض المهنية

يتضمن هذا الجدول قائمة بالامراض المهنية والتسممات التي تعتبر في

حكم اصابات الممل بمقتضى احكام هذا القانون

الصناعات والاعمال التي تسيبها

الامراض المهنية والتسممات

- ١ - تناول اطعمات الختوية على الرصاص بما فيها البرادة في مصانع الزنك .
١ - التسمم بالرصاص وكز وجابه وسر كباته واختلاطاته المرضية .

٢ - صب الزنك والرصاص القديم (المستعمل) في سباتك .

٣ - صنع المواد والادوات من الرصاص المسبوك او

مركبات الرصاص .

٤ - العمل في صناعة البوياتراف (آلة اسطوانية لاخذ

خطاطات بيانية للبيض) .

٥ - صنع مركبات الرصاص .

٦ - صنع وتصليح خزانات (طاريات) القوة الكهر بائية .

٧ - تخضير واستعمال الدهونات والطلاء الختوية على الرصاص

٨ - الصقل والتلميع بيرادة الرصاص ومسحوق المجاثن الختوية على الرصاص .

٩ - اعمال الصبغ كافة التي تستلزم تخضير وصبغ مواد

الطلاء واللصق والتلوين الختوية على عناصر الرصاص .

الصناعات والاحمال التي تسببها

- ١ - تناول خامات الزئبق .
- ٢ - صنع مركبات الزئبق .
- ٣ - صنع ادوات واجهزة القياس والتجزيات .
- ٤ - تحضير المواد الحام لصناعة القبعات .
- ٥ - التذهيب الحار (الطلي بالذهب) .
- ٦ - استعمال مضافات الزئبق في صناعة المصاييح الكبر بائية .
- ٧ - صناعة المفرقعات المتفجرة على مركبات الزئبق .
- ١ - الاحمال المتألفة بالحيوانات المصابة بالجدية .
- ٢ - مباشرة جثث الحيوانات او بعض اجزائها بما في ذلك الجلود والقرون .
- ٣ - شحس وتقرديخ ونقل البضائع .
- ١ - الصناعات والاحمال التي تعرف الفوراين والالظمة المحلية بكونها تعرض الشخص لخطر تترتيب الرئة (سيليكوز) .
- ١ - كل عمل يشمل على استخراج او اطلاق او استخدام الفوسفور ومركباته .

الامراض المهنية والتسممات

ب- التسمم بالزئبق ومن مبعثاته ومركباته واختلاطاته المرضية .

ج- عدوى البثرة الجدئية (انتراكس)

د - تترتيب الرئة من استنشاق الرمل والتراب (سيليكوز)
المصحوب بالندرن الرئوي او بدونه بشرط ان يكون تترتيب الرئة السبب الرئيسي في الاصابة بالمطل او الوفاة .

هـ - التسمم بالفوسفور ومركباته واختلاطاته المرضية .

١- كل عمل يتضمن على استخراج او اطلاق او استعمال
الزرنبيخ او مركباته .

١- كل عمل يشمل على استخراج او اطلاق او استعمال
البنزين والمواد المماثلة له ومشتقاتها مع النتروجين
(الازوت) والامونيا .

١- كل عمل يشمل على استخراج او اطلاق او استعمال
مشتقات املاح الهيدروكاربونات من الصنف (أ) كما
يحددما التشرييع الحلي .

١- كل عمل يشمل على التمرض لفاعل الراديوم ومركباته
ومواده الفعالة ولاشمة أكس .

١- كل عمل يشمل على مباشرة او استعمال القار او الرفت او
الفطران او الزيوت الممدنية او زيت البترول (البارافين)
او مركباتها او مشتقاتها او رواسبها .

و - التسمم بالزرنبيخ ومركباته واختلاطاته المرصية

ز - التسمم بالبنزين والمواد المماثلة له ومشتقاتها مع
النتروجين (الازوت) والامونيا واختلاطاته
المرصية .

ح - التسمم بمشتقات املاح الهيدروكاربونات من
الصنف (أ) .

ط - اعراض الاصابة بالامراض المنسية .
(من) أ - الراديوم ومركباته ومواده الفعالة
(ومن) ب - أشمة أكس .

ي - مبادئ الاصابة بسرطان الجلد .

الاسباب الموجبة

لما كان قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ لا يؤمن الضمانات الكافية للعمال ولا تدفع بموجبه الرواتب التقاعدية التي تعتبر اهم ضمان لمستقبلهم ومستقبل عيالهم ونظرا لاهتمام الحكومة الوطنية بتوفير الرعاية الاجتماعية لكافة المواطنين لا سيما الفئات العاملة منهم التي تنال القسط الاكبر من اهتمامها ورعايتها وبناء على ما نص عليه الدستور المؤقت من كفالاته لخدمات الضمان الاجتماعي وحق المواطنين في المعونة في حالة الشيخوخة والعجز والبطالة فقد اعد هذا القانون ليكون باكورة اعمال الحكومة في ميدان الرعاية الاجتماعية والترفيه العام للطبقات العاملة .

ان القانون قد اخذ باحدث مبادئ الضمان الاجتماعي حيث امن العمال ضد مخاطر الحياة يوم يفقد احدهم دخله بسبب العجز او الشيخوخة او اصابة العمل او المرض وانه قد راعى في الوقت نفسه ظروف البلد واحواله والتجارب المكتسبة من تطبيق القانون الحالي وان الاسس التي جاء بها تركز على مبدأ التكافل الاجتماعي وليس التوفير الالزامي كما هو الحال في القانون الحالي وستدفع بموجبه للاشخاص المضمونين الرواتب التقاعدية عند عجزهم وشيخوختهم ولاراملهم وايتامهم عند وفاتهم وذلك بالاضافة الى اعانة التكفين والدفن التي يتسلمها العيال كما ستأخذ المرأة اعانة الامومة بالاضافة الى منحة الولادة وفضلا عن ذلك فان صندوق الصحة والترفيه الاجتماعي الذي سيؤسس لأول مرة بموجب القانون سيتولى المساهمة في تمويل المعاهد والمؤسسات الاجتماعية والصحية التي يتدفع من خدماتها العمال الخاضعون لاحكامه علاوة على قيام الصندوق بمد العاطلين بمعونة نقدية فتتحقيقاً لكل هذه الاغراض شرع هذا القانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم (٥) لسنة ١٩٦٥

نظام

مجلس ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعي

بأسم الشعب
رئاسة الجمهورية

استنادا الى الفقرة السادسة من المادة السابعة من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووافق عليه مجلس الوزراء .

اسر وضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - يراد بالتعبير التالية لاغراض هذا النظام المعاني
المبينة ازاها :-

الوزير - وزير العمل والشؤون الاجتماعية .

المؤسسة - مؤسسة الضمان الاجتماعي .

المجلس - مجلس ادارة المؤسسة .

المدير العام - المدير العام للمؤسسة .

القانون - قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ .

المادة الثانية - يجتمع المجلس مرتين في كل شهر على الاقل بدعوة من الرئيس على ان يقدم الاعضاء اشعارا بالاجتماع قبل ثلاثة ايام على الاقل من تاريخه ويجوز دعوة المجلس بصورة مستعجلة اذا اقتضت الضرورة ذلك .

المادة الثالثة - يدعو الرئيس المجلس للاجتماع في موعد لا يتأخر عن سبعة ايام من تاريخ تسلمه طلبا تحريريا بالاجتماع من قبل الوزير او المدير

العام او خمسة من اعضائه .

المادة الرابعة - لا يتم النصاب لانعقاد المجلس الا اذا حضر الجلسة ستة من اعضائه على الاقل وبضمن ذلك الرئيس او من يقوم مقامه .

المادة الخامسة - يكون للمجلس سكرتير يعين من بين موظفي المؤسسة على ان تعين واجباته وصلاحياته من قبل المجلس .

المادة السادسة - يدون سكرتير المجلس في سجل خاص جميع القرارات التي يتخذها المجلس وتوقع هذه القرارات من قبل الرئيس والاعضاء الحاضرين وللرئيس ان يطلب تنظيم محضر كامل لبعض المناقشات عندما يرى ضرورة لذلك .

المادة السابعة - تعرض قرارات المجلس على الوزير قبل تنفيذها وفقا لاحكام الفقرة (ز) من المادة الثامنة من القانون على ان تستثنى من ذلك القرارات الوارد ذكرها في الفقرة (ح) من المادة نفسها .

المادة الثامنة - للمجلس ان يعهد الى أى عضو من اعضائه او الى لجنة منهم بعض القضايا لدراستها وتقديم الملاحظات عنها .

المادة التاسعة - للمجلس ان يدعو لحضور جلساته من يشاء من الخبراء للاستشارة بأرائهم .

المادة العاشرة - تعقد اجتماعات المجلس خارج اوقات الدوام الرسمي الا في الحالات المستعجلة وعند الضرورة القصوى فتعقد اثناء الدوام .

المادة الحادية عشرة - على العضو ان يشعر رئيس المجلس او المدير العام عند تحقق احد شروط فقدان العضوية الوارد ذكرها في الفقرات (ب) و(ج) و(هـ) و(و) من المادة السابعة من القانون .

المادة الثانية عشرة - اذا كان لعضو من اعضاء المجلس عذر مشروع للتغيب عن حضور جلسة او اكثر من جلساته فعليه ان يخبر الرئيس بذلك وللرئيس دعوة العضو الاحتياط ليحل محل العضو المتغيب .

المادة الثالثة عشرة - يتقاضى كل من الرئيس واعضاء المجلس مخصصات مقدارها (١٥٠) ديناراً سنوياً وتصرف لهم باقساط شهرية متساوية وتدفع مخصصات الاعضاء الاحتياط على الوجه الآتي :-
١ - تدفع الى العضو الاحتياط مخصصات العضو الاصلى طيلة مدة تغيبه خارج العراق .

٢ - اذا تغيب العضو الاصلى داخل العراق وتم الاجتماع بدون حضور العضو الاحتياط فتقطع من العضو الاصلى نسبة المخصصات التي تصيب ذلك الاجتماع وبخلاف ذلك تقسم مخصصات الشهر الواحد بين العضو الاصلى والاحتياط بنسبة عدد الجلسات التي حضرها كل واحد منهم .
٣ - اذا انتهت عضوية العضو الاصلى فيستحق العضو الاحتياط المخصصات اعتباراً من تاريخ انتهاء العضوية والى حين تعيين عضو اصيل جديد .
المادة الرابعة عشرة - يلغى نظام مجلس الضمان الاجتماعى المرقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ .

المادة الخامسة عشرة - ينشر هذا النظام فى الجريدة الرسمية وينفذ اعتباراً من تاريخ ١٠-١-١٩٦٥ .
المادة السادسة عشرة - على وزير العمل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد فى اليوم التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٨٤
المصادف لليوم الحادى والثلاثين من شهر كانون الثانى سنة ١٩٦٥ .

رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٥

نظام تعيين الحد الاعلى للنفقات الادارية في مؤسسة الضمان الاجتماعي

بأسم الشعب
رئاسة الجمهورية

استنادا الى الفقرة الثانية من المادة الثانية عشرة من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووافق عليه مجلس الوزراء .
امر بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - يراد بالتعايير التالية المعاني المبينة ازاءها .
المؤسسة - مؤسسة الضمان الاجتماعي القائمة وفقا لاحكام قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ .
المجلس - مجلس ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعي .
القانون - قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ .
المادة الثانية - يكون الحد الاعلى للنفقات الادارية اللازمة لادارة المؤسسة (١٠٪) من المائة من جميع موارد المؤسسة السنوية على ان لا يشمل هذا التحديد النفقات ذات الطابع الرأسمالي المقتضية لتنفيذ القانون .
المادة الثالثة - تعتبر الايرادات المصدقة للميزانية السنوية للمؤسسة اساسا لتقدير النسبة المبينة في المادة الثانية .

المادة الرابعة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة الخامسة - على وزير العمل والشؤون الاجتماعية تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر رجب لسنة ١٣٨٥
المصادف اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني لسنة ١٩٦٥ .

رقم (٥) لسنة ١٩٦٦
نظام الخدمة المضمونة

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام المادة الخامسة من قانون الضمان الاجتماعى رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووافق عليه مجلس الوزراء .

أمر بوضع النظام الآتى :-

المادة الاولى - يراد بالتماير التالية لاغراض هذا النظام المعانى المبينة

ازاها :-

- ١ - الوزير - وزير العمل والشؤون الاجتماعية .
 - ٢ - المؤسسة - مؤسسة الضمان الاجتماعى القائمة وفقا لقانون الضمان الاجتماعى رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ .
 - ٣ - مجلس الادارة - مجلس ادارة الضمان الاجتماعى المؤلف بموجب قانون الضمان الاجتماعى رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ .
 - ٤ - المدير العام - المدير العام لمؤسسة الضمان الاجتماعى .
 - ٥ - القانون - قانون الضمان الاجتماعى رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ .
 - ٦ - صاحب العمل - صاحب العمل كما عرفه القانون المذكور .
 - ٧ - المستخدم - المستخدم كما عرفه القانون المذكور .
- المادة الثانية - تطبق فروع الضمان الاجتماعى الثلاثة المذكورة فى المادة الثانية من القانون على النحو الوارد فى المادة الثالثة من هذا النظام اعتبارا من تاريخ تنفيذه .
- المادة الثالثة - مع مراعاة عدم شمول الاشخاص المذكورين فى (أ، ب، ج،

د، هـ، و، ز، ح) من الفقرة الاولى من المادة الثالثة من القانون بالضمان الاجتماعي تخضع خدمة المستخدمين الآتي ذكرهم للضمان الالزامي :-

١- (أ) المستخدمون لدى اصحاب الاعمال الذين يستخدمون ثلاثين مستخدماً فاكثراً في الولاية بغداد، البصرة، الموصل، كركوك والحلة اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا النظام .

(ب) - عندما يكون لصاحب العمل اكثر من محل عمل واحد فرعاً كان او محلاً رئيساً في لواء واحد او اكثر من الولاية المشمولة المسارة الذكر فيعتبر مجموع المستخدمين فيما لغرض العدد المقرر اعلاه .

(ج) - ان انخفاض عدد المقرر شمولهم لا يؤثر على خضوعهم للضمان الالزامي الا اذا انخفض هذا العدد الى خمسة فاقل فيكونون حينئذ غير خاضعين للضمان .

(د) - عند تغيير صاحب العمل يستمر خضوع المقرر شمولهم بالضمان الالزامي .

٢- المستخدمون الآتي ذكرهم في جميع انحاء العراق دون التقيد بعدد معين .
(أ) - المستخدمون لدى الحكومة في دوائرها ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية غير المذكورين في البند (أ) من الفقرة (١) من المادة الثالثة من القانون .

(ب) - المستخدمون لدى شركات النفط .

(ج) - المستخدمون العراقيون لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية والدولية والمنظمات الاقليمية على ان تراعى قواعد القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ومبدأ المقابلة بالمثل .

المادة الرابعة - يبقى الشخص المضمون خاضعاً للضمان اذا اقتضت طبيعة عمله السفر الى خارج العراق بصورة مؤقتة ويسرى ذلك على المستخدمين في كافة وسائل النقل العراقية .

المادة الخامسة - ١ - على كل صاحب عمل مشمول بالضمان الازامى ان يطلب فوراً الى المؤسسة تسجيل اسمه في سجل اصحاب الاعمال الخاضعين للقانون وان يعطى المعلومات والبيانات التي يطلبها المدير العام وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض .

٢ - تصدر المؤسسة لكل صاحب عمل شهادة تسجيل خاصة وتحمل رقماً يسمى رقم التسجيل ويجب ان يذكر هذا الرقم في جميع المخبرات مع المؤسسة .
٣ - على صاحب العمل ان يخبر المؤسسة عن كل تغيير يطرأ على ملكية المشروع ويبقى المالك الذي جرى التسجيل باسمه مسؤولاً عن جميع الاعمال المسجلة للمشروع حتى يتم اعادة التسجيل باسم المالك الجديد بعد اكمال تسجيل تغيير الملكية في المؤسسة .

المادة السادسة - ١ - على كل صاحب عمل مشمول بالضمان الازامى ان يقدم للمؤسسة جميع البيانات والمعلومات التي يطلبها المدير العام عن كل مستخدم لديه وفقاً للاستمارة التي يعدها لهذا الغرض اما بالنسبة للاستخدام الجديد فعليه ان يشعر المؤسسة باسم المستخدم الجديد وان يزودها بالمعلومات المطلوبة عند خلال اسبوع واحد من تاريخ التحاقه بالعمل .
٢ - يقوم صاحب العمل باشعار المؤسسة بانتهاء خدمة اى مستخدم لديه لاي سبب كان وذلك خلال اسبوع واحد من تاريخ الانتهاء .

المادة السابعة - على كل صاحب عمل مسجل لدى المؤسسة ولديه شهادة تسجيل ان يبلغها باى تغيير يحصل في عنوانه او في احد البيانات المقدمة من قبله والمسجلة في سجل اصحاب العمل خلال سبعة ايام من تاريخ حدوث التغيير .

المادة الثامنة - تعتبر دوائر الضمان الفرعية في الالوية بمثابة المؤسسة لغرض تنفيذ احكام هذا النظام .

المادة التاسعة - يقرر المدير العام ما اذا كانت اية خدمة خاضعة للضمان
لا ويكون قراره في هذا الشأن قابلاً للاعتراض لدى الوزير وفقاً للفقرة
الثانية من المادة (٥٩) من القانون خلال مدة تعيينها التعليلات التي تصدر
بموجب المادة المذكورة .

المادة العاشرة - للوزير اصدار التعليلات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام
هذا النظام .

المادة الحادية عشرة - يعاقب المخالف بالعقوبات المنصوص عليها في القانون .
المادة الثانية عشرة - يعتبر تطبيق هذا النظام تنفيذاً كلياً - انون الضمان
الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ لفرض احكام الفقرة الاولى من المادة
(٧٣) من القانون المذكور .

المادة الثالثة عشرة - ينفذ هذا النظام اعتباراً من ١-٤-١٩٦٦ .

المادة الرابعة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر شوال لسنة ١٣٨٥ المصادف لليوم
التاسع والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٦ .

رقم (١٤) لسنة ١٩٦٦

نظام

تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي

باسم الشعب
رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام المادتين ٢٥ و ٧٢ من قانون الضمان الاجتماعي رقم
(١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل وبنسأ على ما عرضه وزير العمل والشؤون
الاجتماعية واقره مجلس الوزراء .

أمر بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - يقصد بالمتعابير التالية لاغراض هذا النظام المعاني
المبينة ازاها :-

الخدمة المضمونة - الخدمة الخاضعة لاحكام قانون الضمان الاجتماعي .

صاحب العمل - صاحب العمل المشمول بالضمان الاجتماعي بما في ذلك
الدوائر الرسمية وشبه الرسمية .

دفتر الضمان الاجتماعي - الدفتر الذي يصدره المدير العام او من يخوله
ذلك للاشخاص المضمونين لغرض تسديد الاشتراكات بالصاق الطوابع فيه .

بطاقة الحساب الشخصي - البطاقة التي تملكها المؤسسة لتسجيل
الاشتراكات والاعانات واية معلومات اخرى يتطلبها تنفيذ احكام القانون .

الطابع - الطابع الذي تعده المؤسسة من فئات مختلفة لغرض تحصيل
اشتراكات الضمان الاجتماعي .

بطاقة التعريف - البطاقة التي يصدرها المدير العام او من يخوله ذلك
لغرض تثبيت هوية الاشخاص المشمولين او المستفيدين من احكام القانون .

مدة الاشتراكات - المسدة التي يعينها المدير العام للعمل بدفتر الضمان الاجتماعي .

الاجر - الاجر المعرف في قانون العمل .

المادة الثانية - ١ - على صاحب العمل خلال عشرة ايام من تاريخ شموله بالضمان الاجتماعي الحصول من المؤسسة او الدوائر التابعة لها على دفتر الضمان الاجتماعي لسكل مستخدم لديه مشمول بالقانون .

٢ - على صاحب العمل خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استخدامه شخصا مشمولاً بالضمان الاجتماعي الحصول من المؤسسة او دوائرها على دفتر الضمان الاجتماعي . وعليه خلال اسبوع واحد من انتهاء مدة الاشتراكات الحصول على دفتر آخر لمدة الاشتراكات التالية .

٣ - يحتفظ صاحب العمل بدفتر الضمان الاجتماعي لمستخدمه المضمون ويكون مسؤولاً عن العناية به وحفظته .

٤ - اذا استخدم صاحب العمل شخصاً سبق شموله بالضمان فعليه ان يطلب منه تقديم دفتره او اشعار المؤسسة او الدوائر التابعة لها عند عدم تقدمه بغية اتخاذ اللازم لتأمين حصول المستخدم على دفتره او اصدار دفتر جديد له حسب مقتضى الحال .

المادة الثالثة - ١ - اذا انتهت خدمة المستخدم فعلى صاحب العمل تسليم دفتره اليه لقاء وصل بعد تسديد الاشتراكات فيه الى تاريخ انتهاء الخدمة فاذا كان المستخدم قد ترك العمل دون ابلاغ صاحب العمل فعليه ارسال دفتره الى المؤسسة او دوائرها بعد اربعة عشر يوماً من تاريخ الانقطاع عن العمل .

٢ - اذا انتهت خدمة الشخص المضمون بسبب الوفاة فعلى صاحب العمل ارسال دفتره الى المؤسسة او دوائرها .

٣ - على صاحب العمل ان يتيح للشخص المضمون فرصة التأكد من تسديد الاشتراكات في دفتر ضمانه بما لا يزيد على المرة الواحدة شهرياً .

- ٤ - على صاحب العمل ان يرسل الى المؤسسة او دوائرها دفتر الضمان الاجتماعي عندما تطلبه .
- ٥ - على صاحب العمل ان يسلم دفتر الضمان الاجتماعي لصاحبه بناء على طلبه في حالة المطالبة بالاعانة المستحقة له .
- ٦ - اذا لحق دفتر الضمان الاجتماعي تشويه ما وجب على حائزه سواء كان صاحب العمل او الشخص المضمون الابلاغ عن ذلك فورا .
- ٧ - يعتبر دفتر الضمان الاجتماعي سواء كان خاليا او غير خال من الطوابيع ملكا للمؤسسة .
- ٨ - لا يجوز لاي شخص ان يتصرف بدفتر ضمانه الاجتماعي بالبيع او الرهن او الاعارة او اى تصرف آخر ويعتبر باطلا كل اتفاق يخالف ذلك .
- ٩ - لا يجوز لاي شخص ان يشوه او يتلف دفتر ضمانه الاجتماعي ويعتبر تشويها ازالة اى طابع كان قد الصق في الدفتر .
- ١٠ - لا يجوز لغير الاشخاص المخولين وفقا لاحكام القانون والانظمة او التعليمات الصادرة بموجبه ان يبدل او يغير الارقام والمعلومات والبيانات المدونة في الدفتر .
- ١١ - يقوم صاحب العمل بتدوين المعلومات والبيانات التي يطلبها المدير العام في الصفحات المختصة من دفتر الضمان الاجتماعي لمستخدمه المضمون .
- ١٢ - لا يجوز لاي شخص ان يشوه او يتلف بطاقة التعريف لاي صورة كانت ويعتبر من باب التشويه ازالة اية معلومات فيها او درج معلومات جديدة او حك او شطب اية معلومات سبق تدوينها في البطاقة .
- ١٣ - للمدير العام ان يصدر التعليمات اللازمة بشأن اصدار وتجديد دفاتر الضمان الاجتماعي وبطاقة التعريف .
- ١٤ - يصدر المدير العام التعليمات اللازمة بشأن مسك بطاقات الحساب الشخصي

وبيان كيفية اجراء تسجيل الاشتراكات فيها وغير ذلك من القيود الاخرى.
المادة الرابعة - على صاحب العمل او الشخص المضمون الذى يكون
الدفتر فى حوزته ان يبلغ المؤسسة او دوائرها فورا عند فقده او تلفه ميدنا
ظروف واسباب ذلك فاذا كان الدفتر يحوى طوابع او يدعى بوجودها فيه
وجب على المؤسسة بعد بحث الحالة والاطلاع على نتيجة التحريات التى يقوم
بها موظفوها المخولون صلاحية التنفيذ ان تقرر :-

١ - عدد الطوابع التى تبين لها انها كانت موجودة فى الدفتر .
٢ - مطالبة صاحب العمل بدفع الاشتراكات باستثناء الطوابع التى يظهر
للمؤسسة انها كانت موجودة فى الدفتر .

٣ - الامتناع عن تسجيل كل الاشتراكات او بعضها الحساب الشخص المضمون
فى سجلات المؤسسة اذا ثبت ان الفقد او الاتلاف قد وقع بسوء نية او
تعمد او امل كبير منه ويكون هذا الجزاء جوازيا للمدير العام .

٤ - على كل من يدير على دفتر الضمان الاجتماعى ان يسلمه فورا الى المؤسسة
او الدوائر التابعة لها او ان يسلمه الى اقرب مركز شرطة الذى عليه
ارساله فورا الى المؤسسة او دوائرها .

المادة الخامسة - ١ - يدفع صاحب العمل الاشتراك المتكون من حصنة
وحصنة الشخص المضمون وفقا لاحكام القانون عن جميع المدد التى استخدم
فيها ذلك الشخص لقاء اجور او غيرها من الاتعاب حتى اذا لم يقيم الشخص
المضمون باى عمل لدى صاحب العمل .

٢ - تكون نسب الاشتراكات طبقا لاصناف الاجور التالية .

المصنف	الاجرة الاسبوعية	الاجرة الشهرية	ما يدفعه صاحب العمل	ما يدفعه المشتري	بمجموع الاشتراكات فئات الطوابيع
الاول	أقل من ٢/٨٠٠	أقل من ١٢/٢٠٠	١٠٠	٥٠	١٥٠
الثاني	من ٢/٨٠٠ الى ٥/٤٩٩	من ١٢/٢٠٠ الى ٢٣/٧٩٩	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠
الثالث	من ٥/٤٩٩ الى ٨/٤٩٩	من ٢٣/٨٠٠ الى ٣٦/٧٩٩	٣٤٠	١٧٠	٥١٠
الرابع	من ٨/٥٠٠ الى ١١/٤٩٩	من ٣٦/٨٠٠ الى ٤٩/٧٩٩	٤٠٠	٢٥٠	٧٥٠
الخامس	من ١١/٥٠٠ فما فوق	من ٤٩/٨٠٠ فما فوق	٦٠٠	٣٠٠	٩٠٠

المادة السادسة - يسدد صاحب العمل الاشتراك ببلصق طابع تعادل قيمته الاشتراك المقرر لهصنف الاجور الذي ينتسب له الشخص المضمون وذلك في المكان المخصص له في دفتر الضمان الاجتماعي وعلى صاحب العمل او من يخوله ابطال الطابع بالختم والتاريخ .

المادة السابعة - ١ - يصنف الشخص المضمون خلال سنة تقويمية على اساس ما يتقاضاه من اجر في الاسبوع الاول من شهر كانون الثاني او على اساس ما يتقاضاه من اجر في شهر كانون الثاني من كل سنة اذا كان يتقاضى اجره شهريا .

٢ - يصنف الشخص الذي يلتحق بالخدمة بعد الشهر المذكور في الفقرة الاولى على اساس اجر الاسبوع والشهر الذي التحق به في الخدمة تبعا لطريقة دفع اجوره وذلك حتى شهر كانون الثاني التالي ثم يصنف على اساس الفقرة الاولى .

٣ - اما المستخدم الذي يخضع لأول مرة للضمان فيصنف على اساس اجر الاسبوع او الشهر الذي خضع فيه حتى كانون الثاني التالي ثم يصنف وفق الفقرة الاولى .

المادة الثامنة - يدفع صاحب العمل الاشتراك عن كل اسبوع من اسابيع الخدمة بصرف النظر عن عدد الايام التي عمل الشخص المضمون فيها اثناء الاسبوع واذا عمل لدى اكثر من صاحب عمل واحد خلال اي اسبوع من اسابيع الاشتراكات كان صاحب العمل الذي استخدمه اولاهو المسؤول وحده عن تسديد الاشتراك واذا عمل الشخص المضمون لدى اكثر من صاحب عمل خلال اي اسبوع من اسابيع الاشتراكات ولم يكن احدهم هو اول من استخدمه في ذلك الاسبوع فيعتبر صاحب العمل المسؤول عن دفع الاشتراك هو اول من يدفع اجره في ذلك الاسبوع ويجوز لاصحاب العمل

في هذه الحالة الاتفاق على تعيين المسؤول منهم فان لم يحصل الاتفاق بينهم يقوم المدير العام بتعيين المسؤول عن تسديد الاشتراك .

المادة التاسعة - يكون مقياس تصنيف اجر الشخص المضمون الذي يعمل خلال اى اسبوع من اسابيع الاشتراكات لدى اكثر من صاحب عمل واحد هو اجره الذى يتقاضاه من صاحب العمل المسؤول عن دفع اشتراك ذلك الاسبوع .

المادة العاشرة - يسقط حق صاحب العمل باستثناء الدوائر الرسمية وشبه الرسمية من الرجوع على الشخص المضمون بحصته من الاشتراك اذا لم يستقطع الحصة خلال اسبوعين من تاريخ تسديد الاشتراك ويعفى الشخص المضمون من اية مسؤولية فيما يختص بهذه الحصة .

المادة الحادية عشرة - يطلب صاحب العمل او من يخوله ذلك الطوابع اللازمة لدفع الاشتراكات من المؤسسة او الدوائر التابعة لها او من اى محل آخر يعينه المدير العام وذلك وفق استمارة طلب الطوابع التى تعدها المؤسسة وتسلم الطوابع اليه مقابل تسديد قيمتها ولا يجوز لصاحب العمل الحصول على الطوابع من اى مصدر آخر الا بموافقة المدير العام .

المادة الثانية عشرة - ١- يدفع صاحب العمل الاشتراك فى الاوقات التالية:
أ - سلفا عن اى مدة يؤدى عنها الاجر مقدما .

ب - قبل دفع الاجر النقدى المستحق عن اى يوم او ايام اسبوع الاشتراكات .

ج - قبل دفع الاجور النقدية عن اسبوع واسبوع الاشتراكات اذا كانت هذه الاجور تدفع اسبوعيا او على فترات اطول .

د - خلال ثمان واربعين ساعة من ترك المستخدم للعمل دون اشعار سابق منه .

- ٥ - فور انتهاء العمل بآية صورة كانت .
و - خلال ثمان واربعين ساعة من طلب المستخدم دفع الاشتراكات بسبب مقبول قانونا .
- ٢ - يجوز للمدير العام تعيين مواعيد اخرى لتسديد الاشتراكات بالنسبة لفئات خاصة من المستخدمين واصحاب العمل الذين يقتضى عملهم ذلك .
المادة الثالثة عشرة - يبت المدير العام فى جميع المسائل المتعلقة بتحديد اصناف الاجور التى يخضع لها الشخص المضمون وفى الامور المتعلقة بالاشتراكات وفى تعيين صاحب العمل المسؤول عن دفعها ويكون قراره ملزما اذا لم يعترض عليه لدى الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه وذلك وفقا للفقرة الثانية من المادة (٥٩) من القانون .
- المادة الرابعة عشرة - أ - على صاحب العمل مسك السجلات التى يطلبها المدير العام فيما يتعلق بالاشخاص المضمونين واجورهم .
ب - وعليه تقديم البيانات اللازمة عن اجور المستخدمين فى الاوقات التى يطلبها المدير العام وبموجب الاستمارة التى تعدها المؤسسة لهذا الغرض .
المادة الخامسة عشرة - ١ - اذا تأخر صاحب العمل عن تسديد الاشتراكات فى مواعيدها وقصر فى تقديم المعلومات اللازمة لتحديد قيمة الاشتراكات المتأخرة او عددها قام المدير العام بهذا التحديد وفقا لما يتوفر لديه من معلومات ويكون قراره ملزما لصاحب العمل .
- ٢ - واذا تأخر عن اداء الاشتراكات فى مواعيدها ثم دفعها للدوسسة نقدا بعد ذلك فعليها ان تقوم نيابة عنه بالصاق الطوابع المناسبة فى دفتر الضمان الاجتماعى او تسجيل هذه الاشتراكات لحساب الشخص المضمون وذلك بحسب الاحوال ووفقا لما يقرره المدير العام او من يخوله ذلك .
المادة السادسة عشرة - يجوز للمدير العام اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا النظام .

المادة السابعة عشرة - يعاقب المخالف بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ .

المادة الثامنة عشرة - ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية وينفذ اعتباراً من ١/ نيسان/ ١٩٦٦ .

المادة التاسعة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم سنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثالث من شهر أيار لسنة ١٩٦٦ .



تعليمات مؤسسة الضمان الاجتماعي رقم (١) لسنة ١٩٦٦
المعدلة بالتعليمات رقم (٥) ١٩٦٧ بشأن دفع منحة الدفن

استناداً الى الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من قانون الضمان الاجتماعي
رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل .

١- تدفع منحة الدفن الى زوجة الشخص المضمون المتوفى أو الى زوج
المرأة المضمونة المتوفاة أو الى الاولاد أو الابوين أو الاشقاء اذا تأيد
قيام احدهم بالتجهيز والتكفين والدفن وفي حالة عدم وجود اى من
هؤلاء أو عدم قيام اى منهم بذلك رغم وجودهم فتدفع المنحة الى من
قام بذلك فعلا من سائر الاقرباء (١) .

٢- اذا قام بالتجهيز والتكفين والدفن اكثر من شقيق واحد أو قريب
واحد من المذكورين في الفقرة الاولى فتدفع المنحة لمن يثبت قيامه
بذلك من الاشقاء والاقارب .

٣- على طالب المنحة تقديم الوثائق التالية :-

أ - شهادة أو بيان الوفاة .

ب - دفتر نفوس المتوفى .

ج - دفتر نفوس طالب المنحة .

د - دفتر الضمان الاجتماعي اذا كان المتوفى شخصا مضمونا .

هـ - دفتر التقاعد اذا كان المتوفى متقاعدا بموجب قانون الضمان الاجتماعي .

و - بطاقة التعريف اذا كان المتوفى متقاعدا بموجب قانون الضمان الاجتماعي .

ز - الوصولات والمستندات المعززة للصرف التي يطلبها المدير العام .

ح - شهادة أو وثيقة من اقرب مركز للشرطة أو مختار محلته تؤيد

بان الشخص المطالب بالمنحة قد قام بالتجهيز والتكفين والدفن .

(١) نشرت في جريدة الوقائع العراقية بعددها ١٢٨١ الصادر بتاريخ ٢٣-٦-١٩٦٦

عدلت بموجب تعليمات المؤسسة رقم (٥) المنشورة في الوقائع العراقية بعددها ١٤٣٩

الصادر في ١٦-٧-١٩٦٧ .

تعليمات مؤسسة الضمان الاجتماعي رقم (٢) لسنة ١٩٦٦
لتصفية أرصدة الضمان الاجتماعي (١)

استناداً الى الفقرة الاولى من المادة (٦٩) من قانون الضمان الاجتماعي
رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديله .

١- للمدير العام أن يصفي رصيد الضمان الاجتماعي المترتب لشخص المضمون
او لعياله بموجب قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل
كلا أو جزءا اذا انتهت خدمته المضمونة بصورة نهائية في ٣١-٣-١٩٦٦
او قبل ذلك وفقا للشروط التالية :-

أ - يدفع الرصيد الى الشخص المضمون المبين اعلاه او لعياله الذين
تنطبق عليه احدى الحالات الواردة في نظام دفع الرصيد او جزء
منه المرقم (٥٤) لسنة ١٩٥٩ الصادر استنادا الى احكام المادة (٣٤)
من قانون الضمان الاجتماعي رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ عند توافر
الشروط الواردة فيه .

ب - اما الاشخاص الذين اصبحوا في التاريخ المعين غير مشمولين باحكام
قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل استنادا لاحكام
البند (أ و ح) من الفقرة الاولى من المادة الثالثة منه فتصرف ارسدتهم
المترتبة لهم وفق قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل، (٢)
ب - يدفع الرصيد الى الشخص المضمون او لعياله عند توفر شروط
استحقاق اعانات الشيخوخة والعجز المستديم والخلف في حالة
انقضاء خدمة الشخص المضمون في التاريخ المبين اعلاه .

(١) نشرت في الوقائع المراقية رقم ١٣٢٨ في ١٩-١٠-١٩٦٦

(٢) اضيفت بقرار مجلس الادارة بجلسته الثالثة والاربعين) ونشرت في الوقائع

المراقية العدد ١٣٦٢ في ٢١/١٠/٦٧

- ج - تراعى احكام المادة (٣٣) من قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ بالنسبة للاجانب .
- د - يسقط حق الشخص المضمون او خلفه بالمطالبة بأى حق من الحقوق الواردة فى قانون الضمان الاجتماعى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديله بعد تصفية رصيده .
- ٢ - للمدير العام ان يصدر الاوامر ويتخذ الاجراءات اللازمة لفرض تنفيذ هذه التعليمات .
- ٣ - يعمل بموجب هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية .
- ٤ - تعتبر هذه التعليمات نافذة المفعول لغاية ٣١-٣-١٩٦٩ .

تعليمات (٣) لسنة ١٩٦٧

المعدلة بالتعليمات^(١) رقم (٤) لسنة ١٩٦٧

بشأن التحكيم في الخلافات الناشئة عن تطبيق قانون الضمان الاجتماعي

رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل

استنادا الى الفقرة الثانية من المادة التاسعة والخمسين من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل اصدرنا هـ هذه التعليمات ويعمل بموجبها اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

اولا - على المعارض ان يقدم طلبه الى الوزارة خلال اسبوعين تبدأ من تاريخ تسلمه قرار المديرية العامة المؤسسة او من تاريخ ارسال القرار الى مركز عمل صاحب العلاقة او مركز الادارة او الى مقر سكنه الدائم وتبلغ احد افراد عائلته بمضمونه ويعتبر تاريخ تسجيل الاعتراض في ديوان الوزارة هو اساس في تثبيت تاريخ تقديم الاعتراض ولا ينظر في الاعتراض الذي يقدم بعد مرور المدة المذكورة اعلاه وللوزير ان يبت في الخلاف المعارض عليه او ان يحيله الى محكم واحد او هيئة التحكيم .

ثانيا - اذا تقرر احالة الخلاف الى التحكيم فيجب احالته خلال مدة لا تزيد على السبعة ايام من تاريخ تسجيله في الوزارة واذا لم يحل بعد انقضاء المدة المذكورة فيعتبر الخلاف محالا الى التحكيم تلقائيا .

ثالثا - تتألف هيئة التحكيم من ثلاثة اعضاء اصليين واثنين احتياط ترشحهم وزارة العدل من بين كبار حكامها واعضاء ديوان التدوين القانوني ويترأس الجلسات اكثر الاعضاء رتبة .

(١) نشرت في جريدة الوقائع المراقية بمددها ١٣٦٠ الصادر بتاريخ ١٨-١-١٩٦٧ وعدت بموجب التعليمات رقم ٤- المنشورة في الوقائع المراقية بمددها ١٣٧١ الصادرة في ١١-٢-١٩٦٧ .

رابعا - عندما يحال الخلاف الى محكم واحد فيجب ان يتم اختياره من بين اعضاء هيئة التحكيم .

خامسا - تنظر هيئة التحكيم او المحكم في الخلاف وتصدر قرارها خلال عشرة ايام من تاريخ الاحالة .

سادسا - تتخذ الهيئة قرارها باغلبية الاراء ولها استدعاء ممثل عن المؤسسة والمعتزض وطلب الخبراء والاستمتاع الى الافادات وجاب الاوراق والمستمسكات وما تراه مفيداً للنظر في الخلاف .

سابعا - يعين الوزير من يرشحه مجلس ادارة المؤسسة من بين موظفيها سكرتيراً للهيئة وتدفع له المؤسسة مخصصات الخدمة الخاصة بنسبة لا تتجاوز الـ (١٥٪) من راتبه الشهري .

ثامنا - تعين هيئة التحكيم واجبات وصلاحيات السكرتير وكذلك الامور المتعلقة بكيفية اجراء التبليغات .

تاسعا - يحتفظ السكرتير بمحاضر الجلسات والسجلات والاضاير التي تخص الخلافات المعروضة على الهيئة .

عاشرا - يتقاضى المحكم اجورا بنسبة ثلاثة دنانير عن كل قضية يحضرها على ان لا تتجاوز ١٥٪ من رواتبهم الشهرية^(١) .

(١) نشرت في جريدة الوقائع المراقية بمددها ١٣٦٠ الصادر بتاريخ ١٨-١-١٩٦٧ وعدت بموجب التعليقات رقم ٤- المنشورة في الوقائع المراقية بمددها ١٣٧١ الصادرة في ١١-٢-١٩٦٧ .

بيان رقم (١) لسنة ١٩٦٦

حول تعيين اللجان الطبية الرسمية والاطباء المخولين لاغراض

قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل

بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦

استنادا الى امر وزارة الصحة المرقم ١٨٣٢ في ١٩-٩-١٩٦٥ وكتايبهما المرقمين ٣٢٩٢٩ في ٤-١٠-١٩٦٥ و١٥٨٢ في ٢٥-١-١٩٦٦ والى موافقة مجلس ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعي ومصادقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يعمل بموجب ما يلي اعتبارا من ١-٤-١٩٦٦ .

١ - تعتبر كل من اللجان الطبية الرسمية في مراكز الالوية واللجنة الخاصة بفحص المستخدمين في رئاسة صحة لواء بغداد هي اللجنة الطبية المقصودة في الفقرة السادسة من المادة الاولى من قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل .

٢ - يكون طبيب الموظفين في جميع المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة هو المخول بتنصيب الاجازات المرضية الخاصة بمحالات الحمل والولادة وفقا للمادة ٣٢ من قانون الضمان الاجتماعي .

٣ - يكون الاطباء الرسميون في المؤسسات الصحية المذكورة ادناه للمناطق المبينة ازاها هم المخولين بتنصيب الاجازات المرضية المذكورة في الفقرة الاولى من المادة ٣١ والفقرة الاولى من المادة ٤٣ من قانون الضمان المذكور اعلاه واما خارج بغداد وفي سائر الالوية فيكون الاطباء الرسميون المخولون بتنصيب الاجازات المرضية للموظفين والمستخدمين هم المخولين بذلك .

٤ - اذا كان صاحب العلاقة قد عولج في احدى المستشفيات الحكومية فان تقارير تلك المستشفيات تقبل استثناء من التحديد الوارد في الفقرة الثامنة

من هذا البيان (١).

- ١ - المستشفى الجمهورى - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم ضمن منطقة الرصافة ما بين الكرادة الشرقية والاعظمية .
- ٢ - مستشفى الكاظمية - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم ضمن منطقة الكاظمية (حدود ووحدة الكاظمية التابعة الى امانة العاصمة) .
- ٣ - عيادة الاعظمية - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم ضمن منطقة الاعظمية (حدود ووحدة الاعظمية التابعة الى امانة العاصمة) .
- ٤ - مستشفى اليرموك عيادة الكرخ - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم بجانب الكرخ .
- ٥ - عيادة تل محمد - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم في بغداد الجديدة وتل محمد والنعيرية والكبارة ومدينة الثورة فقط .
- ٦ - عيادة ابو غريب - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم ضمن ناحية ابو غريب فقط .
- ٧ - مستشفى الطوارئ - الحالات الجراحية فقط .
- ٨ - عيادة سلمان باك - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم ضمن منطقة ناحية سلمان باك .
- ٩ - عيادة الرشيد بالزعفرانية - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم ضمن منطقة الزعفرانية .
- ١٠ - عيادة الكرادة الشرقية - اصحاب العمل الواقعة مشاريعهم او دوائرهم ضمن منطقة الكرادة الشرقية (حدود ووحدة الكرادة الشرقية التابعة الى امانة العاصمة) (٢) .

(١) اضيفت بموجب قرار مجلس ادارة مؤسسة الضمان الاجتماعى بجلسته (٤٦) في ١٠/١/١٩٦٧

(٢) نشر في جريدة الوقائع العراقية بمدها ١٢٥٣ في ٩/٢/١٩٦٦ .

بيان رقم (٢) لسنة ١٩٦٦

ارشادات لاصحاب العمل بما في ذلك الدوائر الرسمية وشبه الرسمية.

حول تطبيق قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤

المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦

١ - لقد تم بموجب نظام الخدمة المضمونة رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ تعيين يوم ١-٤-١٩٦٦ موعداً لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي المرقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ وبذلك يلغى عند هذا التاريخ قانون الضمان الاجتماعي رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل .

٢ - يشمل القانون اصحاب الاعمال في الولاية بغداد الموصل ، البصرة ، كركوك ، الحلة الذين يستخدمون ثلاثين شخصا فاكثر فاذا كان لدى صاحب العمل محل رئيس في احد هذه الالوية وفرع في نفس اللواء او اى من الالوية المشمولة الاخرى فيجمع عدد المستخدمين فيها فان كان ثلاثين شخصا فيعتبر مشمولا واذا حدث ان نقص هذا العدد فلا يؤثر ذلك على شموله اللهم الا اذا كان المجموع خمسة اشخاص او اقل فيصبح غير مشمول . ولا يشمل هذا التحديد العمال في دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية غير الخاضعين لقوانين التقاعد والمستخدمين لدى شركات النفط اذ يشملهم القانون مهما كان عددهم في سائر انحاء الجمهورية .

٣ - يشمل القانون العاملين لدى صاحب العمل الخاضع للقانون كافة بغض النظر عن جنسهم او سنهم سواء تجاوزوا سن الستين او لم يتجاوزوها وكذلك يشمل الاشخاص الذين يتقاضون رواتب تقاعدية من اية جهة حكومية او شبه رسمية كانت .

٤ - على كل صاحب عمل مشمول بالضمان الاجتماعي ان يطلب فورا الى مؤسسة الضمان الاجتماعي او احدى دوائرها تسجيل اسمه في سجل اصحاب

الاعمال ويقدم المعلومات المطلوبة عنه وعن مستخدميه وفق نماذج معدة لهذا الغرض وتصدر المؤسسة له شهادة تسجيل خاصة تحمل رقما خاصا يسمى رقم التسجيل وان هذا الرقم يجب ان يذكره صاحب العمل في جميع مخبراته مع المؤسسة او دوائرها .

٥ - عندما تنتهي خدمة اى مستخدم لدى صاحب العمل او يستخدم شخصا جديدا عليه ان يشعر المؤسسة بذلك خلال اسبوع واحد من تاريخ الاستخدام .

٦ - الاشتراكات حسب هذا القانون : اسبوعية (ويبدأ الاسبوع من يوم السبت وانها ليست اشتراكات موحدة متساوية لكل المستخدمين كما كانت بموجب القانون السابق وانما تتكون من خمس فئات حسب اجرة المستخدم وبموجب الجدول التالى :-

الصف الاول - اذا كانت اجرة المستخدم اقل من ٢/٨٠٠ ديناراً فى الاسبوع او (اقل من ١٢/٢٠٠ ديناراً فى الشهر) فان صاحب العمل يدفع عنه اشتراكا اسبوعيا قدره ١٥٠ فلسا (١٠٠) فلس يجب ان يتحملها صاحب العمل و (٥٠) فلسا يحق له ان يستقطعها من اجرة المستخدم .

الصف الثانى - واذا كانت اجرة المستخدم الاسبوعية تتراوح بين ٢/٨٠٠ ديناراً و ٥/٤٩٩ ديناراً اسبوعيا او كانت اجرته الشهرية بين ١٢/٢٠٠ ديناراً و ٢٣/٧٩٩ ديناراً فيدفع عنه صاحب العمل (٣٠٠) فلسا فى الاسبوع ويحق له ان يستقطع من المستخدم (١٠٠) فلسا فى الاسبوع ويتحمل هو الباقي وقدره (٢٠٠) فلسا .

الصف الثالث - اذا كانت اجرته الاسبوعية تتراوح بين ٥/٥٠٠ ديناراً و ٨/٤٩٩ ديناراً او كانت اجرته الشهرية تتراوح بين ٢٣/٨٠٠ و ٣٦/٧٩٩ ديناراً فان صاحب العمل يدفع عنه (٥١٠) فلسا فى الاسبوع

ويحق له ان يستقطع منه (١٧٠) فلسا في الاسبوع ويتحمل هـ - و (٣٤٠) فلسا .

الصنف الرابع - اذا كانت اجرته الاسبوعية تتراوح بين ٨/٥٠٠ ديناراً و ١١/٤٩٩ ديناراً او كانت اجرته الشهرية تتراوح بين ٣٦/٨٠٠ ديناراً و ٤٩/٧٩٩ ديناراً فان صاحب العمل يدفع عنه (٧٥٠) فلسا في الاسبوع وله ان يستقطع منه (٢٥٠) فلسا في الاسبوع ويتحمل هو (٥٠٠) فلسا .
الصنف الخامس - اذا كانت اجرته الاسبوعية ١١/٥٠٠ ديناراً فاكثراً او كانت اجرته الشهرية من ٤٩/٨٠٠ ديناراً فاكثراً فان صاحب العمل يدفع عنه (٩٠٠) فلسا في الاسبوع ويحق له ان يستقطع منه (٣٠٠) فلسا في الاسبوع ويتحمل هو (٦٠٠) فلسا .

ملاحظة :- ان الاجرة المقصودة هنا هي تلك الاجرة المعرفة بموجب قانون العمل رقم ١ لسنة ١٩٥٨ المعدل .

٧ - ستصدر المؤسسة دفاتر ضمان جديدة تدفع بموجبها الاشتراكات على شكل طوابع اعدت وفقاً للاشتراكات الاسبوعية المذكورة في الاصناف اعلاه ويعمل وفق ذلك اعتباراً من تاريخ تطبيق القانون كما وقد تضمنت صفحات الاشتراكات مربعات تحمل تاريخ بداية الاسبوع ونهايته وعلى صاحب العمل التقييد بالصاق الطوابع في المربع حسب التاريخ المدون فيه .

٨ - حيث ان يوم ١-٤-١٩٦٦ سيصادف يوم الجمعة فان الاشتراكات الاسبوعية تسدد من يوم ٢-٤-١٩٦٦ (بداية الاسبوع) .

٩ - تقدر اشتراكات العاملين بحساب القطعة على اساس مجموع اجورهم خلال اسبوع .

١٠ - لا يدفع اي اشتراك عن اي اسبوع لم يعمل فيه الشخص المضمون

- كلية ولم يستحق عنه الاجور وبالعكس اذا كان غيابه عن العمل باجازة
ماجورة فيجب في هذه الحالة تسديد الاشتراك عنه .
- ١١ - يدفع الاشتراك الاسبوعي التام عن كل اسبوع عمل كامل بصرف
النظر عن عدد الايام التي استخدم فيها الشخص المضمون او مقدار
الاجور التي استحقها خلاله بشرط ان لا يدفع عنه اكثر من اشتراك
اسبوعي واحد عن نفس الاسبوع .
- ١٢ - على صاحب العمل ان يدفع حصته وحصته الشخص المضمون من
الاشتراقات الملزم بتسديدها عن الشخص المستخدم لديه وله استقطاع
حصته الشخص المضمون من الاشتراكات من اجوره عن الفترة التي
استحق عنها اداء الاشتراك دون غيرها ولا يجوز لصاحب العمل ان
يلزم المستخدم بدفع الاشتراك عنه وعن نفسه وكل اتفاق بينهما
يعتبر باطلا .
- ١٣ - اذا لم يتقاض المستخدم المضمون اية اجور من صاحب عمله او من
اى شخص اخر يلزم صاحب العمل بدفع الاشتراك عنه وعن نفسه ولا
يحق له استيفاء اى مبلغ من المستخدم المضمون .
- ١٤ - يجب ان تقوم الدوائر الرسمية وشبه الرسمية باستقطاع حصة الشخص
المضمون من الاشتراكات من قوائم الاجور او الرواتب .
- ١٥ - اذا استخدم الشخص لدى اكثر من صاحب عمل فيكون صاحب العمل
الاول مسؤولا عن دفع اشتراكه ويعفى الثاني من دفع الاشتراكات
ويجب ان لا يكون للعامل اكثر من دفتر ضمان واحد .
- ١٦ - اذا عهد بتنفيذ العمل في الاعمال الانشائية الى مقاول وجب على صاحب
العمل اخطار مؤسسة الضمان الاجتماعى او دوائرها فى الاولوية باسم
المقاول وعنوانه قبل تاريخ البدء فى العمل بثلاثة ايام ويلتزم المقاول
بهذا الاخطار بالنسبة للمقاول من الباطن ويكون المقاول الاصلى

والمقاولون من الباطن متضامنين في الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون الضمان الاجتماعي .

١٧- يجب على الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية قبل اجراء التسوية النهائية لحساب المتعهدين الطلب الى المتعهد ابراز شهادة من هذه المؤسسة تؤيد تسديده جميع اشتراكات الضمان والافتقور الدائرة الرسمية باستقطاعها من حسابها وتسليمها لهذه المؤسسة .

١٨- يكون صاحب العمل ملزماً بدفع فائدة قدرها خمسة بالالف الى المؤسسة عن الاشتراكات المتأخرة عن كل اسبوع بالاضافة الى العقوبات المقررة في القانون .

١٩- اعتباراً من تاريخ تطبيق القانون اعلاه ستكرن المؤسسة مسؤولة عن اصابات العمل والامراض المهنية التي تحدث لمستخدمي صاحب العمل وذلك من حيث تقديم جميع انواع العناية الطبية والعلاج اللازم ودفع الاعانة خلال مدة المعالجة ودفع التعويض للمصابين ببطل دائم على شكل مكافآت أو رواتب تقاعدية ولا يكون صاحب العمل مسؤولاً عن ذلك ويبطل من ذلك التاريخ التزامه وفق الفصل السابع من قانون العمل رقم ١ لسنة ١٩٥٨ فيما يخص دفع كلفة المعالجة والتعويض ويبطل كذلك صك التأمين على مستخدميه وكل ما على صاحب العمل عندما يصاب احد مستخدميه باصابة عمل ان يخبر المؤسسة فوراً وأن يقوم بدفع اجور الايام الثلاثة الاولى الى المستخدم اعتباراً من يوم وقوع الاصابة ثم تقوم المؤسسة بدفع اعانة اصابة العمل للمصاب حتى يشفى ويصبح قادراً على مواصلة عمله أو حتى يمنح تقاعد العطل أو المكافأة أو الحين وفاته وذلك بعد أن يستنفذ اجازاته المرضية بموجب قانون العمل أو أى قانون آخر .

٢٠- سيكون صاحب العمل مسؤولاً عن ابلاغ الشرطة ومؤسسة الضمان

الاجتماعى ودوائرها فى الالوية عن كل اصابة عمل تقع لعماله مع اعطاء التفصيلات المقتضية ويكون صاحب العمل مسؤولاً ايضاً عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على سلامة العمال ووقايتهم من حوادث العمل واذا ما وقع حادث لاجدهم بسبب عدم اتخاذ صاحب العمل الاجراءات الوقائية اللازمة فيكون عندها هو المسؤول .

٢١- لقد وضع القانون عقوبات المخالفات كافة سواء أصدرت من العمال أو الموظفين أو أصحاب الاعمال وتعدد الغرامات بتعدد المستخدمين المضمونين والاسابيع التى وقعت فيها المخالفات ولم يستثن القانون المسؤولين فى الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية من ذلك كما انه شدد العقوبات بالنسبة لمن يحتجز بغير حق حصة المستخدم المضمون من الاشتراكات المستحقة قانوناً .

٢٢- يرجى من اصحاب الاعمال ابداء التسهيلات اللازمة لموظفي هذه المؤسسة الخويلر حق التفتيش والاطلاع على الحسابات والدفاتر والسجلات والوثائق الاخرى الخاصة بخدمة الاشخاص الذين يستخدمونهم ودفن اجورهم واجراء الامور التى يتطلبها تأمين تنفيذ احكام القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

٢٣- يرجى من المسؤولين لدى اصحاب العمل كافة دراسة احكام قانون الضمان الاجتماعى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديله المرقم (١٥) لسنة ١٩٦٦ وكافة الانظمة الصادرة بموجبه وبصورة خاصة نظام الخدمة المضمونة رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ ونظام تسديد اشتراكات الضمان رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦ .

٢٤- يسر مؤسسة الضمان الاجتماعى ودوائرها فى الالوية ان تجيب عن كل استفسار بصدد القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

بيان وزارى رقم (٢) لسنة ١٩٦٧^(١)

قررنا اعتبار تعليماتنا بشأن التحكيم فى الخلافات الناشئة عن تطبيق قانون الضمان الاجتماعى رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل المنشورة فى جريدة الوقائع العراقية بعددها ١٣٦٠ فى ١٨-١-١٩٦٧ تعليمات برقم (٣) .

بيان وزارى رقم (١١) لسنة ١٩٦٧^(٢)

يعتبر تعديل التعليمات المتعلقة بمنحة الدفن والمنشورة فى جريدة الوقائع العراقية بعددها ١٤٣٩ الصادرة بتاريخ ١٦-٧-١٩٦٧ تعليمات برقم (٥) لسنة ١٩٦٧ .

(١) نشر فى جريدة الوقائع العراقية بعددها ١٣٧١ فى ١١-٢-١٩٦٧

(٢) نشرت فى جريدة الوقائع العراقية العدد ١٤٦٢ فى ٢-٩-١٩٦٧ .

تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٦٧

الصادرة استنادا الى احكام الفقرة الثالثة من المادة (٣١) من قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل .
اولا - تعتبر الامراض التالية من الامراض التي تحتاج الى المعالجة لمدة تزيد على (١٣) اسبوعا بشرط ان يؤيد ذلك الطبيب المعالج الذي تعينه او توافق عليه المؤسسة وهذه الامراض هي :

- ١ - الاورام الخبيثة
- ٢ - امراض الصمامات القلبية
- ٣ - داء السكر الحقيقي
- ٤ - ارتفاع ضغط الدم الخبيث
- ٥ - التـدرن
- ٦ - تشمع الكبد
- ٧ - داء الربو او انتفاخ الرئة المصحوب باختلاطات
- ٨ - سرطان الدم (لوكيميا)
- ٩ - فقر الدم الخبيث
- ١٠ - تضخم الغدد اللقفاوية العام

ثانيا - يجب ان تتضمن التقارير الطبية ان المريض غير قادر على ممارسة العمل بسبب المرض

ثالثا - يجوز اجراء فحص طبي خاص اذا وجد المدير العام او من يخوله ذلك ضروريا وذلك خلال تقاضي المريض الاعانة للتأكيد من ان العجز بسبب المرض والمعالجة مستمران .

رابعا - للمدير العام اصدار الاوامر اللازمة لتسهيل تنفيذ هذه التعليمات .
خامسا - تنفيذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .^(١)

(١) نشرت في جريدة الوقائع العراقية رقم (١٤٥٣) في ١٥-٨-١٩٦٧ .

تعليمات رقم (٧) لسنة ١٩٦٧

الوقاية من اصابات العمل

الصادرة استنادا الى احكام الفقرة الرابعة من المادة (٥٧) من

قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل

اولا - تراعى جميع اسس السلامة والصحة المهنية المنصوص عليها في فظام الاحتياطات رقم (١٣) لسنة ١٩٥٨ والتعليمات الطادرة بموجبه بالنسبة لاغراض قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل بقدر تعلق الامر بالصحة والسلامة الصناعية .

ثانيا - للمدير العام اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتأمين تنفيذ احكام النظام المذكور بالتعاون مع مديرية العمل والسلطات الصحية التابعة لوزارة الصحة .

ثالثا - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية (١) .

تعليمات رقم (٨)

اولا - يقصد بالراتب التقاعدي راتب تقاعد العجز او الشيخوخة او اصابة العمل المخصص بموجب احكام القانون

ثانيا - يدفع الراتب التقاعدي اكل شهر في اليوم الاخير منه او في اليوم الذي يعينه المدير العام نقدا للمتقاعد او من يقوم مقامه بوكالة رسمية معتبرة يطلع عليها المدير العام او من يخوله ذلك .

ثالثا - يجوز صرف الراتب التقاعدي في اى تاريخ يراجع فيه المتقاعد بعد انتهاء الشهر الذي يعود اليه الاستحقاق كما يجوز صرف الرواتب الشهرية المتراكمة دفعة واحدة .

رابعا - اذا كان الراتب التقاعدي المستحق لشخص واحد خمسين دينارا
فاكثر فيكون الدفع بموجب صك .

خامسا - تقوم دائرة الضمان الاجتماعي التي اجرت معاملة التقاعد بدفع الراتب
التقاعدي ويجوز المدير العام نقل مكان للدفع الى دائرة ضمان اجتماعي
اخرى يطلب من صاحب العلاقة مبينا فيه الاسباب .

سادسا - المدير العام ان يخصص اكثر من مكان واحد للدفع داخل اللواء
وان يصنف من يدفع له في هذا المكان او ذلك او ان يعين اياما المدفع
في اواخر الشهر لفترة او اخرى حسب الجنس او مقدار الراتب او نوعه
عندما يجد ذلك ضروريا لتأمين راحة المستحق او تنظيم سير العمل .

سابعا - على امناء الصندوق وغيرهم المخولون بدفع الرواتب التقاعدية التأكد
من هوية المدفوع له بصورة دقيقة بالاطلاع على بطاقة التعريف ودفتر
التقاعد و اية هوية رسمية اخرى عند حصول الشك في شخصيته فان لم
يقم الموظف بذلك فانه يتحمل تبعه ما ينجم ولا يجوز الصرف لمن لا
يوجد لديه دفتر تقاعد باى حال من الاحوال كما لا يجوز الصرف لمن
لا يحمل بطاقة التعريف الا في حالات خاصة يوافق عليها المدير العام
وبشرط ان يكون لدى المتقاعد وثائق رسمية اخرى لاثبات هويته .

ثامنا - على امناء الصندوق وغيرهم المخولين بدفع الرواتب التقاعدية تنظيم
القيود والتأشيرات التي يطلبها المدير العام في دفتر التقاعد والسجلات
والاستمارات الاخرى عند صرف الاستحقاق .

ثامنا - تقوم الدوائر المختصة باعداد سندات الصرف شهريا قبل مدة مناسبة
بعد تدقيق استمرار الاستحقاق وتوفير شروطه بالنسبة لكل
متقاعد .

عاشرا - للمدير العام ان يصدر الاوامر التي يراها ضرورية لتسهيل تنفيذ هذه التعليمات .

حادى عشر - يعمل بموجب هذه التعليمات من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية (١) .

لقد وجدت اغلاط نحوية ولفوية كثيرة في هذه النصوص المذكورة
ابقيناها كما هي اذ ليس لنا حق التعديل والتبديل في النصوص التشريعية
وغيرها الصادرة رسمياً .

CONVENTION (NO. 102) CONCERNING
MINIMUM STANDARDS OF SOCIAL
SECURITY

الاتفاقية الدولية رقم (١٠٢)
الخاصة بالحد الأدنى للضمان الاجتماعي^(١)

المؤتمر العام لهيئة العمل الدولية ،
المنعقد في جنيف بناء على دعوة مجلس ادارة مكتب العمل الدولي في
دورته الخامسة والثلاثين في ٤ من حزيران (يونيو) ١٩٥٢ ،
بما انه اعتمزم الاخذ بمقترحات معينة فيما يتعلق بالمستوى الأدنى للضمان
الاجتماعي وهو موضوع البند الخامس من جدول اعمال هذه الدورة ،
وبما انه قرر ان تصاغ تلك المقترحات في قالب اتفاقية دولية ،
قد وافق في اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران (يونيو) عام ١٩٥٢ على
الاتفاقية التالية التي يمكن ان تسمى اتفاقية الحد الأدنى للضمان الاجتماعي
لعام ١٩٥٢ .

الباب الاول - احكام عامة

مادة (١)

(١) في هذه الاتفاقية :

- أ - عبارة « المنصوص عليه » تعني ما يحدد بالتشريع الوطني او ما يبنى
على هذا التشريع .
ب - عبارة « الإقامة » يقصد بها الإقامة العادية بأرض العضو و « المقيم »
هو الشخص الذي يقيم عادة بأرض هذا العضو .

(١) هذه الاتفاقية ترجمت من قبل الجامعة العربية من مترجمين غير مختصين على ما ظهر
وقد وقعت في الترجمة اغلاط كثيرة لذا صححنا الاغلاط المهمة منها مع الاحتفاظ بالمعنى
المراد في الاتفاقية بحسب النص الاصيل الانكليزي لها .

- ج - عبارة « الزوجة » يقصد بها الزوجة التي يعولها زوجها .
د - عبارة « الارملة » يقصد بها المرأة التي كان يعولها زوجها وقت وفاته .
هـ - عبارة « الولد » يقصد بها الولد دون الخامسة عشرة او دون سن التعليم العام وفق ما ينص عليه التشريع .
و - عبارة « المدة المشترطة للاستحقاق » يقصد بها مدة اداء الاشتراك او مدة الخدمة او مدة الاقامة او اى مجموعة منها بحسب ما هو مقرر .

(٢) وفي المواد (١٠ و ٣٤ و ٤٩) يقصد بعبارة « الاعانات » الخدمات الطبية التي تقدم مباشرة او الاعانات غير المباشرة وهى عبارة عن استرداد المصاريف التي تحملها الشخص صاحب الشأن .

المادة (٢)

على كل عضو تطبيق عليه الاتفاقية أن :

(أ) يقوم بتنفيذ ما يأتي :

١ - الباب الاول .

٢ - ثلاثة على الاقل من الابواب ٢-١٠ على ان يكون من بينها واحد .

على الاقل من الابواب : ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١٠ .

٣ - الاحكام المماثلة للابواب ١١ ، ١٢ ، ١٣ .

٤ - الباب ١٤ .

(ب) يحدد في وثيقة تصديقه لهذه الاتفاقية أيأ من الابواب من ٢ - ١٠ التي قبل بالتزاماتها المترتبة على الاتفاقية .

المادة (٣)

(١) يجوز للعضو الذي لم تبلغ اقتصادياته او موارده الطبيعية قدرا كافيا من النمو ان يحتفظ بموجب تصريح يلحق بوثيقة التصديق بحق الانتفاع باستثناءات

المؤقتة الواردة في المواد التالية : ٩ فقرة (د) ، ١٢ بند (٢) ، ١٥ فقرة ١٨ بند (٢) ، ٢١ فقرة (ج) ٢٧ فقرة (د) ، ٣٣ فقرة (ب) ، ٣٤ بند (٣) و ٤١ فقرة (د) ، ٤٨ فقرة (ج) ، ٥٥ فقرة (د) ، ٦١ فقرة (د) — عملاً بما تبديه السلطة المختصة من رغبة والمدة التي تراها لازمة .

(٢) كل عضو تقدم بتصريح بالتطبيق وفقاً للبند (١) من هذه المادة، عليه ان يضمن تقريره السنوي الخاص بتنفيذ هذه الاتفاقية — والذي يجب عليه تقديمه بناء على المادة ٢٢ من دستور هيئة العمل الدولية — بياناً يتضمن ما يأتي بالنسبة لكل من الاستثناءات التي احتفظ لنفسه بالحق في الانتفاع بها : أ - اما بكون الاسباب التي دعت الى الاستثناءات المذكورة لا تزال قائمة .

ب - واما بكونه يتنازل ابتداء من تاريخ معين عن حق التمتع بهذه الاستثناءات .

المادة (٤)

(١) كل عضو يصدق على هذه الاتفاقية يمكنه فيما بعد ابلاغ المدير العام بالكتب العمل الدولي بأنه يقبل الالتزام المترتبة على هذه الاتفاقية بصدد واحد او اكثر من الابواب ٢ الى ١٠ مما لم يكن قد ورد في وثيقة تصديقه .
(٢) وتعتبر التعهدات المشار اليها في البند (١) من هذه المادة جزءاً لا يتجزأ من وثيقة التصديق ويكون لها ذات الاثر من تاريخ الابلاغ

المادة (٥)

إذا ما فرض على العضو تطبيقاً لاحد الابواب من ٢ الى ١٠ المبينة في وثيقة التصديق تغطية فئات من الاشخاص المنصوص عليهم ممن يكونون في مجموعهم ما لا يقل عن نسبة مئوية للمستخدمين او المقيمين فانه يجب عليه قبل التعمد بتطبيق هذا الباب التأكد من ان هذه النسبة متوافرة فعلاً .

مادة (٦)

تطبيقاً للابواب ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٨ (فيما يختص بالخدمات الطبية) و ٩ و ١٠ من هذه الاتفاقية يجوز العضو ان يدخل في الحساب الحماية المتخذة عن طريق التأمينات الاختيارية اذا كانت هذه التأمينات :
(أ) تشرف عليها السلطات العامة ، او انها مدارة وفقاً للمعايير مفروضة بالاشتراف من قبل اصحاب العمل والعمال .
(ب) تشمل قسماً كبيراً من الاشخاص الذين لا تتعدى عواردهم مورد العامل الذكر الماهر الاعتيادي
(ج) ان تكون مع غيرها من انواع الحماية عند الاقتضاء متمشية واحكام الاتفاقية في هذا الخصوص .

الباب الثاني - الخدمات الطبية

مادة (٧)

على كل عضو يسرى عليه هذا الباب من الاتفاقية ان يضمن منح الاعانات للاشخاص المشمولين عندما تتطلب حالتهم خدمات طبية ذات صفة وقائية او علاجية وفقاً للمواد التالية من هذا الباب .

مادة (٨)

تتضمن المخاطر المشمولة الحالة المرضية مهما كان سببها والحمل والوضع وآثارهما . (١)

مادة (٩)

يجب ان تشمل هذه الخدمات :-

(أ) اما فئات من المستخدمين منصوص عليها وتكون في مجموعها ٥٠٪ على

(١) اي الحالة المرضية التي تصيب الشخص وهو بحالة مشمولة اخرى كحالة الشيخوخة او العجز او البطالة

الاقبل من العدد الاجمالي للمستخدمين في البلاد وكذا زوجات واولاد هذه الفئات من المستخدمين .

(ب) واما فئات من السكان العاملين منصوص عليها تكون في مجموعها ٢٠٪ على الاقل من العدد الكلي للمقيمين في البلاد وكذا زوجات واولاد افراد هذه الفئات .

(ج) واما فئات من المقيمين منصوص عليها تكون في مجموعها ٥٠٪ على الاقل من العدد الكلي للمقيمين .

(د) واما فئات من المستخدمين منصوص عليها تكون في مجموعها ٥٠٪ على الاقل من العدد الكلي للمستخدمين المشتغلين في المشروعات الصناعية التي تستخدم عشرين شخصاً على الاقل ، وكذا زوجات واولاد هذه الفئات من المستخدمين ، وذلك عندما يكون الهضو قد تقدم بتصريح بالتطبيق وفق المادة (٣) .

مادة (١٠)

(١) يجب ان تتضمن الاعانات على الاقل ما يأتي :
أ - في الحالات المرضية :

- ١ - علاج الاطباء غير الاختصاصيين بما في ذلك الزيارة بالمنزل
- ٢ - علاج الاختصاصيين بالمستشفيات بالقسم الداخلى والخارجى وكذا ما يمكن تقديمه من هذا العلاج خارج المستشفيات .
- ٣ - صرف الادوية الضرورية بحسب ما يصف الاطباء او المؤلفون الآخرون .

٤ - الاقامة بالمستشفى عند الضرورة .

ب - وفي حالات الحمل والوضع وما يترتب عليهما :

- ١ - الرعاية قبل الوضع وبعد الوضع من الاطباء او المولدات

المأذونات .

٢ - الإقامة بالمستشفى عند الضرورة

(٢) قد يكون المنتفع او من يعوله ملزما بالمساهمة في مصاريف العلاج الطبي في حالة المرض ، ويجب ان توضع القواعد لهذه المشاركة بحيث لا تستتبع اعباء تزيد على طاقة المنتفع .

(٣) تهدف الاعانات المقدمة بمقتضى احكام هذه المادة الى استعادة واستبقاء وتحسين الحالة الصحية ومستوى قدرة المنتفع على العمل وقدرته على قضاء حاجياته الشخصية .

(٤) على الادارات الحكومية او المؤسسات المنوط بها تقديم هذه الاعانات ان تعمل بالطريق الملائمة على ان يستفيد الاشخاص المنتفعون بالخدمات الصحية العامة التي تقدمها السلطات الحكومية او الهيئات المعترف بهامن هذه السلطات .

مادة (١١)

يجب ضمان الاعانات المشار اليها في المادة (١٠) على الاقل لكل الاشخاص الذين يشملهم نظام الضمان اذا اكملوا هم او عائلتهم الفترة الواجبة الاستحقاق وذلك لتلافي سوء الاستعمال .

مادة (١٢)

١ - يستمر منع الاعانات المنصوص عليها في المادة (١٠) طوال بقاء الحالة التي يشملها نظام التأمين - الا في حالات المرض فتحدد هذه المدة بستة وعشرين اسبوعا عن كل حالة مرضية، مع مراعاة عدم وقف تقديم الاعانات الطبية طوال استمرار صرف الاعانات لحالة المرض . هذا ويجب ان ينص على رفع الحد سالف الذكو في حالات الامراض التي يصطلح على انها تستلزم علاجاً طويلاً .

٢- وفي حالة التصريح المنصوص عليه في المادة (٣) ، يمكن ان تقتصر المدة الواجب تقديم هذه الاعانات خلالها على ١٣ اسبوعا في كل حالة .

الباب الثالث -- اعانات المرض

مادة (١٣)

عل كل عضو يطبق احكام هذا الباب من الانفاقية ان يضمن للاشخاص المشمولين تقديم الاعانات الخاصة بالمرض وذلك بحسب احكام المواد التالية في هذا الباب .

مادة (١٤)

يجب ان تشمل الاعانة حالة العجز عن العمل الناشئة عن المرض كما تشمل حالة انقطاع المكاسب كما يحددها التشريع الوطني .

مادة (١٥)

يجب ان تشمل هذه الاعانات الاشخاص الآتي بيانهم :

(أ) فئات من المستخدمين ينص عليها بحيث لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع المستخدمين ، او

(ب) فئات من السكان العاملين ينص عليها بحيث لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع المقيمين في البلاد ، او

(د) جميع المقيمين الذين لا تزيد دخولهم على الحدود المقررة وفقا لنص المادة (٦٧) ، او

(د) فئات منصوص عليها من المستخدمين لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع المستخدمين في المشروعات الصناعية التي تستخدم ٢٠ عاملا على الاقل وذلك في حالة التصريح الصادر بمقتضى المادة (٣) .

مادة (١٦)

(١) عندما تشمل الاعانات المذكورة فئات من المستخدمين او فئات من السكان

العاملين، فتكون نوعية الاعانات في شكل مدفوعات دورية تحتسب وفقاً
لنصوص المادة (٦٥) او المادة (٦٦).

(٢) وعندما تشمل هذه الاعانات جميع المقيمين الذين لا تزيد دخولهم على
حدود معينة منصوص عليها، فتكون نوعية الاعانات في كل مدفوعات
دورية تحتسب وفقاً للمادة (٦٧).

مادة (١٧)

يجب ان تضمن الاعانات المنصوص عليها في المادة (١٦) على الاقل
للشخص المشمول الذي تمضى على شموله فترة مناسبة يمكن اعتبارها ضرورية
لانلافي سوء الاستعمال.

مادة (١٨)

(١) تمنح الاعانات المنصوص عليها في المادة (١٦) طيلة بقاء اسباب المرض
ولكن يمكن ان تحدد مدة اداؤها بستة وعشرين اسبوعاً في كل حالة مرضية
مع جواز عدم منح هذه الاعانات خلال الثلاثة ايام الاولى من حين
التوقف عن العمل.

(٢) اذا صدر (من قبل الدولة) تصريح وفق المادة (٣) واصبح نافذاً فيمكن
عندئذ تحديد مدة منح الاعانات كالآتي :-

أ- اما لمدة لا يقل عدد ايامها التي تصرف عنها اعانات المرض خلال
سنة ما عن عشرة اضعاف متوسط عدد الاشخاص المشمولين في
تلك السنة.

ب- واما لمدة ١٣ اسبوعاً لكل حالة مرضية، مع جواز عدم منح هذه
الاعانات خلال الثلاثة ايام الاولى من تاريخ التوقف عن العمل.

الباب الرابع - اعانات البطالة

مادة (١٩)

على كل عضو يسرى عليه هذا الباب من الاتفاقية ان يضمن للاشخاص

المشمولين منح الاعانات المترتبة على البطالة وفقاً للمواد التالية في هذا الباب.

مادة (٢٠)

يجب ان تشمل هذه الحالة انقطاع التكسب بسبب عدم التمكن من الحصول على عمل مناسب وذلك بالنسبة للشخص المضمون مع قدرته على العمل واستعداده له ، وذلك وفقاً لما يحدده التشريع الوطني .

مادة (٢١)

يجب ان تشمل هذه الاعانات الاشخاص الآتي ذكرهم
أ) اما فئات من المستخدمين ينص عليها الاقل عن ٥٠٪ من مجموع المستخدمين.
ب) واما جميع المقيمين الذين لا تزيد دخولهم على الحدود المقررة وفقاً لنصوص المادة (٦٧) .

ج) واما فئات من المستخدمين منصوص عليها لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع المستخدمين في المشروعات الصناعية التي تستخدم ٢٠ عاملاً على الأقل ، وذلك في حالة التصريح الصادر بمقتضى المادة (٣) .

مادة (٢٢)

١) عندما تشمل هذه الاعانات فئات من المستخدمين او فئات من السكان العاملين ، تكون نوعيتها في شكل مدفوعات دورية تحتسب وفقاً لنصوص المادة (٦٥) او المادة (٦٦) .

٢) اما اذا كانت تشمل جميع المقيمين الذين لا تزيد دخولهم على حدود معينة منصوص عليها فتكون عندئذ في شكل مدفوعات دورية تحتسب وفقاً لنصوص المادة (٦٧) .

مادة (٢٣)

يجب ان تتضمن الاعانات المنصوص عليها في المادة (٢٢) على الاقل للاشخاص المضمونين الذين اكملوا مدة يمكن اعتبارها ضرورية لتفادي

سوء الاستعمال .

مادة (٢٤)

(١) تمنح الاعانات المنصوص عليها في المادة (٢٢) طيلة بقاء حالة البطالة، الا انه يجوز تحديدها كما يأتي :

أ - بمدة ١٣ اسبوعاً خلال ١٢ شهراً اذا كان سريان هذه الاعانات مقصوراً على بعض فئات المستخدمين .

ب - بمدة ٢٦ اسبوعاً خلال ١٢ شهراً اذا كان السريان يشمل المقيمين ممن لا تزيد دخولهم على حدود ينص عليها في التشريع .

(٢) عندما ينص التشريع الوطني على ان فترة الاستحقاق يجب ان تتمشى مع فترة اداء الاشتراك او مع ما سبق الحصول عليه من اعانات خلال فترة منصوص عليها او مع كليهما ، فان نصوص الفقرة (أ) من البند (١) تعتبر مستوفاة ، اذا كان متوسط مدة الاستحقاق لا يقل عن ١٣ اسبوعاً خلال مدة ١٢ شهراً .

(٣) لا يجوز منح الاعانات خلال فترة انتظار تقدر بالايام السبعة الاولى في كل حالة توقف عن الكسب ، بما في ذلك ايام البطالة قيل او بعد عمل مؤقت بحيث لا يتجاوز مدة ينص عليها ، وباعتبارها جزءاً من مدة التوقف عن الكسب .

(٤) في حالة العمال الموسمين ، تكون فترة الاستحقاق وفترة الانتظار بحيث تتلاءمان مع ظروف العمل .

الباب الخامس - اعانات الشيخوخة

مادة (٢٥)

على كل عضو يسرى عليه هذا الباب من الاتفاقية ان يضمن للاشخاص المضمونين الاعانات عند الشيخوخة وفقاً للواد التالية لهذا الباب .

مادة (٢٦)

(١) تتحقق الشيخوخة بتجاوز الشخص سنا منصوصا عليها .
(٢) لا يجوز ان تزيد السن المنصوص عليها على خمس وستين سنة ، الا انه يجوز للسلطات المختصة ان تحدد سنا اعلى نظرا لقدرة الاشخاص الطاعنين في السن في البلد صاحب الشأن .

(٣) يجوز للتشريع الوطني ان يوقف منح الاعانات اذا كان الشخص الذي استحقها يمارس نشاطا ما بأجر منصوص عليه ، او ان يخفف الاعانات المترتبة على اشتراكات سبق اداؤها اذا تجاوزت مبلغا منصوصا عليه ، وكذلك الاعانات غير المبنية على اساس الاشتراكات اذا كان كسب المنتفع او دخوله الاخرى او الاثنان معا ، تتجاوز المبلغ المنصوص عليه .

مادة (٢٧)

تشمل هذه الاعانات الاشخاص الاتي ذكرهم :-

(أ) فئات من المستخدمين ينص عليها لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع المستخدمين ، او
(ب) فئات من السكان العاملين ينص عليها بحيث لا تقل عن ٢٠٪ من مجموع المقيمين ، او

(ج) جميع المقيمين الذين لا تزيد دخولهم على الحدود المنصوص عليها وبقسا
لاحكام المادة (٦٧) ، او

(د) فئات منصوص عليها من المستخدمين لا تقل عن ٥٠٪ من مجموع المستخدمين في المشروعات الصناعية التي تستخدم ٢٠ عاملا على الاقل ، وذلك في حالة التصريح الصادر بمقتضى المادة (٣) .

مادة (٢٨)

تمنح الاعانات في شكل مدفوعات دورية تحتسب كالآتي :
(أ) تعطى وفقا لاحكام المادة (٦٥) او لاحكام المادة (٦٦) اذا كان الشمول

مقصوراً على فئات من المستخدمين او على فئات من السكان العاملين .
ب) اذا كان يسرى على جميع المقيمين بمن لا تزيد دخولهم على الحدود المنصوص
عليها ، تحتسب الاعانات دفقا لاحكام المادة (٦٧) .

مسادة (٢٩)

١) في حالة الشيخوخة المنصوص عليها في المادة (٢٨) على الاقل يجب ان
تضمن الاعانات .

أ - لاي شخص مضمون قد اكمل قبل حالة الشيخوخة ووفقا لقواعد
منصوص عليها ، فترة من الزمن مكونة من ثلاثين سنة ادى فيها
الاشتراكات او باشر طولها عملا ما ، او اكمل مدة عشرين
سنة اقامة .

ب - اذا كان السريان - من حيث المبدأ يشمل جميع الاشخاص العاملين ،
فيجب ان تضمن الاعانات لكل شخص مضمون اكمل فترة
منصوصا عليها تؤدي عنها الاشتراكات ، وتكون هذه الاشتراكات
قد اديت باسمه طوال حياته العاملة بحيث يبلغ متوسطها مبلغا
منصوصا عليه .

٢) اذا كان منح الاعانات المنصوص عليها في البند الاول مشروطا بقضاء
فترة دنيا تؤدي فيها الاشتراكات او يباشر طولها صاحب الشأن عملا ما ،
فان اعانات مخفضة تمنح على الاقل الى :

أ - اى شخص مضمون قد اكمل قبل بلوغه حالة الشيخوخة ووفقا لقواعد
منصوص عليها فترة ١٥ سنة ادى فيها الاشتراكات ، او باشر
طولها عملا ما .

ب - اذا شمل الضمان - من حيث المبدأ - جميع الاشخاص العاملين
فتضمن الاعانات لكل شخص مضمون اكمل فترة منصوصا عليها

واديت عنها اشتراكات باسمه طوال حياته العاملة بحيث تبلغ
جملتها نصف المتوسط السنوي المنصوص عليه والذي اشير اليه
في الفقرة (ب) من البند (١) من هذه المادة .

(٣) تعتبر احكام البند الاول من هذه المادة مستوفاة اذا كانت الاعانات
المحتسبة - وفقا للباب الحادى عشر ، ولكن على اساس نسبة مئوية تقل
عشر وحدات عما هو وارد فى الجدول الملحق بهذا الباب للمتفيع النموذجى
- قد اصبحت على الاقل مضمونة لاي شخص مضمون قد اكل وبقسا
لقواعد منصوص عليها عشر سنوات ادى فيها الاشتراكات او كان يعمل
طوالها ، او خمس سنين اقامة .

(٤) يجوز اجراء تخفيض نسبي للنسبة المئوية المبينة فى الجدول الملحق بالباب
الحادى عشر اذا كانت الاعانات التى توازى النسبة المئوية المخفضة اكثر
من عشر سنوات واقل من ثلاثين سنة اديت فيها الاشتراكات او باشر
طوالها صاحب الشأن عملا ما . واذا كانت هذه المدة تربو على خمس عشرة
سنة فتمنح اعانات مخفضة وفقا للبند (٢) من هذه المادة .

(٥) اذا كان منح الاعانات المشار اليها فى البنود (١) ، (٣) او (٤) من هذه
المادة مشروطا بقضاء فترة دنيا تودى فيها الاشتراكات او يباشر طوالها
صاحب الشأن عملا ما ، فانه يجب ضمان اعانات مخفضة بالشروط
المنصوص عليها لشخص مضمون بلغ سنا متقدمة حين اصبحت النصوص
التي تسمح بتطبيق هذا الباب من الاتفاقية سارية المفعول ولم يتمكن من
اداء الشروط المنصوص عليها وفقا للبند (٢) من هذه المادة ، ما لم يمنح
الشخص المذكور اعانات وفقا لاحكام البنود (١) و (٣) او (٤) من هذه
المادة عند تجاوزه السن القانونية .

مادة (٣٠)

تمنح الاعانات المنصوص عليها فى المادتين (٢٨) ، (٢٩) طوال فترة

الشيخوخة والى حين الوفاة .

الباب السادس - اعانات اصابات العمل

والامراض المهنية

مادة (٣١)

على كل عضو يسرى عليه هذا الباب من الاتفاقية ان يضمن للاشخاص الذين يشملهم الضمان منح الاعانات المترتبة على اصابات العمل والامراض المهنية وفقا للواد التالية في هذا الباب .

مادة (٣٢)

يشمل الضمان الحالات الآتية اذا نجمت عن اصابات العمل او عن الامراض المهنية المنصوص عليها .
أ) الحالة مرضية .

ب) العجز عن العمل الناتج عن ذلك ويستتبع ذلك وقف الكسب وفقا لما حدده التشريع الوطنى .

ج) فقد القدرة على الكسب فقدا تاما او فقدا جزئيا بما لا يقل عن حد منصوص عليه ، سواء كان هذا الفقد الكلى او الجزئى مستديما او ان يكون قد نتج عنه انتقاص للطاقة الجسدية .

د) او فقد ان الارملة او الاولاد لوسائل العيش نتيجة لوفاء العامل العائل الوحيد لهم وفيما يختص بالارمله فان الحق فى الحصول على الاعانات قد يكون مشروطا - طبقا للتشريع الوطنى - بعدم تمكنها من القيام بأود نفسها .

مادة (٣٣)

تشمل هذه الاعانات الاشخاص الآتى بيانهم .

أ) اما فئات من المستخدمين منصوصاً عليها تكون فى مجموعها ٥٠٪ على الاقل من جميع المستخدمين وكذلك زوجات وأولاد مستخدمى هذه الفئات

فيما يختص بالاعانات المترتبة قانونا على وفاة العائل .
(ب) واما فئات من المستخدمين منصوصا عليها تكون في مجموعها ٥٠٪ على الأقل من جميع المستخدمين المشتغلين في مشروعات صناعية تستخدم ٢٠ شخصا على الأقل وكذلك زوجات هؤلاء المستخدمين وأولادهم فيما يختص بالاعانات المترتبة على وفاة العائل ، وذلك اذا صدر تصريح وفقا للمادة (٣) .

مادة (٣٤)

(١) يجب في حالة المرض ان تشمل الاعانات الخدمات الطبية الوارد ذكرها في البندين (٢) و (٣) من هذه المادة .

(٢) تشمل الخدمات الطبية ما يأتي :

أ - خدمات الاطباء غير الاختصاصيين والاختصاصيين بالنسبة للاشخاص الذين يعالجون في المستشفى او خارجه بما في ذلك الزيارات المنزلية .

ب - علاج الاسنان .

ج - خدمات الممرضات سواء في المنزل ام في المستشفى ام في غير ذلك من المؤسسات الطبية .

د - الاقامة في مستشفى او دار للنقاهاة او مصحة او غير ذلك من المؤسسات الطبية .

هـ - ما يصرف من ادوات اسنان وادوية وادوات طبية وجراحية بما في ذلك تركيبات الاسنان الصناعية وصيانتها والنظارات .

و - العلاج الذي يقوم به عضو من اعضاء مهنة تعتبر قانونا مرتبطة بمهنة الطب ، وذلك تحت اشراف الطبيب او طبيب الاسنان .

(٣) اذا صدر تصريح وفقا للمادة (٣) فان الخدمات الطبية تشمل على الأقل :

- أ - علاج اطباء الطب العام بما في ذلك الزيارات المنزلية .
ب - علاج الاخصائيين في المستشفيات للاشخاص المقيمين فيها او غير المقيمين فيها وكذا علاج الاخصائيين خارج المستشفى .
ج - ما يصرف من الادوية الاساسية تنفيذا لتذكرة (روشته - راجيته) طبيب أو غيره من أصحاب المهنة المؤهلين .
د - دخول المستشفى اذا كان ذلك لازما .
٤- الخدمات الطبية المقدمة وفقا للبند السابقة يجب أن تستهدف المحافظة على صحة الشخص المشمول أو استردادها أو تحسينها ، وكذا قدرته على العمل والقيام بحاجاته الشخصية .

مادة (٣٥)

- ٢- على المؤسسات والجهات الرسمية المكلفة بإدارة الخدمات الطبية ، التعاون اذا اقتضى الحال مع الهيئات العامة المختصة باعادة القدرة على العمل والتأهيل المهني بغية تدريب الاشخاص ممن نقصت قدرتهم على القيام بعمل آخر مناسب .
٣- يجوز للتشريع الوطني أن يفوض هذه المؤسسات والجهات الرسمية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة تأهيل الاشخاص الذين نقصت قدرتهم على العمل ، تأهिला مهنيا .

مادة (٣٦)

- ١- في حالة العجز عن العمل أو فقد القدرة على الكسب فقدما تاما بحيث يحتمل ان يكون مستديما ، أو نقص القدرة الجسمانية على العمل أو في حالة وفاة عائل الاسرة ، يجب ان تكون الاعانات بشكل مدفوعات دورية تحسب وفقا لاحكام المادة (٦٥) أو لاحكام المادة (٦٦) .
٢- في حالة فقد القدرة على العمل فقدما جزئيا ، ويحتمل أن يكون ذلك

مستديماً ، أو في حالة نقص القدرة الجسدية على العمل ، يجب ان تكون الاعانات بشكل مدفوعات دورية تحسب على أساس نسبة معقولة من الاعانات المقررة لحالة فقد القدرة على الكسب نقداً تاماً او حالة نقص القدرة الجسدية على العمل .

(٣) يمكن ان تصرف الاعانة دفعة واحدة بدلا من المدفوعات الدورية فيما يلي :
أ - اذا كان فقد القدرة على العمل بدرجة بسيطة ، او
ب - اذا تأكدت السلطات المختصة من ضمان حسن التصرف بالاعانة المدفوعة دفعة واحدة من قبل مستحقيها

مادة (٣٧)

(١) يجب ضمان دفع الاعانات المذكورة في المادتين (٢٤ و ٢٦) في الحالات المشمولة على الاقل للشخص المشمول الذي كان يعمل في اراضى العضو في الوقت الذي وقعت فيه الاصابة او ظهر المرض او لاراملته واطفاله عند وفاته بالنسبة للمدفوعات الدورية المستحقة .

مادة (٣٨)

تمنح الاعانات المذكورة في المادتين (٣٤ و ٣٦) طوال الحالة المترتبة عليها ، بيد انه فيما يختص بالعجز عن العمل يجوز عدم منحها في الثلاثة ايام الاولى في كل حالة من احوال توقف الكسب .

الباب السابع - الاعانات العائلية

مادة (٣٩)

على كل عضو يسرى عليه هذا الباب من الاتفاقية ان يضمن منح الاعانات العائلية الى المشمولين وفقاً للاحكام الآتية بيانها من هذا الباب .

مادة (٤٠)

يقصد من هذه الاعانات وجوب اعادة اولاد المشمولين وفقاً للقواعد المرسومة .

مادة (٤١)

- تشمل هذه الاعانات الاشخاص الاتى بيانهم :
- (أ) فئات منصوصا عليها من المستخدمين تكون فى مجموعها ٥٠٪ على الاقل من جميع المستخدمين .
- (ب) او فئات منصوصا عليها من السكان العاملين تكون فى مجموعها ٢٠٪ على الاقل من جميع المقيمين .
- (ج) او جميع المقيمين ممن لا تزيد دخولهم فى فترة شمولهم على الحدود المنصوص عليها .
- (د) او فئات منصوصا عليها من المستخدمين تكون فى مجموعها ٥٠٪ على الاقل من جميع المستخدمين الذين يعملون فى مشروعات صناعية تستخدم ٢٠ شخصا على الاقل ، وذلك عندما يصدر تصريح بالتطبيق وفق المادة (٣)

مادة (٤٢)

- تتضمن هذه الاعانات ما يأتى :
- (أ) اما مدفوعات دورية الى أى شخص اكمل فترة معينة منصوصا عليها قبل الاستحقاق .
- (ب) واما تجهيز او صرف طعام وملابس للاولاد او تهيئة مسكن لهم او مكان لقضاء الاجازات او تقديم مساعدة منزلية .
- (ج) او منح هذين النوعين من الاعانات المشار اليها فى الفقرتين أوب معاً .

مادة (٤٣)

- يجب ان تتضمن الاعانات المشار اليها فى المادة (٤٢) على الاقل الى اى شخص مشمول اكمل فترة معينة منصوصا عليها قد تكون ثلاثة اشهر ادى خلالها الاشتراكات او باشر طولها عملا ما او سنة اقامة وذلك حسب ماهو منصوص عليه .

مادة (٤٤)

يجب ان تبلغ الاعانات الممنوحة وفقا للمادة (٤٢) الى الاشخاص المشمولين قدرا كالآتي :

أ) اما ٣٪ من اجر عامل بالغ اعتمادي ذكر يحدد وفقا للواعد الواردة في المادة (٦٦) يضرب في مجموع عدد اولاد جميع الاشخاص المشمولين .

ب) واما ١٥٪ من الاجر المذكور مضروبا في مجموع عدد اولاد جميع المقيمين .

مادة (٤٥)

عندما تكون الاعانات في شكل مدفوعات دورية فيجب ان تستمر طوال قيام الحالة الموجبة لها .

الباب الثامن - اعانات الامومة

مادة (٤٦)

على كل عضو يسرى عليه هذا الباب من الاتفاقية ان يضمن الاشخاص المشمولين منح اعانات الامومة وفقا للدواد الآتي بيانها في هذا الباب .

مادة (٤٧)

تشمل حالة الامومة حالة الحمل والوضع وما يعقبهما وكذا توقف الكسب ونتائجه وفقا للتشريع الوطني .

مادة (٤٨)

تشمل هذه الاعانات الاشخاص الآتي بيانهم :

أ) اما جميع النساء الداخلات في فئات منصوص عليها تكون في مجموعها ٥٠٪ على الأقل من جميع المستخدمين ، وكذا فيما يختص بالاعانات الطيبة في حالة الامومة ، زوجات الاشخاص الداخلين في هذه الفئات .

ب) واما جميع النساء الداخلات في فئات منصوص عليها من السكان العاملين تكون ٢٠٪ على الاقل من مجموع المقيمين ، وكذا فيما يختص بالاعانات الطبية الممنوحة في حالة الامومة ، زوجات الرجال الداخلين في هذه الفئات .

ج- واما جميع النساء التابعات لفئات منصوص عليها من المستخدمين تكون في مجرعاها ٥٠٪ على الاقل من جميع المستخدمين في مشروعات صناعية تستخدم ٢٠ شخصا على الاقل ، وذلك اذا صدر تصريح بالتطبيق وفقاً للمادة (٣) . وفيما يختص بالاعانات الطبية في حالة الامومة وتشمل زوجات الرجال الداخلين في هذه الفئات ايضاً .

مادة (٤٩)

١) وفيما يختص بالحمل والوضع وما يعقبهما . فتشمل الاعانات الطبية للامومة الخدمات الطبية المشار اليها في البندين (٣ و٢) من هذه المادة .

٢) تشمل الخدمات الطبية على الاقل ما يأتي :

أ) العلاج السابق للوضع واثناؤه والعلاج اللاحق به الذي يتولاه الطبيب او قابلة مؤهلة .

ب) الإقامة في المستشفى اذا كانت هذه الإقامة لازمة .

٣) ترمي الخدمات المشار اليها في البند (٢) من هذه المادة الى المحافظة على صحة الام المشمولة او استعادة صحتها او تحسينها وكذا فيما يختص بقدرتها على العمل ومواجهة طلباتها المعيشية .

٤) على المصالح الحكومية والمؤسسات المكلفة بمنح الاعانات في حالة الامومة ، ان تشجع النساء المشمولات بكل الوسائل الممكنة والملائمة على الاتجاه الى ادارات الخدمات الصحية العامة التي تضعها تحت تصرفهن السلطات العامة او غيرها من الهيئات المعترف بها من السلطات العامة .

مادة (٥٠)

فيما يخص بائق طاع الكسب الناتج عن الحمل والوضع وما يقبها ، فتكون الاعانات في شكل مدفوعات دورية تحتسب وفقاً لاحكام المادة (٦٥) او المادة (٦٦) وقد يتغير المبلغ المخصص لذلك طوال قيام الحالة التي تستوجبها ، بشرط ان يكون متوسط المبلغ متمشياً مع الاحكام سالفه الذكر .

مادة (٥١)

يجب ان تضمن هذه الاعانات المشار اليها في المادتين (٥٠ و٤٩) على الاقل لاية امرأة تدخل في الفئات المشمولة وتكون قد قضت فترة يمكن اعتبارها كافية لمنع سوء الاستعمال ، هذا وان الاعانات المشار اليها في المادة (٤٩) يجب ضمانها ايضاً لزوجات الاشخاص الداخلين في هذه الفئات المشمولة اذا ما استوفى هؤلاء شرط المدة المنصوص عليها .

مادة (٥٢)

تمنح الاعانات المنصوص عليها في المادتين (٥٠ و٤٩) طوال المدة التي تستوجبها . بيد ان المدفوعات الدورية يمكن ان تقتصر على ١٢ اسبوعاً ما لم يميز التشريع الوطني مدة اطول من ذلك ، وفي هذه الحالة لا يمكن قصر المدفوعات على مدة اقصر .

الباب التاسع - اعانات العجز عن العمل

مادة (٥٣)

على كل عضو يسرى عليه هذا الباب من الاتفاقية ان يضمن للاشخاص المشمولين منح اعانات العجز عن العمل وفقاً للدراد الآتي بيانها في هذا الباب .

مادة (٥٤)

تشمل هذه الحالة العجز عن اداء اى نشاط مهني اكتسابي بقدر منصوص

عليه اذا كان من المحتمل ان يستمر هذا العجز دائماً ، او اذا استمر العجز بعد-
انقطاع الاعانة بسبب المرض .

مادة (٥٥)

تشمل هذه الاعانة الاشخاص الآتين :

(أ) فئات منصوصا عليها من المستخدمين تكون في مجموعها ٥٠٪ على الاقل
من جميع المستخدمين .

(ب) او فئات منصوصا عليها من السكان العاملين تكون في مجموعها ٢٠٪ على
الاقل من المقيمين .

(ج) او جميع المقيمين ممن لا تزيد دخولهم خلال مدة العجز على الحدود
المنصوص عليها وفقاً لاحكام المادة (٦٧) .

(د) او فئات منصوصا عليها من المستخدمين تكون في مجموعها ٥٠٪ على الاقل
من مجموع المستخدمين المشغولين في مشروعات صناعية تستخدم ٣٠
شخصاً على الاقل ، ذلك اذا صدر تصريح بالتطبيق وفقاً للمادة (٣) .

مادة (٥٦)

تكون الاعانات في شكل مدفوعات دورية تحتسب على الوجه الآتي :

(أ) عندما يكون مشمولاً بعض اصناف المستخدمين او بعض اصناف السكان
العامل فتعطى وفقاً لاحكام المادة (٦٥) او المادة (٦٦) .

(ب) عندما يكون جميع المقيمين ممن لا تزيد دخولهم في فترة الشمول على
حدود منصوص عليها فتعطى الاعانات وفقاً لاحكام المادة (٦٧) .

مادة (٥٧)

(١) يجب ان تضمن الاعانات المنصوص عليها في المادة (٥٦) على الاقل
للأشخاص الآتي بيانهم :

أ - كل شخص مشمول قد اكمل قبل العجز وفقا للاحكام المنصوص عليها فترة معينة يمكن ان تكون ١٥ سنة ادى فيها الاشتراكات او باشر طولها عملا ما ، او مدة اقامة قدرها ١٠ سنوات او .

ب - اذا كانت تشمل هذه الحالة - من حيث المبدأ - جميع الاشخاص العاملين فتمنح الاعانات لكل شخص مشمول اكمل فترة ثلاث سنوات ادى فيها الاشتراكات او اديت فيها هذه الاشتراكات لصالحه طوال حياته المهنية بحيث يبلغ المتوسط السنوي لهذه الاشتراكات مبلغا منصوصا عليه .

(٢) اذا كان منح الاعانات المنصوص عليها في البند (١) مشروطا بمرور مدة دنيا تؤدى فيها الاشتراكات او يباشر طولها عمل ما ، فيجب ضمان اعانات مخفضة على الاقل :

أ - لاي شخص مشمول قد اكمل قبل بدء العجز ووفقا للتوااعد المنصوص عليها مدة خمس سنوات ادى فيها الاشتراكات او باشر طولها عملا ما .
ب - اذا كانت تشمل هذه الحالة - من حيث المبدأ - جميع الاشخاص العاملين . فتضمن الاعانات لكل شخص قد اكمل مدة ثلاث سنوات ادى عنها طوال حياته المهنية نصف المتوسط السنوي للاشتراكات المنصوص عليها والسابق ذكرها في الفقرة (ب) من البند (١) من هذه المادة .

(٣) تعتبر متطلبات البند (١) من هذه المادة مستوفاة ، اذا كانت الاعانات المحتسبة - وفقا لمتطلبات الباب الحادى عشر ، ولكن على اساس نسبة مئوية تقل عشر وحدات عما هو وارد في الجدول الملحق بهذا الباب المنتفع النموذجي - قد اصبحت مضمونة على الاقل لاي شخص مشمول قد اكمل ونقا لقواعد منصوص عليها خمس سنوات ادى فيها الاشتراكات او باشر طولها عملا ما ، او خمس سنين اقامة .

(٤) يجوز اجراء تخفيض نسبي للنسبة المئوية المبينة في الجدول الملحق بالباب الحادى عشر اذا كانت الاعانات التى توازى النسبة المئوية المنخفضة اكثر من خمس سنوات واول من خمس عشرة سنة اديت فيها الاشتراكات او باشر طرفها صاحب الشأن عملا ما وتمنح الاعانات منخفضة بالتطبيق وفقا للبند (٢) من هذه المادة .

مادة (٥٨)

تمنح الاعانات المشار اليها فى المادتين (٥٦ و٥٧) طوال المدة التى تستوجبها والى ان تحل محلها اعانات الشيخوخة .

الباب العاشر - اعانة الخلف

مادة (٥٩)

على كل عضو يسرى عليه هذا الباب من الاتفاقية ان يضمن الاشخاص المشمولين بمنح الاعانات الخاصة بالورثة وفقا للمواد الآتية بيانها فى هذا الباب .

مادة (٦٠)

(١) تشمل هذه الاعانة فقد ان الارملة والاولاد وسيلة العيش نتيجة لوفاة عائلهم ، وفى حالة الارملة يجوز ان يكون الحق فى الحصول على الاعانات مشروطا بافتراض عجزها عن القيام بأود نفسها وفقا للتشريع الوطنى .
(٢) يجوز للتشريع الوطنى ان يوقف منح الاعانات اذا كان الشخص المشمول يمارس بعض اوجه النشاط بأجر يزيد عما هو منصوص عليه ، كما انه يجوز للتشريع الوطنى تخفيض الاعانات المشروطة بسبق اداء اشتراكات اذا كان المنتفع بها يحصل على كسب يزيد على مبالغ منصوص عليه .
وفىما يختص بالاعانات غير المشروطة بسبق اداء اشتراكات يجوز خفضها اذا كان كسب المنتفع او دخوله الاخرى او الاثنان معا تربو على مبالغ منصوص عليه .

مادة (٦١)

تشمل هذه الاعانات الاشخاص الآتين :

(أ) اما زوجات واولاد عائلي الامر بمن يدخلون في فئات منصوص عليهم امن المستخدمين تكون في مجموعها ٥٠٪ على الاقل من جميع المستخدمين .

(ب) واما زوجات عائلي الامر لفئات منصوص عليها من السكان العاملين تكون في مجموعها ٢٠٪ على الاقل من جميع المقيمين .

(ج) واما جميع الارامل والاولاد المقيمين الذين فقدوا عائلهم ، وكانت دخولهم في اثناء فقدان المعيل لا تتجاوز حدودا منصوصا عليها وذلك وفقا لاحكام المادة (٦٧) .

(د) واما زوجات واولاد عائلي امر بمن يدخلون في الفئات المنصوص عليها من المستخدمين تكون في مجموعها ٥٠٪ على الاقل من جميع المستخدمين العاملين في مشروعات صناعية تستخدم ٢٠ شخصا على الاقل ، ذلك اذا صدر تصريح بالتطبيق وفقا للمادة (٣) .

مادة (٦٢)

تكون الاعانات في شكل مدفوعات دورية تحتسب كالآتي .

(أ) وفقا لاحكام المادة (٦٥) او المادة (٦٦) اذا كان الاشخاص المشمولون من فئات المستخدمين او من فئات السكان العاملين .

(ب) وفقا لاحكام المادة (٦٧) اذا كانت الاعانات تشمل جميع المقيمين ممن لا تتجاوز دخولهم اثناء فترة الشمول حدودا منصوصا عليها .

مادة (٦٣)

(١) يجب ضمان الاعانات المنصوص عليها في المادة (٦٢) عند الاستحقاق على الاقل للاشخاص الآتي بيانهم :

أ - كل شخص مشمول قد اكمل عائله وفقا للاحكام المنصوص عليها

فترة مكرونة اما من ١٥ سنة ادى فيها الاشتراكات او باشر طواها عملا ما ، او مدة اقامة قدرها عشر سنوات .

ب - اذا كان الضمان - من حيث المبدأ - يشمل زوجات وارلاد جميع الاشخاص العاملين فتمنح الاعانات لكل شخص مشمول اكمل عائله مدة ثلاث سنوات ادى فيها الاشتراكات ، او اديت فيها هذه الاشتراكات باسم هذا العائل طوال حياته العملية ، بحيث يبلغ المتوسط السنوى لهذه الاشتراكات مبلغا منصوصا عليه ،

(٣) اذا كان منح الاعانات المنصوص عليها في البند (١) مشروطا باستيفاء مدة دنيا تؤدى فيها الاشتراكات او يباشر طواها عمل ما ، فيجب ضمان اعانات مخفضة على الاقل :

أ - لاي شخص مشمول قد اكمل عائله وفقا للقواعد المنصوص عليها - خمس سنوات ادى فيها الاشتراكات او باشر طواها عملا ما .

ب - اذا كان يشمل الضمان - من حيث المبدأ - زوجات واولاد جميع الاشخاص العاملين فتضمن الاعانات لكل شخص قد اكمل عائله مدة ثلاث سنوات ادى عنها طوال حياته العملية نصف المتوسط السنوى للاشتراكات المنصوص عليها والسابق ذكرها في الفقرة (ب) من البند (١) من هذه المادة .

٣ - تعتبر احكام البند الاول من هذه المادة مستوفاه ، عندما تكون الاعانات ، المحتسبة وفقا للباب الحادى عشر ، واماكن على اساس نسبة مئوية تقل عشر وحدات عما هو وارد في الجدول الملحق بهذا الباب المنتفع النموذجى ، قد اصبحت على الاقل مضمونة لاي شخص مشمول اكمل وفقا لقواعد منصوص عليها خمس سنوات ادى فيها الاشتراكات او كان يعمل طواها ، او خمس سنين اقامة .

(٤) يجوز اجراء تخفيض نسبي للنسبة المئوية المبينة في الجدول الملحق بالباب

الحادى عشر عندما تكون المدة المطلوبة لاستحقاق الاعانات التى تولى النسبة المئوية المنخفضة اكثر من خمس سنوات و اقل من خمس عشرة سنة اديت خلالها الاشتراكات او باشر طوالها صاحب الشأن عمالما .
ويجب ان تمنح الاعانات المنخفضة بالتطبيق وفقا للبند (٢) من هذه المادة .
(٥) كياا تصبح ارملة لا ولد لها ويفترض فيها عدم تمكنها من القيام بأرذ نفسها ، مستحقة اعانات الخلف يجوز اشتراط مدة دنيا لقيام الزواج قبل الترميل .

مادة (٦٤)

يستمر منح الاعانات المشار اليها فى المادتين (٦٢ و ٦٣) طوال قيام فترة الشمول .

الباب الحادى عشر - احتساب المدفوعات الدورية

مادة (٦٥)

(١) فيما يختص بالمدفوعات الدورية التى تسرى عليها هذه المادة تقدر الاعانات بحيث تكون ، بعد اضافة العلاوات العائلية التى تعطى طوال مدة الاستحقاق بالنسبة المنتفع النموذجى المشار اليه فى الجدول المرفق بهذا الباب ، مساوية على الاقل فيما يختص بهذه الحالة المذكورة للنسبة المئوية المشار اليها فى هذا الجدول من مجموع الكسب الاجمالى السابق المنتفع او لعائلته ولجملته العلاوات العائلية التى تصرف لشخص مشمول عليه من الاعباء العائلية ما على المنتفع النموذجى .

(٢) يجب ان يحسب الكسب السابق المنتفع او لعائلته تطبيقا لقواعد منصوص ، عليها وحينما يكون الاشخاص المشمولون او عائلتهم مقسمين الى فئات حسب مكاسبهم ، فانه يمكن احتساب الكسب السابق على اساس المكاسب الاساسية للفئات التى كانوا ينتمون اليها .

٣- يمكن النص على حد اعلى لمعدل الاعانات وللکسب المعول عليه فى

تقدير تلك الاعانات بشرط ان يعين هذا الحد الاعلى على ضوء احكام
البند (١) من هذه المادة وذلك اذا كان الكسب السابق المستحق او
او لعائلته مساوياً او اقل من اجر عامل يدوى ذكر ماهر .

٤ - بحسب الكسب السابق للمتفع او لعائلته ، وكذا اجر العامل اليدوى
الذكر الماهر والاعانات والعلاوات العائلية على الاساس السائد فى زمن
الاستحقاق .

٥ - فيما يختص بغير هؤلاء من المستحقين تحدد الاعانات بحيث تناسب
بشكل معقول مع اعانات المستفيد النموذجى .

٦ - فى تطبيق هذه المادة ، يعتبر عاملاً ماهراً :

(أ) براد او خراط فى الصناعة الميكانيكية غير صناعة الماكينات
الكهر بائية او .

(ب) عامل ماهر نموذجى كما تحدد احكام البند التالى او .

(ج) شخص يكون كسبه مساوياً - او يزيد - على نسبة ٧٥٪ من مكسب
كل من جميع الاشخاص المشمولين على ان تحدد هذه المكاسب على
اساس سنوى او على اساس فترة اقصر وفقاً لما هو منصوص عليه او
(د) شخص يوازي كسبه ١٢٥٪ من متوسط كسب جميع الاشخاص
المشمولين .

٧ - يجب ان يكون اختيار العامل الماهر النموذجى تطبيقاً للفقرة (ب) من البند
السابق من بين العاملين فى اوسع نشاط اقتصادى ويضم اكبر عدد من
الاشخاص العاملين الذكور المشمولين فى هذه الحالة او من عائلتى الاشخاص
المشمولين فى الفرع الذى يضم اكبر عدد من هؤلاء العاملين ، وتنفيذاً
لهذا الغرض يلجأ الى التبويب النموذجى الدولى للصناعة فى جميع فروع
النشاط الاقتصادى الذى اقره المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم

المتحدة في دورتها السابعة في ٢٧ آب (اغسطس) سنة ١٩٤٨ ، ذلك التويب الملحق بهذه الاتفاقية ، مع ملاحظة ما قد يدخل عايه من تعديل في المستقبل .

٨ - عندما تكون الاعانات مختلفة من منطقة لاخرى ، يمكن اختيار العامل اليدوى الذكر الماهر في كل منها وفقاً لاحكام البندين ٧ و٦ من هذه المادة .

٩ - يحدد اجر العامل اليدوى الذكر الماهر على اساس الاجور لساعات العمل الاعتيادية المثبتة بالاتفاقات الجماعية او ، اذا اقتضى الحال ، بالتشريع الوطنى او على هديه او بالعرف ، بما فى ذلك علاوات غلاء المعيشة ان وجدت و اذا كانت الاجور التى تحددت بهذه الكيفية تتفاوت من منطقة لاخرى هذه ، ولا يمكن تطبيق البند (٨) من هذه المادة فيؤخذ عندئذ معدل الاجر المتوسط بنظر الاعتبار لتحديد الاجر المذكور .

١٠ - يجوز تعديل المدفوعات الدورية الجارى صرفها بسبب الشيخوخة واصابات العمل والامراض المهنية (ما عدا تلك التى تخص عدم القدرة على العمل) وكذا العجز و وفاة العائل ، وذلك تبعاً للتغيرات ذات الشأن التى تطرأ على المستوى العام للكسب نتيجة لما يطرأ من تغييرات ذات شأن على تكاليف المعيشة .

مادة (٦٦)

١ - فيما يختص بالمدفوعات الدورية التى تسرى عليها هذه المادة تقدر الاعانات بحيث تكون بعد اضافة العلاوات العائلية التى تعطى طوال مدة الاستحقاق بالنسبة للمنتفع النموذجى المشار اليه فى الجدول المرفق بهذا الباب مساوية على الاقل فيما يختص بالحالة المذكورة للنسبة المئوية المشار اليها فى هذا الجدول من الاجر الاجمالي لعامل ذكر بالغ اعتيادى وقيمة العلاوات

العائلية التي يتناولها شخص مشمول عليه من الاعباء العائلية ما على المنتفع النموذجي .

٢- يحتسب اجر العامل الذكر البالغ الاعتيادي وما الى ذلك من اعانات وعلاوات عائلية وفقا للاسس المرعية في ذلك الحين .

٣- فيما يختص بباقي المنتفعين فيجب ان تحتسب الاعانات بحيث تكرر بنسبة معقولة من الاعانات التي تمنح للمنتفع النموذجي .

٤- لغرض تطبيق هذه المادة يعتبر العامل الذكر البالغ الاعتيادي .

أ) العائل النموذجي غير الماهر في الصناعة الالية (الميكانيكية) غير صناعة الآلات الكهر بائية .

ب) او العامل النموذجي غير الماهر المنتخب وفق نصوص البند الاقي :

٥- يكون اختيار العامل النموذجي غير الماهر تطبيقا للفقرة (ب) من البند السابق من بين اوسع فئات النشاط الاقتصادي التي تضم اكبر عدد من الاشخاص الذكور المشمولين في الحالة الجارية بحثها او من عائلي الاشخاص المشمولين وذلك في الفرع الذي يضم اكبر عدد من الاشخاص المشمولين او من العائلين لهؤلاء . وتنفيذا لهذا الغرض يلجأ الى التويب النموذجي الدولي للصناعة في جميع فروع النشاط الاقتصادي الذي اقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي الامم المتحدة في دورتها السابعة في ٢٧ آب (اغسطس) سنة ١٩٤٨ ذلك التويب الملحق بهذه الاتفاقية مع ملاحظة ما قد يدخل عليه من تعديل مستقبلا .

٦- عندما تكون الاعانات مختلفة من منطقة لاخرى يمكن اختيار العامل الذكر البالغ الاعتيادي في كل منها وفقا لاحكام البندين (٤ و ٥) من هذه المادة

٧- يحدد اجر العامل البالغ الذكر الاعتيادي على اساس معدلات الاجور المثبتة لساعات العمل الاعتيادية بالاتفاقات الجماعية او اذا اقتضى الحال

بالتشريع الوطنى او على هديه او بالعرف بما فى ذلك علاوات غلاء المعيشة ان وجدت . هذا ويحدد الاجر المذكور على اساس متوسط الاجور اذا كانت الاجور التى تحددت بهذه الكيفية تتفاوت من منطقة لاخرى ، ويصبح بذلك البند (٦) من هذه المادة غير ذى موضوع .

٨ - تعدل المدفوعات الدورية الجاوى صراما بسبب الشيخوخة واصابات العمل والامراض المهنية (ما عدا تلك التى تخص عدم القدرة على العمل) وكذا العجز و وفاة العائل تبعا للتغيرات ذات الشأن التى تطرأ على المستوى العام للكسب نتيجة لما يطرأ من تغيرات ذات شأن على تكاليف المعيشة .

مادة (٦٧)

فيما يخص بالمدفوعات الدورية التى تسرى عليها احكام هذا البند :

أ - تقدر الاعانات على اساس قائمة منصوص عليها او على اساس قائمة تحددها السلطات العامة المختصة وفقا لقواعد منصوص عليها .

ب - لا يجوز انقاص الاعانات الا بالقدر الذى تربو فيه الدخول العائلية على مبالغ ذات شأن منصوص عليها او تحددها السلطات العامة المختصة وفقا لقواعد منصوص عليها .

ج - يجب ان يكون مجموع الاعانات والدخول الاخرى ، بعد خصم المبالغ ذات الشأن المشار اليها فى الفقرة (ب) سالفة الذكر ، بحيث تكفل لاسرة المنتفع حياة ملائمة ولا نقل عن قيمة الاعانات المحتسبة وفقا لنصوص المادة (٦٦) .

د - تعتبر نصوص الفقرة (ج) مستوفاة اذا كانت جملة الاعانات الممنوحة وفقا للباب المذكور تزيد بما لا يقل عن ٣٠٪ على جملة الاعانات التى يمكن الحصول عليها وفق احكام المادة (٦٦) والاحكام الآتية :

- ١) الفقرة (ب) من المادة ١٥ فيما يختص بالباب الثالث .
- ٢) الفقرة (ب) من المادة ٢٧ فيما يختص بالباب الخامس .
- ٣) الفقرة (ب) من المادة ٥٥ فيما يختص بالباب التاسع .
- ٤) الفقرة (ب) من المادة ٦١ فيما يختص بالباب العاشر .

جدول ملحق بالباب الحادى عشر

المدفوعات الدورية المنتهين النموذجين

الباب	الحالة المشمولة	المنتفع النموذجي	النسبة المئوية
٣	المرض	رجل له امرأة وولدان	٤٥
٤	البطالة	رجل له امرأة وولدان	٤٥
٥	الشيخوخة	رجل له امرأة بلغت من السن ما يؤهلها للحصول على معاش الشيخوخة .	٤٠
٦	اصابات العمل عدم القدرة على		
	العمل	رجل له امرأة وولدان	٥٠
	العجز	رجل له امرأة وولدان	٥٠
	الخلف	ارملة لها ولدان	٤٠
٨	الامومة	امرأة	٥٥
٩	العجز	رجل له زوجة وولدان	٤٠
١٠	الخلف	ارملة لها ولدان	٤٠

الباب الثاني عشر - المساواة في المعاملة

بالنسبة المقيمين غير الوطنيين

مادة (٦٨)

٢ - للمقيمين من غير الوطنيين ان يتمتعوا بنفس الحقوق التي للمقيمين الوطنيين بيد انه فيما يختص بالاعانات او اجزاء الاعانات التي تم لها كلها او القسط الاكبر منها الاموال العامة، وكذا فيما يختص بالنظم الانتقالية فانه يجوز النص على شروط خاصة بالنسبة لغير الوطنيين وللوطنيين المولودين خارج اراضي العضو .

٣ - اذا وجدت أنظمة ضمان اجتماعي مبنية على اساس المساهمة الخاصة لتمويلها تشمل المستخدمين فان الاشخاص المشمولين من رعايا عضو آخر اى دولة اخرى قبل الالتزامات المنصوص عليها في هذا الباب من الاتفاقية ، يجب ان يتمتعوا بالنسبة بذات الحقوق المعترف بها لرعايا العضو المختص . بيد انه يجوز ان يكون تطبيق هذا البند مشروطا بقيام اتفاق ثنائي او اتفاق متعدد الاطراف ينص على المعاملة بالمثل .

الباب الثالث عشر - احكام مشتركة

مادة (٦٩)

يجوز إيقاف دفع الاعانات التي ربما استحقها شخص وفقاً لاحد الابواب من ٢ الى ١٠ من هذه الاتفاقية لمدة قد ينص عليها وبالصورة التالية :-
أ - طالما كان صاحب الشأن بعيداً عن اراضي العضو .

ب - طالما كان يتناول صاحب الشأن اعانة من الاموال العامة او من مؤسسة من مؤسسات الضمان الاجتماعي ، بيد انه اذا كانت الاعانات تزيد على هذه الاعانة فيجب صرف الفرق الى الاشخاص الذين يمولهم المنتفع .

ج - طالما كان يتسلم المنتفع اعانات اخرى للضمان الاجتماعى باستثناء الاعانات العائلية ، وطالما كان يتسلم تعويضا آخر عن ذات الحالة من جهة اخرى ، على شرط ان يكون الجزء الموقوف من الاعانات لا يزيد على الاعانات الاخرى او التعويض الذى كان يتقاضاه من جهة اخرى .

د - اذا حارل صاحب الشأن الحصول على اعانات بطريق الغش .

هـ - اذا نتجت الحالة عن جريمة او جنحة ارتكبا صاحب الشأن .

و - اذا نتجت الحالة عن خطأ ارتكبه صاحب الشأن عمدا .

ز - فى حالات اخرى اذا اهمل صاحب الشأن الانتفاع بالخدمات الطبية

او خدمات اعادة التأهيل الممنى المتوفرة له ، وكذا اذا تجاوز القواعد

المنصوص عليها فيما يختص بتطبيق قيام الحالة المشمولة فيما يختص

ايضا بسلوك المنتفعين بالاعانات .

ح - فيما يختص باعانات البطالة اذا اهمل صاحب الشأن الانتفاع بخدمات

مكاتب الترخيم الموضوعه تحت تصرفه .

ط - فيما يختص باعانات البطالة اذا انقد صاحب الشأن وظيفته بسبب

توقف العمل بصفة مباشرة اثر وقوع خلاف مهنى وكذا اذا ترك

عمله بحض ارادته بدون اسباب قانونية .

ى - فيما يختص باعانات الخلف طالما كانت الارملة فى صحبة رجل تعيش

معه كرفيقة له .

مادة (٧٠)

١ - اكل مطالب ان يستأنف قرار رفض منح اعانات ما او فى حالة

الاعتراض على صفتها او كميتهما .

٢ - فى حالة تطبيق هذه الاتفاقية اذا كان تقديم الخدمات الطبية منوطا

بمصلحة حكومية مسئولة امام البرلمان ، فانه يستبدل حق المطالبة

بأن تنظر السلطة المختصة في كل منازعة بشأن رفض تقديم خدمات طبية أو بشأن نوع هذه الخدمات وبحق الاستئناف المشار اليه في البند (١) من هذه المادة ،

٣- إذا كانت الاعانات تقدم الى محاكم خاصة مختصة في بحث مسائل الضمان الاجتماعي وكان الاشخاص المشمولون بمناخين فيها فانه يجوز رفض الحق في رفع الاستئناف .

مادة (٧١)

١- يجب تمويل الاعانات الممنوحة وفقاً لهذه الاتفاقية وكذا مصاريف ادارتها جماعياً عن طريق الاشتراكات او الضرائب واما عن هذين الطريقتين معا بشكل لا يجعل الاشخاص ذوي الدخل المحدود يتحملون اعباء ثقيلة مع مراعاة الحالة الاقتصادية للعضو ولفئات الاشخاص المشمولين .

٢- يجب الا يربو مجموع اشتراكات التامين التي يتحملها المستخدمون المشمولون على ٠.٥٠٪ من الدخل المخصصة لرعاية المستخدمين وزوجاتهم وأولادهم ، هذا ولناكد من استيفاء هذا الشرط يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار الاعانات التي يمنحها العضو وفقاً لهذه الاتفاقية ، باستثناء تلك التي تمنح للاسر وكذا الاعانات التي تمنح في حالة اصابات العمل او الامراض المهنية اذا كانت هذه الاخيرة تدرج تحت فرع خاص .

٣- يتحمل العضو مسؤولية عامة فيما يختص بتقديم الاعانات الممنوحة وفق هذه الاتفاقية واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك ، وعليه فاذا اقتضى الحال ان يتأكد من ان الابحاث والعمليات الحسابية (الاكتيواريا) بشأن الموازنة المالية تعمل دورياً وعلى كل حال قبل ادخال اي تعديل في الاعانات وفي قيمة الاشتراكات او في الضرائب المرصدة لمثل هذه التغطيات .

مادة (٧٢)

- ١ - اذا لم يعهد بالادارة الى مؤسسة تخضع لاشراف السلطات العامة او لمصلحة حكومية مسؤولة امام البرلمان ، فانه يجب اما ان يشترك ممثلو الاشخاص المشمولين في اعمال الادارة واما ان يكونوا مشتركين بصفة استشارية في هذه الادارة وفقا لشروط منصوص عليها ، كما ان للتشريع الوطني ان ينص على اشتراك ممثلي اصحاب الاعمال ويمثلي السلطات العامة.
- ٢ - يتحمل العضو مسؤولية عامة عن حسن ادارة المؤسسات والادارات التي تشترك في تطبيق هذه الاتفاقية .

الباب الرابع عشر - احكام متنوعة

مادة (٧٣)

لا تطبق هذه الاتفاقية على :

- أ - الاحوال التي نشأت قبل دخول الباب الخاص من هذه الاتفاقية دور التنفيذ بالنسبة للعضو صاحب الشأن .
- ب - الاعانات الممنوحة في حالة الحوادث التي نشأت بعد دخول هذا الباب من الاتفاقية دور التنفيذ بالنسبة للعضو صاحب الشأن وذلك اذا نشأ الحق في الحصول على هذه الاعانات عن مدد سابقة لدخول هذا الباب دور التنفيذ .

مادة (٧٤)

لا يجوز اعتبار هذه الاتفاقية معدلة لاية اتفاقية اخرى قادمة .

مادة (٧٥)

اذا وافق المؤتمر على اية اتفاقية تتناول موضوعا او اكثر من تلك التي نصت عليها هذه الاتفاقية ، فان احكام هذه الاخيرة المدرجة في الاتفاقية الجديدة يبطل مفعولها بالنسبة لسكل عضو وافق على الاتفاقية الجديدة ، وذلك

اعتباراً من تاريخ دخولها دور التنفيذ بالنسبة للعضو صاحب الشأن ، اذا
نص على ذلك فيها ،

مادة (٧٦)

١ - يتعهد كل عضو يصدق على هذه الاتفاقية بان يتضمن التقرير السنوي
الذي يجب تقديمه عن تطبيق الاتفاقية عملاً بالمادة (٢٢) من دستور هيئة
العمل الدولية ما يأتي :

(أ) بيانات تامة عن التشريع المنفذ لاحكام الاتفاقية .

(ب) ما يدل على انه استوفى البيانات الاحصائية الموضحة في :

١ - المواد : (٩) فقرات (أ ، ب ، ج او د) - (١٥) فقرات

(أ ، ب او د) - (٢١) فقرات (أ او ج) - (٢٧) فقرات

(أ ، ب او د) - (٣٣) فقرات (أ و ب) - (٤١) فقرات

(أ ، ب او د) - (٤٨) فقرات (أ ، ب او ج) (٥٥) فقرات

(أ ، ب او د) - (٦١) (أ ، ب او د) وذلك فيما يختص

بعدد الاشخاص المشمولين .

٢ - المواد (٤٤) ، (٦٥) ، (٦٦) او (٦٧) وذلك فيما يختص بمقايير

الاعانات .

٣ - الفقرات (أ) من البند (٢) من المادة (١٨) وذلك فيما يتعلق بمدة

اعانات المرض .

٤ - البند (٢) من المادة (٢٤) وذلك فيما يتعلق بمدة اعانات البطالة .

٥ - البند (٢) من المادة (٧١) وذلك فيما يتعلق بنسبة الدخول المترتبة

على اشتراكات تأمين المستخدمين المشمولين .

ويجب تقديم هذه الادلة مع مراعات الاقتراحات التي ابداءها مجلس

ادارة مكتب معمل الدولي قدر الامكان بغية تنسيق العمل وذلك فيما

يختص بتقديم هذه الادلة .

٢- على كل عضو يصدق على هذه الاتفاقية ان يرسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولى - فى فترات مناسبة وفوق ما يقرره مجلس الادارة - تقارير عن حالة التشريع وتطبيقه فيما يختص بأحكام كل من الابواب ٢ - ١٠ من الاتفاقية ولم يخصها العضو بذكر عند تصديقه او عند ارسال اخطار لاحق بموجب المادة (٤) .

مادة (٧٧)

١- لا تسرى هذه الاتفاقية لا على البحارة ولا على البحارة الصيادين ذلك لان احكاما لحماية هؤلاء البحارة والبحارة الصيادين قد قررها مؤتمر العمل الدولى وضمنها الاتفاقية الخاصة بالضمان الاجتماعى لرجال البحر عام ١٩٤٦ وفى الاتفاقية الخاصة بمعاشات رجال البحر عام ١٩٣٦ .

٢- لكل عضو ان يستثنى البحارة والبحارة الصيادين من اعداد اما المستخدمين او من افراد السكان العالمين او من المقيمين الداخلين فى حساب النسبة المئوية للعمال او المقيمين المشمولين عملا بأحكام اى من الابواب ٢- ١٠ التى يتناولها التصديق .

الباب الخامس عشر - احكام ختامية

مادة (٧٨)

ترسل وثائق التصديق الرسمية على هذه الاتفاقية الى المدير العام لمكتب العمل الدولى لتسجيلها .

مادة (٧٩)

١- لا تلزم هذه الاتفاقية الا اعضاء هيئة العمل الدولية ممن سجلت تصديقاتهم لدى المدير العام لمكتب العمل الدولى .

٢- تدخل هذه الاتفاقية دور التنفيذ بانقضاء اثنى عشر شهرا على تسجيل تصديق عضوين لدى المدير العام .

٣- وتسرى - فيما بعد - بالنسبة لاي عضو بانقضاء اثني عشر شهرا على تاريخ تسجيل تصديقه عليها .

مادة (٨٠)

١ يجب تضمين التصريحات التي تبلغ الى المدير العام لمكتب العمل الدولي تطبيقا للبند (٢) من المادة (٣٥) من دستور هيئة العمل الدوالية بياناً عن:
(أ) الاقاليم التي يتعهد العضو بتطبيق احكام هذه الاتفاقية عليها او بعض ابوابها بدون تعديل .

(ب) الاقاليم التي يتعهد بتطبيق احكام هذه الاتفاقية او بعض ابوابها مع تعديلات . ويذكر بيان هذه التعديلات .

(ج) الاقاليم التي لا تطبق عليها الاتفاقية . مع بيان الاسباب المبررة لذلك .
(د) الاقاليم التي يحتفظ بقراره بشأنها يتم بحث الحالة فيها بحثا دقيقا .
٢- تعتبر التعهدات المذكورة في الفقرات (أ و ب) من البند الاول من هذه المادة جزأ لا يتجزأ من التصديق ويكون لها ذات الاثر .

٣- يجوز لاي عضو ان يلغى كلياً او جزئياً بتصريح لاحق اي تحفظ في التصريح الاصلى المشار اليه في الفقرات (ب و ج و د) من البند (١) من هذه المادة .

٤- يجوز لاي عضو في اي وقت تكون فيه هذه الاتفاقية قابله للتعض عملاً بأحكام المادة (٨٢) ان يبعث الى المدير العام بتصريح جديد يعدل - في غير ما سبق - اي تصريح سابق وان يبين الحالة السائدة في اقاليم معينة .

مادة (٨١)

١- يجب ان تتضمن التصريحات المبلغة الى المدير العام لمكتب العمل الدولي بالتطبيق للبندين (٤ و ٥) من المادة ٣٥ من دستور هيئة العمل الدوليه ما اذا كانت احكام هذه الاتفاقية او احكام ابواب منها ستطبق في الاقاليم

بدون تعديلات او بتعديلات . واذا اشار التصريح الى ان تطبيق احكام هذه الاتفاقية او احكام ابواب منها سيكون بتعديلات فيجب ان يبين مدى هذه التعديلات .

- ٢- يجوز للعضو او للاعضاء او للسلطة الدولية المختصة - بتصريح لاحق - التنازل كلياً او جزئياً عن الحق في التمسك بتعديل تضمنه التصريح السابق .
- ٣- يجوز للعضو او للاعضاء او للسلطة الدولية المختصة في اى وقت تكون فيه هذه الاتفاقية قابلة للنقض تطبيقاً لاحكام المادة (٨٢) اخطار المدير العام بتصريح جديد يعدل - في غير ما سبق - منطوق اى تصريح سابق مع بيان الحالة السائدة بالنسبة لتطبيق هذه الاتفاقية ،

مادة (٨٢)

- ١- لكل عضو صدق على هذه الاتفاقية حق نقضها او نقض اى من ابوابها من ٢ الى ١٠ بعد مضي عشر سنوات من تاريخ دخولها دور التنفيذ وذلك بوثيقة ترسل الى المدير العام لمكتب العمل الدولى لتسجيلها . ولا يسرى مفعول هذا النقص الا بعد مضي سنة من تاريخ تسجيله .
- ٢- كل عضو صدق على هذه الاتفاقية ولم يستعمل حق النقص المخـول له بمقتضى هذه المادة خلال السنة التالية لانقضاء العشر السنوات المشار اليها في البند السابق يظل مرتبطاً بها لمدة عشر سنوات اخرى وبعدئذ يجوز له نقضها او نقض اى من ابوابها من ٢ الى ١٠ فى نهاية كل عشر سنوات وفقاً للشروط الواردة بهذه المادة .

مادة (٨٣)

- ١- على المدير العام لمكتب العمل الدولى ان يخطر جميع اعضاء هيئة العمل الدولية بتسجيل التصديقات والتصريحات ووثائق النقص التى تبلغ اليه من اعضاء الهيئة ،

٢ - على المدير العام لمكتب العمل الدولي عند اخطاره اعضاء هيئة العمل الدولية بالتصديق الثاني للمباغ اليه ، ان يوجه نظر الاعضاء الى التاريخ الذى تدخل فيه الاتفاقية دور التنفيذ .

مادة (٨٤)

يبلغ المدير العام لمكتب العمل الدولي السكرتير العام للأمم المتحدة بيانات كاملة ، لتسجيلها لديه وفقا لاحكام المادة (١٠٢) من ميثاق الأمم المتحدة ، عن كل التصديقات والتصريحات ووثائق النقض التى تسجل لديه وفق احكام المواد السابقة .

مادة (٨٥)

يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي ، كلما رأى ضرورة لذلك ، الى المؤتمر العام تقريرا عن تطبيق هذه الاتفاقية ، كما يبحث ما اذا كان هناك ما يدعو الى ادراج موضوع تعديلها كليا او جزئيا بجدول اعمال المؤتمر .

مادة (٨٦)

١ - اذا اقر المؤتمر اتفاقية جديدة معدلة لهذه الاتفاقية تعديلا كليا او جزئيا ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ما يلى ، فان :
أ) تصديق عضو على الاتفاقية الجديدة المعدلة يستتبع بحكم القانون ، وبفض النظر عن احكام المادة (٨٢) السابقة ، النقض المباشر لهذه الاتفاقية بشرط ان تكون الاتفاقية الجديدة المعدلة قد دخلت دور التنفيذ .

ب) اعتبارا من تاريخ دخول الاتفاقية الجديدة المعدلة دور التنفيذ ، تعتبر هذه الاتفاقية غير قابلة لتصديق الاعضاء عليها .

٢- وعلى اية حال تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول في شكلها ومحتواها
الحاليين بالنسبة للاعضاء الذين صدقوا عليها ولم يصدقوا على الاتفاقية
الجديدة المعدلة.

مادة (٨٧)

يعتبر كل من النصين الفرنسي والانجائيزى لهذه الاتفاقية نصا رسميا.

ملحق

التبويب الدولى النموذجى لكل صناعة فيما يختص بفروع
النشاط الاقتصادى

قائمة الفروع والابواب

الفروع: (صفر) ، الزراعة ، زراعة الغابات ، الصيد البرى ، صيد

الاسماك .

١ - الزراعة وتربية و انتاج الماشية .

٢ - الغابات واستغلالها .

٣ - الصيد البرى ، القنص بالافخاخ ، الاكثار من حيوانات

وطيور الصيد .

٤ - صيد الاسماك .

الفروع: (١) الصناعات الاستخراجية .

١١ - استخراج الفحم .

١٢ - استخراج المعادن .

١٣ - البترول الخام والغازات الطبيعية .

١٤ - استخراج حجر البناء والطمل والرمال .

١٩ - استخراج المسواد غير المعدنية وغير الواردة فى ابواب

اخرى .

الفروع: (٢ ، ٣) الصناعات المختلفة .

٢٠ - صناعات المواد الغذائية (باستثناء المشروبات)

٢١ - صناعة المشروبات .

- ٢٢ - صناعات التبغ .
٢٣ - صناعات النسيج .
٢٤ - صناعات الاحذية والملابس وغيرها من السلع
المصنوعة من مواد منسوجة .
٢٥ - صناعات الخشب والفلين ما عدا صناعة الاثاث .
٢٦ - صناعات الاثاث و ملحقاته .
٢٧ - صناعة الورق ومنتجاته .
٢٨ - الطباعة والنشر وما اليهما من صناعات فرعية .
٢٩ - صناعات الجلود والمصنوعات الجلدية ما عدا الاحذية .
٣٠ - صناعة المطاط .
٣١ - الصناعات الكيماوية ومنتجاتها .
٣٢ - صناعات مشتقات البترول والفحم .
٣٣ - صناعات المنتجات المنجمية غير المعدنية - ما عدا
مشتقات البترول والفحم .
٣٤ - الصناعات المعدنية الاساسية .
٣٥ - صناعة المنتجات المعدنية ما عدا الآلات ومعدات
النقل .
٣٦ - صناعة الآلات ما عدا الادوات الكهربية .
٣٧ - صناعة الآلات والاجهزة والمعدات والتوصيلات
الكهربية .
٣٨ - صناعة معدات النقل .
٣٩ - صناعات أخرى مختلفة .

الفرع : (٤) البناء .

٤٠ - البناء .

الفرع (٥) :الكهرباء والغاز والبخار والمياه والخدمات الصحية .

٥١ - الكهرباء والغاز والبخار .

٥٢ توريد المياه والخدمات الصحية .

الفرع (٦) :التجارة والاعمال المصرفية والتأمينات والعمليات المقاربية .

٦١ - تجارة الجملة والقطاعي .

٦٢ - البنوك والمؤسسات الاقتصادية .

٦٣ - التأمينات .

٦٤ - العمليات المقاربية .

الفرع (٧) :النقل والتخزين والمواصلات .

٧١ - النقل .

٧٢ - التخزين ومخازن الايداع .

٧٣ - المواصلات .

الفرع (٨) :الخدمات .

٨١ - الخدمات الحكومية .

٨٢ - الخدمات المقدمة للجمهور والمشروعات .

٨٣ - خدمات الترفيه .

٨٤ - الخدمات الشخصية .

الفرع (٩) :اوجه نشاط اخرى لم تعرف التعريف الملائم او المطابق:

٩٠ - اوجه نشاط لم تعرف التعريف الملائم او المطابق^(١)

(١) لم يصل الى علنا للان بان احدي الدول العربية قد صادقت على هذه الاتفاقية .

ملاحظة

احداث المعلومات الاحصائية (١)
العامّة الموجودة عن الضمان الاجتماعي
في العراق

من ١٩٦٦/٤/٣١ - ١٩٦٧/٢/٢١

المشمولون المسجلون من العمال - حوالي ١٢٥٠.٠٠٠ - ١٣٠.٠٠٠
والمشمولون من اصحاب العمل المسجلين « ٥١٠ » منهم « ٢٣٠ » في
القطاع العام و « ٢٨٠ » في القطاع الخاص
وقد بلغت الواردات في صندوق الضمان الاجتماعي « ٣٢٢١٩٤٦٣ »
مليون دينار و « ١٨٢ » فلساً خلال هذه الفترة
وان الاعانات المدفوعة خلال نفس الفترة بلغت (١٣٠٥١٣٠٥٠٠)
مليون دينار و « ٦٤٠ » فلساً

الفهرست

الباب الاول

فكرة عامة

عن الضمان الاجتماعي

الصفحة		
٢٨ - ٦	مفاهيم بهض مصطلحات الضمان الاجتماعي	الفصل الاول
١٢ - ٦	التأمين الاجتماعي	المبحث الاول
٢١ - ١٣	المساعدة الاجتماعية	المبحث الثاني
٢٨ - ٢١	الضمان الاجتماعي	المبحث الثالث
٥٢ - ٢٩	عوامل تطور الضمان الاجتماعي	الفصل الثاني
٢٣ - ٣٠	العوامل الطبيعية	المبحث الاول
٤١ - ٣٣	العوامل الاجتماعية	المبحث الثاني
٥٢ - ٤١	العوامل الاقتصادية	المبحث الثالث
٥٩ - ٥٣	شمول الضمان الاجتماعي	الفصل الثالث
٥٥ - ٥٣	المخاطر المشمولة بالضمان الاجتماعي	المبحث الاول
٥٩ - ٥٥	الاشخاص المشمولون بالضمان الاجتماعي	المبحث الثاني
٨٠ - ٦٠	تمويل الضمان الاجتماعي	الفصل الرابع

الصفحة		
٧٧ - ٧١	الطرق المالية لتغطية اعانات الضمان الاجتماعي	المبحث الاول
٨٠ - ٧٧	استثمار اموال الضمان الاجتماعي	المبحث الثاني
٨٨ - ٨١	خدمات الضمان الاجتماعي	الفصل الخامس
٨٤ - ٨٢	خدمات الضمان الاجتماعي الوقائية والعلاجية	المبحث الاول
٨٨ - ٨٤	خدمات الضمان الاجتماعي العيضية والنقدية	المبحث الثاني
٨٥ - ٨٤	الاعانات العيضية	الفرع الاول
٨٨ - ٨٥	الاعانات النقدية	الفرع الثاني
١١٩ - ٨٩	ادارة الضمان الاجتماعي	الفصل السادس
١٠١ - ٩٠	الادارة النيابية للضمان الاجتماعي	المبحث الاول
١١١ - ١٠١	الادارة الرسمية للضمان الاجتماعي	المبحث الثاني
١١٩ - ١١١	بعض الاحصائيات ذات العلاقة	ملاحظة

الباب الثاني

الضمان الاجتماعي

في العراق

١٢٦ - ١٢٢	الانظمة الاجتماعية الاقتصادية المتصلة بالضمان الاجتماعي بعد ١٤ تموز الى حين صدور قانون الضمان الاجتماعي الجديد	الفصل الاول
-----------	---	-------------

الصفحة		
١٢٧ - ١٤١	قانون الضمان الاجتماعي القديم والجديد رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤	الفصل الثاني
١٤٢ - ١٥٥	شمول الضمان الاجتماعي العراقي	الفصل الثالث
١٥٦ - ١٩٤	تمويل الضمان الاجتماعي العراقي	الفصل الرابع
١٥٧ - ١٧٢	المساهمة الخاصة اى مساهمة العمال واصحاب العمل	المبحث الاول
١٧٣ - ١٧٤	المساهمة العامة اى مساهمة الدولة	المبحث الثاني
١٧٤ - ١٧٩	احتياطي او استثمار اموال الضمان الاجتماعي العراقي	المبحث الثالث
١٧٥ - ١٧٦	الاحتياطي في صندوق الضمان الاجتماعي العراقي	الفرع الاول
١٧٦ - ١٧٩	استثمار اموال الضمان الاجتماعي العراقي	الفرع الثاني
١٧٩ - ١٩١	ميزانية الضمان الاجتماعي وتدقيق حساباته وبعض الجداول الاحصائية	المبحث الرابع
١٩٢ - ١٩٣	تمويل صندوق الصحة والزرفيه الاجتماعي	المبحث الخامس
١٩٤ - ١٩٤	حول شمول الضمان الاجتماعي	ملاحظة هامة
١٩٥ - ٢٥١	اعانات الضمان الاجتماعي	الفصل الخامس
٢٠٠ - ٢٠٨	اعانة الولادة	المبحث الاول

الصفحة

٢٠٧ - ٢٠١	اعانة الولادة المؤقتة	الفرع الاول
٢٠٨ - ٢٠٧	اعانة الولادة المقطوعة	الفرع الثاني
٢١٢ - ٢٠٨	اعانة المرض	المبحث الثاني
٢٣٣ - ٢١٢	اعانة اصابات العمل	المبحث الثالث
٢٢٠ - ٢١٩	معاش العطل المؤقت	الفرع الاول
٢٢٢ - ٢٢٠	مكافاة العطل الدائم	الفرع الثاني
٢٢٤ - ٢٢٢	معاش العطل الدائم	الفرع الثالث
٢٢٤ - ٢٢٤	معاش خلف العامل المصاب المتوفى	الفرع الرابع
٢٢٦ - ٢٢٤	اعانة دفن العامل المصاب المتوفى	الفرع الخامس
٢٣٣ - ٢٢٧	جدول العطل العضوى و جدول الامراض المنبئة	جدول العطل
٢٣٦ - ٢٣٤	معاش العجز	المبحث الرابع
٢٤١ - ٢٣٧	معاش الشيخوخة	المبحث الخامس
٢٤٣ - ٢٤١	اعانة الوفاة	المبحث السادس
٢٥١ - ٢٤٣	معاش الخلف	المبحث السابع
٢٤٩ - ٢٤٤	معاش الخلف لفرعى العجز والشيخوخة	الفرع الاول
٢٥١ - ٢٤٩	معاش الخلف لفرع اصابات العمل	الفرع الثاني
٢٧٠ - ٢٥٢	ادارة الضمان الاجتماعى العراقى	الفصل السادس
٢٦٠ - ٢٥٣	مجلس ادارة الضمان الاجتماعى	المبحث الاول
٢٦٢ - ٢٦٠	مدير عام مؤسسة الضمان الاجتماعى	المبحث الثاني

الصفحة		
٢٦٣ - ٢٦٢	موظفو ومستخدمو مؤسسة الضمان الاجتماعي	المبحث الثالث
٢٦٥ - ٢٦٣	الهيكل الإداري لمؤسسة الضمان الاجتماعي	المبحث الرابع
٢٧٠ - ٢٦٥	حسم منازعات الضمان الاجتماعي	المبحث الخامس
٢٦٦ - ٢٦٦	محاكم العمل والمحاكم البدائية	الفرع الاول
٢٦٨ - ٢٦٧	اللجنة الطبية الاستئنافية	الفرع الثاني
٢٧٠ - ٢٦٨	وزير العمل والشؤون الاجتماعية	الفرع الثالث
٢٧٧ - ٢٧١	احكام انتقالية من القانون القديم الى القانون الجديد	الفصل السابع
٢٧٢ - ٢٧١	فيما يتعلق بالاشتراكات	المبحث الاول
٢٧٣ - ٢٧٢	فيما يتعلق بتصفية حقوق المضمونين	المبحث الثاني
٢٧٧ - ٢٧٤	فيما يتعلق بمعاش الشيخوخة	المبحث الثالث
٢٨٠ - ٢٧٨	عقوبات الضمان الاجتماعي	الفصل الثامن

الباب الثالث

نصوص

قانون الضمان الاجتماعي العراقي

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته

وانظمته وتعليماته لغاية

١٩٦٧/٩/٣٠

والاتفاقية الدولية للحد الأدنى

للضمان الاجتماعي رقم

١٠٢ لسنة ١٩٥٢

الصفحة
٢٨٢ - ٣٣٥
٣٣٦ - ٣٣٩
٣٤٠ - ٣٤٣
٣٤٤ - ٣٥٢
٣٥٣ - ٣٥٥

- ١ - قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته
- ٢ - نظام مجلس ادارة الضمان الاجتماعي رقم ٥ لسنة ١٩٦٥
- ٣ - نظام الخدمة المضمونة رقم ٥ لسنة ١٩٦٦
- ٤ - نظام تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي رقم ١٤ لسنة ١٩٦٦
- ٥ - تعليمات مؤسسة الضمان الاجتماعي رقم (١) لسنة ١٩٦٦ المعدلة بالتعليمات رقم (٥) لسنة ١٩٦٧ بشأن دفع منحة الدفن

الصفحة	
٣٥٧ - ٣٥٦	٦٣ - تعليمات رقم (٢) لسنة ١٩٦٧ المعدلة بالتعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٦٧ بشأن التحكيم في الخلافات الناشئة عن تطبيق قانون الضمان الاجتماعي
٣٥٩ - ٣٥٨	٧ - بيان رقم (١) لسنة ١٩٦٦ حول تعيين اللجان الطبية الرسمية والاطباء المخولين لاغراض تطبيق قانون الضمان الاجتماعي
٣٦٥ - ٣٦٠	٨ - بيان رقم (٢) لسنة ١٩٦٦ ارشادات لاصحاب العمل بما في ذلك الدوائر الرسمية وشبه الرسمية حول تطبيق قانون الضمان الاجتماعي
٣٦٦ - ٣٦٦	٩ - بيانات وزارية تعدل ارقام بيانات سابقة
٣٦٧ - ٣٦٧	١٠ - تعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ بشأن المرض
٣٧٠ - ٣٦٨	١١ - تعليمات رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ بشأن الوقاية من اصابات العمل
٤١٥ - ٣٧١	الاتفاقية الدولية على الحد الادنى للضمان الاجتماعي رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢
٤٢٣ - ٤١٧	الفهرست

ملحق هام

لقد بدأنا بالكتابة في قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ منذ صدوره في تشرين الاول عام ١٩٦٤ ، وقد انتهينا منه في منتصف عام ١٩٦٧ وبعد أن اتمنا طبع الكتاب والفهرست له صدر التعديل الثالث لنفس القانون لذا نثبت هنا لأهميته وبغية التذليل على صدق قولنا سابقاً بوجود النقائص والثغرات فيه في مجالات كثيرة من كتابتنا هذا الأمر الذي اضطر الجهات المختصة الى اجراء بعض التعديلات عليه في القانون التالي الذي صدر لسد بعض هذه النقائص والثغرات مع أنه قد جاءت في هذا التعديل نقائص وعيوب جديدة اخرى سنشير اليها في بحث مستقل فيما بعد ونرجو أن يأتي اليوم الذي يعمم نظام الضمان الاجتماعي ايس على جميع العمال فقط بل وعلى جميع الناس ايضاً لانه من حقهم على الدولة جميعاً في ظل الدولة التي باتت تفخر بأن تسمى « دولة الضمان الاجتماعي » في العصر الحديث .

وقد صدر ايضاً نظام برقم ٦ لسنة ١٩٦٨ يعدل نظام الخدمة المضمونة رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ .

كما صدر نظام ترك الخدمة المضمونة برقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ وهما نحن نثبت نصوص كل ذلك لأهميته دون التعليق عليه الى حين بحثه فيما بعد .

رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٨

قانون

التعديل الثالث لقانون الضمان الاجتماعي

رقم ١٤٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة (٤٤) من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية وبموافقة مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :-

المادة الاولى - ١ - تُلغى الفقرات (٨) و (٩) و (١٠) من المادة الاولى من القانون وتحل محلها الفقرات التالية :-

٨- العمل العرضى أو الطارىء - هو العمل الذى يعرض لصاحب عمل مشمول بالضمان الإلزامى ويكون خارجاً عن نطاق عمله على أن لا تزيد المدة المقررة لانجازه على ستة أشهر .

٩- العمل الموقت - هو العمل المحدد بوقت بحيث لا تزيد المدة المقررة لانجازه على ستة أشهر ويعتبر استخدام الاجراء لدى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية لمدة لا تزيد على ستة أشهر من الاعمال الموقته والمجلس اعتباراً أى عمل ذى طبيعة خاصة - تجمله فى مصاف العمل العرضى أو الطارىء أو العمل الموقت - من الاعمال الموقته بقرار منه .

١٠- العمل الموسمى - هو العمل ذو الطبيعة التى تجعل انجازه مقيداً بمواسم وأوقات معينة من السنة على أن لا تزيد مدته على ستة أشهر .

ب- تلغى النسبة (١٥٪) الواردة في الفقرة (١٤) من المادة الاولى من القانون وتحل محلها النسبة (٥٪).

المادة الثانية - تخفض النسبة (٣٣٪) الواردة في الفقرة (١ - ب) من

المادة الثانية عشرة من القانون الى (٢٥٪) اعتبارا من ١ - ٩ - ١٩٦٨ .

المادة الثالثة - تضاف فقرة ثالثة ورابعة الى المادة (٢٨) من القانون

كما يلي :-

٣ - لصاحب العمل عند مطالبته بالمبلغ المترتب عن التأخير وفق الفقرة

الاولى من هذه المادة ان يعترض لدى المؤسسة خلال ثلاثين يوما

من تاريخ تبلغه بكتابة المطالبة والا فيصبح المبلغ مستحقا وواجب

الاداء .

٤ - اذا وجد المجلس ان صاحب العمل قد تأخر عن تسديد الاشتراكات

لعذر مشروع يقتنع به بعد تأكده من حسن نية صاحب العمل فله

ان يعفيه من تسديد المبلغ المترتب عن التأخير كلا او بهضا بشرط

ان يكون قد سدد جميع الاشتراكات المستحقة عليه عند النظر في

طلبه ويشمل ذلك التأخيرات التي بدأت منذ ١-٤-١٩٦٦ .

المادة الرابعة - تضاف الجملة (وتعتبر هذه الايام اجازة خاصة) الى آخر

الفقرة الثالثة من المادة (٤٣) من القانون .

المادة الخامسة - تلغى النسبة (١٥٪) الواردة في المادة (٤٦) وتحل محلها

النسبة (٥٪) .

المادة السادسة - تلغى الفقرة الاولى من المادة التاسعة والاربعين من

القانون ويحل محلها ما يلي :-

١ - اذا حدثت الاصابة التي يستحق عنها تقاضى الاعانة وفق احكام هذا

القانون بفعل شخص ثالث فعلى المؤسسة ان تدفع للشخص المضمون

او لعياله الاعانة المنصوص عليها فيه و اذا حكمت المحكمة للشخص المضمون او لعياله بالتعويض فعلى المؤسسة ان تسترد مبلغه من مبالغ الاعانة اما اذا لم تحكم المحكمة لعدم المطالبة او التنازل عنه فلمؤسسة ان ترجع على الشخص الثالث بالضرر الذى يلحقه من جراء الاصابة ويقدر مبلغه بما لا يتجاوز النسب المقررة فى قانون العمل بالنسبة للتعويض عن اصابات العمل . ويجوز للجلس ان يقرر صرف النظر عن مطالبة الشخص الثالث بالضرر او يعفيه عنه كلا او بعضا اذا اعتقد ان حالته المالية سيئة جداً او اذا توفى ولم يترك مالا او اذا كان مجهول المحل بجملة تامة .

المادة السابعة - تضاف فقرة ثالثة الى المادة (٥٢) من القانون كما يلى :-
٣ - اذا كانت الاشتراكات التى حسبت المكافأة بموجبها فاتجئة كلا او بعضا عن تحويل الرصيد وفق المادة (٦٨) من القانون وكانت المكافأة المحسوبة وفق الفقرة الارلى من هذه المادة تقل عن مبلغ الرصيد المذكور فتكون مكافأة الشيوخة او الخلف مساوية لمبلغ هذا الرصيد اذ اخصه الشخص المضمون من الاشتراكات المدفوعة عنه مدة شموله بالقانون بعد طرح اى مبالغ تسلمه بموجبها منها ويعاد النظر فى مكافأة الشيوخة او الخلف التى صرفت اعتبارا من التاريخ المعين والنى ينطبق عليها حكم هذه الفقرة حيث تحسب مجددا بموجبها ويدفع الفرق الى المستحقين بعد تقديم طلب بذلك .

المادة الثامنة - تضاف فقرة ثالثة الى المادة (٥٩) من القانون كما يلى :-
٣ - اذا احيل الخلاف الى التحكيم فعلى الطرف المعارض ان يدفع للمؤسسة تأمينات نقدية قدرها عشرين دينارا على ان ترد اليه اذا صدر قرار التحكيم لصالحه وتضمن القرار اعادة المبلغ اليه والا فيعتبر المبلغ ايرادا للمؤسسة .

المادة التاسعة - تضاف فقرة خامسة الى المادة (٦٠) من القانون كما يلي :-
٥ - تنظر اللجنة الطبية الاستثنائية في القضايا المعروضة عليها على وجه الاستعجال بعد اوقات الدوام الرسمي لقاء مخصصات يقررها الوزير بتعليمات .

المادة العاشرة - تلغى الفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من المادة (٦٧) من القانون وتحل محلها الفقرة الثانية التالية :-

٢ - اذا استمرت خدمة الشخص المضمون منذ ١-٤-١٩٦٦ ثم انتهت باعتزاله العمل خلال الفترة الواقعة بين ٣١-١٢-١٩٦٧ وغاية يوم ٣١-٣-١٩٦٩ بعد بلوغه سن الشيخوخة الوارد في المادة (٢٧) من القانون ولم تتوفر لديه ال (١٥٠) اشتراكا المشترطة لاستحقاقه تقاعد الشيخوخة الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة وقدم طلبا بتخصيص تقاعد الشيخوخة فعليه ان يدفع المؤسسة مبلغا يعادل الاشتراكات التي تكمل ال (١٥٠) اشتراكا المذكورة وفق الصنف الذي دفع او استحق آخر اشتراك بموجبه زائدا (٠/٥٠) من هذا المبلغ وعندما يجرى الاستحقاق القانوني للتقاعد على اساس توفر تلك الاشتراكات والمدير العام في حالة عدم تمكن ذى العلاقة من تسديد المبلغ دفعة واحدة ان يقرر تقسيطه شهريا بمحدود ربع الراتب التقاعدي واستقطاعه من هذا الراتب حتى يتم تسديده ويلزم صاحب العمل بدفع المبلغ المذكور الى المؤسسة بدل الشخص المضمون اذا كان اعتزاله للعمل نتيجة قيام صاحب العمل بانهاء خدمته لبلوغه الخامسة والسبعين من العمر وفق القانون رقم (١٧٥) لسنة ١٩٦٧/ (قانون تعديل قانون ذيل قانون العمل) او نتيجة وفاته عدا اصابة العمل ولا يحق لصاحب العمل الرجوع بالمبلغ المذكور على الشخص المضمون او خلفه .

اما اذا لم يرغب الشخص او خلفه بالاستفادة من احكام هذه الفقرة وطلب المكافاة فيجاب الى طلبه ولا يجوز بعد ذلك تطبيق احكام هذه الفقرة بحقه .

وتطبق احكام هذه الفقرة على القضايا التي تشملها وان كانت قد صدرت قرارات تخصيص رواتب تقاعدية او مكافآت بشأنها ان كانت واقعة ضمن المدة المبينة اعلاه وتعالج كيفية استرداد مبالغ المكافاة المصروفة بتعليمات .

المادة الحادية عشرة - كل شخص اعتزل العمل او توفي قبل ٣١-١٢-١٩٦٧ وكان قد صدر قرار باستحقاقه او خلفه راتبا تقاعديا من الصنف الاول وفق المادة (٦٧) من القانون يزداد الراتب المذكور الى الصنف الثاني اعتبارا من ١-١-١٩٦٨ .

المادة الثانية عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة الثالثة عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم الخامس من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٧ المصادف لليوم الرابع من شهر آذار لسنة ١٩٦٨ .

الاسباب الموجبة

١ - لما كان القانون لم يعرف الاعمال العرضية والموقفة والموسمية وانما احال الامر الى قانون العمل وحيث ان القانون الاخير لم يعرفها في باب التعاريف وللصعوبات التي مرت عند التطبيق فقد وضعت تعاريف لتلك الاعمال .

٢ - حيث ان نسبة العطل (١٥٪) المقتضية لنيل مكافاة اصابة العمل عالية فقد خفضت الى (٥٪) حتى لا يحرم من كانت درجة عطله بين (٥٪) و (١٤٪) من المكافاة .

- ٣ - لوحظ نتيجة تطبيق المادة (٢٨) من القانون انها لم تنطبق الى تأخير دفع الاشتراكات امذر مشروع مقرون بحسن النية واخذة بنظر الاعتبار في عدم فرض الغرامة التأخيرية ولاجله وضعت فقرة تعالج ذلك لكي لا يستوى من توفر لديه هذا العذر مع المخالفين لاحكام القانون كما حددت مدة للاعتراض .
- ٤ - وجد نتيجة حساب مكافآت بعض الاشخاص انها اقل من ارسدتهم حسب القانون القديم فوضع نص لرفع هذا العيب عن امثال هؤلاء .
- ٥ - لما كان التحكيم يكلف المؤسسة مالا فقد وضع رسم على المعارض في حالة خسرانه القضية .
- ٦ - لوحظ ان بعض اعضاء اللجنة الطبية يتكلمون في حضور اجتماعاتها بما يعرف سير اعمالها لكثرة الاعمال المناطة بالاطباء الموظفين خلال الدوام الرسمي لذا قد نص على ان اجتماعها يكون بعد اوقات الدوام وبمخصصات تلافيا لذلك .
- ٧ - وجد عند التطبيق ان المادة (٦٧) من القانون لم تشمل بعض الاشخاص الذين شرعت تلك الفقرة من اجلهم فاجرى التعديل لانصافهم . هذا بالاضافة الى تأمين الرواتب التقاعدية للاشخاص المضمونين الذين سقنهم خدماتهم بموجب قانون تعديل ذيل قانون العمل رقم (١٧٥) لسنة ١٩٦٧ .
- ٨ - نظرا لما قرره الحكومة لتوسيع نطاق تطبيق احكام القانون على عدد كبير من العمال فقد ارتوى تخفيض النسبة المئوية لمساهمتها في الاشتراكات الى (٢٥٪) بدلا من (٣٣٪) حتى يبقى المبلغ الذي تدفعه الخزينة العامة سنويا للمؤسسة مقاربا لمعدله قبل زيارة عدد المشمولين باحكام القانون المذكور . (١)

رقم ٦ لسنة ١٩٦٨

نظام

تعديل نظام الخدمة المضمونة رقم (٥) لسنة ١٩٦٦

بأسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى احكام المادة الخامسة من القانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل وبناء على ما عرضه وزير العمل الشؤون الاجتماعية ووافق عليه مجلس الوزراء .

امر بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - يلغى البنود (ا . ب) من الفقرة الاولى من المادة الثالثة من نظام الخدمة المضمونة رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ ويحل محلها ما يلي .

١ - المستخدمون لدى اصحاب الاعمال الذين يستخدمون عشرين مستخدماً فأكثر .

٢ - عندما يكون لصاحب العمل اكثر من محل عمل واحد فرعاً كان او محلاً رئيساً في لواء واحد او اكثر فيعتبر مجموع المستخدمين فيها افرض العدد المقرر اعلاه .

المادة الثانية - ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية وينفذ اعتباراً من

١ - ٩ - ١٩٦٨ .

المادة الثالثة - على الوزراء تنفيذ هذا النظام كسب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر ذي العقدة لسنة ١٣٨٧ المصادف لليوم الحادي والعشرين من شهر شباط لسنة ١٩٦٨ (١) .

نظام

ترك الخدمة المضمونة

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة (٦٩) من قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل وبنسب على ما عرضه وزير العمل والشؤون الاجتماعية وقره مجلس الوزراء .

امر بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تعتبر الحالات التالية خروجاً عن نطاق سريان القانون بصورة نهائية .

١ - ترك المرأة الخدمة المضمونة باختيارها خلال ستة اشهر من تاريخ عقد زواجها او خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انجابها الطفل الاول .

٢ - التحاق الشخص بخدمة خاضعة لاي من قوانين التقاعد المدنية او العسكرية بعد تركه الخدمة المضمونة وتثبته ان كان موظفاً او مرور سنة واحدة على النحاقه ان كان مستخدماً او متطوعاً في الجيش .

٣ - ترك الشخص الخدمة المضمونة افرض الدراسة لمدة لا تقل عن سنتين دراسيتين واجتيازه الامتحان فيهما .

٤ - ترك الشخص الخدمة المضمونة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية .
المادة الثانية - لكل من توفرت فيه احدى الحالات المذكورة في المادة الاولى ولم يستحق تقاعداً او مكافأة وفق قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٤٠)

لسنة ١٩٦٤ المعدل ان يتقدم بطلب الى اى من دوائر الضمان الاجتماعى خلال ستة اشهر من توفرها ولا يقبل اى طلب بعد مرور هذه المدة الا بعذر يقبله المدير العام على ان لا يقبل العذر بعد مرور سنة واحدة مهما كانت الاسباب. المادة الثالثة - للمدير العام ان يصرف لمن يقبل طلبه وفق المادة الثانية رصيد الضمان الاجتماعى المقيد له بموجب قانون الضمان الاجتماعى رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٦ المعدل .

المادة الرابعة - ١ - اذا توفى المستحق وفق هذا النظام قبل تسلمه المبلغ فيوزع استحقاقه على من كان يعيلهم بالطريقة التى توزع فيها مكافاة الخلف الواردة فى قانون الضمان الاجتماعى رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل .

٢ - اذا توفى من توفرت فيه احدى الحالات المنصوص عليها فى المادة الاولى قبل ان يقدم الطلب وخلال المدة المقررة لتقديمه فيحق لمن كان يعيلهم تقديم طلب بذلك خلال سنة واحدة من تاريخ وفاته وللمدير العام قبول الطلب بعد تلك المدة اذا حال مانع شرعى دون تقديمه ويوزع الاستحقاق عليهم بالطريقة الواردة فى الفقرة الاولى من هذه المادة .

٣ - اذا ترتب على هذه الوفاة استحقاق من كان يعيلهم المتوفى تقاعدا او مكافاة خلف وفق قانون الضمان الاجتماعى رقم (١٤٠) لسنة ١٩٦٤ المعدل فيجرى استحقاقهم بوجبه لا بموجب هذا النظام .

المادة الخامسة - يوقف صرف المبلغ المستحق وفق هذا النظام للشخص الموجود خارج العراق ويجوز للمدير العام ان يقرر صرفه لمن يعيلهم هذا الشخص اذا كانوا مقيمين فى العراق ويوزع عليهم بالطريقة الواردة فى الفقرة الاولى من المادة الرابعة .

المادة السادسة - يعتبر ما يدفع وفق هذا النظام تصفية لحساب الشخص المضمون بصورة نهائية واسقاطا لاستحقاقه المترتب بموجب القانون

المادة السابعة - تنفيذ المبالغ المدفوعة وفق هذا النظام في حساب خاص
وتصرف على باب الالتزامات القانونية .

المادة الثامنة - على صاحب العلاقة تقديم الطلب بالشكل والكيفية التي
يقررها المدير العام بتعليمات خاصة .

المادة التاسعة - للمدير العام اصدار التعليمات والبيانات اللازمة لتسهيل
تطبيق احكام هذا النظام

المادة العاشرة - يعمل بموجبه اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .

المادة الحادية عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر محرم سنة ١٣٨٨ المصادف لليوم
الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٦٨ (١)

تصحيح اهم الاغلاط

الصفحة	السطر	الغلط	التصحيح
٥	العنوان	عامه	عامه
١٩	٥	القديه	القديه
٢٢	١١	محل	محل
٢٧	٢	وللافراد	للافراد
٢٦	٢٢	لا بد	على
٣٩	٤	مشاكل	ومشاكل
٤٣	الاخير	١٨٨٣	١٨٨١
٨١	١١	لا طمئنانهم	لا طمئنانهم
٨٣	١	القديه	النقديه
٨٤	٢	تفطيتها	تفطيتها
٨٥	قبل الاخير	ينصرف	يتصرف
٩٣	١٣	الاقليمية	الاقليمية
١١١	٨	الزعات	الزاعات
١١٢	١٧	قيسه	قيمه
١٥٧	عنوان المبحث ، المساهمة الخاص ، المساهمة الخاصة		
١٦٣	الاخير	عن أن	أن
١٧٣	١٤	نقوى	نقوى
١٨٦	١٣	١٧٤٠٣١٦١	١٧٩٠٣١٦١

التصحيح	الغلط	السطر	الصفحة
٤٦٧٠٠٠٠٠٠	٥٦٧٠٠٠٠٠٠	٣	١٩٠
الفصل الخامس	الفصل الثالث	عنوان الفصل	١٩٥
الإياب	الايام	١٢	١٢٢
او	از	١٧	٢١٧
اوسع في المعنى	اوسع في من	١٣	٢٢٠
من هذا	هذا المعنى		
وفاته	فاته	١٣	٢٤٨
ادارة الضمان	—	عنوان الفصل	٢٥٢
الاجتماعى			
للبنك	للبك	١٩	٢٥٤
للمؤسسة	للمسه	٩	٢٦١
وتسليمها الى	وتسليمها الى	٢٠٠	٢٩٩
مواردم	عواردم	٦	٣٧٤
المقررة	المقرر	١٢	٣٧٧
العامل	العائل	٨	٤٠٠



آثار

الدكتور صادق مهدي السعيد

المطبوعة

- ١ - محاضرات في شرح قانون الانتخابات النيابية. مطبعة المعارف بغداد ١٩٤٦
- ٢ - موجز شرح قانون الضمان الاجتماعي العراقي . مطبعة دار الفكر العربي القاهرة ١٩٥٦
- ٣ - الضمان الاجتماعي ، دراسة مقارنة ، وتطبيقه في العراق . مطبعة دار الفكر العربي القاهرة ١٩٥٧
- ٤ - واجب الدولة في ضمان معيشة الفرد وحماية العائلة بضمن اجتماعي . مطبعة البرهان بغداد ١٩٥٩
- ٥ - اقتصاد وتشريع العمل . مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٠
- ٦ - منظمة العمل الدولية والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٠
- ٧ - كيف يجب ان تضمن الجمهورية العراقية العيش والامن والإستقرار للمواطنين د بغداد ١٩٦٠
- ٨ - نقابات العمال في العراق . د بغداد ١٩٦١
- ٩ - منازعات العمل الجماعية ، الاضرابات ، التوفيق والتحكيم . د بغداد ١٩٦١
- ١٠ - اقتصاد العمل العراقي . د بغداد ١٩٦١
- ١١ - شؤون العمال في الضمان الاجتماعي والعمل في العراق . د بغداد ١٩٦٢
- ١٢ - من واجبات وحقوق العمال واصحاب العمل في العراق . د بغداد ١٩٦٢

- ١٣ - حقوق الانسان في العمل والعيش . د بغداد ١٩٦٣
١٤ - اقتصاد العمل الزراعي في العراق . د بغداد ١٩٦٣
١٥ - اصول التأمين الاجتماعي وتطبيقاته الاولى . د بغداد ١٩٦٤
١٦ - العمل والضمان الاجتماعي في الاسلام . د بغداد ١٩٦٥
١٧ - اقتصاد العمل الاجتماعي د بغداد ١٩٦٦
١٨ - بعض آثار الضمان الاجتماعي الاقتصادية . مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧
١٩ - الضمان الاجتماعي وقانون الضمان مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٨
الاجتماعي العراقي .

تصحيح غلطة مهمة

الصفحة	السطر	الغلط	الصحيح
٢٣٥-٢٣٦	الجدول العمود الثالث	الاضافة عن كل (٥٠) اشتراكاً اسبوعياً بعد (٧٥٠) اشتراكاً	الاضافة عن كل (٥٠) اشتراكاً اسبوعياً بعد (٧٥٠) اشتراكاً فلس دينار
		٪١٠٠	/ ١٠٠
		٪١٨٠	/ ١٨٠
		٪٣٠٠	/ ٣٠٠
		٪٤٣٠	/ ٤٣٠
		٪٥٥٠	/ ٥٥٠

Chapitre - viii - Règles Transitoires

271

Troisieme Partie

Les legislations de Securite Sociale Irakiennes et Inetrnationales

<u>Titre Premier - les Dispositions de la Legislation</u>	283
de Sécurité Sociale Irakienne.	
<u>Titre - ii - la Convention Internationale de Norme</u>	
Minimum de la Sécurité Sociale no 102 de 1952	371

Table des matières

Chapitre -vi-

l' Administration de le Sécurité Sociale	
section -i- Administration Rebrésentative	- 90
section -ii- Administration Publique	- 101

Deuxieme Partie

La Securite Sociale

En Irak

selon la Loi no 140 de 10 - 10 1964

entree en viqueur en 1-4- 1966

<u>Chapitre Premier, - les Legislation des</u> Protectionns sociales Economiques en Dehors de La loi de Sécurité Sociale Depuis -14- juillet 1958 .	- 122
<u>Chapitre - ii - Annulation de la loi de Sécurité</u> sociale - no 27 d 1956 et la Promulgation de la loi de Sécurité Sociale no 140 de 1964	- 137
<u>Chapitre - iii - le Champ d'Application de la</u> Sécurité Sociale en Irak	- 142
<u>Chapitre - iv - le Financement de la Sécurité</u> Sociale en Irak.	- 156
<u>Chapitre . v - les prestations de la Sécurité</u> Sociale en Irak.	125
<u>Chapitre - vi - l'Administration de la Sécurité</u> Sociale en Irak	- 252
<u>Shapitre . vii - le Contentieux de le Sécurité</u> Sociale en Irak.	

Table Des Matieres

Premiere Partie

LA Notion Generale de la Securite Sociale

Chapitre Premier - Définition.

section -i- Qu'est - ce que l'Assurance Sociale	- 6
section -ii- Qu'est - ce que l'Assistance Sociale	- 12
section -iii- Qu'est - ce que la Sécurité Sociale	- 21

Chapitre -ii- les Facteurs du Développement

de la sécurité sociale	- 29
section -i- les Facteurs Naturels	- 30
section -ii- les Facteurs Sociaux	- 33
section -iii- les Facteurs Economiques	- 41

Chapitre -iii- le Champ d'application de la Sécurité Sociale

Section -i- les lieux, les Risques et les Besoins Couverts	- 53
section -ii- les Personnes Couvertes	- 55

Chapitre -iv- le Financement de la Sécurité Sociale.

section -i- Cotisations et Participation Publique	- 60
section -ii- Opérations Financières de Recouvrir les Prestations	- 71
section -iii- l'Emploi et l'Investissement des Fonds de Sécurité Sociale	- 77

Chapitre -v- les Prestations de Sécurité Sociale

Section -i- les Prestations Preventives et Curatives	- 82
Section -ii- les Prestations en espèce et en Nature	- 84

14. Economie du Travail Agricole en Irak.
Al-Ma'aref Press-Bagdad 1963
51. The Origin of Social Insurance And its First Applications
Al-Ma'aref Press-Bagdad 1964
16. Le Travail et la Sécurité Sociale en Islam.
Al-Ma'aref Press-Bagdad 1965 - 1966
17. Les Effets Economiques de Sécurité Sociale.
Dar el-Ourauba Press-Bagdad 1967
18. La Sécurité Social et la loi Irakienne de Sécurité
Social no 140 d 1964. Al-ma'aref Press Bagdad 1968

OEUVRES
DU MÊME AUTEUR
Dr. SADEK M. EL - SAID
L'UNIVERSITÉ
DE BAGDAD

1. La loi D'Élection Parlementaire en Irak.
Al-Ma'aref Press-Bagdad 1946
2. La loi de Sécurité Social en Irak. le Caire 1956
3. La Sécurité Social Etude Comprrée et son Application
en Irak. le Caire 1957
4. Le Devoir de État de garantir les moyens d'existence
Pour les individus et la protection de la famille par la
Sécurité sociale. Bagdad el-Burhanne Press 1959
5. Cours D'economie et de Legislation du Travail.
Al-Ma'arf Press-Bagdad 1959 - 1960
6. Organisation Internationale du Travail et Association
De Sécurité Sociale. Al-Ma'arif Press Bagdad 1960
7. Deux Projets de Sécurité Social Pour L'Irak l'un Pour
La Protection de la Famille, at l'autre pour toute la
Population. Al-Ma'aref Press-Bagdad 1961
8. Trade Unions in Iraq Al-Ma'aref Press-Bagdad 1961
9. Les Conflits Collectifs du Travail, la Grève, la Concili-
ation, et L'arbitrage. Al-Ma'aref Press-Bagdad 1961
10. Cours D'economie du Travail en Irak.
Al-Ma'aref Press- Bagdad 1961
11. Les Affaires Ouvrieres Dans le Domaine du Travail et
de Sécurité Sociale en Irak.
Al-Ma'aref Press-Bagdad 1962
12. Droits et Obligations des Ouvriers et des Employeurs
en Irak. Al-Ma'aref Press-Bagdad 1962
13. Résumé de la Théorie de L'origine des Droits de ,
L'homme au Travail et aux Moyens de Subsistance.
Al-Ma'aref Press-Bagdad 1963

SÉCURITÉ SOCIALE
ET
LA LOI DE SÉCURITÉ SOCIALE
En Irak

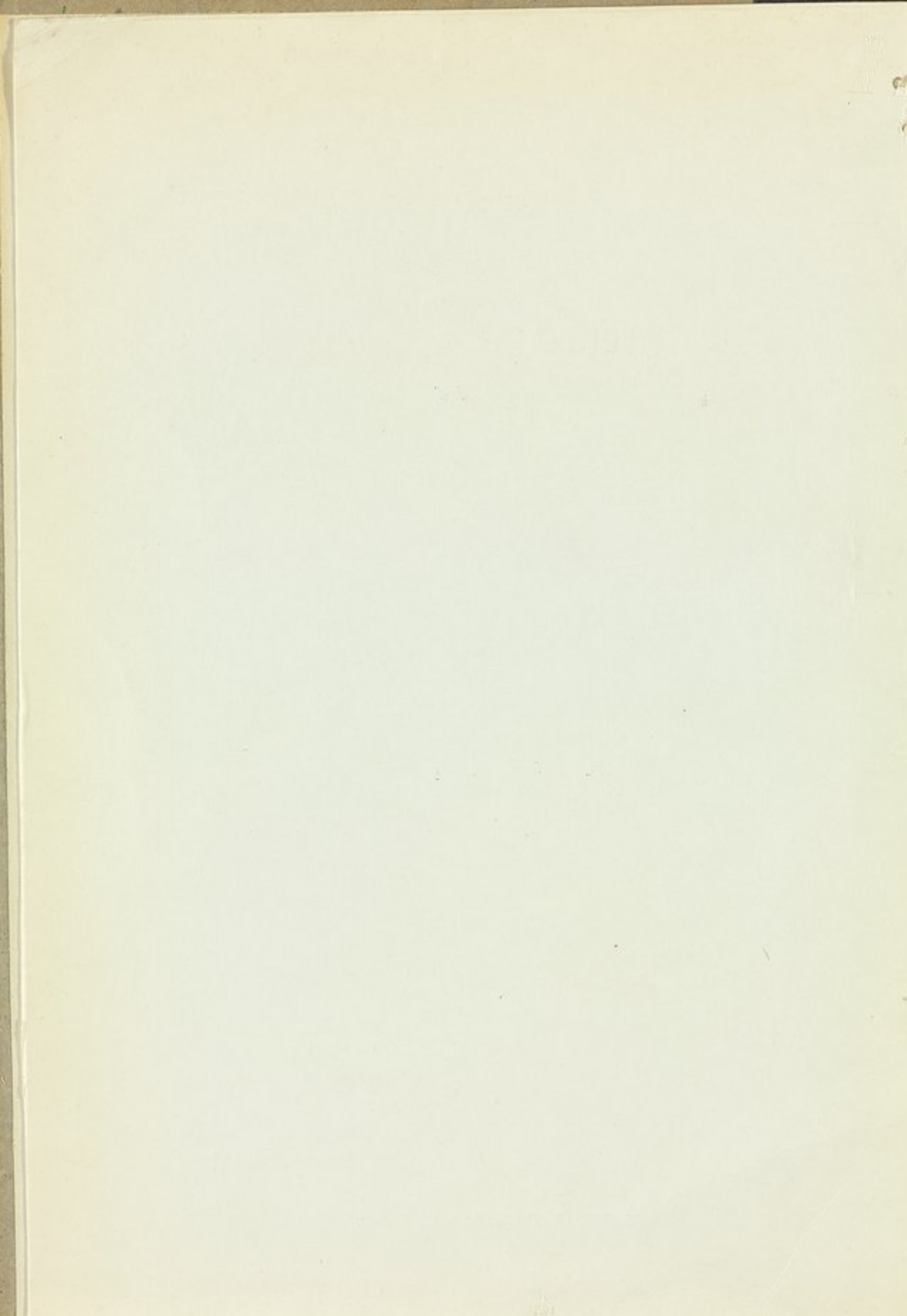
PAR

DR. SADEK. M. EL - SAID

L'UNIVERSITÉ DE BAGDAD

1968

AL-MA'AREF PRESS - BAGHDAD



SÉCURITÉ SOCIALE
ET
LA LOI DE SÉCURITÉ SOCIALE
En Irak

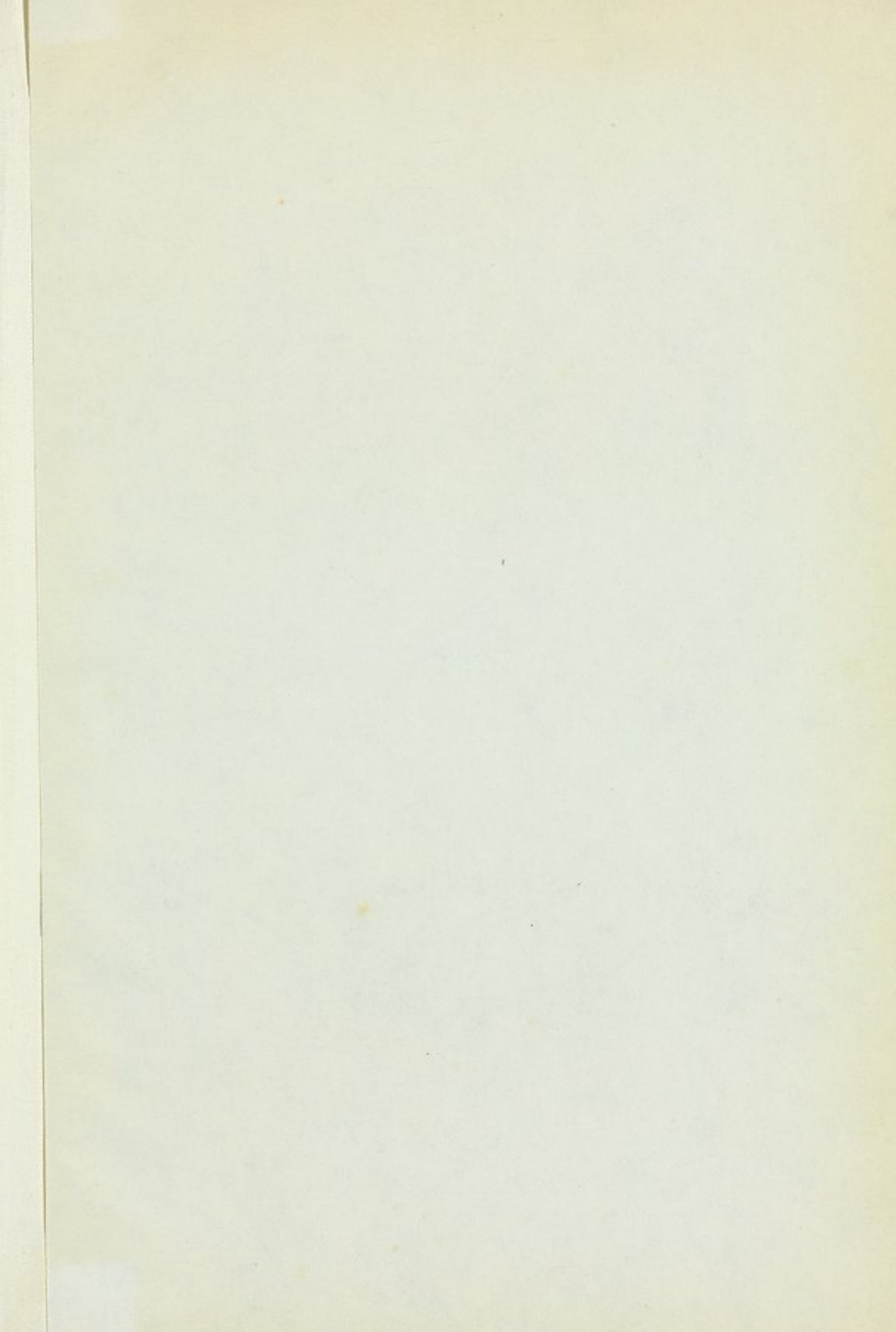
PAR

DR. SADEK. M. EL - SAID

L'UNIVERSITÉ DE BAGDAD

1968

AL-MA'AREF PRESS - BAGHDAD



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 074321363

